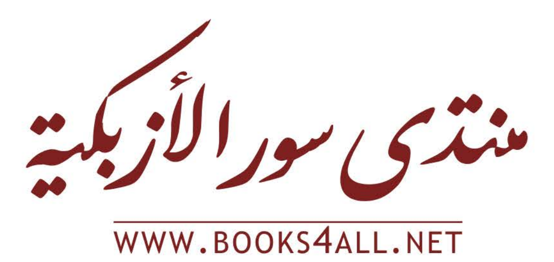

كتاب
الجمهورية
واقدساه
ضياع القدس..
مسئولية مَنْ ؟!
د. عبد التواب مصطفى
صالح

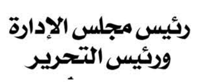

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



كتاب 

أبريل ٢٠١٠

www.gombook.net.eg



رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

علـى هاشــم

E-mail:alihashem@eltahrir.net

ضياع القدس

مسئولية مَن؟!

د.عبدالتواب مصطفى

دار
الجمهورية
للصحافة

١١١ ــ ١١٥ ش رمسيس
ت : ٢٥٧٨٣٣٣٣

أعضاء مجلس التحرير

محمد فودة
ناجى قمحة
محمد جبريل
عثمان الدلنجاوى
مصطفى القاضى
محمد إسماعيل

أبريل ٢٠١٠

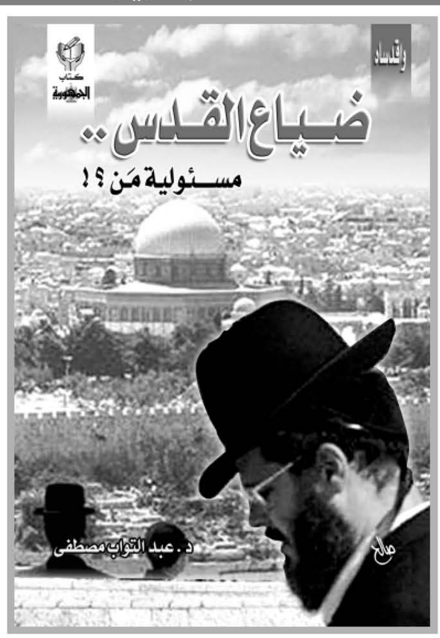
أسعار البيع فى الخارج

سوريا	٣٠٠ ل.س
لبنان	١٢٠٠ ل.ل
الأردن	٤،٥ دينار
الكويت	٣ دنانير
السعودية	٣٠ ريالاً
البحرين	٣ دنانير
قطر	٣٠ ريالاً
الإمارات	٣٠ درهماً
سلطنة عُمان	٣ ريالات
تونس	٦ دنانير
المغرب	٩٠ درهماً
اليمن	٩٠٠ ريالاً
فلسطين	٦ دولارات
لندن	٦ جك
أمريكا	١٥ دولاراً
استراليا	١٥ دولاراً استرالياً
سويسرا	١٥ فرنكاً سويسرياً

الاشتراك السنوى

داخل جمهورية مصر العربية
١٨٠ جنيهًا
الدول العربية ٩٠ دولاراً أمريكياً
اتحاد البريد الافريقى وأوروبا
١١٥ دولارا أمريكيًا
أمريكا وكندا
١٣٥ دولارا أمريكيًا
باقى دول العالم
١٧٥ دولارا أمريكيًا

إذا وجدت أى مشكلة
فى الحصول على
«كتاب الجمهورية»
وإذا كان لديك أى مقترحات أو ملاحظات
فلا تتردد فى الاتصال على أرقام :
٢٥٧٨١٠١٠ ٢٥٧٨٣٣٣٣
http://www.eltahrir.net



تصميم الغلاف الفنان : صالح صالح

سكرتير التحرير
سيد عبد الحفيظ

حقوق النشر محفوظة لـ (كتاب الجمهورية)
الآراء الواردة فى هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن سلسلة (كتاب الجمهورية)، بل هى مسئولية أصحابها.
ولا يجوز نهائياً نشر أو اقتباس أو اختزال أو نقل أى جزء من الكتاب دون الحصول على إذن من الناشر.

ضياع القدس

مسئولية مَن؟!

د. عبد التواب مصطفى

الإهداء

مرة ثانية.. إلى:

● حُجَّة الإسلام: أبى حامد الغزالى (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) إمام الإصلاحيين، ومُفجر حركتهم - فى نهايات القرن الخامس الهجرى - التى تتابعت حلقاتها بعده، حتى توجت بدحر الصليبيين.

● المجاهد الصوفى الكبير: عبدالقادر الجيلانى (٤٧٠ - ٥٦١ هـ) رائد مدارس الإصلاح، التى تخرَّج فيها - منتصف القرن السادس الهجرى - رجال الدولتين الزنكية والأيوبية.

● سادس الخلفاء الراشدين: نورالدين محمود زنكى (٥١١ - ٥٦٩ هـ).

● (صلاح الدين الأيوبى): السابق (٥٣٢ - ٥٨٩ هـ) و(المنتظر).

● أشقائى الثلاثة (محمد) و (يحيى) و(رفعت).. طلائع أبطال حرب أكتوبر .. و زوجتى (علياء) ابنة أحد شهداء الحرب ذاتها.

د.عبدالتواب مصطفى

مقـــــدمة

على مـدى العـقـود الأربعـة الماضـيـة (١٩٦٩/٢٠٠٩) انعـقـدت إحـدى عشـرة قـمـة إسلامية دورية تضم (ملوك ورؤسـاء وسـلاطين وأمراء وأئمة) الدول الإسـلامـية السبع والخـمسين، فى إطار منظمـة المؤتمر الإسـلامـى، وذلك منذ القـمـة الأولى (الرباط ١٩٦٩) حتى الأخيرة (داكار بالسنغال ٢٠٠٨) إلى جـانب قـمم أخـرى ثلاث وصـفت بـ(طارئة)، فى هذا المدى الزمنى نفسه.

فى إطار المنظمـة نفسـهـا ـ المؤتمر الإسـلامـى ـ وفى دمشق/ مـايو ٢٠٠٩ انعـقدت الدورة العـادية، السـادسـة والثلاثون، لمؤتمر وزراء خـارجيـة الدول الإسـلامـيـة، وكـانت الدورة الأولى فى جدة عام ١٩٧٠.

يضاف إلى ذلك، إحدى عشرة دورة انعقاد أخرى، وُصفَتْ بطارئة أو استثنائية.

كذلك، فإن «لجنة القدس» المنبثقة عن المنظمـة ذاتها، والمشكَّلة على مستوى القمة، إذ تضم ملوك ورؤسـاء خمس عشـرة دولة إسـلامية برئاسـة ملك المغـرب بصـفته، قـد عُـقـد تسع عـشـرة دورة انعـقـاد منذ تشـكلت عـام ١٩٧٥. وعن هـذه اللجنة وعن تلك المنظمـة، انبـثق أو ظهـر عـام ١٩٩٨ مـا يسـمـى بوكـالة بيت مـال القـدس، ليـدور فى الدائرة المفرغة ذاتها.

وبينما تتواصل اجتماعات ومؤتمرات هذه المنظمة بأجهزتها المختلفة هكذا، فليست هناك أية جدوى يمكن أن نلمسـهـا ـ نحن شـعوب الأمـة الإسـلامـيـة ـ من وجود هذه المنظمـة التى تُعد أكبـر منظمـة دولية إقليميـة، وتأسـست أو قـامت لترعى مـصـالح شعوب هذه الأمة، ولتصون مقدساتها وفى مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

ظهرت منظمـة المؤتمر الإسـلامى منذ أربعين سنة بدعوى حمـاية القـدس وتحـرير

الشعب الفلسطينى، غير أن أمر القدس وأمر الشعب الفلسطينى لم يزدد إلا سوءاً وتدهوراً أو ضياعاً منذ ظهور المنظمة حتى اليوم، وذلك فى ضوء قراءة واقع القدس اليوم من أى منظور وعلى أى مستوى تحليلى.

فماذا ـ إذن ـ وراء هذا الفشل الذريع للمنظمة المذكورة، فى دورها أو مهمتها تجاه القدس تحديداً؟!. هذا بعد أن تأكدنا ـ حالياً ـ أن بحث قضية القدس بات مُرجأ إلى أجل غير مسمى، وأن إسرائيل تخُط حالياً سطور (الفصل الأخير فى سيناريو تهويد القدس) بحيث يصبح مستحيلاً الحديث عن تقسيمها بين العرب وإسرائيل، ناهيك من الحديث عن استعادتها إلى السيادة العربية، فإن إسرائيل آخذة فى تنفيذ خطط استيطان وتهويد ترمى إلى أن يصبح اليهود الأغلبية الساحقة، بنسبة تصل إلى ٨٨٪ بحلول العام ٢٠٢٠، من جملة قاطنى المدينة المقدسة[(١)].

ومن قبل كنا قد انتهينا إلى نتيجة مقاربة، إذ كانت القراءة الواعية لجملة الوعود الوهمية الفضفاضة التى تضمنتها خطة (خارطة الطريق) الصادرة عن الإرادة الدولية ـ اللجنة الرباعية الدولية ـ فى (٢٠٠٣) قد أكدت ـ أيضاً ـ أن نصيب القدس من جملة هذه الوعود لم يزد على أن أشار أحد تلك الوعود، إلى إمكانية بحثها مستقبلاً[(٢)].

جاء أخيراً العمل الانقلابى الانشقاقى من جانب حركة حماس، ليزيد موقف القضية سوءاً وتراجعاً وضياعاً، بعد أن أصاب الجسد الفلسطينى بتفكك وتمزق، لا يقل خطورة عن التفكك والانشطار الذى أصاب جسد الأمة الإسلامية من قبل إبَّان الفتنة الكبرى الشهيرة، ولا يزال غير مندمل حتى اليوم.

ولا نبالغ إذا توقعنا ـ فى ضوء معطيات المشهد الفلسطينى الحالى ـ أن لا يندمل

---

(١) د.أحمد يوسف القرعى، القدس على أجندة القمة الإسلامية، (الأهرام)، (القاهرة) ٢٠٠٨/٣/١٣.
و: ــــــــــــ، خطورة تأجيل قضية القدس إلى أجل غير مسمى، (الأهرام)، (القاهرة)، ٢٠٠٨/٦/١٢.
و: ــــــــــــ ماذا بين تدمير غزة وتهويد القدس، (الأهرام)، (القاهرة)، ٢٠٠٩/١/٢٢.
و: أولمرت يقر خطة الاستيطان فى القدس قبل وصوله إلى واشنطن، (تقرير)، الأهرام، (القاهرة)، ٢٠٠٨/٦/٤.
و: ٤٠ ألف وحدة استيطانية بالقدس عقب زيارة رايس»، (تقرير) الجمهورية، (القاهرة)، ٢٠٠٨/٦/١٧.
(٢) (نص خريطة الطريق)، ملحق الوثائق بمجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت)، صيف ٢٠٠٣.

الانشقاق الفلسطينى أيضاً.

لقد عميت حماس، وأصابها وهم كبير، وظنت أنها باتت تشكل (نظام حكم) يمكن أن يقطر العمل الفلسطينى، فى تحدٍ ليس للفصائل الأخرى على الساحة الفلسطينية فحسب، بل فى تحدٍ للإرادة العربية الإسلامية ـ كبيئة إقليمية ـ وفى تحدٍ للإرادة الدولية ـ كبيئة عالميةً ـ وغفلت عن أن أى (نظام حكم) مهما يكن مثالياً ـ فيماً يتوهم أو يعتقد ـ هو مثل الكائن الحى، لا يستطيع العيش إلا فى بيئة تقبله، وتمده بعناصر الحياة، أخذاً وعطاءً، فماذا لو كانت البيئتان الإقليمية والدولية رافضتين لهذا النظام، إن مآله الموت لا محالة.

مَنْ للقُدسِ ـ إذن ـ؟!

مَن لهذه المدينة المقدسة، بعد أن اقترف فى حقها جريمة القتل والإضاعة أو التضييع، هذان الطرفان؟!

ـ أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامى، التى أوهمتنا طويلاً أنها تدافع عن القدس.

ـ ثانياً: الشعب الفلسطينى، الذى أجهزت حركة حماس على وحدته وتماسكه.

على الصعيد العربى – كذلك– انسلخت القمة العربية الثانية والعشرون (سرت/ليبيا–مارس٢٠١٠) من مسؤليتها تجاه القدس ، فقد أحالت الأمر الى قمة استثائية ، بنهاية العام الجارى ، وإن ذرت قليلا من الملح (الدولارات) فى عين القدس . هذا ، مع تقرير التالى :

- أن يكون اسم /عنوان قمة سرت (دعم صمود القدس) اسما على غير مسمى !
- إنشاء (مفوضية القدس) ؛ لتواصل مسيرة الدوران فى الدائرة المفرغة ، على طريقة (منظمة المؤتمرالإسلامي) و(إدارة شئون القدس الشريف وفلسطين) و(لجنة القدس) و (صندوق القدس) و(بيت مال القدس) !
- السعى لعقد مؤتمر دولى حول القدس ، يكون بمثابة الفرصة الأرحب والأخيرة ، لتفريق ما بقى من دم القدس ، بين القبائل / الأطراف المشاركة فيه !

د.عبدالتواب مصطفى

القاهرة الجديدة

مارس ٢٠١٠

الفصل الأول

جهود العالم الإسلامى بشأن قضية القدس
(قبل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى)

منذ الفتح الإسلامى لمدينة القدس (٦٣٦م - ١٦ هـ) وحتى سقوط الخلافة الإسلامية ١٩٢٤، كانت مسئولية الدفاع عن هذه المدينة، وحماية المقدسات الإسلامية بها، منوطة - عقيدة وسياسة - بدولة الخلافة؛ باعتبار الخليفة، منوطاً به - شرعاً - إقامة الدين وسياسة الدنيا (الدولة). غير أن الأمر لم يعد كذلك منذ سقطت الخلافة، وتفككت بنية الأمة/ العالم الإسلامى، سياسياً . ولذا فإن هذا الفصل سيتناول نقطتين: أولاهما تتناول أبرز هذه الجهود قبل سقوط الخلافة، وتتناول الثانية أبرز جهود مرحلة ما بعد ذلك السقوط.

المبحث الأول
مرحلة ما بين فتح القدس وسقوط الخلافة
(٦٣٦ - ١٩٢٤م)

منذ تسلم الخليفة عمر بن الخطاب مفاتيح القدس، وهى أمانة فى أعناق المسلمين، يحفظون مقدساتها، ويرعون أهلها، ويذودون عنها ضد المعتدين. وقد سجل الرحالة والجغرافيون والمؤرخون المسلمون، شواهد الهوية الإسلامية لهذه المدينة المقدسة، فى كتاباتهم عنها فى العصور الإسلامية المتلاحقة، بما يؤكد معنى كون القدس أمانة فى أعناق المسلمين، ومحل رعايتهم الفائقة.

ثم إن ما سجله التاريخ - كذلك - عن جهود المسلمين للحفاظ على القدس، إبان الحروب الصليبية، يكفى هذه الدراسة، تكرارَ الحديث عنه، وعن كونه تم من منطلق عقائدى[*].

ثم كان موقف الخلافة العثمانية تجاه فلسطين والقدس، حتى فى سنوات ضعف تلك الخلافة، وإبان سنوات أفولها، استشعاراً للمسئولية الدينية للخلافة تجاه هذه الأراضى المقدسة[1].

☆ للتفاصيل، راجع:
- د. قاسم عبده قاسم، الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية، ط١، الجيزة، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٩.
- ــــ، ماهية الحروب الصليبية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، مايو ١٩٩٠.
- د. ماجد عرسان الكيلانى، هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس، الولايات المتحدة الأمريكية - فرجينيا، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٤.
- د. عادل عبدالحافظ حمزة، العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- د. محمد عمارة، القدس...، كيف تحررت من الأسر الصليبى، صوت الأزهر (القاهرة) ١/ ٩/ ٢٠٠٠.

-Stanly Lane _ Poole ،M.A ،.SALADIN and the fall of the kingdom of Jerusalem ،Beirut ،Khayats، 1964.

١- د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، العصر العثمانى...م س، ص ٣٠٨.
و: د. السيد محمد الدقن، دراسات فى تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة، د ن، ١٩٩٣، ص ١١٧ - ١١٨
و: د. مصطفى محمد رمضان،... م س، ص ١٦٨ - ١٦٩.
و: د. محمد حرب (إعداد)، مذكرات السلطان عبدالحميد الثانى، ط٢، القاهرة، دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٩٤. (وبها مقتطفات من مذكرات هرتزل فى الموضوع ذاته).
و: د. ياشار قوطلى آى، الصهيونية وتركيا، ترجمة د. أحمد فؤاد متولى، ط١، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٩.

على مر تلك العهود المتلاحقة التى كانت فيها القدس تحت الإدارة الإسلامية، كان التسامح الدينى هو السياسة الغالبة إزاء الطوائف غير الإسلامية، التى أقامت بالمدينة المقدسة [1].

١- د. شفيق جاسر أحمد محمود،م.س.

و: محمد إبراهيم منصور، م.س، انظر:

- د. محمد صابر ابراهيم عزب، التسامح الدينى فى ظل الإدارة الإسلامية للقدس، ص ص ٣٠٧ - ٣٣٦.

- د. عبدالمنعم عبدالحميد سلطان، م.س.

المبحث الثانى

مرحلة ما بين سقوط الخلافة وظهور منظمة المؤتمر الإسلامى

بسقوط الخلافة ١٩٢٤، ورث الأزهر الشريف - عن الخلافة - المسئولية الإسلامية، فى شقها العقائدى، تجاه فلسطين، باعتبار فلسطين أمانة فى أعناق المسلمين، ولها مكانتها، التى تقررت فى القرآن والسنة وإجماع الأمة، وظل الأزهر حارساً على مكانة فلسطين والقدس فى العقيدة الإسلامية(★).

أما المسئولية ذاتها، فى جانبها السياسى، فقد أصبحت منوطة بالدول الإسلامية، شعوبا وحكومات، فى ضوء المرجعية الدينية الحاكمة لسياسات هذه الدول، وباعتبار مجموعة هذه الدول تشكل نظاما إقليميا، يتهدد أمنه القومى، ومصالحه السياسية، ما يهدد فلسطين مركز هذا النظام. وفى حدود ما توفر من معطيات إيجابية فى ذلك السياق، أو تلك المرحلة التاريخية (منذ سقوط الخلافة وحتى ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى) بذلت الدول الإسلامية جهدها المستطاع، إزاء قضية القدس.

أولاً - دور الأزهر فى المحافظة على المرجعية العَقَدية لإسلامية قضية القدس:

امتدادا لما قررته العهدة العمرية(★★)، كان الموقف المعلن للأزهر الشريف

★) يؤخذ فى الاعتبار أن المسئولية الإسلامية فى شقها العقائدى تجاه القدس، ومقدساتها الإسلامية، هى محل إجماع الأمة: السنة والشيعة، وما القول بأن الأزهر قد ورث هذه المسئولية عن الخلافة الا أخذ بالتغليب فى الحديث؛ باعتبار الأزهر المؤسسة الدينية الأولى فى العالم الإسلامى، ولم يخرج على موقفه، فى هذه القضية، أى من الفرق أو المذاهب الإسلامية، وفى مقدمتها (الشيعة)، وللمزيد، راجع:
- آية الله السيد محمد باقر الحكيم، م س.
- د. توفيق الشاوى، فقه الشورى...م س.
- المراجعات (بين شيخ الأزهر...)، م س.
- على فياض، المؤتمر الدولى لدعم الانتفاضة، طهران، ٢٤ - ٢٥ / ٤ / ٢٠٠١، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، صيف ٢٠٠١، ص ص ١٣٥ - ١٣٩.

★★ انظر:
- د عبد الحليم عويس، الوثيقة العمرية ، بحث مقدم الى ندوة " أمن وقدسية المسجد الأقصى" التى نظمها المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين العالمية بالقاهرة فى ٢٠-٢٢/١٢/١٩٨٨.
- د محمد إبراهيم الفيومى، عمر بن الخطاب والقدس، الأزهر (القاهرة)، ابريل٢٠٠٢. ص ص٦٤-٦٦.
- د محمد عمارة، القدس أمانة عمر فى انتظار صلاح الدين، هدية مجلة منبر الإسلام (القاهرة). رجب ١٤١٦هـ.
- جريس سعد خورى، م س، انظر: نجيب الجعبرى، العهدة العمرية، ص ٢٧
- أحمد كمال الطويجى، لن تلقى مثل عمر، م س، ص ص ٢٣٦ - ٢٤١.

باعتبار فلسطين والقدس أمانة دينية فى أعناق المسلمين، عليهم واجب حمايتها والذود عنها، بكل الوسائل الجهادية كما كان للأزهر - إلى جانب حراسة هذا الموقف العقائدى المبدئى - جهود حركية فى الاتجاه نفسه(*).

مما يؤسف، له أن هذا الموقف الرسمى المعلن للأزهر، قد أخذ فى التراجع[1]، متأثراً بالمواقف السياسية المعلنة للحكومة المصرية - بداية - ثم لبعض الحكومات العربية والإسلامية، تباعا، حيث جاءت هذه المواقف السياسية متأثرة بالضربات القاصمة، التى تلقتها القضية الفلسطينية، ثم الدول العربية المجاورة، وخاصة ما وقع إبان نكبة ١٩٤٨، ثم نكسة ١٩٦٧، ثم الحلول السلمية المنفردة مع العدو الإسرائيلى، الأمر الذى كرس الواقع الملموس للكيان الإسرائيلى، وعلى التوالى كان موقف الأزهر هذا يأخذ فى التراجع، مع كل مرحلة يستقوى فيها الكيان الإسرائيلى ويتزايد الاعتراف به، من جانب الحكومات العربية والإسلامية.

غير أنه إذا كانت المواءمة السياسية قد غلبت على البيانات والمقررات الرسمية، الصادرة عن مؤسسة الأزهر فى الفترة الأخيرة، فإن الموقف الدينى الخالص تجاه فلسطين كلها، لا يزال مستقراً فى أفئدة علماء الأزهر، ولا يضل طريقه إلى الإعلان، كلما فرض السياق ضرورة

(*) للمزيد، راجع:
- جواد رياض (إعداد وتوثيق وتعليق)، فتاوى الأزهر فى وجوب الجهاد وتحريم التعامل مع الكيان الصهيونى (٤٨ - ١٩٩٨)، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨.
- دائرة المكتبات والوثائق الوطنية (فهرسة)، فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أى جزء من فلسطين، عمان (الأردن)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.
- كتب المؤتمرات الدورية لمجمع البحوث الإسلامية، القاهرة.
- د. محمد على حلة، جهود الأزهر الشريف فى دعم قضية فلسطين والقدس، هدية مجلة الأزهر (القاهرة)، أغسطس ١٩٩٧.
- عادل خفاجة وآخرون (إعداد)، دور الأزهر فى الدفاع عن القدس، هدية مجلة الأزهر (القاهرة)، ديسمبر ٢٠٠٠.
- د. محمد محمد الفحام، م. س.

١- يمكن تتبع هذه المواقف بمراجعة المقررات والبيانات الرسمية الصادرة عن الأزهر، فى:
- د. محمد على حلة، جهود الأزهر.... م س.
- عادل خفاجة، م س.
- كتب المؤتمرات الدورية لمجمع البحوث الإسلامية، القاهرة.

هذا الإعلان، من خلال الفتاوى الشرعية التى تصدر عن هؤلاء العلماء، بصفاتهم الشخصية أو من خلال الأجهزة الفرعية التى تربطهم بالأزهر الشريف [1].. وأقصد بالموقف الدينى الخالص أى الذى لا تشوبه المواءمة السياسية؛ فهو حكم شرعى ثابت ومستقر، سواء استطاع المسلمون تنفيذه حاليا أم لم يستطيعوا، فتظل عقيدتهم تجاه فلسطين، أنها أرض إسلامية، وأمانة فى أعناق المسلمين، عليهم بذل جهدهم وطاقتهم لاستردادها.

ثانياً - جهود الشعوب والحكومات الإسلامية بشأن قضية القدس قبل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى:

منذ ١٩٢٤ شُغل العالم الإسلامى بإعادة بلورة بنائه الذى تمزق إبان سنوات أفول الخلافة الإسلامية، وعلى مدى خمسين عاماً لاحقة، ظلت الدعوة إلى التضامن والوحدة الإسلامية تتردد وتتنامى، من خلال سلسلة من اللقاءات الفكرية والمؤتمرات السياسية، شعبية ورسمية، حتى أسهمت - بقدر ما سمحت به ظروف الدول الإسلامية، الواقعة فى غالبها تحت السيطرة الاستعمارية - فى بلورة أولية للنظام الإقليمى الإسلامى، تمثلت فى ظهور منظمات إقليمية إسلامية شعبية، مهدت الطرق أمام لقاءات حكومية. وبالرغم من تباين درجات الصدقية التى توفرت لكل من هذه اللقاءات، فإن الفضل يظل مسنداً إليها، فى الإبقاء النسبى على قيمة أو مفهوم التضامن الإسلامى، الذى يخدم - فى النهاية - قضايا الأمة، وفى مقدمتها تحرير مقدساتها وحمايتها.

وفى ظل انشغال الدول الإسلامية - فى تلك المرحلة - بقضية التئام نظامها الإقليمى، تراجعت اهتمامات وقضايا أخرى، منها قضية فلسطين والقدس، التى لم تكن تظهر على خريطة اهتمامات تلك الدول - آنذاك - إلا عَرَضاً. وقد أدى هذا التشاغل من جانب الحكومات عن القضية الفلسطينية، إلى ظهور أنشطة جهادية طوعية شعبية، فى بعض الدول الإسلامية، وداخل

١ - راجع هذه الفتاوى فى:
- جواد رياض، م.س.
- دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، م.س.

فلسطين بالطبع، منطلقة من المرتكزات العقائدية للموقف الإسلامى، إزاء فلسطين والقدس، وبقدر ما أتيح لها من وسائل جهادية (*).

فى ديسمبر ١٩٣١ عقدت فى القدس، دورة لـ (مؤتمر العالم الإسلامى)(**)، خصصت لقضية القدس، انبثقت فكرتها من قضية حائط البراق، وأطماع اليهود فى الأماكن المقدسة، وذهب وفد - منبثق عن المؤتمر - إلى بعض الدول الإسلامية لجمع تبرعات، لإنشاء جامعة باسم المسجد الأقصى، ولكن فشلت تلك المحاولة[١].

وفى اجتماع لوفود شعبية من دول إسلامية عديدة - انعقد فى كراتشى (مايو ١٩٥٢) بهدف إنشاء منظمة شعوب المسلمين - أجمع المشاركون على قدسية قضية فلسطين، وأعلنوا رفضهم التفريط فى أرضها، ورفضهم قرار التقسيم (١٨١/ ١٩٤٧)[٢].

شهد النصف الثانى من الستينيات فى القرن الماضى، تكثيف الدعوة إلى

(*) للمزيد راجع :
- د. أحمد الرشيدى، م. س، ص ٢٢.
- أحمد كمال الطويجى، الحلف الاستسلامى، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ هـ، ص ص ٩ - ١٣.
- د. توفيق الشاوى، فقه الشورى.... م. س.
- د صلاح عبدالبديع شلبى، م. س، ص ٣٩.
- د. عبدالرزاق السنهورى، فقه الخلافة.... م س.
- د. عبدالملك عودة، محاضرات فى المشكلة السياسية فى العالم الإسلامى، القاهرة، مطبعة المدنى، ١٩٨٠، ص ٧٠.
- د. عبدالله الأشعل، أصول التنظيم الدولى.... م س، ص ٢٦.
- كمال متولى، م س، ص ٨١.
- محمد عزة دروزة، م. س، ص ص ٧٩ - ٨٦.
- د. محمد فتح الله الخطيب، محاضرات فى المشكلات السياسية المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤، ص ٦.
- معلومات أساسية ووثائق عن منظمة المؤتمر الإسلامى، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٤، ص ٥.
-Abdullah Al Ahsan، OIC -The organization of The Islamic conference، U.S.A ،، Herndon، The International Institute of Islamic thought 1988.

(**) هو منظمة إسلامية غير حكومية، أنشئت عام ١٩٢٦، مقرها كراتشى فى باكستان.

١- دروزة، م س، ص ص ٧٩ - ٨٦.
٢- د. عبدالملك عودة، محاضرات، م س، ص ص ٧٥ - ٨٢.

عقد مؤتمر إسلامى دولى على مستوى الحكومات، لبحث مشكلات العالم الإسلامى، بل فى نهاية ١٩٦٤، دعا (مؤتمر العالم الإسلامى) المنعقد فى دورته السادسة فى مقديشيو - على لسان الرئيس الصومالى آدم عثمان - إلى عقد مؤتمر قمة إسلامى[١].

أيدت المملكة السعودية هذه الدعوة على لسان الملك فيصل، فى خطاب افتتاحه مؤتمر رابطة العالم الإسلامى عام ١٩٦٥. وفى الدورة السابعة لمؤتمر العالم الإسلامى (عمان - ١٩٦٧) دعا المشاركون إلى عقد قمة إسلامية، لبحث قضية فلسطين واستعادة القدس[٢].

فى يناير ١٩٦٨ أصدر ملك المغرب نداء لعقد قمة إسلامية لحل مشكلات العالم الإسلامى، لكن بقيت دعوته دون أثر[٣].

فى النصف الثانى من يناير ١٩٦٨، زار شاه إيران دولة ماليزيا، وباعتبار أن السيد تنكو عبدالرحمن رئيس وزراء ماليزيا - آنذاك - كان قد أيد - من قبل - فكرة الحلف الإسلامى، فقد تردد الحديث - أثناء تلك الزيارة - عن الحلف الإسلامى، وعن مؤتمر دولى إسلامى على مستوى القمة[٤].

فى أبريل من العام نفسه، عُقدت فى الرياض، قمة محدودة شملت ملوك السعودية، والأردن والمغرب، استهدفت توحيد المواقف تجاه إسرائيل، وكان ملك المغرب قد زار طهران قبل الرياض[٥].

من ناحية أخرى كانت المواجهة بين القاهرة والرياض، قد خفت حدتها، فشاركت مصر فى مؤتمر رابطة العالم الإسلامى، فى مكة (١٨/ ١٠/ ١٩٦٨)، الذى دعا فى قراراته إلى تحرير الأرض والمقدسات الإسلامية، ثم دعا المجلسُ التنفيذى للرابطة إلى عقد قمة إسلامية[٦].

١- د. الشاوى، م‌س، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨.
و: د. علام، م‌س، ص ٤١.
٢- الأشعل، أصول التنظيم....، م‌س، ص ٣٢.
٣- د. صلاح عبدالبديع شلبى، م‌س، ص ٣٢.
٤- المكتبة الميكروفيلمية بمركز المعلومات برياسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون، القاهرة، فيلم١١٠، لقطة ١٢٤٥.
٥- المرجع السابق، لقطة ١٢٥٣.
٦- المرجع السابق، لقطة ١٣١٦.

توجت هذه الجهود بعقد أول مؤتمر إسلامى دولى على مستوى الحكومات، فى كوالالمبور/ماليزيا (٢١ - ٢٧ / ٤ / ١٩٦٩)، اشتركت فيه إحدى وعشرون دولة عربية وإسلامية، وأصدر قرارا بإدانة العدوان الإسرائيلى، والدعوة إلى تحرير بيت المقدس، والأراضى العربية المحتلة، بل إن حكومة ماليزيا دعت - عقب المؤتمر - إلى عقد مؤتمر على مستوى أعلى، لبحث قضية القدس وأزمة الشرق الأوسط. وفى ذلك المؤتمر - كوالالمبور- تم إنشاء لجنة دائمة مهمتها الإعداد لمؤتمر سياسى عالمى لتحرير بيت المقدس[1].

بعد شهر واحد من ختام أعمال مؤتمر كوالالمبور، وجه ملك المغرب (الملك الحسن الثانى) دعوة جديدة - كانت بمناسبة المولد النبوى الشريف - إلى عقد مؤتمر إسلامى، ولم تكن مجرد نداء عام - كما حدث من قبل - بل وجهت الدعوة بالفعل إلى خمس وثلاثين دولة إسلامية، وذلك فى ٢٩/ ٥/ ١٩٦٩[2].

وفى الشهر التالى قرر إيفاد ممثلين شخصيين عنه، إلى رؤساء الدول العربية والإسلامية، لعرض وجهة نظره فى الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إسلامى، لمناقشة القضية الفلسطينية[3].

آنذاك، وتحديدا فى ٢١/ ٨/ ١٩٦٩، وقع حادث حريق المسجد الأقصى، ولعلها كانت من الموافقات البارزة، مع مسيرة الجهود الإسلامية نحو التضامن الإسلامى، الأمر الذى أسرع بخطى الدول الإسلامية نحو تأسيس كيان تنظيمى، يجمع كلمة دول العالم الإسلامى، وينسق مواقفه السياسية، فى مواجهة مثل تلك الأزمات والتحديات الكبرى، وكان ذلك الكيان هو (منظمة المؤتمر الإسلامى) كما سيتضح فى الصفحات التالية.

١- المرجع السابق، لقطة ١٣٢٣.
و: د. صلاح شلبى، م س، ص ٤٣.
و: الفحام، م س، الملاحق (بها قرارات وتوصيات المؤتمر المذكور)
٢- د. صلاح شلبى، م س، ص ص ٤٣ - ٤٤.
٣- الأهرام (القاهرة)، ١٥/ ٦/ ١٩٦٩.

الفصل الثانى

الدور المركزى لقضية القدس في نشأة منظمة المؤتمر الإسلامى

مقدمة:

كانت نشأة منظمة المؤتمر الإسلامى، بمثابة عملية بناء كبرى، ذات أبعاد متعددة، ومراحل مترادفة، أفضت فى - أوائل السبعينيات من القرن العشرين - إلى ظهور هذا الكيان الكبير الذىٍ يعد - فى بعض صفاته أو معانيه، أو تكييفاته الشرعية والقانونية - بديلاً عن مؤسسة الخلافة الإسلامية.

فمنذ سقوط الخلافة، ثم إلغائها قانونا، منتصف العقد الثالث من القرن الماضى، تبلورت - تباعاً - جملة من الأسباب، العقائدية والسياسية والقانونية، أوجبت وجود مؤسسة إسلامية كبرى، ترعى قضايا العالم الإسلامى، خاصة الكبرى أو المصيرية منها، وفى مقدمتها حماية مقدسات الأمة الإسلامية، وتحرير المحتل من شعوبها وأراضيها.

كانت قضية القدس (تحريرها وحماية المقدسات الإسلامية بها) محل إجماع شعوب العالم الإسلامى، وأبرز القضايا التى تجتمع لمعالجتها القيادات الدينية والفكرية والشعبية والسياسية، على امتداد العالم الإسلامى، وكم من مؤتمر إسلامى انعقد لبحث هموم هذا العالم - وفى صدارتها قضية المقدسات الإسلامية - قبل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى، حتى كانت المحاولة الصهيونية الإسرائيلية لإحراق المسجد الأقصى المبارك فى ١٩٦٩/٨/٢١، فوفرت تلك الواقعة أبرز الأسباب وأكثرها إلحاحاً، لتتويج الجهود العديدة السابقة، نحو وحدة وتضامن العالم الإسلامى وتأسيس

منظمة إقليمية، تجسد وحدة هذا العالم، لمواجهة قضاياه وتحدياته الكبرى، فكانت منظمة المؤتمر الإسلامى.

استنادا إلى مكانة القدس فى التاريخ العربى وفى المرجعية الإسلامية (عقائدياً وتاريخياً وسياسياً)، وإلى الجهود المكثفة السابقة للعالم الإسلامى إزاء قضية القدس، ووقوفاً على محورية القدس، وسط جملة قضايا العالم الإسلامى المعاصرة، كان لقضية هذه المدينة المقدسة، الدور المركزى فى نشأة منظمة المؤتمر الإسلامى كما تؤكد مداولات تأسيسها، وما ورد فى ميثاقها ومقرراتها التنظيمية.

تلاحقت الجهود نحو تحقيق التضامن الإسلامى ووحدة الأمة الإسلامية. لكن لم تنهض الإرادة السياسية لقيادات دول العالم الإسلامى، إلى ترجمة هذا الهدف (التضامن أو الوحدة) إلى واقع، أو حتى التعبير عنه بشكل مؤسسى أو تنظيمى، حتى بلغت قضية القدس ذروة تفجرها، بالمحاولة الصهيونية الغاشمة لإحراق المسجد الأقصى فى ٢١/ ٨/ ١٩٦٩، فشكلت هذه القضية، بوقوع ذلك الحادث عاملاً - سبباً - مباشراً لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى، إلى جانب السبب الرئيسى أو الأساسى (تحقيق التضامن).

كانت هناك أسباب ثانوية أخرى لظهور هذه المنظمة، أهمها مواجهة مشكلات (الأقليات الإسلامية) و(تخلف الأمة الإسلامية حضارياً فى هذه المرحلة) و(إخفاق أو عدم اختصاص جامعة الدول العربية فى معالجة قضايا العالم الإسلامى)(*).

يقف هذا الفصل على قضية القدس - تحديداً - كعامل مباشر لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى، مدركاً - بداية - الحدود الفاصلة مصطلحيا بين عملية الإنشاء - كعملية ممتدة ذات أبعاد ومراحل عديدة - وعملية (الظهور) التى هى كالميلاد: خروج إلى الحياة، وعملية (التأسيس) التى هى عملية إجرائية (تنظيمية وقانونية) يكتسب الكيان - بعدها - صفة الشخصية (الطبيعية أو الاعتبارية).

(*) للمزيد، راجع:
- د. رأفت الشيخ، م.س، ص ص ١٠٧ - ١٠٩.
- د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ص ٢٣٠ - ٢٣٢.

المبحث الأول

المقدمات المباشرة لظهور منظمة المؤتمر الإسلامى

تتمثل هذه المقدمات فى تبعات حريق المسجد الأقصى فى ١٩٦٩/٨/٢١. فقد بدأت الحركة الفعالة - التى فرضتها الأحداث على قادة العالمين العربى والإسلامى، فى أعقاب ذلك الحريق - بإرسال مفتى القدس الأسبق، ورئيس (مؤتمر العالم الإسلامى) آنذاك، أمين الحسينى، برقيات إلى كل رؤساء الدول الإسلامية، يناشدهم عقد قمة إسلامية فوراً، لمواجهة ذلك الوضع وحماية المقدسات الإسلامية، وكرر ملك الأردن وملك السعودية دعوتيهما إلى عقد هذه القمة، وجاءت أفكار مماثلة من المغرب وباكستان[١] ثم بعث الرئيس جمال عبدالناصر، رسالة إلى الملك فيصل يقترح فيها عليه أن يأخذ المبادرة، بالدعوة إلى قمة إسلامية، لبحث قضية إحراق المسجد الأقصى[٢].

فى تلك الآونة تمت عدة زيارات متلاحقة، قام بها رؤساء الدول العربية ذات الصلة المباشرة بهذا الحدث، فقام عرفات بزيارة مصر والجزائر، وزار الملك حسين كلاً من مصر والسعودية، واجتمع رؤساء وملوك دول المواجهة، ونقل ممثل شخصى للرئيس عبدالناصر رسائل إلى رؤساء سوريا والعراق والأردن، وكان محور هذه التحركات المكثفة بحث قضية الشرق الأوسط، بعد الجريمة الصهيونية فى حق المسجد الأقصى.. ثم أوفد الملك الحسن مبعوثين، إلى كل من الجزائر وليبيا وتونس والسعودية وإيران، برسائل خاصة منه، كجزء من الاتصالات التى تستهدف عقد قمة إسلامية[٣].

كانت هناك أيضاً تحركات جماعية، من جانب جامعة الدول العربية، والمجموعة العربية والإسلامية فى الأمم المتحدة[٤].

فى ١٩٦٩/٨/٢٢ قدم ممثلو أربع وعشرين دولة إسلامية، إلى الأمين العام

---

١ - د. عبدالله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامى - دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، ترجمة د. عبدالعزيز إبراهيم الفايز، ط١، الرياض، مطابع الفرزدق، ١٩٩٠، ص ٥٠ - ٥١.

٢ - الأهرام (القاهرة)، ٢٥/ ٨/ ١٩٦٩.

٣- السياسة الدولية (القاهرة)، أكتوبر ١٩٦٩، باب: شهريات الأحداث السياسية.

٤- المرجع السابق، باب: نشاط المنظمات الدولية.

و: د. محمد فتح الله الخطيب، م.س، ص ٢٥.

للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن رسالة، مطالبين بقيام الأمم المتحدة بإجراء تحقيق فى حريق المسجد الأقصى. وكذلك، قدمت اندونيسيا وإيران وباكستان وتركيا، مشروع قرار إلى الأمم المتحدة، لإدانة إسرائيل لعدوانها على المسجد الأقصى[1] لكن الأمين العام للأمم المتحدة لم يفعل أكثر من إبداء أسفه لممثلى الدول الإسلامية، معرباً عن أمله فى أن تتضح الوقائع كاملة، ولم يتعرض لمسألة التحقيق؛ لأن هذا من اختصاص مجلس الأمن.

فى اليوم نفسه صدر بيان خاص من الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عبدالخالق حسونة، حمل فيه إسرائيل المسئولية الكاملة عن العدوان على المسجد الأقصى، واتهمها بالاستمرار فى سياسة تحدى الأمم المتحدة، والرأى العام العالمى، وطالب الأمم المتحدة بأن تولى هذا الأمر الخطير الأهمية الكافية. وفى ٢٥/ ٨/ ١٩٦٩ اجتمع وزراء الخارجية العرب وأجمعوا على ضرورة عقد قمة عربية أو إسلامية، وأن يُعهد إلى العربية السعودية بإجراء الاتصالات اللازمة لعقد مثل هذه القمة.

فى ١٩٦٩/٩/٩ بدأ مجلس الأمن مناقشة المسألة بناء على دعوة الدول الإسلامية، فى دورة طارئة، وافق فى ختامها فى ١٥/ ٩/ ١٩٦٩ بأغلبية ١١ صوتاً وامتناع أربعة، على قرار يدين إحراق المسجد الأقصى، ويعتبره عملاً بشعاً، وأدان القرار إسرائيل لإصرارها على عدم الإذعان لقرارات المجلس السابقة، بوقف أية محاولة لضم القدس. وأشار القرار إلى أن أى عمل تخريبى ضد الأماكن المقدسة، أو التشجيع على مثل هذا العمل، يهدد السلام العالمى ويعرضه للخطر[2].

١- د. عبدالله الأحسن، مرجع سابق، ص ٥١.

٢- السياسة الدولية (القاهرة)، يناير ١٩٧٠، باب: نشاط المنظمات الدولية.

المبحث الثانى

تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى

استمرت الأعمال التحضيرية لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى نحو أربع سنوات، (منذ ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ وحتى إعلان قيامها الرسمى فى ٤/ ٣/ ١٩٧٢ فى ختام أعمال مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثالث). وقد نوقش مجمل الأفكار خلال أربعة مؤتمرات إسلامية، عُقدت إبان تلك الفترة، هى[1]:

أولاً - مؤتمر القمة الإسلامية الأول وإقرار فكرة (المنظمة):

انعقد هذا المؤتمر فى الرباط (٩ - ١٢ رجب ١٣٨٩هـ/ ٢٢ - ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م)

بحضور وفود ٢٧ دولة إسلامية، وقرر تكليف وزراء خارجية الدول الإسلامية بالاجتماع فى جدة فى مارس ١٩٧٠ لإنشاء أمانة عامة دائمة للمؤتمر الإسلامى، وان لم يشر مباشرة إلى إنشاء منظمة.

ثانياً - مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الأول وتأسيس أمانة دائمة للمنظمة:

عقد هذا المؤتمر فى جدة (١٥ - ١٧ محرم ١٣٩٠هـ/ ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٠م)

وخطا خطوة أكثر تقدما على طريق قيام منظمة المؤتمر الإسلامى، إذ تم الاتفاق على دورية الاجتماع سنويا، وإنشاء أمانة عامة يكون مقرها - مؤقتا - جدة، حتى يتم تحرير مدينة القدس، فتكون مقرها الدائم، ونوقشت فيه مقترحات أولية، تطورت لتصبح مشروع ميثاق للمنظمة.

١- للتفاصيل، راجع:
- ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، وتعديلاته اللاحقة.
- معلومات أساسية ووثائق....، م.س.
- منظمة المؤتمر الإسلامى، بيانات وقرارات ومؤتمرات القمة ووزراء الخارجية (١٩٦٩ - ١٩٨١).
- د. أحمد الرشيدى، م.س، ص ص ٢٤ - ٢٨.
- د. صلاح عبدالبديع شلبى، مرجع سابق، ص ص ٤٤ - ٤٥.
- د. عبدالله الأحسن، مرجع سابق، ص ٥١ - ٥٣.
- د. وائل أحمد علام، مرجع سابق، ص ص ٤٣ - ٤٥.
- د. محمد فتح الله الخطيب، مرجع سابق، ص ص ٣٠ - ٣١.

ثالثا - مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثانى وإعداد ميثاق المنظمة:

عقد فى كراتشى (٢٧ - ٢٩ شوال ١٣٩٠هـ/ ٢٦- ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م)، وناقش صياغة المبادئ والأهداف الأساسية لميثاق المنظمة. وطلب من الأمين العام - تنكو عبدالرحمن - استطلاع آراء الدول والمنظمات الإسلامية فى مشروع هذا الميثاق، ورفع توصيات بهذا الشأن إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى القادم، وأقر نظام عمل وموارد الأمانة العامة.

رابعا - مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث وإقرار ميثاق المنظمة:

عقد فى جدة (١٤ - ١٨ محرم ١٣٩٢هـ/ ٢٩ فبراير - ٤ مارس ١٩٧٢م) واختتم أعماله بالموافقة على ميثاق إنشاء المنظمة، وبدأت الدول الإسلامية تودع وثائق التصديق على هذا الميثاق لدى الأمانة العامة.

وهكذا اكتمل لهذه المنظمة عناصر وجودها، أى أن تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى قد تم بالطريق التقليدى لتأسيس المنظمات الدولية، من خلال مؤتمر، ثم يستكمل المؤتمر هيئاته ويصبح منظمة، وكذا تم تعيين أمين عام لها، وتحديد مقرها، وإعلان اللغات المعتمدة لها، وهى العربية والإنجليزية والفرنسية.

تقرر المنظمة أنها قد تأسست عام ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م، إذ يقرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الخامس: " نظراً لأنه فى المؤتمر التأسيسى المنعقد فى الفترة من ٩ إلى ١٢ رجب ١٣٨٩هـ، الموافق ٢٢ - ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م انطلقت الشرارة التى فجرت طاقات الدول والشعوب الإسلامية نحو تضامنها وتقدمها. وذلك بإقرار تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى، فإن مؤتمر وزراء الخارجية قرر اعتبار ١٢ رجب من كل عام يوما تحتفل فيه الدول الأعضاء احتفالاً رسمياً، وذلك إحياء لذكرى تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى ". وتأكيدا لهذا، قرر مؤتمر القمة الإسلامية السابع (١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م) أن يكون عام ١٩٩٥ عاماً للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى(*).

---

*) برغم ذلك، يعتبر البعض أن التاريخ الحقيقى (الإنشاء) هذه المنظمة هو تاريخ تصديق مؤتمر وزراء الخارجية الثالث على ميثاقها فى مارس ١٩٧٢، معززين مذهبهم هذا بأن أيا من إعلان القمة الأولى أو قراراتها أو جدول أعمالها لم يشر إلى إنشاء المنظمة.

راجع:-

- د. رافت الشيخ، م. س، ص ١١٤ - ١١٧.
- و: د. محمد السيد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى، م.س، ص ١٤.

المبحث الثالث

شرعية إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى

أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامى على أساس مبدأ فقهى اجتهادى، هو جواز إقامة منظمة دولية تمثل وحدة الأمة، فى حالة الضرورة الناتجة عن عجز الأمة عن إقامة دولة موحدة، وأن هذا المبدأ حاز إجماع المسلمين، حكاما ومحكومين، فى هذا العصر، وإن لم يَخْلُ الأمر من معارضة، أو ضعف تأييد، أو تشكيك، أو إبداء تحفظات، من جانب بعض الدول الإسلامية، على إنشاء مثل هذه المنظمة، بل على فكرة التضامن الإسلامى ذاتها ! كما هو مثبت فى مداولات تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى، ثم فى المناقشات التى ثارت بشأن مشروع بيان مكة، فى مؤتمر قمة الطائف الإسلامية، عام ١٤٠١/ ١٩٨١ [*].

وبينما يرى البعض أن ظروف نشأة منظمة المؤتمر الإسلامى توحى بأن وراءها محاولة لإغراق "جامعة الدول العربية" فى عباءة أوسع، وربطها بطريق غير مباشر بحلف الأطلنطى[1]، هناك - على جانب آخر - من يعتبرون أن جامعة الدول العربية هى نواة منظمة المؤتمر الإسلامى؛ باعتبار الصلة الخاصة بين العروبة والإسلام، ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن الأمة الإسلامية عربية، وأن كل الناطقين بلغة القرآن عرب، ويستشهدون كذلك بأن الباحثين الأجانب يستخدمون اسم أو عبارة (الأمة العربية) إشارة إلى الأمة (الإسلامية)، معتبرين أن العروبة هى الإسلام دون تصريح، بل لقد كان من أنصار هذا الاتجاه أول أمين عام لجامعة الدول العربية، إذ كان يؤكد أن الوحدة العربية، هى خطوة عملية حتمية وضرورية، على طريق الوحدة الإسلامية[2].

×) للمزيد، انظر:

- د. توفيق الشاوى، م. س، ص ص ٢٠٩ - ٢١٩ ، ص ص ٥٨٦ - ٥٩٢.
- د. وائل أحمد علام، م. س، ص ص ٢٥ - ٣٦.
- د. عبدالرزاق أحمد السنهورى، م. س، مواضع متعددة.
- د. محيى الدين محمد قاسم، التقسيم الإسلامى للمعمورة - دراسة فى نشأة وتطور الجماعة الدولية فى التنظيم الحديث، ط١، القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦.

١ - د. حسن نافعة، العالم الثالث فى التنظيم الدولى، السياسة الدولية (القاهرة)، أبريل ١٩٨٥، ص ص ١٦١ - ١٧٥.

٢- د. الشاوى، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

المبحث الرابع

موقع قضية القدس فى مداولات تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى وفى ميثاقها وفى مقرراتها التنظيمية

تتحدد أبعاد هذا الموقع من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول

موقع قضية القدس فى مداولات تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامى

كان مؤتمر القمة الإسلامى الأول، موجها أساسا لبحث العمل الإجرامى، المتمثل فى إحراق المسجد الأقصى، غير أن ممثلى الدول الإسلامية أعلنوا حرصهم على توثيق الروابط الأخوية والروحية بين شعوبهم، وعزمهم على توحيد جهودهم لصيانة السلام والأمن الدوليين، كما أعلنوا أن حكوماتهم ستتشاور بهدف توثيق التعاون، والمساعدة المتبادلة فى الميادين المختلفة الاقتصادية والثقافية والعلمية والروحية، تحقيقا للتعاليم الإسلامية الخالدة، الأمر الذى انعكس فى عمومية رسالة أو طبيعة هذه المنظمة، وانتهى - لاحقاً - إلى جعل القضية الفلسطينية، وقضية القدس، واحدة ضمن اهتمامات وقضايا عديدة تبدد جهود المنظمة، ومجرد واحد من (مائة وتسعين) بنداً وقضية، تبحثها اجتماعات القمة، ووزراء الخارجية الإسلامية.

بل إن الغريب واللافت للنظر، أن قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث، الذى وافق على ميثاق المنظمة قد سماه " ميثاق المؤتمر الإسلامى" مستخدما لفظ "مؤتمر" إرضاءً لوفود الدول التى تعارض فى إنشاء منظمة إسلامية، أو تعارض فى استعمال كلمة " منظمة ". ثم إن القرار أشار إلى التعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتجاهل كل إشارة إلى الأمور السياسية، ووضع بدلاً منها عبارة " المجالات الأخرى" [1].

وهكذا امتدت التحفظات والاعتراضات التى واجهتها فكرة إنشاء المنظمة،

١- د. توفيق الشاوى، فقه الشورى والاستشارة، ط١، مصر - المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ٢١٦.

وفكرة التضامن الإسلامى، لتنال من الاسم المقترح للمنظمة، ولتعمل على تأخير صدور ميثاقها إلى ثلاث سنوات بعد أول قمة إسلامية، وكان الإصرار فى النهاية على أن يشمل اسم المنظمة كلمة (المؤتمر) لدلالاتها الفضفاضة المرنة، التى توحى بضعف أو وهن التزامات الأعضاء نحو هذا الكيان[1].

لم تتعلق التحفظات بـ (فكرة التضامن) أو لفظ (منظمة) أو (الأمور السياسية)، فحسب، بل امتدت لتنال من القضية المحورية، أو المحرك الأساسى نحو تأسيس هذه المنظمة، أى قضية القدس وقضية فلسطين، إذ فى الجلسة الختامية لمؤتمر القمة الإسلامى الأول، كانت المناقشات حادة، بسبب الأزمة التى أثارتها كل من إيران وتركيا والسنغال، التى عارضت اتخاذ أى قرار فيه تأييد للمقاومة الفلسطينية، أو فيه التزام موقف ضد إسرائيل. وقد وجه رئيس الوفد المصرى - أنور السادات - كلامه إلى رئيس الوفد التركى: " لماذا التحفظ ؟ هل نحن فى محفل دولى، نحن إخوة فى أمة إسلامية. وإنى لأشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء ما حققنا. إن الأمم المتحدة لها قرارات أقوى مما وصل إليه هذا المؤتمر، وإننى لا أدرى لماذا هذه التحفظات وهذا الموقف" . كما وجه السادات إلى شاه إيران كلمات يحضه على المساعدة والصمود من أجل قضية فلسطين، وذكره بشجاعة أبيه ومكافحته الاستعمار[2].

وبرغم أن حادث حريق المسجد الأقصى فى ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ هز أنحاء العالم الإسلامى شعوبا وحكومات، وتسارعت الخطى، لاتخاذ إجراءات رادعة للعدوان الصهيونى تتم باسم الأمة أو العالم الإسلامى صيانة لمقدساته، فقد كانت لا تزال هناك تصورات أو أوهام، لدى بعض أبناء الأمة، بأن تعارضا أو تضادا بين الوجهتين (الإسلامية) و(العربية) فكريا وحركيا، سيحول دون نجاح تحركات العالم الإسلامى، ولذا لم تكن تلك القلة من أبناء الأمة متحمسة للتحرك الإسلامى، لتبنيهم الاتجاه القومى العربى وحده.

---

١ - المرجع السابق، ص ص ٢١٤ - ٢١٩.

٢ - د. محمد فتح الله الخطيب، محاضرات فى المشكلات السياسية المعاصرة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤، ص ٢٦ - ٢٧.

لم تحضر كل من سوريا والعراق مؤتمر القمة الإسلامى الأول[*]، وحضرته مصر بصفة مراقب[**]، ويبدو أنها لو لم تكن خارجة من نكسة ١٩٦٧ جريحة (بل مكسورة) لحذت حذو هاتين الدولتين.

وقد بدأ حضور سوريا فى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثالث (جدة - المحرم ١٣٩٢هـ/ مارس ١٩٧٢)، ثم تلتها العراق، وكذلك فإن جامعة الدول العربية لم تمثل فى القمة الإسلامية الأولى، لما سبق ذكره من وجود تصور خاطئ عن وجود تعارض بين الاتجاهين الإسلامى والعربى، ثم بدأت مشاركة الجامعة - الأمين العام - فى أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامى اعتباراً من المؤتمر الثانى للخارجية الإسلامية (كراتشى - شوال ١٣٩٠ هـ/ ديسمبر ١٩٧٠)[1].

ولم يكن التغيب عن هذه الخطوات الإسلامية الأولى مقصوراً على بعض الدول العربية، بل إن دولا إسلامية أخرى لم تحضر، مع تباين أسباب ذلك، فإنه من بين إحدى وأربعين دولة إسلامية كانت آنذاك، لم يحضر سوى ثلاث وعشرين دولة[2].

نالت منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة بمنظمة المؤتمر الإسلامى، بقرار القمة الإسلامية الثانية فى لاهور - باكستان/ فبراير ١٩٧٤. وكانت قبل ذلك تحضر اجتماعات وزراء الخارجية الإسلامية بصفة مراقب، وحضر مندوب عنها، القمة الإسلامية الأولى فى سبتمبر ١٩٦٩[3].

---

*) كانت غالبية الدول العربية مدركة عمق البعد الإسلامى للقضية، وعدم وجود مثل ذلك التعارض المُتوهَّم بين (الإسلامية) و (العروبية).
فقد دعا الأمين العام للجامعة العربية إلى دورة طارئة، لمجلس وزراء الخارجية العرب فى ٢٥ - ٢٦ / ٨ /١٩٦٩، وأصدر ذلك المجلس بيانا، أكد فيه أهمية عقد قمة إسلامية، وأن يعهد إلى كل من المغرب والسعودية، بإجراء الاتصالات اللازمة لعقد هذه القمة.
(المرجع السابق، ص ٢٥).

**) هناك ما يؤكد تردد مصر فى حضور تلك القمة، فقد روى محمد حسن التهامى، مستشار الرئيس عبدالناصر آنذاك، أن عبدالناصر استشاره وقت تسلم الدعوة "وهو متردد فى قبولها" فأجابه التهامى: " إن لم تحضر مصر خرجت عن دورها التاريخى، ولن تغفر لها الأجيال القادمة ذلك "، وواصل التهامى محاولة إقناع عبدالناصر بحضور مصر حتى وافق، غير أن فعالية المشاركة المصرية فى تلك القمة تؤكد أنها لم تكن مجرد مراقب فحسب، فقد كان لرئيس الوفد المصرى السيد أنور السادات نائب الرئيس المصرى آنذاك، دفاع واضح عن ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى أعمال القمة، إذ كانت تركيا ترفض ذلك، وترى المؤتمر خاصا بالحكومات، ثم كان له رد آخر على موقف إيران وتركيا والسنغال النين كانوا يطالبون بألا يتخذ المؤتمر قرارات تأييد للمقاومة الفلسطينية، أو مواقف مضادة لإسرائيل. (المرجع السابق، ص ٢٦).

١- د. رأفت الشيخ، المسلمون فى العالم، ط٢، مصر - الجيزة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٨٩، ص ١١٠ - ١١١.
٢- المرجع السابق، ص ١١٠.
و: د. الخطيب، مرجع سابق، ص ٣٦.
٣- د. أحمد الرشيدى، منظمة المؤتمر الإسلامى - دراسة قانونية سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية، ط١، مصر - الجيزة، جامعة القاهرة - مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧، صفحات ٢٤ - ٢٨ ، ٦٦.

المحور الثانى

موقع قضية القدس فى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى

برغم أن العقيدة الإسلامية قد شكلت الأساس الذى تنهض عليه منظمة المؤتمر الإسلامى، فإن هذه الطبيعة الخاصة لم يعبر عنها بوضوح، من خلال الإطار القانونى الحاكم لهذه المنظمة، وغلب الطابع التقليدى على صياغة ميثاق المنظمة، حيث تم تغليب اعتبارات السيادة الوطنية والمصالح الضيقة، لكل دولة عضو، على مقتضيات الصالح الإسلامى العام[١].

وبينما تعد المبادئ المنصوص عليها فى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى هى مبادئ عامة أساسية فى القانون الدولى، فإن أهداف هذه المنظمة هى أهداف خاصة بها، ولذا نجد ميثاقها يصف أهدافها وحدها بأنها أهداف إسلامية، كما ورد فى المادة (٩) من الميثاق[٢].

بل كان الهدف الرئيس لهذه المنظمة هو تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية، لدرجة أنه كان هناك اقتراح - تم العدول عنه - بتسميتها منظمة التضامن الإسلامى[٣].

تتأكد هذه الخصوصية، لبعض أهداف منظمة المؤتمر الإسلامى، بنظرة مقارنة بين مواثيق عدد من المنظمات الإقليمية، وأهداف كل منها، وما بينها من تماثل أو تفاوت فى الأولويات، حيث نجد الهدف الرئيس والخاص أيضاً، لمنظمة المؤتمر الإسلامى، هو (تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة فى القدس، وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطينى، ومساعدته على استرجاع حقوقه، وتحرير أراضيه) [٤] غير أن ذلك الهدف جاء ترتيبه (الخامس) بين الأهداف السبعة للمنظمة المذكورة، برغم أن قضية المقدسات - حريق المسجد الأقصى - كانت السبب المباشر لظهور هذه المنظمة.

١- المرجع السابق، ص ٣١ - ٣٢.

٢- د. وائل أحمد علام، منظمة المؤتمر الإسلامى - دراسة قانونية لنظام ونشاط المنظمة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٥٩ - ٦٠.

٣- المرجع السابق، ص ٥٣.

٤- د. عبدالله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامى الدولى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ص٨٣ - ٨٥.

ثم زيادة فى التأكيد على خصوصية قضية القدس، قرر الميثاق فى المادة: ٦ فقرة: ٥ على أن يكون مقر منظمة المؤتمر الإسلامى، فى مدينة القدس، وإن اتخذت المنظمة المذكورة من جدة مقراً مؤقتا فى الوقت الحاضر، حتى يتم تحرير مدينة القدس.

كذلك، يؤكد هذه الأهمية، التعديل الذى أحدثه مؤتمر القمة الإسلامى الثالث، المنعقد بالطائف فى يناير ١٩٨١، على ميثاق المنظمة، إذ أضيفت إلى المادة الخامسة فقرة ٢/ هـ عبارة " يستحدث منصب أمين عام مساعد رابع لقضية القدس الشريف وفلسطين"[١].

١- د. صلاح عبدالبديع شلبى، التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامى، ط١، مصر - دمنهور، كلية الشريعة والقانون، ١٩٨٧، ص ص ٥٢ - ٥٦ .

المحور الثالث

موقع قضية القدس فى المقررات التنظيمية لمنظمة المؤتمر الإسلامى

اتخذت المنظمة المذكورة عددا من القرارات والتوصيات، بإنشاء أجهزة فرعية توجه اهتمامها - المباشر وغير المباشر - صوب قضية القدس، واستحدثت مناصب جديدة للهدف نفسه، الأمر الذى يعد أحد المؤشرات المهمة على إيلاء هذه المنظمة قضية القدس عناية خاصة. وأهم هذه الأجهزة:

١- لجنة القدس.

٢- صندوق القدس.

٣- إدارة شئون القدس الشريف وفلسطين بالأمانة العامة للمنظمة.

٤- اللجنة السداسية حول فلسطين.

٥- المكتب الإسلامى للتنسيق العسكرى مع فلسطين.

٦- صندوق التضامن الإسلامى.

٧- المكتب الإسلامى لمقاطعة إسرائيل.

٨- المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم.

٩- منظمة المدن الإسلامية.

المبحث الخامس
مفهوم المنظمة الإقليمية ذات الطابع العقدى (الدينى)

أولاً- إقليمية منظمة المؤتمر الإسلامى:

مع تباين الرؤى العلمية، فيما يتعلق بصفة منظمة المؤتمر الإسلامى بين الإقليمية والعالمية، حيث إن هناك من يعتبرها منظمة عالمية، باعتبار عالمية الإسلام، وباعتبار أن عضويتها غير مرتبطة بالموقع الجغرافى، وهناك من يعتبرها منظمة عالمية / إقليمية، باعتبار ما يتوفر لها من بعض صفات العالمية والإقليمية معاً.. فإن هذه الدراسة تتبنى الاتجاه الآخذ باعتبار منظمة المؤتمر الإسلامى منظمة إقليمية.

هى منظمة إقليمية لأنها منظمة محدودة العضوية، مقارنة بالمنظمات العالمية، التى تكون العضوية فيها متاحة لكل دول العالم. ثم إنها تضم دولا بعينها تجمعها مصالح ثقافية ودينية وحضارية، بالإضافة إلى المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية [١]. وبرغم عالمية الإسلام من الناحية النظرية والفكرية، فالواقع يقول إنه لا تزال هناك دول إسلامية وأخرى غير إسلامية.

هى منظمة إقليمية، باعتبارها- كذلك - تضم مجموعة من الدول، تتميز- إلى حد كبير- بالتجاور الجغرافى، والترابط فى المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتقارب المكانى والحضارى والتاريخى والدينى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى هو الذى يميز هذا النوع من المنظمات [٢].

وتعتبر الإقليمية - من ناحية أخرى- تعبيراً عن تضامن سياسى، يجعل

---

١ - د. حسن نافعة، دراسات فى التنظيم العالمى ٠٠٠، م س، ص ص١٣٣ - ١٣٥.

٢ - د. إبراهيم أحمد شلبى، التنظيم الدولى- دراسة فى النظرية العامة والأمم المتحدة، القاهرة، مكتبة الآداب، د ت، ص٧٥.

و- ـــــــ التنظيم الدولى- المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، بيروت، الدار الجامعية ١٩٩٢ .

بعض مجموعات من الدول فى مواجهة بعضها الأخر، أو يجعلها أكثر قدرة على تحقيق التعاون فيما بينها. ولم يعد للوضع الجغرافى سوى دور شكلى، فى تكوين هذه المنظمات الإقليمية، فهناك دول متجاورة، أو موجودة فى منطقة واحدة، ومع ذلك فهى ليست مشتركة معاً فى منظمة واحدة (كإسرائيل بالنسبة لجامعة الدول العربية) وعلى العكس، فهناك دول متباعدة جغرافياً، ومع ذلك تجمعها منظمة واحدة [1]، وهذا ما ينطبق على منظمة المؤتمر الإسلامى.

تعمل هذه المنظمات فى ظل الشرعية الدولية، وتقوم على أداء كثير من مهام المنظمة الدولية العالمية العامة، ولكن فى نطاق إقليمى [2].

لقد أقرت المادة (٢١) من عهد عصبة الأمم- بعد تعديلها عام ١٩٢٢ - شرعية قيام الاتفاقات الإقليمية.

كذلك أقر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ قيام المنظمات الإقليمية، ولا يرى فيه تعارضاً مع نظام الأمن الجماعى، الذى أتت به الهيئة العالمية، ونص على ذلك فى المادة ١/٥٢، بل لقد خصص الفصل الثامن كله لشرح دور هذه المنظمات، فى حفظ الأمن والسلم الدوليين، وعلاقتها بالهيئة العالمية.

هذا، ويجب ملاحظة أنه إذا كان الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة قد اقتصر على الحديث عن دور المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بحل المنازعات الدولية، فإن ذلك لا يحول دون ممارسة هذه المنظمات لاختصاصات أخرى، فى مجال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وقيام تعاون بينها وبين الهيئة العالمية فى هذه المجالات.

ثانياً- دور العامل العَقَدى فى تأسيس المنظمات الإقليمية:

بمراجعة مواثيق معظم المنظمات الإقليمية، والدراسات المرتبطة بها، أمكن الوقوف على عدة معايير أو عوامل، تجتمع أو تنشأ على أى منها أو بعضها هذه المنظمات، ولوحظ أن اعتماد معيار ما، أو مجموعة من المعايير، لإنشاء هذه المنظمة أو تلك، إنما يعود إلى إرادات مجموعة

١- بول روتيه، التنظيمات الدولية، ترجمة أحمد رضا، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٧٨، ص ص٢٦٧-٢٦٨.

٢- د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، م٠س، ص ص ٤١٢-٤١٧.

الدول المنشئة أو المؤسسة لها [*]، وعليه فليس ثمة ما يمنع أن يكون المعيار العقدى الدينى، عاملاً تلتقى عليه إرادات مجموعة من الدول، أو تشكل بناء عليه نظامها أو منظمتها الإقليمية، خاصة إذا كان العامل أو الأساس أو المعيار العقدى له مضامينه السياسية، بل مضامينه الحضارية.

وإذا كانت المنظمات الإقليمية تُؤسَّس على واحد أو بعض من العوامل (الجغرافية أو التاريخية أو اللغوية أو الثقافية أو المصالح السياسية والاقتصادية والدفاعية) فإن منظمة المؤتمر الإسلامى بنيت على كل هذه العوامل (مجتمعة ومتوفرة ومتكاملة) مضافاً إليها عامل أهم وأقوى، هو عامل (العقيدة الدينية).

أرى أن اعتماد عامل أو معيار (العقيدة الدينية) لتنشأ أو لتؤسس عليه المنظمة الإقليمية، يمكن أن يستند إلى المرجعية التالية:

١- ما سبقت الإشارة إليه من ملاحظة أن اعتماد معيار ما، أو مجموعة من المعايير، لإنشاء هذه المنظمة أو تلك، إنما يعود إلى إرادات الدول المنشئة أو المؤسسة للمنظمة، وهذه الإرادات حرة فى اعتماد المعيار أو العامل الدينى أو العقدى لإنشاء منظمتها.

٢- اعتماد الفقه القانونى الدولى (الرباط المذهبى) و(الرباط الحضارى) لقيام المنظمات الإقليمية، وما نشأ عن ذلك مما عرف بـ(الإقليمية المذهبية) و(الإقليمية الحضارية). [1] ولا شك أن العقيدة هى أساس هذين الرباطين.

٣- وجود ما يسمى بـ(الإقليمية المطلقة)، وهى الإقليمية غير المتصفة-

---

(☆) على سبيل المثال: أسست (منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية)، على أساس جغرافى أو على أساس التضامن القارى، وأسست (جامعة الدول العربية) على أساس قومى أو أساس التضامن العربى، وأسست (الفرانكوفونية) على أساس العامل اللغوى والثقافى، وأسست (مجموعة الكومنولث البريطانى) على أساس التاريخ المشترك، وأسست (منظمة التضامن الافرواسيوى) على أساس وحدة الهدف السياسى، وأسست (الكوميسا) على أساس وحدة الهدف الاقتصادى، وأسست (الأسيان) على أساس وحدة الهدف السياسى والاقتصادى. وبالطبع لم يكن أى من هذه العوامل منفردا، وإنما كان العامل الأهم أو الأبرز، تتلوه فى الأهمية عوامل أخرى، أسهمت فى بلورة بناء هذه المنظمة أو تلك.

١ - د. محمد إسماعيل على، فكرة الإقليمية فى الجامعة العربية، المجلة المصرية للقانون الدولى (القاهرة)، عدد(٣٥)، ١٩٧٩، ص ص ١٦٨ - ١٧٤ .

ابتداء- بوصف معين، وإنما تعنى كل منظمة دولية، لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية، حيث تقتضى طبيعة أهدافها، بقصر نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول، يجمعها (رباط خاص) بصرف النظر عن طبيعة هذا الرباط[1]، الأمر الذى يسمح بأن يكون هذا الرباط (عَقَديا).

تكاد منظمة المؤتمر الإسلامى تكون التنظيم الدولى الإقليمى الوحيد، الذى ينهض على أساس دينى، وهو الانتماء إلى الإسلام، مما يعطى هذه المنظمة صفة مميزة عن باقى التنظيمات الإقليمية [٢].

ولاشك أن اعتبار الدول الأعضاء بهذه المنظمة، العمل الإسلامى الجماعى- من أجل المحافظة على الأماكن المقدسة وسلامتها- واحداً من أهم الأهداف الأساسية، التى أنشئت هذه المنظمة من أجل تحقيقها هو ما يبرهن بوضوح، على الصفة الدينية أو العقدية الخاصة، لهذه المنظمة الدولية[٣].

ثالثاً: مبدأ الدفاع عن الأوطان فى العقيدة الإسلامية:

تعد حماية الأوطان، والدفاع عنها والسعى لتحريرها، مكوناً أساسياً فى العقيدة الإسلامية، كما فصلت ذلك كتب الفقه، والفكر السياسى الإسلامى. وتقع هذه المسئولية إزاء هذا الوطن أو ذلك، من أوطان العالم الإسلامى - بداية - على الشعب المقيم فى هذا الوطن أو الإقليم، قدر استطاعته على أداء هذه المسئولية، فإذا ما عجز أو بدت حاجته على عون أو مساعدة أشقائه من شعوب العالم الإسلامى، كانت مساعدته واجباً عليهم، موالاة ومناصرة وتضامناً. ويكون أداء تلك المسئولية واجباً كفرض عين على شعب الإقليم، وفرض كفاية على الشعوب الإسلامية الشقيقة المجاورة، تباعاً... وباتساع دائرة خطر العدوان على هذا الشعب ثم الشعوب المتاخمة / المجاورة، تباعاً، تتسع دائرة وجوب أداء هذه المسئولية كفرض عين، حتى

١- د. صلاح عبد البديع شلبى، التضامن ومنظمة المؤتمر الإسلامى، ط١، دمنهور (مصر)، كلية الشريعة والقانون ١٩٨٧، ص ١٣٣.

٢- د. محمد السيد سليم، منظمة المؤتمر الإسلامى وتسوية المنازعات، السياسة الدولية (القاهرة)، يوليو ١٩٩١، ص ص ٣٦-٦١.

٣- د. أحمد الرشيدى، منظمة المؤتمر الإسلامى- دراسة قانونية/ سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية، ط، الجيزة، جامعة القاهرة- مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧، ص ١٢٨.

تشمل – يوما – كل شعوب الأمة / العالم الإسلامى، إذا بلغت درجة خطورة العدوان، حدا يهدد أطراف / جملة العالم الإسلامى [1].

رابعاً- الطابع العقدى لمنظمة المؤتمر الإسلامى:

ليس إلى هذا الحد فحسب تتضح أهمية (وحدة العقيدة) كأحد العوامل المعتمَدة، فى بناء أو تأسيس منظمة إقليمية، تجمع دول العالم الإسلامى أو الأمة الإسلامية، بل إن العقيدة الإسلامية تعد نقطة البدء فى البناء الحضارى ذاته للأمة، لأنها التى تحدد الهدف وتحكم السلوك، وتوجه المسيرة[2]. وفى الإسلام، يعد بقاء الأمة رهنا بعقيدتها [3].

وعندما أشير- فى ديباجة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى- إلى القواعد الاسترشادية العامة، التى كانت محل اعتبار من جانب واضعى الميثاق، والتى

١- للمزيد، راجع:

- أبو الأعلى المودودى، نظرية الإسلام السياسية، القاهرة، دار الاعتصام، د ت.
- د. أحمد شلبى، السياسة فى الفكر الإسلامى، ط ٥، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٣.
- العلاقات الدولية فى الفكر الإسلامى، ط ٥، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧.
- د. حورية مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٦.
- د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، العلاقات الدولية فى الإسلام وقت الحرب، ط ١، القاهرة، المعهد العالى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦.
- د. نصر فريد واصل، الحقوق والعلاقات الدولية فى الفقه الإسلامى، ط١، د. ن، ١٩٨٩.
- د. مصطفى كمال وصفى، النبى والسياسية الدولية، ط١، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٥.
- عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٧.
- الماوردى، على بن محمد حبيب البصرى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط١، القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٣.
- محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية فى الإسلام، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٥.
- محمد شهاب الدين الندوى، أهمية الجهاد لنهضة العالم الإسلامى، ط١، الهند – بنجلور، الأكاديمية الفرقانية، ١٩٩٩.
- د. عبد التواب مصطفى، العلاقات الدولية والسياسة الخارجية فى الإسلام، ط٢،القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سلسلة دراسات إسلامية، ١٩٩٩.
- د. سعيد عبد الله حارب المهيرى، العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥.

٢- د. محمد سيد أحمد المسير، التمهيد فى دراسة العقيدة الإسلامية، ط١، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٩٩٨، ص ١١.

٣ – د. منى أبو الفضل، الأمة القطب- نحو تأصيل منهاجى لمفهوم الأمة فى الإسلام، ط١، القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦، ص ٢٦.

يتعين العمل بموجبها، لتحقيق مصالح الدول الإسلامية الأعضاء، وتعزيز العمل المشترك فيما بينها، كان من هذه القواعد، الإدراك الكامل لحقيقة أن العقيدة الإسلامية، التى تجمع بين شعوب هذه الدول، تشكل عاملاً قوياً، لتقارب هذه الشعوب وتضامنها، وأن الحفاظ على القيم الإسلامية العليا، أمر ضرورى للغاية [1].. إلى جانب ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، فإن (ميثاق) الدار البيضاء، الصادر عن القمة الإسلامية الرابعة (١٤٠٤ هـ -١٩٨٤ م)، يؤكد أن المنظمة المذكورة، تقوم- فى المقام الأول والأساس- على الترابط الدينى، والأخوة الدينية، وليس على الانتماء الجغرافى أو السياسى، فحسب [2].

خامساً - مفهوم (التضامن) فى العقيدة الإسلامية:

تقرر العقيدة الإسلامية ضرورة (وحدة الأمة الإسلامية) وتملى ضرورة (تضامن شعوب الأمة)، بل تقرر أنه «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم». ولذا، فمن الضرورى الإشارة هنا إلى مفهوم " التضامن الإسلامى" كإحدى المسلمات الواجب إعمالها بين أفراد الأمة وشعوبها ودولها، فى سبيل تحقيق مصالحها المشتركة وأهدافها العليا، وفى مقدمتها صيانة المقدسات وتحرير المغتصب منها [3].

١- د. الرشيدى، م.س، ص ٣١ .

٢- د. وائل أحمد علام، منظمة المؤتمر الإسلامى- دراسة قانونية لنظام ونشاط المنظمة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٤٩ .

٣- ليس فى الفكر السياسى الإسلامى (الشيعى) ما يتعارض مع صنوه (السنى) فى قضية وحدة الأمة الإسلامية، وضرورة تضامنها وتحرير شعوبها، وحماية مقدساتها.

وللمزيد فى هذه النقطة، راجع:

- أبو القاسم نجم الدين جعفون الحسن، شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام، جـ١، القاهرة، جمعية أهل البيت، د ت.
- آية الله السيد محمد باقر الحكيم، الوحدة الإسلامية من منظور الثقلين، ط٢، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ٢٠٠١.
- آية الله السيد حسن الصدر، الشيعة وفنون الإسلام، ط١، القاهرة، دار المعلم للطباعة، ١٩٧٦.
- حجة الإسلام السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى، مسائل فقهية بين أهل السنة والشيعة الإمامية، القاهرة، مطبعة الكيلانى، د ت.
- فتحى يكن، المتغيرات الدولية والدور الإسلامى فيها، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥، ص ص ١٤٩ - ١٦٨ قواسم حركية مشتركة حول القضايا المحورية للمشروع الإسلامى: البنا - سيد قطب - الخمينى).
- محمد عبد الستار التونسى، بطلان عقائد الشيعة، القاهرة، دار العلوم للطباعة، ١٩٨٣.
- المراجعات (بين شيخ الأزهر - سليم البشرى ١٣٣٠هـ - وشيخ علماء الشيعة فى لبنان)، ط ١٩، القاهرة، مطبوعات النجاح، ١٩٧٧.

لقد نال هذا المفهوم الكثير من التسطيح وسوء التداول، حتى أفرغه البعض من مضمونه، واعتبره مرادفاً لـ (العلاقات الروحية) بين المسلمين، الأمر الذى انتهى بشعوب الأمة الإسلامية، إلى مجرد التواصل الروحى أو الوجدانى، وأسهم فى إضعاف إرادة الأمة، إثر طمس وتعطيل الدلالات اللغوية والشرعية الصحيحة، لمفهوم (التضامن الإسلامى)، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وبعد أن كان التناصر والتآزر والالتزام المتبادل والموالاة من المرتكزات المسلمة، والعمد الأساسية، فى بنية جسد الأمة الإسلامية، وتعضيد تماسك وحدات هذا الجسد، وبعد أن كانت هذه المرتكزات هى المترجم الواقعى لمفهوم التضامن الإسلامى، نرى الأمة اليوم ممزقة مفككة الأطراف، لا تجتمع إلا على خيط روحى أو وجدانى واهٍ، لا يعينها على الصمود فى مواجهة التحديات، صغيرها وكبيرها.

١- الدلالة اللغوية للفظ (التضامن):

التضامن هو الالتزام المتبادل.

يقال: ضمن الرجل أخاه ضماناً، أى كفله، أو التزم أن يؤدى عنه، ما قد يقصر فيه. والضمان هو الكفالة والالتزام.

وإذا كان الضمان التزاماً من طرف واحد، فان التضامن التزام متبادل بين طرفى علاقة. يقال: (تضامنوا) أى التزم كل منهم، أن يؤدى عن الآخر، ما يقصر فى أدائه. و(التضامن)- أيضاً خاصة- هو التزام القوى والغنى معاونة الضعيف والفقير[١].

ولكى يتضح - أكثر- معنى الضمان والتضامن، كالتزام قائم فى ذمة الأخ نحو أخيه، هذه أيضاً إشارة إلى معنى (القصور أو التقصير)، فى جانب الأخ المكفول، أى المستحق للالتزام نحوه، والتضامن معه.

يقال[٢]: قَصَر يَقْصُر عن الأمر (قصورا): عجز أو كف عنه.
قصَّر عن الأمر: تركه وهو لا يقدر عليه.

١- أبو بكر الرازى، مختار الصحاح، بيروت، المكتبة الأموية، ١٩٧٨، مادة (ضمن)، ص ٣٨٤.
و: المعجم الوسيط، القاهرة، مجمع اللغة العربية، مادة (ضمن)، ص ٥٦٥.
٢- المرجعان السابقان، مادة (قصر)، صفحتا: ٧٦٧، ٥٣٧ على التوالى.

قصر فى الأمر: تهاون فيه.
قصر فى العطية: قللها.

إذن فالأخ يلتزم نحو أخيه، أو يتضامن معه، إذا كف عن الأمر لعجزه عنه، أو إذا تركه لعدم قدرته عليه، أو إذا تهاون فى أدائه أو قلله.

وهنا يبرز معنى حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الخاص بنصرة الأخ - ظالماً أو متهاوناً - بنهيه عن الظلم ونهيه عن التهاون.

يسلم طرف الحديث اللغوى هذا، عن لفظ (التضامن)، إلى الحديث الاصطلاحى الشرعى عن مفهوم (التضامن).

بمراجعة أبواب الكتب الأمهات، فى مصادر التراث السياسى الإسلامى[1]، وجدت أنه قد غاب عنها مفهوم (التضامن الإسلامى).

وبالطبع فإن غياب المفهوم - لفظاً- لا يعنى غياب الظاهرة التى يعبر عنها، فإن الظاهرة تظل موجودة، وتكون المشكلة فى غياب لفظ المفهوم، الذى يعبر عن هذه الظاهرة، أو يشخصها ويحدد أبعادها.

بل إنه عند تبدل المفهوم - المصطلح - المعاصر، المعبر عن ظاهرة ما، أو عند تعارضه مع مفهوم تراثى، متعلق بالظاهرة ذاتها، يكون المخرج هو تنحية المفاهيم، لدرء التنازع النظرى، ثم التعامل مع الظاهرة، ومؤشرات وجودها، قديما وحديثا، وذلك حلاً لإحدى إشكاليات عملية بناء المفاهيم[2].

لقد تطور/ تبدل مفهوم (وحدة الأمة الإسلامية) ليحل محله مفهوم (التضامن الإسلامى)، وهما يعبران عن ظاهرة واحدة، هى (تماسك بناء الأمة الإسلامية، وإعمال قيم الموالاة والتناصر، والمؤازرة والتداعى، والالتزام المتبادل بين وحدات بناء هذه الأمة، أفرادا وشعوبا ودولا أو (ولايات).

وبتتبع مفهوم (التضامن الإسلامى) لتحديد بداية ظهوره، وجدت أنه ظهر كمرادف أو بديل، لمفهوم (وحدة الأمة الإسلامية)، وذلك فى الأدبيات والخطاب السياسى الإسلامى، المعاصر لمرحلة أفول دولة الخلافة العثمانية وانهيارها، وتفكك بنية الأمة الإسلامية، وذلك حين أدرك مفكرو الأمة، ضرورة العمل على صيانة وحدة أمتهم، وإيجاد البديل المعاصر للخلافة، الذى

١- نصر محمد عارف، فى مصادر التراث السياسى الإسلامى، ط١، القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة المنهجية الإسلامية، عدد(٧)، ١٩٩٤، ص ص ٩٥- ٢٣٤.
٢- د. سيف الدين عبد الفتاح، محاضرات فى الفكر السياسى الإسلامى لطلبة السنة التمهيدية للدكتوراه، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٩٧,

يمكن أن يحقق وحدة الأمة، فى غياب وحدة الدولة، فكانت الدعوة إلى التضامن بين شعوب الأمة الإسلامية ودولها، باعتبار ذلك هو المتاح والممكن، فى حال تفكك دولة الخلافة، التى كانت- غالباً- تجمع الأمة. كذلك يمكن اعتبار مفهوم (التضامن الإسلامى) فرعاً على مفهوم (وحدة الأمة الإسلامية) باعتبار الأخير أسبق، وأشمل(☆).

سادساً (التضامن) فى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى:

أصبح (التضامن)، كمفهوم وقيمة وهدف سياسى، متداولاً بدرجة كبيرة فى الخطاب السياسى المعاصر، وفى مواثيق المنظمات الدولية، التى ظهرت تباعاً بعد الحرب العالمية الثانية(☆☆).

☆) للمزيد، راجع:
- إبراهيم محمود، الفتنة المقدسة- عقلية التخاصم فى الدولة العربية الإسلامية، ط٢١ بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩.
- د. توفيق الشاوى، فقه الشورى والاستشارة، ط١، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢، صفحات: ٧، ٣١، ٥٨٣- ٥٨٤، ٦٣٣- ٦٣٦.
-ــــــــ ، شرح وتقييم لمشروع إعادة الخلافة عند السنهورى ومسيرته التى انتهت بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى، دراسة ملحقة بـ: د. عبد الرزاق أحمد السنهورى، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، ترجمة: د. نادية عبد الرزاق السنهورى، ط٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ص ٣٣٦- ٣٥٣.
- د. السنهورى، المرجع السابق، صفحات: ١٢، ٦٦، ١٦٨، ٢١٣- ٢٢٨.
- د. عبد الله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامى الدولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ١٣- ١٤.
- ــــــــ، المصطلح القانونى فى القرآن الكريم، ط١، القاهرة، دار الزهراء، ١٩٩٩، ص ص٨٥- ٨٦.
- عمر شريف، نظام الحكم والإدارة فى الدولة الإسلامية- دراسة مقارنة، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٣، ص ٦٦- ٦٧.
- د. لؤى صافى، العقيدة والسياسة، ط١، القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦، ص ١١٢
- الماوردى، على بن محمد بن حبيب البصرى، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط١، القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٣، ص ٣٠- ٣١.
- محمد المجذوب، الطريق السوى إلى وحدة المسلمين، ط٢، الرياض، دار الشواف للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- د. محمود حمدى زقزوق، هموم الأمة الإسلامية، القاهرة، دار الرشاد، ٢٠٠١، ص ص ٧١ – ٧٢.
- د. منى أبو الفضل، م. س، ص ص ٢٣- ٢٦.
- د. يوسف القرضاوى، الحل الإسلامى فريضة وضرورة، ط١٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣، صفحات: ٤٥- ٨٥ و: ١٥٦- ١٦٥.
- -ــــــــ، الأمة الإسلامية حقيقة لا وهم، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦، ص ص ٣٢- ٣٤.
- -ــــــــ، أولويات الحركة الإسلامية فى المرحلة القادمة، ط١٤، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.

☆☆) أكدت منظمة الدول الأمريكية فى ميثاقها الصادر فى ٣٠ / ٤/ ١٩٤٨، م٤، أن من أهدافها(ضمان سلم القارة وأمنها) و(تنظيم العمل المشترك الذى يجب أن تقوم به الدول الأعضاء فى حالة وقوع العدوان عليها). بل جاء الفصل الخامس من الميثاق المذكور تحت عنوان (الضمان الجماعى) والذى أقرت فيه دول المنظمة- م٢٤ – باعتبار أن العدوان على أى من دول المنظمة يعد عدوانا على بقية دولها، وأقرت أيضاً – م٢٥- أن نعمل وفق مبدأ التضامن القارى، والدفاع الشرعى الجماعى.
(راجع: مجموعة المواثيق الأفريقية والمواثيق والمعاهدات المتشابهة).

=

وباعتبار أن مفهوم (التضامن الإسلامى) قد جاء- كما سبقت الإشارة- امتداداً لمفهوم (وحدة الأمة الإسلامية)، الذى يعد شأناً ملازماً لهذه الأمة، فقد انعكس ذلك على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، الذى جاء مفعماً بما يؤكد هذا المفهوم.

لقد أكدت خمسة من الأهداف السبعة المنصوص عليها فى ميثاق المنظمة المذكورة، على قيمة التضامن (صراحة وضمناً)، وحسب درجة وضوح هذا التأكيد، يمكن إعادة عرض هذه الأهداف.

قرر الهدف الأول (تعزيز التضامن الإسلامى بين الدول الأعضاء)، وقرر الهدف السادس (دعم كفاح الشعوب الإسلامية فى سبيل المحافظة على كرامتها، واستقلالها، ووحدة أراضيها)، والخامس: (تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطينى، ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه) والثالث: (العمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار فى جميع أشكاله) وقرر الهدف الثانى (دعم التعاون بين الدول الأعضاء).غير أن السلوك اللاحق للمنظمة، يكشف عن تفريغها هذا المفهوم من مضمونه، ويبرهن على أنه انصب - فى الغالب - على مجرد التواصل الروحى.

= فى عام ١٩٥٧ تأسست (رابطة التضامن الأفروآسيوى) لتجعل من (التضامن) غايتها الأولى، وجزءاً من اسمها الرسمى.
(أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الإقليمية، القاهرة، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١، ص ١٠٨).
(كمال متولى، التيارات السياسية والعالم العربى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٥، ص ص ٤٧- ٧٨)
وكذلك نصت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية- الذى أقره مؤتمر القمة الأفريقى الأول فى مايو ١٩٦٣- على أن من أهداف المنظمة: (تقوية وحدة الدول الأفريقية وتضامنها).
(د. إبراهيم أحمد شلبى، التنظيم الدولى- المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، م.س، ص ص ٥٧ - ٦١).
لم يشر ميثاق جامعة الدول العربية- ٢٢ / ٣/ ١٩٤٥- إلى التضامن، فى المادة الثانية منه، التى حددت أهداف الجامعة، ثم تدارك ذلك فى المادة السادسة وأشار إلى ما يفيد هذا المعنى، فى إطار إعمال مبدأ الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن النفس، الذى قررته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ثم وقع مجلس الجامعة فى ١٣ /٤/ ١٩٥٠ (معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى)، ووافق مؤتمر القمة العربى الثالث (الدار البيضاء- ١٥ /٩/١٩٦٥) على (ميثاق التضامن العربى).
(ميثاق جامعة الدول العربية وأهم أنظمتها، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)
وإذا كان مفهوم التضامن أكثر وضوحاً فى شأن المنظمات الإقليمية، التى يفترض أنها تقوم على التمايز، والمواجهة فيما بينها- بدرجة ما- فإن هذا المفهوم لم يغب عن ميثاق الأمم المتحدة، ولكن بما يتلاءم مع دورها على المستوى الإنسانى كله، أو المستوى العالمى أو الدولى العام، فميثاق الهيئة الدولية يؤكد على ضرورة التضامن فيما بين أعضائها فى سبيل تحقيق أهدافها، وتحفل مواد هذا الميثاق بمعانى التضافر والتعاون، بل التعهد ببذل العون من أجل تحقيق أهداف المنظمة.
(راجع المواد ٢/٥، ٤٣/١ ، ٤٩، ٥٦ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة).

كذلك، يُذكر أن المنظمة تستخدم -أحياناً- مصطلح (الوحدة الإسلامية)، ولكن لا تقصد به (الوحدة السياسية)[1] ولا (التضامن) بالمعنى الذى تم بيانه هنا. وذلك مثلما ورد فى ميثاق الدار البيضاء، الصادر عن القمة الإسلامية الرابعة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

سابعاً- التعريفات الإجرائية لمفهوم "المنظمة الإقليمية ذات الطابع العقدى":

إذا كانت عملية "الإجرائية" هى عملية الحصول على مؤشرات إمبيريقية للمفهوم، أو "المتغير"، حتى يمكن ترجمته إلى قيمة كمية، فإنه يمكن التعبير عن مفهوم "المنظمة الإقليمية ذات الطابع العقدى" أو- تحديداً- منظمة المؤتمر الإسلامى، بمجموعة من التعريفات الإجرائية، أهمها:

١- الأهداف التى تبنتها المنظمة- بشأن قضية القدس/ موضوع هذه الدراسة - والتزمت بالعمل من أجل تحقيقها، فى ضوء عقيدة (التضامن الإسلامى).

٢- تصويت الدول الأعضاء بالمنظمة، فى اتجاه إيجابى، لنصرة قضية القدس، ونصرة الشعب الفلسطينى، فى سبيل استرداد حقوقه، التزاماً بعقيدة (الموالاة والتناصر بين شعوب الأمة الإسلامية).

٣- الإجراءات العملية التى تقررها منظمة المؤتمر الإسلامى، وتسعى إلى تنفيذها، فى أى ميدان يرجى فيه دعم الموقف الإسلامى، بشأن القدس، التزاما بعقيدة (واجب حماية مقدسات الأمة الإسلامية).

وهكذا، فالأهداف، والتصويت الإيجابى، والإجراءات العملية، هى تعريفات إجرائية، يمكن ترجمتها إلى مؤشرات كمية رقمية.

١- د. وائل أحمد علام، م.س، ص٥٧ .

الفصل الثالث

المرتكزات الدينية والسياسية لإسلامية قضية القدس

مقدمة:

الدلالة اللغوية والاصطلاحية لكلمة (قضية):

تعنى (القضية) – فى اللغة [*]–: (القضاء) أو (الحكم) أو (الفصل).

أما فى الاصطلاح، فإن دلالات كلمة (القضية) تتباين بتعدد الحقول أو المجالات المعرفية: المنطق والفلسفة، البحث العلمى، القضاء، والحقل السياسى... إلخ.

تعنى (القضية) فى الحقل السياسى [**]، إثباتاً نظرياً، يقدم بشكل عام كحقيقة جزئية، للدلالة على موقف معين، نلتزم به للدفاع عنه ضد اعتراضات الخصم، فالسياسى يؤكد على فكرته، ويدافع عنها، فى مواجهة أفكار خصومه.

إذن، فالقضية هى موقف مفند وداحض، لأن الإثبات يقتضى الإنكار والرفض، لا المهادنة والتوفيق.

ولهذا نجد أن القضية، تستخدم كسلاح شديد الفعالية، فى الصرع السياسى، والنقاشات السياسية، بهدف دحض مزاعم الغير، أو نقض حجج الخصوم، فهى تساعد على تحديد طبيعة التناقض، بين الأطراف المتصارعة،

☆ – أبو بكر الرازى، مختار الصحاح، مادة: قضى.
و: المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة: قضى.

☆☆ – موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥، ج٤.

تمهيداً لاتخاذ الموقف الصحيح، كما أنها تسهم من خلال محور النقاش حولٍ الاختيارات السياسية، فى كشف ما إذا كان الطرح النظرى يعكس فعلا التناقضات القائمة فى الواقع، أو إمكانية ترجمته إلى برنامج سياسى، يمكن تطبيقه على الأرض. وقد عرف تاريخٍ الصراعات السياسية، سجالات كثيرة من هذا النوع، كانت الغاية منها دائماً، ولا تزال، إقناع الجماعات بصحة هذا الطرح السياسى أو ذاك.

وعليه، فالمقصود بـ (قضية القدس) هو ذلك الموقف الذى يتبناه، ويدافع عنه، أي من الطرفين المتصارعين / المتنازعين، بشأن مشكلة المدينة المذكورة.. كما يقول أحدنا: هذه قضيتى، قاصدا: هذا موقفى الذى أبذل قصارى جهدى فى الدفاع عنه (*).

(*) راجع المرتكزات التاريخية والقانونية - أيضا - لإسلامية قضية القدس، فى كتابنا : قضية القدس، ط ١ ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سلسلة قضايا إسلامية، عدد (١٣٩)، ٢٠٠٦ .

المبحث الأول
البعد العقائدى لإسلامية قضية القدس

تتم معالجة هذا البعد من خلال تناول النقاط التالية:

أولا – مكانة فلسطين فى العقيدة الإسلامية.

ثانياً – مكانة القدس فى العقيدة الإسلامية.

ثالثاً – مكانة المسجد الأقصى فى العقيدة الإسلامية.

١- دلالة لفظ (مسجد) فى الخطاب الدينى الإسلامى.

٢- تاريخ المسجد الأقصى فى الإسلام:

أ- تاريخ المسجد الأقصى قبل البعثة المحمدية.

ب- تاريخ المسجد الأقصى بعد البعثة المحمدية.

رابعـــاً – مكانة الصخرة المقدسة فى العقيدة الإسلامية.

خامساً – إشكالية حائط البراق.

وفيما يلى تفاصيل ذلك.

أولاً: مكانة فلسطين فى العقيدة الإسلامية

قرر القرآن الكريم والحديث النبوى أن أرض فلسطين كلها، أرض مباركة مقدسة.وانعقد الإجماع على أنها أمانة فى أعناق المسلمين جميعاً.

فى قوله – تعالى -: ﴿ **وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً** ﴾ يتحدث القرآن عن ثلاث مجموعات من القرى: الأولى هى مجموعة قرى سبأ فى اليمن (وجعلنا بينهم) والثانية هى مجموعة قرى فلسطين بالشام (القرى التى باركنا فيها) والثالثة هى مجموعة قرى الحجاز المنتشرة على طول المسافة بين اليمن والشام (قرى ظاهرة)[1].

كذلك، فإن التعبير القرآنى (باركنا حوله) المتعلق بالمسجد الأقصى فى قوله- تعالى-: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ** ﴾ يفيد أن البركة محيطة بالحرم القدسى، أى واقعة حواليه، وليست مقصورة عليه[2].

١- محمد على الصابونى، صفوة التفاسير، دمشق، مكتبة الغزالى، د ت، الآية رقم ١٨ من سورة سبأ.

٢- المرجع السابق، تفسير الآية رقم ١ من سورة الإسراء.

أما تعبير (الأرض المقدسة)، فلم يرد فى القرآن الكريم إلا مرة واحدة[1]، ومقصوداً بها أرض فلسطين. قال النبى موسى - يحث بنى إسرائيل على الدخول إلى فلسطين، فراراً من مذلة فرعون -: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أى التى اختارها الله مأوىً وملجأً لكم مما كنتم فيه من قبل[2].

بعد إبانة هذا البعد الجغرافى لقداسة أرض فلسطين - كلها - وبركتها، يشير القرآن الكريم - أيضا - إلى البعد التاريخى لهذه البركة، فهى ثابتة لأرض فلسطين قبل أن يدخلها بنو إسرائيل، بل قبل أن ينزل بها أبو الأنبياء إبراهيم الخليل نفسه. يقول تعالى: ﴿وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾"[3].

تواصلت بركة فلسطين تاريخياً كذلك، إذ كانت ميداناً شهد أخطر منعطفات جهاد الأمة الإسلامية، ولاتزال. وسياسياً هى مباركة أيضا، فهى أرض تمحيص وابتلاء، وأرض رباط إلى يوم القيامة[4].

ثانياً - مكانة القدس فى العقيدة الإسلامية

إذا كان تبجيل الأماكن المقدسة قد سبق كل تأملات الإنسان فى طبيعة العالم، كما يرى البعض[5]، وإذا كانت قداسة المكان قاسماً مشتركا بين شتى الثقافات ،وأن الإيمان بها يعد من أساسيات العقائد الدينية الأولى فى حياة الإنسان، وأن ما يعرف بـ(الجغرافيا المقدسة) قد أثرت ولا تزال تؤثر فى تاريخ القدس[6]، فإن ما تتميز به قداسة هذه المدينة لا يعود إلى الأسباب

---

١ - محمد فؤاد عبدالباقى، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، القاهرة، دار الحديث، ١٩٨٧، ص ٥٣٨.
٢ - الصابونى، مرجع سابق، تفسير الآية رقم ٢١ من سورة المائدة.
٣- المرجع السابق، تفسير الآية رقم ٧١ من سورة الأنبياء.
٤- د صلاح الخالدى، فلسطين والحقائق القرآنية، ط٢، القاهرة، المركز العربى الإسلامى للدراسات، ١٩٩٨، ص ص١٤٣-١٤٥.
٥ - كارين أرمسترونج، القدس: مدينة واحدة وعقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عنانى، القاهرة، سطور، ١٩٩٨ ص٢٩.
٦ - د محمد جلاء إدريس، أورشليم القدس فى الفكر الدينى الإسرائيلي، ط١، القاهرة، مركز الإعلام العربى، سلسلة كتاب القدس(٤) أبريل ٢٠٠١، ص٧-٨.
- راجع تفاصيل وقائعه، ونبوءات اليهود بشأنه، وبشرى النبى محمد - صلى الله عليه وسلم - بفتح عمر لبيت المقدس إذ قال لعمر: «إنك ستفتح بيت المقدس بلا قتال». وقال كعب الأحبار له: «إنا نجد نعتك فى التوراة» فى:
- أحمد كمال الطويجى، لن تلقى مثل عمر، جـ١، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨٧، ص ص ٢٣٦- ٢٤٠.
- سامى محمد عبدالحميد م س، ص٧٩.
- د محمد إبراهيم منصور، م س، انظر: د عبد المنعم عبدالحميد سلطان، علاقات القوى الدينية والسياسية بمدينة القدس - دراسة وثائقية من خلال أحداث الفتح الإسلامى للقدس، ص ص ٢٤١ - ٢٥٩.
وراجع أسفار: حزقيال و دانيال.

التقليدية التى تكسب الأماكن قداستها كذكريات الطفولة، أو الخبرات الذاتية، أو العلاقات بشخوص ما فى تلك الأماكن، بل إن قداسة هذه المدينة وفى مركزها بيت المقدس، تعود الى ما ورد بشأنها فى الكتب السماوية المقدسة، وما شهدته أرضها من أحداث كان رسل الله وأنبياؤه شخوصها الرئيسية.

بعد الفتح الإسلامى لمدينة إيليا - القدس - فى (١٦هـ - ٦٣٦ م) - كان (بيت المقدس) أحد الأسماء التى اشتهرت بها تلك المدينة. ووردت لهذا الاسم صور مختلفة، منها: البيت المقدس - القدس الشريف - المدينة المقدسة. ولقبت بألقاب منها: دار السلام - مدينة السلام [١].

على مدى تاريخها الطويل، منذ أسسها اليبوسيون وأقاموا سورها الأول، أعيد بناء القدس ثمانى عشرة مرة، حتى استقرت على هيئتها فى العهد العثمانى؛ داخل السور الحالى الذى أقامه السلطان سليمان القانونى ١٥٣٦-١٥٤٢م، ويبلغ طوله ٤٢٠٠م. يشغل الجدار الشرقى والجنوبى للحرم الشريف ٦٠٠م من ذلك السور، الذى تتباين مستويات ارتفاعه، ويصل أعلاه إلى ثلاثين مترا، ولا يزيد سمكه على المترين، وتتداخل تلال القدس مع أسوارها وأبوابها التاريخية [٢].

لم تقف مكانة القدس فى العقيدة الإسلامية عند حد الرسوخ فى القلوب والأفئدة ,بل باتت تمثل أمانة فى أعناق المسلمين [☆☆] ، عليهم بذل أقصى الجهد والطاقات حتى يتم استردادها.

١- د محمود حمدى زقزوق (إشراف)، موسوعة المفاهيم....، م س. ص٣٨-٣٩.

٢ - د. محمد حسن عبدالخالق، القدس فى عيون يهودية، الأزهر(القاهرة)، ذو الحجة ١٤٢٢هـ مارس ٢٠٠٢، ص ص٢٠٧٢-٢٠٧٥.

☆☆- للمزيد، راجع:

-كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية - الأزهر،١٩٦٨ انظر:

- عبدالحميد السايح، مكانة القدس فى الإسلام، ص ص٦٥-١٠١.

- إسحاق موسى الحسينى، مكانة بيت المقدس فى الإسلام، ص ص٥٧-٦٤.

- عبدالحميد حسن، مكانة بيت المقدس فى الإسلام، ص ص٤٥-٥٦.

- د عبدالرحمن عياد، مكانة القدس فى الإسلام، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى السابع لمركز الدراسات العربى الأوربى حول "مستقبل القدس العربية - الدار البيضاء فى (٢٣ -١٩٩٩/٢/٢٥).

- عكرمة صبرى، منزلة القدس فى الإسلام، بحث مقدم إلى ندوة " القدس مدينة السلام"، التى نظمتها منظمة المؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية بالقاهرة فى ١٢-١٩٩٥/٣/١٤.

وبينما لا يزال ضمير الأمة حياً قابضاً على قداسة هذه المدينة[1]، فإنه نتيجةً لمستجدات دولية (فكرية وسياسية) ونتيجة للمواقف المتراخية لغالبية الحكومات والقيادات السياسية فى العالم الإسلامى، وما قبلت أو أوشكت أن تقبل به من تنازل عن بعض من هذه المدينة المقدسة، فقد أصيب البعض بما يشبه اليأس من إمكانية استمرار القبض على قداسة هذه المدينة، هذه القداسة التى باتت تنزوى وتخبو وتتساقط عن مدينة القدس[2].

ثالثاً – مكانة المسجد الأقصى فى العقيدة الإسلامية

تتضح أبعاد هذه المكانة بالوقوف على ثلاث نقاط هى:

١- دلالة لفظ (مسجد) فى الخطاب الدينى الإسلامى:

لدلالة هذا اللفظ- اصطلاحاً[*] فى الخطاب الدينى الإسلامى، بعدان: جغرافى وتاريخى.

= – د عزت جرادات، م س، انظر:
– د. عبدالعزيز الخياط، مكانة القدس فى العقيدة الإسلامية، ص ص١٦-١٨.
– د عبد الحليم عويس، مكانة بيت المقدس فى الإسلام، تقرير القدس (القاهرة)، مايو ١٩٩٩، ص ص٢١ -٢٥.
– أحمد الموصلى، الهوية الإسلامية العربية لمدينة القدس، الملف العربى-الأوربى(باريس)، مارس١٩٩٩ ص ٧-٨.
– د أبو اليزيد العجمى، القدس المغتصب فى وجدان المسلمين، التبيان (القاهرة)، مارس١٩٩٩، ص١٢-١٣.
– د يوسف القرضاوى، القدس قضية كل مسلم، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١، ص ص٧-١٥.
– د رؤوف شلبى، عودة القدس، هدية مجلة الأزهر (القاهرة)، أبريل ١٩٨٥، ص ص٤١ – ٧٤.
– د. محمد محمد الفحام(شيخ الأزهر الأسبق)، المسلمون واسترداد بيت المقدس، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، سلسلة البحوث الإسلامية، عدد ١٩ أغسطس ١٩٧٠ .
– د عبد الفتاح مقلد الغنيمى، هل لإسرائيل....، ص ص١٧٥- ١٨٠.
– عارف باشا العارف، م س، ص ص ٤١ – آخر الكتاب.
– د عبد الحميد زايد، م س، ص ص ١٦٩ – ٢٠٨ .
– د سيد فرج راشد، م س، ص ص٣٨ – ٤٧.
– د. عدنان على رضا النحوى، على أبواب القدس، ط٢، الرياض، دار النحوى، ١٩٩٣، ص ص ١٤- ٣٢.
– جريس سعد خورى، م س، انظر:
– يونس عمرو، القدس فى الإسلام، ص١٧.
– نجيب الجعبرى، المهدة العمرية، ص ٢٧.

١ – راجع:
– د مصطفى الفقى، زهرة المدائن من الحقائق السياسية إلى الدعاوى الدينية، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١٠/١٧.
– د . أحمد يوسف (عرض كتاب)، القدس بين القداسة والسياسة – كتب فصوله باحثون عديدون، حلقات نشرت بالأهرام (القاهرة)، اكتوبر ٢٠٠٠.
– فهمى هويدى، مراجعات مقدسية، الأهرام (القاهرة) ٢٠٠٠/٨/٢٢.

٢- د محمد يحيى، القدس والمقدس، تقرير القدس (القاهرة)، مارس ١٩٩٩، ص ص٥ -٩ .

☆) غنى عن الذكر فى المتن أن المقصود به – لغة -: مكان الصلاة ؛ باعتبار السجود هو أعمق أركانها.

يشير إلى البعد الجغرافى للفظ (مسجد)، الحديث الشريف: "جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً "[1] إذ جعل من أى بقعة طاهرة فى الأرض مسجداً.

ويشير إلى البعد التاريخى شواهد عديدة ترجع إلى بدء تاريخ الإسلام. بمفهومه العام: دين التوحيد الذى بُعث به كل الأنبياء، من آدم إلى محمد.

أول هذه الشواهد ما ورد فى صحيحَىْ البخارى ومسلم من حديث أبى ذر الغفارى، قال: " قلت يا رسول الله أى مسجد وضع فى الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أى؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم كان بينهما ؟ قال: أربعون سنة "[2] على اختلاف بين العلماء فيمن بنى المسجدين. آدم وأبناؤه أم إبراهيم وأبناؤه: إسماعيل فى مكة ويعقوب فى أور سالم، واتفاق بينهم - العلماء- على أن هؤلاء وأولئك هم جميعاً مسلمون، لا يفرقون بين أحد من رسل الله.

وثانيها، ما ورد فى القرآن الكريم: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾[3]وذلك فى حديثه عن أصحاب الكهف، أى منذ مدى تاريخى بعيد. وكذا قوله تعالى: ﴿ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (الإسراء ٧).

كذلك فى مقدمته، قال ابن خلدون: "وبيت المقدس بناه داوود وسليمان عليهما السلام. أمرهما الله ببناء مسجده ونصب هياكله. ودفن كثير من الأنبياء من ولد إسحاق عليهم السلام حواليه... وأراد داوود عليه السلام بناء مسجده على الصخرة مكانها فلم يتم له ذلك، وعهد به إلى ابنه سليمان، فبناه لأربع سنين من ملكه، ولخمسمائة سنة من وفاة موسى عليه السلام... فلما جاء طيطس - من ملوك الرومان - وغلبهم - بنى إسرائيل - وملك أمرهم، خرب بيت المقدس، ومسجدها ٧٠م، وأمر أن يزرع مكانه"[4].

وفى حديثه عن "هيكل سليمان" قال أحمد بهجت: " وكان سليمان قد بنى لله

١ - محمد فؤاد عبدالباقى، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان (البخارى ومسلم)، ط١، جـ١، القاهرة، دار الريان للتراث، ١٩٨٧، ص١٠٤، حديث (٢٨٩).

٢ - المرجع السابق، ص ١٠٤.

٣ - سورة الكهف، آية: ٢١.

- أى مكان قبة موسى، التى وضعها بنو إسرائيل على الصخرة، وكانت قبلة لهم.

٤ - المقدمة، م س، ص ص:٢٤٦ - ٢٤٩.

مسجداً أو معبداً... وكان مسجداً للمؤمنين الموحدين"[1].

كذلك، فيما نسب إلى المسيح وحوارييه، أن هؤلاء قالوا: " يا مسيح الله، انظر إلى مسجد الله [*] ما أحسنه! قال: آمين آمين. بحق ما أقول لكم، لا يترك الله من هذا المسجد حجراً قائماً إلا أهلكه بذنوب أهله[2] ".

جاء حديث القرآن الكريم - لاحقاً - عن البقعة المقدسة ذاتها، مستخدماً تعبير (المسجد الأقصى) فى صدر سورة الإسراء، متضمناً المعانى التالية - بعضها أو جميعها-:

١- الشأن العام والملازم لهذه الأرض، منذ أول يوم جُعلت فيه مسجداً، يوم بنى ذلك المسجد يعقوب نبى الله، ومسلمو بنى إسرائيل. يؤكد هذا ما ورد فى كتب الأحاديث الصحاح، من حديث تجلية الله بيت المقدس للرسول ﷺ ليصفه لأصحابه ولمكذبيه صبيحة ليلة الإسراء والمعراج[3].

٢- البشرى لنبى الله - محمد - وصحابته بتحرير تلك البقعة، والعودة بها إلى سيرتها أو شأنها الأول مسجداً[4].

٣- ما سيؤول أو يصير إليه شأن هذا المكان المهمل، يوم يصبح - يعود - مسجداً، وهو عرف لغوى مستقر، باستخدام الفرع للدلالة على الأصل. كما ورد فى القرآن[5]: ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾. فقد أطلق (الخمر) للدلالة على (العنب)؛ فإن العنب - الأصل - هو الذى يعصر ليصير خمراً [6].

يفهم من كل ما سبق، أن لفظ (مسجد) فى الخطاب الدينى الإسلامى، مطلق الدلالة على مكان أو دار العبادة، وأنه يمتد تاريخياً بامتداد مفهوم (الإسلام)، ليشمل دور العبادة للمؤمنين بهذا الدين - الموحدين - من آدم إلى محمد، وإنْ قصرت دلالته - مؤخراً - على دار عبادة أصحاب الشريعة

١- أنبياء الله، ط ١٤، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٧، ص: ٢٧٧- ٢٩١.

☆) الهيكل الذى بناه هيرودوس - حاكم فلسطين من قبل الرومان - ١١ ق.م، وهدمه الرومان ٧٠م.

٢- ابن كثير، قصص الأنبياء، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د ت، ص ٥٠٣.

٣ - انظر - مثلاً - فصل: " باب مسجد بيت المقدس " بصحيح البخارى. و: د محمد سعيد رمضان البوطى، فقه السيرة، ط٧، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨، ص ١١٦.

٤- د صلاح الخالدى، م س، ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

٥ - سورة يوسف، آية: ٣٦.

٦- سامى محمد عبدالحميد، م س، ص٧٤.

الخاتمة - المحمدية - فى سلسلة شرائع دين الله - الإسلام [*].

٢- تاريخ المسجد الأقصى فى الإسلام:

يكاد يكون تاريخ المسجد الأقصى ملازماً لمسيرة دين الله - الإسلام بمفهومه العام - تماماً كشأن المسجد الحرام، منذ وضع أساسهما الأول، أبو البشرية وأول الأنبياء، آدم عليه السلام.

أ- تاريخ المسجد الأقصى قبل البعثة المحمدية:

تربط الروايات القديمة المتوارثة بين القدس وآدم - عليه السلام - الذى بنى بها مسجد بيت المقدس، وقد ورد فى الأثر عن الصحابى عبدالله بن عمر أنه قال: " بيت المقدس بنته الأنبياء وعمرته ". ثم أقام اليبوسيون - مؤسسو المدينة - هيكلاً لإلههم (سالم)، واتخذوه بيتاً للعبادة [١].

ثم أقام الصابئة - وهم عبدة الكواكب معاصرو سيدنا إبراهيم - هيكلاً للزهرة، على صخرة بيت المقدس، وكانوا يقربون إلى ذلك الهيكل زيتاً، يصبونه على الصخرة. ثم دثر ذلك الهيكل... ولعل سبب بناء الصابئة هيكلاً على الصخرة، أنها كانت مكاناً للعبادة، كما كانت العرب فى الجاهلية تضع الأصنام والتماثيل حول الكعبة وفى جوفها[٢]. ثم اتخذ إبراهيم من تلك البقعة المقدسة مسجداً [٣]. وكما سبق فقد كان بين بناء (أو إعادة رفع قواعد) المسجدين - الحرام والأقصى - أربعون سنة.

عند أهل الكتاب أن يعقوب - عليه السلام - هو الذى أسس المسجد الأقصى، وهو مسجد إيليا بيت المقدس... وما جاء فى الحديث الشريف من

☆- ظل المسجد الأقصى مسجداً لمسلمى بنى إسرائيل منذ بناه نبى الله يعقوب. واشتهر بالمعبد أو الهيكل منذ عهد نبى الله سليمان، ثم انقطعت علاقة بنى إسرائيل بذلك المسجد (المعبد/ الهيكل) منذ كفر هؤلاء بالمسيح، ثم بالمسيح وبمحمد - ولم تعد لهم ولاية دينية على المسجد الأقصى، فقد باتت هذه الولاية للمسلمين المؤمنين بكل الأنبياء، وآخرهم محمد - صلى الله عليه وسلم - الذى كان إسراؤه إلى المسجد الأقصى، وكان معراجه إلى السماء منه أيضاً، وكان قبلته الأولى فى الصلاة.
وقد ذكرنا فيما سبق أنه ليس لبنى إسرائيل - أيضاً - ولاية سياسية على المكان، فهذه - الولاية السياسية أو السيادة - حق لشعب الإقليم - أى الفلسطينيين - الذين (كانوا فى الأرض - بنص التوراة) قبل أن يلجأ إلى هذا الإقليم بنو إسرائيل، بل قبل أن ينزل به أبو الأنبياء إبراهيم - عليه السلام - ذاته.

١ - د محمود حمدى زقزوق، موسوعة المفاهيم....، م س، ص ١٥.

٢ - ابن خلدون، م س، ص ٢٤٩ - ٢٥٠، و: ص ص ٣١٩ - ٣٢١ .

٣ - د.إبراهيم بن ناصر الناصر، بنو إسرائيل والمسجد الأقصى.. م س.

أن سليمان بن داوود - عليهما السلام - " لما بنى بيت المقدس سأل الله ثلاثا... الحديث " فالمراد من ذلك، أنه لما جدد بناءه، لِما تقدم من أن بين بناء المسجدين (الحرام والأقصى) أربعين سنة [١].

كان الوحى قد نزل على نبى الله يعقوب فى تلك البقعة الطاهرة أيضاً، فنذر أن يبنى لله معبداً - مسجداً - فيها. فعاودَ ملَك الوحى يعقوبَ، وبشره باسمه الجديد (اسرائيل) تكريماً لما عزم عليه من النذر. وتنفيذاً لنذره، اشترى يعقوب تلك البقعة من أورشليم، وبنى المعبد - المسجد - وسماه (بيت إيل) أى بيت الله، وبنى مذبحاً، نسبه أيضاً إلى إله إسرائيل أى (إيل)[٢].

عند مكث النبى موسى مع بنى إسرائيل فى تيه سيناء، صنع لهم قبة تكون قبلة، وكانت وسط خيامهم، ولما دخل بهم نبى الله (يوشع) بيت المقدس وضع القبة ذاتها على صخرة بيت المقدس [*]، وكانت قبلة لهم حيت بادت، فصلوا إلى محلتها - الصخرة - وظلت الصخرة قبلة الأنبياء، حتى خاتمهم محمد عليه السلام[٣].

وكما سبق ففى تلك المرحلة أيضاً كان النبى الملك سليمان بن داود - عليهما السلام - قد أقام بيتاً للرب فى المكان نفسه. اشتهر بـ (الهيكل) أو (المسجد). وظل ذلك المسجد داراً لعبادة المؤمنين الموحدين، أى المسلمين من بنى إسرائيل، حتى آخر أنبيائهم عيسى - عليه السلام - فلما أنكروا نبوته، توعدهم بخراب ذلك البيت، ثم انقطعت ولايتهم تماماً عليه، لكفرهم بكل من عيسى و محمد - عليهما السلام - وباتت الولاية على ذلك البيت للمؤمنين بكل الأنبياء وخاتمهم محمد، اى المسلمين.

ب- تاريخ المسجد الأقصى بعد البعثة المحمدية:

---

١ - ابن كثير، قصص الأنبياء، م س، ص ١٤٧ - ١٤٨. والثلاث التى سألها سليمان هى: "رب اغفر لى، وهب لى ملكاً، لاينبغى لأحد من بعدى" وتضمنتها الآية رقم: ٣٥ فى سورة: ص، بالقرآن الكريم.

٢ - المرجع السابق، ص ص ١٩٥ - ١٩٨.

* - يوشع هو أول نبى بعث فى بنى إسرائيل، بعد موسى - عليهما السلام - وفى عهده كان (شاول) أول ملوك بنى إسرائيل، والذى خلفه ابنه فى الحكم، ثم جاء النبى داود ثالث ملوك بنى اسرائيل وكان أول من جمع الله له الملك والنبوة معاً.

٣ - ابن خلدون، م س، ص ٢٤٩.

-بدأت العلاقة المباشرة للنبى محمد ﷺ وأتباعه بالمسجد الأقصى ,منذ ليلة الإسراء والمعراج، فى السابع والعشرين من رجب قبل عام من هجرته عليه السلام. فإلى هذا المسجد كان الإسراء بهذا النبى الخاتم، ومنه كان معراجه إلى السماء، ومنذ فرضت الصلاة فى الليلة ذاتها كان المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى، وحتى ١٦ شهرا بعد الهجرة. وعدَّه الرسول ﷺ أحد ثلاثة مساجد كبرى فى الإسلام، لا تشد الرحال إلا إليها، لشأنها الخاص.

روى البخارى ومسلم واحمد، أن النبى ﷺ قال: «لما كذبتى قريش حين أسرى بى إلى (بيت المقدس) نمت فى الحجر، فجلى الله لى (بيت المقدس) فطفقت أخبرهم عن آياته، وأنا أنظر إليه» [1] ويشتمل صحيح البخارى على فصل بعنوان (باب مسجد بيت المقدس). وكذا، فقد أثر أن أبا بكر طلب من النبى أن يصف له بيت المقدس، إذ سبق لأبى بكر أن زاره فى أسفاره إلى الشام قبل بعثة الرسول.

يذكر أنه برغم القداسة والبركة اللتين تقررتا فى القرآن والسنة لأرض المسجد الأقصى ككل أرض القدس وفلسطين، فإن أرضه ليست حرماً - كما هو متداول خطأً - لأن للحرم فى الإسلام أحكاماً شرعية معروفة، يُعمل بها فى مكة والمدينة؛ فهما الحرمان، ولكن لم يشرع العمل بها فى بيت المقدس[2].

وقد جمع البعض للمسجد الأقصى سبعة عشر اسماً، منها: مسجد إيلياء - بيت المقدس - بيت إيل - صهيون - أورشليم[3] .

اشتهر هذا المسجد أيضاً بـ (الحرم) القدسى، وتقدر مساحته بـ٢٦٠٦٥٠ متراً مربعاً، يضمها سور يبلغ طوله من الناحية الشرقية ٤٢٤ متراً، ومن

---

١ - د.محمود حمدى زقزوق، المسجد الأقصى فى الكتاب والسنة، بحث مقدم إلى ندوة " القدس بماضيها وحاضرها " التى نظمتها جامعة الأزهر، فى ١٩٩٥/١١/١٢.

٢ - راجع فتاوى ابن تيمية، جـ١٤، ص ٢٧، نقلاً عن: عبدالعزيز كامل، زفرات قلم مع القدس فى محنتها، البيان (لندن)، ديسمبر ٢٠٠٠، ص ص ٨٤-٨٨ .

٣ - للمزيد عن أسمائه وأصل بنائه وصلاة النبى به ليلة الإسراء، وفضله، وأحكامه، راجع: - محمد بن عبدالله الزركشى، إعلام الساجد بأحكام المساجد، تحقيق أبو الوفا مصطفى المراغى، ط٢، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨٩، ص ص ٢٧٥-٢٩٨.

الناحية القبلية ٢٨٣ متراً، وقد أجمع المؤرخون والعلماء على إطلاق (المسجد الأقصى) على ما دار عليه السور وفيه الأبواب، وهو الذى كان معروفاً عند الإسراء والمعراج[١].

ولم يكن بتلك الساحة ليلة الإسراء بناء معروف بالمسجد الأقصى ولا بناء آخر معروف بمسجد قبة الصخرة، ولا سائر الأبنية المنتشرة الآن بساحة المسجد الأقصى - الحرم القدسى - وإنما بناها المسلمون لاحقاً، كان أولها المسجد المعروف بالمسجد العمرى إذ عندما جاء عمر بن الخطاب إلى القدس عام الفتح - ١٦هـ - استشار كعب الأحبار: أين يقع المسجد؟ فقال له: اجعله وراء الصخرة. قال عمر: ضاهيت اليهود يا كعب. بل نجعله صدر المسجد. ثم بنى عبدالملك بن مروان المسجدين المعروفين بالمسجد الأقصى ومسجد الصخرة (٦٩١م)[٢]. وهكذا اتخذ عمر بن الخطاب من المكان المهمل الخالى - الذى بنى عليه قبل أجيال هيكل هيرودوس - موضعاً لبناء أول مسجد للصلاة، له وللمؤمنين معه، وعرف هذا المكان فى الإسلام باسم الحرم الشريف[٣].

وإنْ أطلق المسلمون - بمرور الزمن - "الأقصى" على الجزء المغطى من الحرم القدس، ومساحة من ٤٤٠٠ م٢، من قبيل إطلاق الكل على الجزء - مجازاً مرسلاً - فإن هذا لا يغير من الحقيقة الدينية بأن الأقصى هو الكل، وأنه يشمل جميع المناطق بالحرم الشريف[٤].

---

١ - للمزيد، راجع:
- د محمود حمدى زقزوق، المسجد الأقصى....، م س.
و: جريس سعد خورى وآخرون (إعداد)، القدس....، م س، انظر: عكرمة صبرى، الأقصى من الناحية الدينية والعقائدية، ص ص ١٣ - ١٦.
و: أيمن مجاهد، إلا القدس..يا عرب، ط١، القاهرة، د ن ١٩٩٧، ص ٦-٧. وبه إشارة الى فتوى علماء المسلمين وقضاتهم فى الضفة الغربية بهذا الشأن فى ١٩٦٧/٨/٢٣، وتصديق مجمع البحوث الإسلامية - بالأزهر الشريف - عليها فى دورته المنعقدة فى مارس ١٩٩٨ .

٢ - سامى محمد عبدالحميد م س، ص ص ٨٣-٨٤ و د محمود حمدى زقزوق، المسجد الأقصى....، م. س.

٣- جوزيف موسى حجار، م س، ص ٣٧.

٤ - أيمن مجاهد، م س.
وعكرمة صبرى، الأقصى من الناحية الدينية....، فى: جريس سعد خورى، م س.
ولتعرف مكونات الحرم القدسى الشريف، راجع:
- جريس سعد خورى، م س، انظر:
- د. لويس حزبون، المتحف الإسلامى فى رحاب الحرم القدسى، ص ص ١٤٥ - ١٥٧.
- د. يونس عمرو، رقوم المسجد الأقصى فى القدس، ص ص ١٥٩ - ١٨٤.
-The online guide to AL-haram alsharif in Jerusalem :
http: // www. al - aqsa . com/ indx. html

رابعاً: مكانة صخرة بيت المقدس فى العقيدة الإسلامية

سبقت الإشارة إلى أن الصابئة، أقاموا هيكلاً على صخرة بيت المقدس، وأغلب الظن - فى تفسير ذلك السلوك - أن الصخرة كانت مكاناً للعبادة، منذ أقام أبناء آدم البناء الأول للمسجد الأقصى فى هذه البقعة، كما كان العرب يضعون الأصنام حول الكعبة، للعلة ذاتها.

وسبقت الإشارة - كذلك - إلى أن أبا الأنبياء إبراهيم اتخذ من تلك البقعة المقدسة مسجداً، وإلى أن النبى يعقوب - إسرائيل - كان يتلقى الوحى عندها، ثم نصب عليها النبى يوشع القبة التى كان قد صنعها النبى موسى لبنى إسرائيل فى تيه سيناء، واصطحبوها معهم إلى بيت المقدس. وأن تلك القبة ظلت - فوق الصخرة - قبلة بنى إسرائيل حتى بادت، فصلوا إلى محلتها، أى الصخرة، وأن الصخرة ظلت قبلة الأنبياء، حتى خاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم.

بعد صلاة النبى محمد ﷺ بالأنبياء فى بيت المقدس ليلة الإسراء، صعد به جبريل صخرة بيت المقدس - وكانت تعرف بصخرة يعقوب - ومنها بدأت رحلة المعراج [1].

لما نزل عمر بن الخطاب بالقدس لتسلم مفاتيحها - ١٦ هـ - سأل عن الصخرة، فأُرِىَ مكانها، وقد علاها الزبل والتراب فكشف عنها، وبعد أن طهرها من الأَخباث وضع مسجداً - على طريق البداوة - أمامها، حيث صلى رسول الله ﷺ بالأنبياء ليلة الإسراء[2].

فى اختياره مكان هذا المسجد، لم يأخذ عمر بما أشار به عليه كعب الأحبار - يهودى أسلم فى حياة النبى وصحب عمر فى هذه الرحلة - ولا بما أشار به عليه الأسقف صفرينوس - كبير أساقفة إيليا أو بيت المقدس - إذ

---

١ - سامى محمد عبدالحميد، م.س، ص ٨١ - ٨٢.
و: الطويجى، لن تلقى مثل عمر، م.س، ص٢٥٠.
و: الموسوعة العربية العالمية، م.س، ص٨٨.
٢ - ابن خلدون، م.س، ص ٢٥٠.
و: ابن كثير، قصص الأنبياء، م.س، ص٥٣٩
و: د. محمود حمدى زقزوق، المسجد الأقصى....، م.س.
و: سامى محمد عبدالحميد، م.س، ص ٨٣ - ٨٤.

أشار الأول بأن يتخذ عمر من الصخرة قبلة، وأشار الثانى بأن يكون موضع المسجد (على الصخرة التى كلم الله يعقوب عليها). وكان قرار عمر أن يبنى المسجد أمام الصخرة فى مكان قريب منها[1].

بقيت الصخرة محوطة برعاية المسلمين، من يومئذ إلى أن اقام عليها الخليفة الأموى عبدالملك بن مروان - ٦٩١م - قبة، بالغ فى العناية بعمارتها[2]. غير أن ابن خلدون يذكر انه لما ضعفت الخلافة زحف الفرنجة إلى بيت المقدس فملكوه... وبنوا على الصخرة كنيسة...حتى إذا استقل صلاح الدين بملك مصر والشام، جاهد من كان به من الفرنجة حتى غلبهم على بيت المقدس ٥٨٣هـ - ١١٨٧م... وهدم تلك الكنيسة وأظهر الصخرة، وبنى المسجد على النحو الذى هو عليه اليوم[3] وبقطع النظر عمن بنى هذه القبة العتيقة - عبد الملك بن مروان أو صلاح الدين - فهى الآن ميراث الأمة الإسلامية كلها.

خامساً- إشكالية حائط البراق

الاعتقاد السائد هو أن حائط البراق جزء من الحائط الخارجى للهيكل، الذى رسمه هيرودوس (١١ق.م) ودمره تيطس - ملك الروم - (٧٠م).وهو عبارة عن حائط كبير مبنى من حجارة ضخمة يبلغ طول بعضها ١٦ قدماً، ويبلغ طول الحائط نفسه ١٥٦ قدما، ويعتقد المؤرخون المسلمون أنه المكان الذى ربط عنده جبريل - ملك الوحى - براق النبى محمد - ص - ليلة الإسراء والمعراج. ومن هنا جاء اسمه الإسلامى (حائط البراق). ولا يزال

١- أحمد كمال الطويجى، لن تلقى مثل عمر، م.س، ص ص ٢٣٩ - ٢٤١.

٢ - سامى محمد عبدالحميد، ص ص ٨٣-٨٤. و: الموسوعة العربية العالمية.م.س، ص٨٨.هناك جدل غير قليل أثير بشأن الدوافع الدينية والسياسية والتاريخية لبناء قبة الصخرة، يمكن الوقوف على تفاصيله، بمراجعة:

- سامى محمد عبدالحميد، م.س، ص ص ٧٦ - ٧٨.

- موسى غوشة، الدوافع التاريخية لبناء قبة الصخرة، صامد الاقتصادى (عمان - الأردن)، يوليو ١٩٩٧، ص ص ٢٦١ - ٢٦٥.

- خالد صلاح (تقرير)، وثيقة أكاذيب إسرائيلية جديدة: القدس ليست إسلامية، الأهرام العربى (القاهرة)، ١٧/ابريل/ ١٩٩٩، ص ص ١٨ - ٢١.

٣ - المقدمة، م.س، ص٢٥٠.

حتى اليوم جزءا من الحرم القدس. وتحديدا هو جزء من جداره الغربى[1].

لم يرد فى باب (حديث الإسراء والمعراج) فى (صحيح البخارى) ذكرٌ لربط البراق.

وكذا فى(سيرة ابن هشام)[2] أما فى (دلائل النبوة) فقد ذكر الإمام البيهقى أن رسول الله ﷺ قال: "ثم انطلق بى جبريل حتى دخلنا المدينة - بيت المقدس - من بابها اليمانى، فأتى قبلة المسجد - الأقصى - فربط بها دابته، ودخلنا المسجد من باب فيه تميل الشمس والقمر...". ومن رواية أخرى نقل البيهقى قوله ﷺ من حديث أنس بن مالك:

" فأوثقت الدابة بالخرابة " فقال أبو بكر، صِفْها لى يا رسول الله. فقال ﷺ " هى كذه وذه " قال أنس: كان أبو بكر قد رآها[3].

الخرابة[4] هى: الثقبة الواسعة المستديرة. وهى: حبل من ليف.

فى رده على تساؤل أَرَبَطَ الدابة بالحلقة التى كانت تربط بها الأنبياء. أكانٍ يخاف أن تذهب منه، وقد أتاه الله بها ؟! قال البيهقى: رَبْطُ الدابة عادة معهودة. والخبر المثبت أولى من النافى[4].

---

١ - موسوعة القدس، أسطوانة ليزر بطريقة النشر الإلكترونى، القاهرة، شركة سفير،٢٠٠١ م س، ملف (أماكن: ٧- حائط البراق). وفى ملف (أماكن: ٥ - الجوامع التى خارج الحرم وداخل السور و: ٨ - أسوار القدس القديمة) ذكرت الموسوعة أن أحد الجوامع السبعة عشر، الواقعة خارج الحرم وداخل سور القدس القديمة، يسمى (جامع البراق) وهو ملاصق لحائط البراق فى حارة المغاربة.

وذكرت الموسوعة ذاتها فى ملف (أماكن: ١- الحرم الشريف) أن للحرم الشريف بالقدس أربعة عشر باباً، منها أربعة مغلقة، يسمى أحدها (باب البراق).

كذلك هناك (نفق البراق) يسميه الإسرائيليون (نفق حشموناثيم) تسببت عملية حفره فى إحداث هبة شعبية من الفلسطينيين فى سبتمبر ١٩٩٦. وكذلك هناك (ساحة البراق) يسميها الإسرائيليون (ساحة المبكى) كان مشروع تعميقها هو المرحلة السابعة ضمن تسع مراحل مرت بها الحفريات الإسرائيلية فى القدس، وتمت موافقة الحكومة الإسرائيلية على هذا المشروع، عام ١٩٧٧ (بيسان عدوان، الهيكل....، م س).

٤٢ - طه عبدالرءوف سعد (تحقيق)، سيرة ابن هشام، جـ ٢، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د ت، ص ص: ٣١ - ٣٩.

٢ - د. عبدالمعطى قلعجى (توثيق وتخريج أحاديث وتعليق)، دلائل النبوة للبيهقى، ط١، جـ ٢، القاهرة، دار الريان للتراث، ١٩٨٨، ص ٣٥٦.

٣- المعجم الوسيط، م س، مادة (خرب).

٤ - د. عبدالمعطى قلعجى، م س، ص٣٦٥.

وفى صحيح مسلم عن أنس، قال - صلى الله عليه وسلم -: " أُتيتُ بالبراق فركبت حتى أتيتُ بيت المقدس، فربطته بالحلقة التى تربط بها الأنبياء، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين، ثم عُرج بى إلى السماء "[1].

برغم إشارة بعض المصادر الأمهات إلى أن سائر أجزاء الهيكل الثانى - هيكل هيرودوس - لم يبق منها شئ على الإطلاق ,وأن تيطس - ملك الروم - أمر - بعد تخريبه ذلك الهيكل - أن يحرث مكانه ويزرع؛ إمعانا فى التأكيد على إزالته التامة... فمن الممكن القبول بأن يكون جزء من الجدار الغربى للحرم القدسى، هو بالفعل جزءًا من بقايا سور ذلك الهيكل (الثانى) بل إنه - كما سبقت الإشارة - هو الرأى السائد؛ فليس هذا أمراً معجزاً أو مخالفاً للمنطق او مستبعداً تاريخياً أو دينياً. وفى حال ثبوته - عند الأخذ بالطرف الآخر للروايات التاريخية - فهو لا يمثل أية مشكلة.

بل إن هذا الطرف الآخر - وهو الأقوى - من الروايات التاريخية (*) ، هو الدليل الأول على وجود الحائط - محل النزاع - ثم إنه لا يرتب أية مشكلة بحثية أو عقدية أو سياسية؛ إذ لن يزيد الأمر على كون الحائط أثراً يراه اليهود مقدساً لديهم، ولهم على المسلمين - كما قرر الإسلام من قبل

١- موسوعة القدس، م س، ملف (المسجد الأقصى - الأحاديث التى ورد فيها ذكر المسجد الأقصى والأرض المباركة).

ـ منها: - ابن خلدون، م س، ص٢٤٩.

- ول ديورانت، م س، مجلد ١، جزء ٢، ص ٣٣٥.

- د. عادل حسن غنيم، حائط البراق أم حائط المبكى، القاهرة، دار قباء، ٢٠٠١.

انظر: د. رأفت عبدالحميد، تقديم الكتاب، ص ص ٧ -١٠.

- غريغوريوس (الأنبا) وثائق للتاريخ - الكنيسة وقضايا الوطن والدولة والشرق الأوسط، ج٦، القاهرة، أسقفية الدراسات اللاهوتية العليا والثقافة القبطية والبحث العلمى،١٩٧٥، ص١٨٢-١٨٣.

☆ منها:

- تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠.

(انظر: د. عادل حسن غنيم، م س، ص ٤٢، ٦٠).

- د. أحمد محمد عوف، م س، ص ١٠٨.

- موسوعة القدس، م س، ملف (أماكن: ٧- حائط البراق).

- د. عبدالوهاب محمد المسيرى، (تأليف وإشراف) موسوعة المفاهيم...، م س، ص٤٢٥.

- د. عبدالوهاب محمد المسيرى، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، مجلد ٤، ص ص ١٦٩ - ١٧٠ والأغلفة الداخلية للمجلدين ١، ٧.

- عبدالتواب مصطفى، نقض شريعة الهيكل، م س، صفحات ١٨ -٢٠-٢٤-٣٠.

والمواثيق الدولية المعاصرة لاحقاً - أن يؤمّنوا على زيارتهم إياه، والصلاة عنده، ليس أكثر. إذ لا يصح أن يترتب على هذا الحق الدينى حق سياسى؛ فالحق السياسى " السيادة " هو لشعب الإقليم أى الفلسطينيين.

يذكر أنه لما هدم الهيكل أيام الملك يهوذا سنة ٧٠م، ولم يبق منه سوى حائط، كان الرومان يحضرون اليهود - الذين تم أسرهم فى روما - مكبلين فى الأصفاد، إلى الحائط ليبكوا على هيكلهم، ومن وقتها أطلق عليه (حائط المبكى)[١].

وبعد أن أخفق اليهود فى استعادة حريتهم فى عهد أنطونيس بيوس (١٣٥-١٦١م) حرم عليهم أن يدخلوا المدينة المقدسة، إلا فى ذكرى تدميرها، وفى مقابل (جُعْل) معين كانوا يؤدونه، فكانوا يأتون فى يوم تلك الذكرى المؤلمة، ليبكوا أمام جدران الهيكل المهدم[٢].

بعد الفتح العثمانى لمدينة القدس، نظم العثمانيون أيضاً أمر تلك الزيارة[٣].

- **الهيكل المزعوم:**

يقصد بالهيكل - على الإطلاق - هيكل سليمان.

ويقصد بـ (المزعوم): أى الذى يزعم اليهود وجود بعض بقاياه تحت المسجد الأقصى، أو ضمن الحرم القدسى الشريف، حتى الآن.

إذا كان من الممكن - فى ضوء بعض الأدلة غير المستبعدة، والتى سبقت الإشارة إليها - القبول بأن جزءاً من الجدار الغربى للحرم القدسى الشريف، هو جزء من بقايا سور الهيكل الذى بناه - رممه - هيرودوس عام ١١ ق.م، وإذا كان أمراً غير ذى بال أن يسمى اليهود هذا الجزء من الجدار بـ (الحائط الغربى - Western wall)[٤] أو أن يسميه اليهود وغيرهم (حائط المبكى-

---

١- د. أحمد محمد عوف، م.س، ص ١٠٨.

٢- ول ديورانت، م.س، جـ ١٤، ص ٥.

٣ - د. عادل حسن غنيم، م.س، ص ص ٢٧ - ٣٢.

4-http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?mfaho 1820,(11/11/01)

(Wailing wall)[1] إذا كان الأمر ممكنا القبول به إلى هذا الحد - فحسب - فإن من المستحيل القبول بأن ذلك الجزء من الحائط هو من بقايا هيكل سليمان، أو الإدعاء بأن الأحجار السفلى من هذا الحائط تنتمى إلى ذلك الهيكل[2]، أو أن بقايا هيكل سليمان تقع تحت المسجد الأقصى، وذلك لأسباب عدة:

أ- إشارة أمهات المصادر التاريخية (☆) إلى أن سائر أجزاء الهيكل الثانى - بناه هيرودوس ١١ ق.م - لم يبق منها شىء على الإطلاق، وإلى أن تيطس - ملك الروم - أمر بعد تخريب الهيكل الثانى (٧٠م) بأن يحرث مكانه ويزرع، إمعاناً فى التأكيد على إزالته التامة، فماذا يكون الحال بالهيكل الأول - هيكل سليمان - إذا كانت هذه حال الهيكل الثانى.

المشهور تاريخياً ان بختتصر - ملك بابل - كان قد هدم هيكل سليمان فى التاسع من أغسطس عام ٥٨٦ ق.م[3].

ب- إن بقية المصادر التاريخية (☆☆) التى ذكرت أن ذلك الحائط (البراق/ المبكى) هو جزء من جدار الهيكل الثانى - هيكل هيرودوس -، لم تشر قط إلى بقاء أى جزء من الهيكل الأول - هيكل سليمان -.

ج - فى بحثه عن (الأصول الكنعانية للهيكل) قال جان باتيست أومبير - عالم الآثار بالمدرسة التوراتية والأثرية الفرنسية بالقدس -: " إن هيكل سليمان يعتبر (لغزاً)؛ فلم يبق منه حجر واحد يرى، و (ربما) تكون هناك بقايا منه تحت ساحة قبة الصخرة، ولكن علماء الآثار قد انتهوا فى بحوثهم إلى مجرد (تخمينات) فى محاولاتهم لتحديد مكان الهيكل ". وأضاف: " إن وصف حزقيال للهيكل يعتبر وصفاً رمزياً، ويتعلق بفترة متأخرة أيضاً "[4].

١- أحمد محمد عوف، م.س، ص١٠٨.

٢- ورد هذا الادعاء فى:

- إيمانويل هيمان، الأصولية اليهودية، ترجمة سعد الطويل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٢٣٦.

☆) سبقت الإشارة إليها فى الصفحة قبل السابقة).

٣- د. المسيرى، موسوعة المفاهيم....، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

☆☆) سبقت الإشارة إليها فى الصفحة السابقة).

٤ - سامى محمد عبدالحميد، م.س، ص ص:٩٥ - ٩٧.

د- أشارت مصادر تاريخية أخرى إلى أنه قد أقيم مبنيان آخران (معبد وثنى ثم كنيسة مسيحية) فى المكان ذاته، بما يفيد إزالة الهيكل الثانى - هيكل هيرودوس والذى كان قد تم تدميره عام ٧٠ م - كما يلى:

(١) فى عام ١٣٥م أعاد القيصر الرومانى هدريانوس بناء أورسالم كمدينة رومانية، وغير اسمها إلى (إيليا كابيتولينا)، وكان قد هدم كل ما فى المدينة، ثم أقام مكان الهيكل معبدا للإله الوثنى جوبتر - كبير آلهة الرومان - ونصب تمثالا كبيرا لذلك الإله، ومنع اليهود من دخول المدينة الجديدة، وإن عاد وسمح لهم بزيارتها يوما فى السنة للوقوف على "الجدار الغربى "، الذى يعد من أطلال الهيكل، أو السور الذى حصنه به هيرودوس[١].

(٢) منذ عهد الإمبراطور الرومانى قسطنطين - الذى اعتنق المسيحية - حرم على اليهود دخول أورسالم وأصبح مكان الهيكل أطلالا، بعد أن درست معالمه،وكان الرومان يلقون روث البهائم على إطلاله تنكيلا باليهود[٢]. وكذلك بعد أن تتصرت هيلانة، أم الإمبراطور قسطنطين، ارتحلت إلى بيت المقدس وخربت ما وجدت من عمارته (أطلاله) وأمرت بإلقاء القمامة على الصخرة جزاء ما فعل اليهود بقبر المسيح[٣].

(٣) ترك البيزنطيون العشب ينبت على أنقاض المدينة الرومانية الوثنية، وعلى غيرها من المواقع، بل جعلوها مستودعاً للقمامة، مكتفين بكنيسة [★] على اسم (والدة الله)، إحياءً لذكرى تقدمتها للهيكل، فى المكان الذى يرتفع فوقه المسجد الأقصى. واستمر ذلك الوضع حتى كان الفتح الإسلامى وزار عمر بن الخطاب القدس، وأتى مكان الهيكل وأزاح عنه القاذورات واتجه بعد ذلك إلى محراب داوود فصلى فيه، ثم بعدها أقيم عليه المسجد الأقصى[٤].

١- د. أحمد محمد عوف، م س، ص ١٠٨.
و: د. محمد جلاء إدريس، م س، ص ١٢٢، ١٩٢.
و: يواكيم مبارك، م س، ص ١٥.
٢- د. أحمد محمد عوف، م س، ص١٠٨.
٣- ابن خلدون، م س، ص ٢٤٩.

★) بناها قسطنطين ٥٤٣م وحرقها الفرس ٥٦٠م وتشكك مصادر أخرى فى شأن بناء هذه الكنيسة، غير أن جميعها متفق على أن ذلك الموقع كان مهملا، بما فيه من أطلال قديمة.
(- د شفيق جاسر أحمد محمود، تاريخ القدس والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين فيها منذ الفتح الإسلامى، ط١، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ص ٩٨-١٠٣).
٤- يواكيم مبارك، المرجع السابق، ص٢٣.
و: عوف، المرجع السابق، ص ١٠٨.
و: الطويجى، لن تلقى مثل عمر، م ص، ص ص ٢٣٩-٢٤١.

هـ - لم يعثر اليهود على أية أدلة أثرية - تساند دعاواهم - من خلال الحفريات التى قاموا بها منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن تحت الحرم القدسى الشريف فى جبل موريا، أو فى الجزء الجنوبى الغربى منه، تحت المسجد الأقصى تحديداً [١].

و- أصدر القضاء البريطانى عام ١٩٣٠ - أثناء الانتداب على فلسطين - حكمه بعدم صحة ادعاء اليهود بأن الحائط الغربى للمسجد الأقصى، هو أحد أسوار هيكل سليمان[٢].

ز- أصدر البلاط الملكى البريطانى مرسوما فى ١٩٣١/٥/١٩ - بعد انتهاء لجنة التحقيق الدولية من نشاطها فى فلسطين - المؤكد على أن للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربى، والمخول للمندوب السامى البريطانى فى فلسطين بإلزام جميع سكانها بتنفيذ أحكام هذا المرسوم[٣].

١- للمزيد عن هذه النقطة، راجع:
- بحوث ندوة "آثار القدس عبر العصور"، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٥-٢٠٠٢/٣/٦.
- شوقى شعث، أضواء على الأبحاث الأثرية فى فلسطين، بحث مقدم إلى الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية، جامعة حلب، ١٩-١٩٨١/٩/٢٤.
- فيصل الخيرى (قراءة) زئيف هرتسوج، الحفريات أنهت أسطورة التوراة، العصور الجديدة (القاهرة) أبريل ٢٠٠٠، ص٢٣٢-٢٤٩.
- د. رشاد الشامى، الأثريون الإسرائيليون يكشفون زيف الادعاءات الدينية والتاريخية لليهود فى فلسطين، الهلال (القاهرة)، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ٨-١٣.
- يديعوت أحرونوت (تل أبيب)، ٢٠٠٠/٤/٢٩.
- د عادل حسن غنيم، وثيقة (يقصد المرسوم الملكى البريطانى ويشرح السياق الذى صدر فيه) خطيرة أهملها السياسيون، سطور (القاهرة) يناير ٢٠٠٠.
- موسوعة القدس، م س، ملف (مقالات:٢- د محمد بلاسى، هيكل سليمان والهيكل المزعوم).
- يواكيم مبارك، م س، ص٧.
- محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، دمشق، دار يعرب، د ت، ص٧٨.

٢- موسوعة المفاهيم، م س، ص٤٢٥. و: د عادل حسن غنيم، حائط البراق....، م س، الوثائق الملحقة.

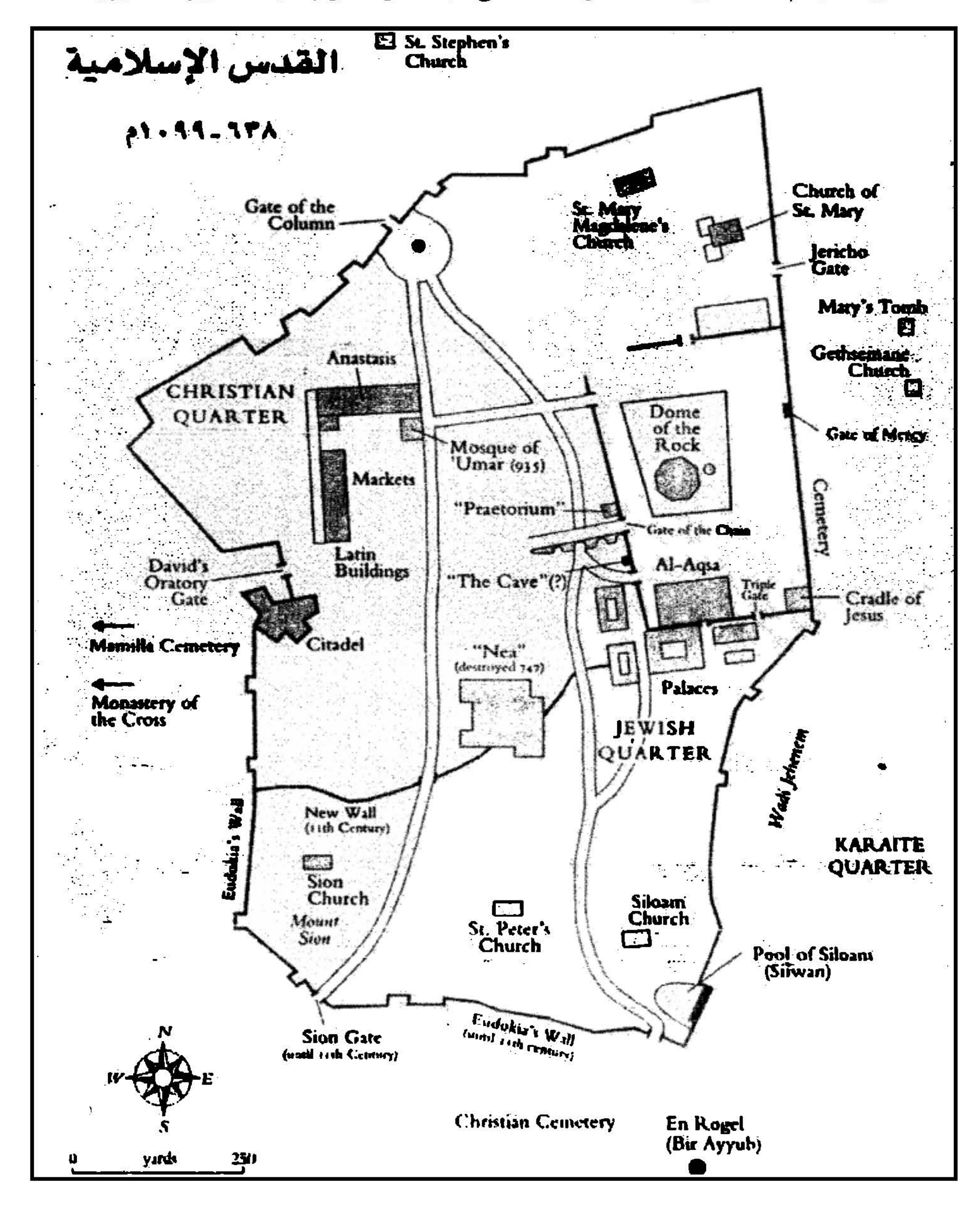
٣- أنظر:-
د عادل حسن غنيم، حائط البراق، م س، الوثائق الملحقة:
- إبراهيم عبدالكريم، حائط البراق- الملكية الإسلامية و الانتحال اليهودى، ط١، م م ن، القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، ١٣٦٩ من وفاة الرسول - ٢٠٠١ف.
- محمد عزة دروزة، م س، ص ص ٦١-٦٣.
- عبدالقادر ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية - المحطات الرئيسية، ط١، القاهرة، دار الكلمة، ٢٠٠٠، ص١٢.
- حائط البراق "المبكى" ملكية إسلامية مطلقة - شهادة وزارة المستعمرات البريطانية (وثيقة فى: ١٩٢٨/١١/١٩)، صامد الاقتصادى (عمان-الأردن)، ابريل ١٩٩٧، ص ص٢٦١-٢٦٦.

يُذكر إنه إثر اندلاع الصراع بين المسلمين واليهود فى فلسطين، بشأن الحائط الغربى، قامت الدولة المنتدبة بموافقة عصبة الأمم بتشكيل لجنة دولية "لتبت فى حقوق ومطالبات المسلمين واليهود، فيما يتصل بالحائط الغربى أو حائط المبكى ". وبعد فشلها فى التوصل إلى تسوية تفاوضية بين الطرفين، أصدرت حكمها: " تعود الملكية الحصرية للحائط الغربى، والحق الملكى الحصرى فيه للمسلمين، نظراً لكونه يشكل جزءاً لا يتجزأ من منطقة الحرم الشريف، التى هى من ممتلكات الأوقاف ". " وللمسلمين هناك تعود أيضاً ملكية الرصيف الواقع قبالة الحائط، وما يدعى بحى المغاربة المجاور قبالة الحائط، لكون الملك المذكور آخراً قد جُعِلَ وقفا بموجب قانون الشريعة الإسلامية، ووُقِفَ لأغراض خيرية ". " أما التوابع المتعلقة بالعبادة أو الأشياء الأخرى، مما قد يحق لليهود أن يضعوها قرب الحائط، إما طبقا لأحكام هذا الحكم، أو باتفاق بين الطرفين، فلا تعتبر تحت أى ظرف من الظروف منشئة، أو لها مفعول إنشاء أى نوع من حق الملكية لهم فى الحائط أو الرصيف المجاور".

وقد أخذت قرارات اللجنة الدولية هذه صفة القانون فى ٨/ يونيه/ ١٩٣١[1].

١- اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف (إعداد وإشراف)، وضع القدس، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٧، ص ص ٣ - ٤.

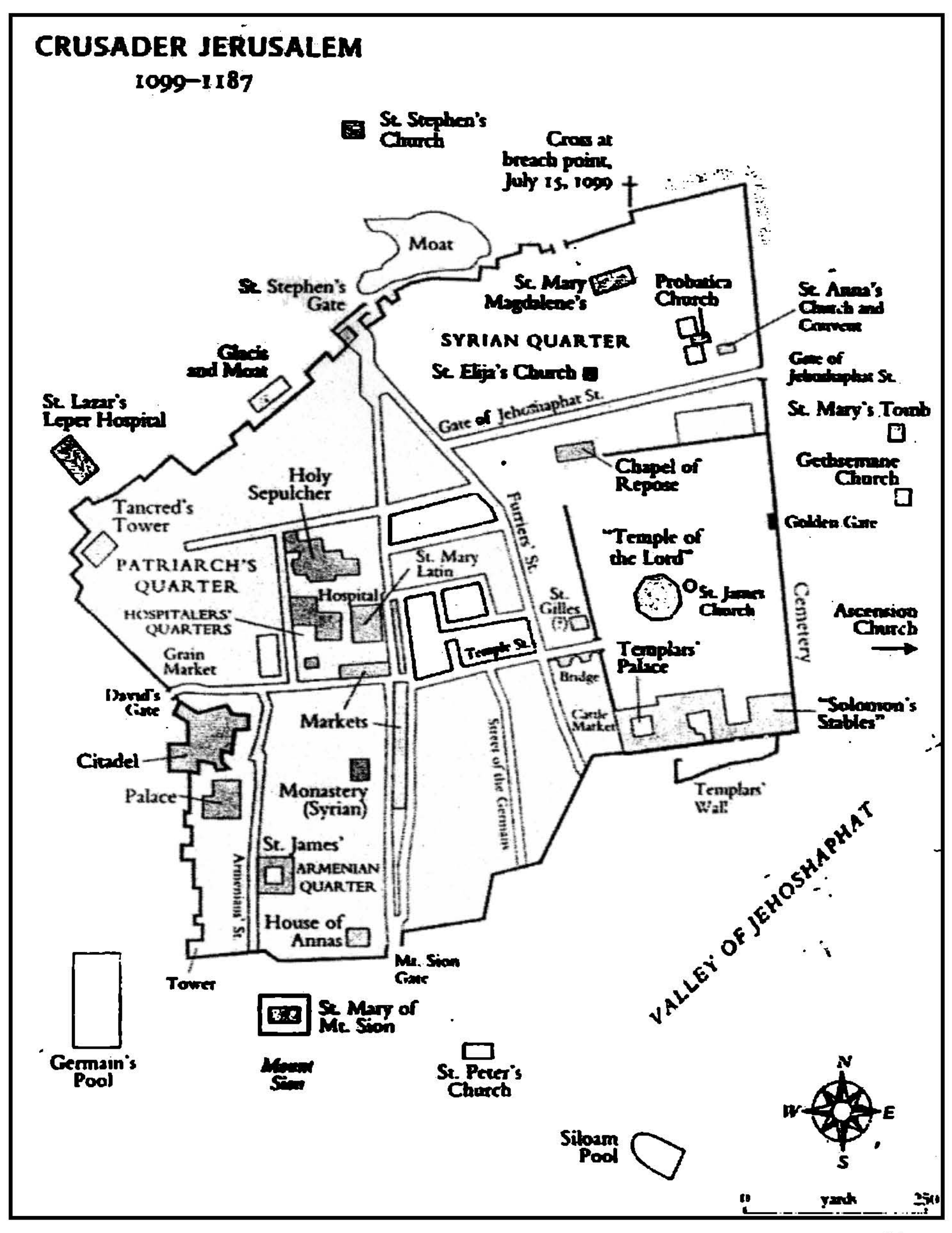
خريطة رقم (١): خريطة القدس منذ الفتح الإسلامى حتى بداية الحروب الصليبية



المصدر:

- كارين ارمسترونج، القدس- مدينة واحدة/ عقائد ثلاث، ترجمة د. فاطمة نصر و: د. محمد عنانى، القاهرة، سطور، ١٩٩٨. م س،ص ٤٠٢.

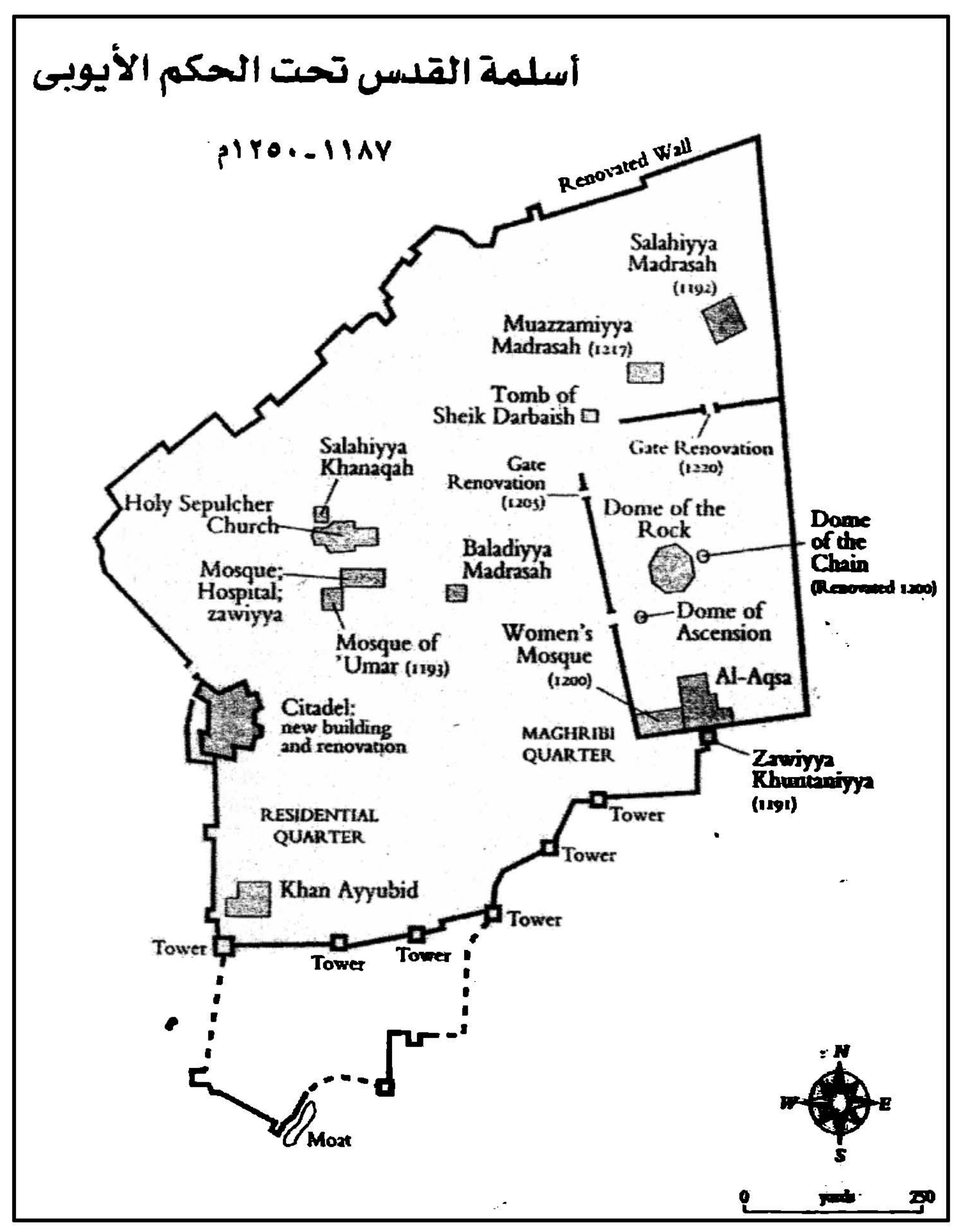
خريطة رقم (٢): خريطة القدس زمن الحروب الصليبية (١١٨٧-١٠٩٩م)



المصدر:

- كارين أرمسترونج، م.س، ص ٤٦٤.

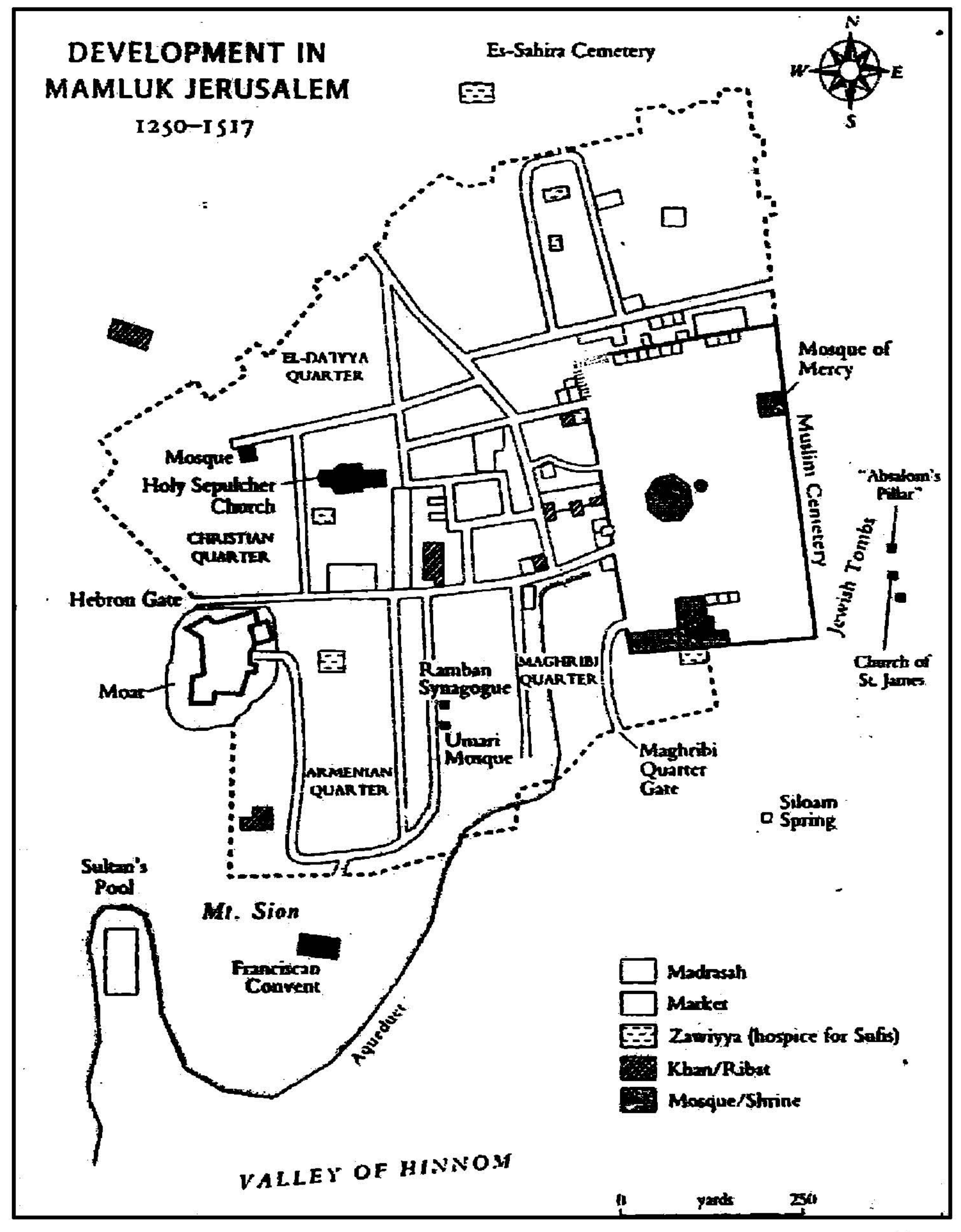
خريطة رقم (٣): خريطة القدس فى العصر الأيوبى



المصدر:

- كارين ارمسترونج، م.س، ص ٤٨٧.

خريطة رقم (٤): خريطة القدس فى عصر المماليك (١٢٥٠ - ١٥١٧) م



المصدر:

- كارين أرمسترونج، م.س، ص ٥٠٤.

المبحث الثانى
المدخل السياسى لإسلامية قضية القدس

تعنى هذه الدراسة بـ "المدخل السياسى لإسلامية قضية القدس": مراعاة العلاقة المباشرة، بين هذه القضية وجملة مصالح العمل الإسلامى؛ باعتبار العالم الإسلامى نظاما إقليميا، مركزه أرض فلسطين/ القدس، الأمر الذى يجعل من هذه القضية قضية محورية تمس هذا النظام كله، خاصة أن الصراع على أرض فلسطين/ القدس، غير تقليدى، لا يستهدف - كغيره - الاستقلال (تحرير الأرض وتقرير مصير الشعب) فحسب، بل إنه صراع استراتيجى حضارى، يخوضه هذا النظام كله، ضد عدويه التقليديين المتحالفين: الحركة الصهيونية العالمية، والحركة الاستعمارية الغربية. وهذا ما يملى على النظام الإقليمى الإسلامى، ضرورة السعى الحثيث لمعالجة هذه القضية، ودرء المخاطر التى يمثلها الطرف الآخر، الصهيونى/ الاستعمارى، الذى ينازع العالم (النظام) الإسلامى، السيادة على هذه المدينة.

هناك إجماع بين الباحثين على أن قضية القدس، هى الموضوع الذى اتفقت عليه دائماً - ولو على المستوى الرسمى - كلمة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى [1].

وإذ يُعد من الصعب الوقوف على أبعاد علاقة قضية القدس بجملة مصالح العالم الإسلامى، فإن الوقوف على أبعاد التهديد، والمخاطر التى يمثلها الطرف الصهيونى/ الاستعمارى، للنظام الإقليمى الإسلامى سياسياً - انطلاقاً من أطماعه المتعلقة بالقدس - يعد مكافئاً أو بديلاً موضوعياً، يبرز أهمية بل محورية قضية القدس، لهذا النظام الإقليمى، الذى يؤمن بالقاعدة الشرعية الإسلامية:" درء المخاطر (المفاسد) مقدم على جلب المصالح (المنافع)".

فى النقاط التالية إطلالة موجزة بالمخاطر السياسية، التى يمثلها الطرف الصهيونى الاستعمارى، فى مواجهة النظام الإقليمى الإسلامى، انطلاقاً من أطماع الطرف الأول المتعلقة بمدينة القدس:

---

١ - د. الرشيدى، م. س، ص ١٢٨.

أولاً – مع توافق أهداف الحركتين: الصهيونية العالمية والاستعمارية الغربية، وتوافق خططهما، وتحركاتهما العدوانية، تجاه القدس خاصة، والنظام الإقليمى الإسلامى عامة، يمكن الحديث عن الخطر الصهيونى، باعتباره خطراً مضاعفاً، مزدوجاً، علماً بأن الازدواجية تأتى هنا فى جانبها الإيجابى لصالح الخطر الصهيونى؛ فهى ليست ازدواجية تنازع أو تنافر، بل هى ازدواجية تواطؤ وتكامل وتحالف، بين الحركتين المذكورتين. هذا من ناحية القائمين على توجيه هذا التهديد، أو مَنْ هم وراء ذلك الخطر، فى مواجهة النظام الإقليمى الإسلامى[١].

ثانياً – ينطلق هذا التهديد، من عزم القائمين عليه أو نيتهم المبيتة على تمزيق العالم الإسلامى، واستنزاف ثرواته، وإضعافه والسيطرة على شعوبه، فهو – إذن – خطر مركب، تتضافر فيه الأسباب الاستعمارية التقليدية، مع الأسباب (الدعاوى) الدينية.

شكلت الحروب الصليبية – كحركة استعمارية استيطانية – السابقة الأوروبية الأولى لاستعمار العالم العربى، وضرب الإسلام. استمرت أحداثها على أرض فلسطين قرابة قرنين (الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين) [*]، ولأنها كانت ولا تزال من المنعطفات التاريخية المهمة، فى تاريخ الغرب الأوروبى، والعالمين العربى والإسلامى، فإنها لا تزال تحكم توجهات المفكرين، ورجال السياسة فى الغرب، فى تعاملهم مع العرب والمسلمين، حتى اليوم[٢].

ثم بعد تسوية الأوروبيين للصراعات التى تأججت بين القوميات الأوروبية الناشئة، وحول مستعمراتهم فى الهند والعالم الجديد، وبعد أن عقدوا صلح وستفاليا ١٦٦٨م، الذى أنهى الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت، تفرغوا لاستئناف توجههم الاستعمارى، نحو العالم الإسلامى، مرة أخرى[٣].

١- عبدالتواب مصطفى، نكبة فلسطين ومسئولية المجتمع الدولى، ط١، غزة، المركز القومى للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠، ص ص ١٢ – ٢٩.

✯) استولى الصليبيون على بيت المقدس ١٠٩٥م، وانتصر صلاح الدين فى حطين، واسترد بيت المقدس فى ١١٨٧م، وسقط آخر معاقل الصليبيين فى الشرق – عكا – فى١٢٩١م (أحمد حسين، تاريخ الإنسانية، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٥، ص ص ١٧٤ – ١٧٥.

٢- للمزيد، انظر: د. قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٩، ١٩٩٠.

٣- د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، العصر العثمانى من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط١، القاهرة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦، ص ١٣.

كذلك كانت "المسألة الشرقية" التى انبعثت فى القرن التاسع عشر، إحدى بقايا الحروب الصليبية؛ لأنها كانت بمثابة تفاهم بين الدول الاستعمارية الغربية، على تركة الرجل المريض - الإمبراطورية العثمانية فى مرحلتها الأخيرة[١].

أسهمت تلك الضربات العنيفة المتلاحقة، من جانب الاستعمار الغربى، فى إضعاف بنية النظام الإقليمى الإسلامى، ومهدت الطريق لانقضاض اليهود، ثم الحركة الصهيونية، على أنقاض هذا النظام، لتحقيق أطماعهم الاستيطانية ودعاواهم الدينية فيما يسمونه (أرض الميعاد)، كما تحركت ـ من قبل ـ الأطماع الاستعمارية الأوروبية، بدعوى تحرير مهد المسيح[٢].

ثالثاً - كان ذلك المنطق الصهيونى/ الاستعمارى ولا يزال محوطا ومزوداً بدرجة عالية من الوعى بأهم مقومات بنية النظام الإقليمى الإسلامى، التى يجب البدء بضربها، ليتبع ذلك انهيار هذا النظام، وفى مقدمة هذه المقومات: الدين الإسلامى، الذى يعد العماد الأساسى لبنية هذا النظام، والعالم العربى، كنظام إقليمى فرعى، أخذ على عاتقه - غالبا - حماية النظام الإقليمى الإسلامى.

أدرك هذه الحقيقة، أو كان على تلك الدرجة من الوعى بها، رواد ومفكرو الحركتين الصهيونية العالمية والاستعمارية الغربية، ولم يدخروا جهدا فى الإفصاح عما يضمرونه للعالم الإسلامى، وقلبه أو مركزه - فلسطين أو الأرض المقدسة. وهذا ما تنطق به أو تؤكده تقاريرهم وخططهم وتحركاتهم العدوانية، تجاه الإسلام وأهله، يوما بعد يوم.

بينما كان الاستعمار الغربى يطارد المسلمين فى جنوب شرق آسيا، خطب القائد البرتغالى (البوكرك) فى جنوده، إبان معركة (مالقا) عام ١٥٠٩م، قائلاً:" إذا استطعنا تخليص (مالقا) من أيدى المسلمين، ستنهار القاهرة، وبعدها تنهار مكة نهائيا ". ويوم سقطت (مالقا) أقيم فى روما قداس شكر، قال فيه أحد خطبائهم: " إن هذه المعركة ستسهل استعادة القدس"[٣].

---

١ - للمزيد، انظر:
- المرجع السابق، مواضع متعددة.
٢- للمزيد، راجع: عبدالتواب مصطفى، المرجع السابق، مواضع متعددة.
٣- د. عدنان على رضا النحوى، فلسطين بين المنهج الربانى والواقع، ط٤، الرياض، دار النحوى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ص ٥٣ - ٥٥.

وهكذا، فأينما كانت المعركة، ومع أى من شعوب العالم الإسلامى تكون، فإن عيون الاستعمار، تكون شاخصة تجاه القدس.

وعندما سقطت القدس في يد المارشال اللنبى (١٩١٧/١٢/٩م) فى الحرب العالمية الأولى، خطب قائلاً:

" الآن انتهت الحروب الصليبية ".

فيما بعد، قال راندولف تشرشل: " لقد كان إخراج القدس من السيطرة الإسلامية، حلم اليهود والمسيحيين على السواء... إن سرور المسيحيين لا يقل عن سرور اليهود، وإن علينا - كما يقول بن جوريون - واجباً مقدساً فى الحيلولة بين الإسلام والحياة، إنه واجب مقدس فى الغرب المسيحى، كما هو واجب مقدس فى إسرائيل، وعلينا أن نبذل - معاً - أقصى الجهد، فى منع ظهور أى " محمد " جديد ".

وهذا يوجين روستو - مستشار الرئيس الأمريكى الأسبق جونسون - يقول: " إن الشواهد التاريخية، تؤكد أن أمريكا جزء مكمل للعالم الغربى، وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقى الإسلامى، بفلسفته وعقيدته، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف، فى الصف المعادى للإسلام، وإلى جانب العالم الغربى، والدولة الصهيونية؛ لأنها إن فعلت غير هذا، فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها (*).

رابعاً - هذه الرؤية الاستراتيجية ذاتها، أقرها أو توصل إليها، التقرير الاستعمارى الشهير، المعروف بتقرير بانرمان، الصادر عام ١٩٠٧، عن ممثلى الدول الاستعمارية: إنجلترا - فرنسا - بلجيكا - هولندا - إسبانيا - البرتغال وإيطاليا، بشأن الوسائل التى يمكن بها الحيلولة، دون انهيار الاستعمار الأوروبى، حيث رأى ضرورة إقامة حاجز بشرى بين شطرى العالم العربى، الذى يجمعه وحدة التاريخ والدين واللغة والآمال، لإعاقة وحدة الأمة العربية، التى - عند اتحادها - ستمثل أكبر تهديد، بل ستكون على يديها

(*) لمطالعة المزيد من مثل هذه الأقوال، راجع:

- قادة الغرب يقولون، سلسلة نحو وعى إسلامى، ط٣، القاهرة، منشورات المختار الإسلامى، ١٩٧٧، ص ص ٤٤ - ٥٤.

- د. عبدالودود شلبى، الإسلام وخرافة السيف، القاهرة، دار الخليج العربى، ١٩٨٧، ص ص ٢٤٣ - ٢٥٢.

الضربة القاضية، للإمبراطوريات الاستعمارية الغربية، لذلك نصح التقرير بأن يمثل هذا الحاجز أو (الإسفين)، الغريب، مصدر قلق دائماً فى المنطقة، وسببا للتدخل الدائم فى شئونها، أى لابد أن يكون عدوا لأبناء المنطقة، وصديقا للاستعمار[1].

أقر رئيس الوزراء البريطانى آنذاك - كامبل بانرمان - ذلك التقرير، وكذلك وزارة الخارجية البريطانية، التى أحالته إلى وزارة المستعمرات، ثم أصبح ورقة عمل للأوروبيين بصفة عامة، وللدبلوماسيين منهم خاصة، يعملون فى ضوئها فى منطقة الشرق العربى[2].

فى إطار المساومات الاستعمارية التى تمت إبان الحرب العالمية الأولى، ثم الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا وروسيا، على أن تكون السواحل الممتدة بين الحدود المصرية إلى حيفا فعكا، منطقة نفوذ إنجليزية، أما بقية فلسطين، فقد اتفق على جعلها دولية، وبعد أن احتلت القوات الإنجليزية القدس فى ١٩١٧/١٢/٩، أخذ الإنجليز مستعينين باليهود يضغطون على فرنسا، بعد الهدنة، حتى اضطروهم إلى التسليم للإنجليز بالسيطرة على فلسطين - بدلا من الإدارة الدولية - وإدخالها تحت انتدابهم، وسيطرتهم النهائية[3].

وبالرغم من تعدد الوعود، التى منحتها القوى الاستعمارية لليهود، ثم للحركة الصهيونية الحديثة، سواء ما كان من هذه الوعود من جانب الفرس قديماً، ثم الفرنسيين فالانجليز فالامريكيين حديثا، يظل " وعد بلفور " الذى منحته الحكومة الإنجليزية للحركة الصهيونية فى ١٩١٧/١١/٢، أكبر تلك الوعود أثراً، فى إيقاع نكبة العرب والمسلمين فى فلسطين عام ١٩٤٨، لما وفره من حماية لليهود فى فلسطين، ولإسهامه فى تأمين هجرتهم إليها، وتكريسه

١- د. ابراهيم شلبى، دراسات فى المشاكل الدولية العربية، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، د. ت، ص ص ٢٢ - ٢٣.

و: محمد محمد الفحام، م. س، ص ص ٤٤ - ٤٥.

و: د. أحمد شوقى الحنفى، محاضرة فى مواجهة الإستراتيجية الغربية، ندوة المسجد الأقصى المبارك، جامعة الأزهر، ١٥/ ٥/ ٢٠٠١.

٢- د. مصطفى محمد رمضان، العالم الإسلامى فى التاريخ والحديث والمعاصر، جـ١، د ن، ١٩٨٥، ص ص ١١٥ - ١٦٨ وأشار إلى أن التفاصيل فى: أنطون سليم كنعان، فلسطين والقانون... تقرير كامبل بانرمان، كتاب المؤتمر

٣- محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، دمشق، دار يعرب، د ت، ص ١٦-١٧.

لالتزام بريطانيا أمام الحركة الصهيونية، حتى تم إدراج ذلك الوعد فى صك الانتداب البريطانى على فلسطين الصادر عن عصبة الأمم عام ١٩٢٢.

هناك كتابات عديدة، فى مناقشة تفسيرات ذلك الوعد، وتبعاته، وكذا تبعات الانتداب البريطانى على فلسطين[★].

خامساً: ما تم من جانب عميدة الحركة الاستعمارية الغربية - بريطانيا - لصالح الحركة الصهيونية العالمية فى النصف الأول من القرن العشرين، ثم ما تم من جانب وريثة بريطانيا فى عمادة الحركة الاستعمارية الغربية، أى الولايات المتحدة، فى النصف الثانى من القرن نفسه، بل منذ أصدرت الولايات المتحدة " وعد بولتيمور " (مايو ١٩٤٢)، إذ تعهدت بإقامة دولة لليهود فى فلسطين، وبذات وسعها فى تنفيذ ذلك، من خلال استصدار قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة (١٨١/١٩٤٧) ثم الاعتراف الأمريكى واعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل، ثم توالى الدعم والتحيز الأمريكى لإسرائيل حتى اليوم.

وما بين وعد بلفور ووعد بولتيمور، وما بين صك الانتداب وقرار تقسيم فلسطين، هناك مؤامرات مشتركة بين الحركتين: الصهيونية العالمية والاستعمارية الغربية، وهناك كتب بيضاء كاذبة عديدة بشأن القضية الفلسطينية، ونكوث متتالية للوعود البريطانية والأمريكية، ومشاريع تقسيم بريطانية أمريكية، تغنينا المراجع ذات الصلة من سردها، أو الخوض فى الحديث عنها، خاصة المراجع التى تناولت دور عصبة الأمم والأمم المتحدة كمنبر دولى للخديعة والتآمر، وفر للحركة الصهيونية، دعما قانونيا دولياً، بعد الدعم الاستعمارى التقليدى (سياسى/ اقتصادى/ عسكرى)[1].

★) انظر:

- منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ -١٩٨٨، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٠،
- د. عبدالوهاب الكيالى: تاريخ فلسطين الحديث، ط١٠، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.
- د. محمود منسى، تصريح بلفور، القاهرة، دار الفكر العربى ١٩٧٠.
- محمد على محمد، وعد بلفور والقوى المتصارعة فى الشرق الأوسط القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، د ت.
- محمد عزة دروزة، م س .

١- انظر - مثلاً :.

- محمد عزة دروزة، م س.
- صابر عبدالرحمن طعيمة، الصهيونية فى التاريخ، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، د ت، ص ص ١١٣-١٤١.

كانت الولايات المتحدة قد قررت أن توجد إسرائيلَ فى المنطقة- الشرق الأوسط ـ عندما قررت أن تكون هى - الولايات المتحدة - موجودة بنفسها فى المنطقة، وهو ما يشير إلى شدة الترابط بين سياستى الدولتين، إذ تعتبر الولايات المتحدة إسرائيل امتداداً لها، كإحدى محطات كونية ثلاث، تتواجد الولايات المتحدة من خلالها فى (الكون) وهى: ألمانيا فى أوروبا/ اليابان فى آسيا/ إسرائيل فى الشرق الأوسط وإفريقيا. ومن قبل، كانت الولايات المتحدة قد منحت الحركة الصهيونية وعداً والتزاماً فى مؤتمر بولتيمور (٩-١٩٤٢/٥/١١) بإنشاء "دولة كاملة"، بعد أن كان وعد بلفور منصباً على إنشاء "وطن قومى" فحسب[١].

وفى مايو ١٩٥٠ . صدر التصريح الثلاثى (الأمريكى، الإنجليزى، الفرنسى) بشأن ضمان أمن إسرائيل[٢].

ثم تنامت العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال أطوار متلاحقة: فبعد أن أدت إسرائيل دور العميل للولايات المتحدة، فى الفترة (١٩٤٨-١٩٥٦)، أصبحت وكيلا عنها بدءاً من ١٩٥٦، فحليفا بدءاً من ١٩٦٧، ثم شريكاً منذ اتفاقيات السلام المصرية - الإسرائيلية. ثم وصلت إسرائيل إلى درجة الموجه للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١[٣].

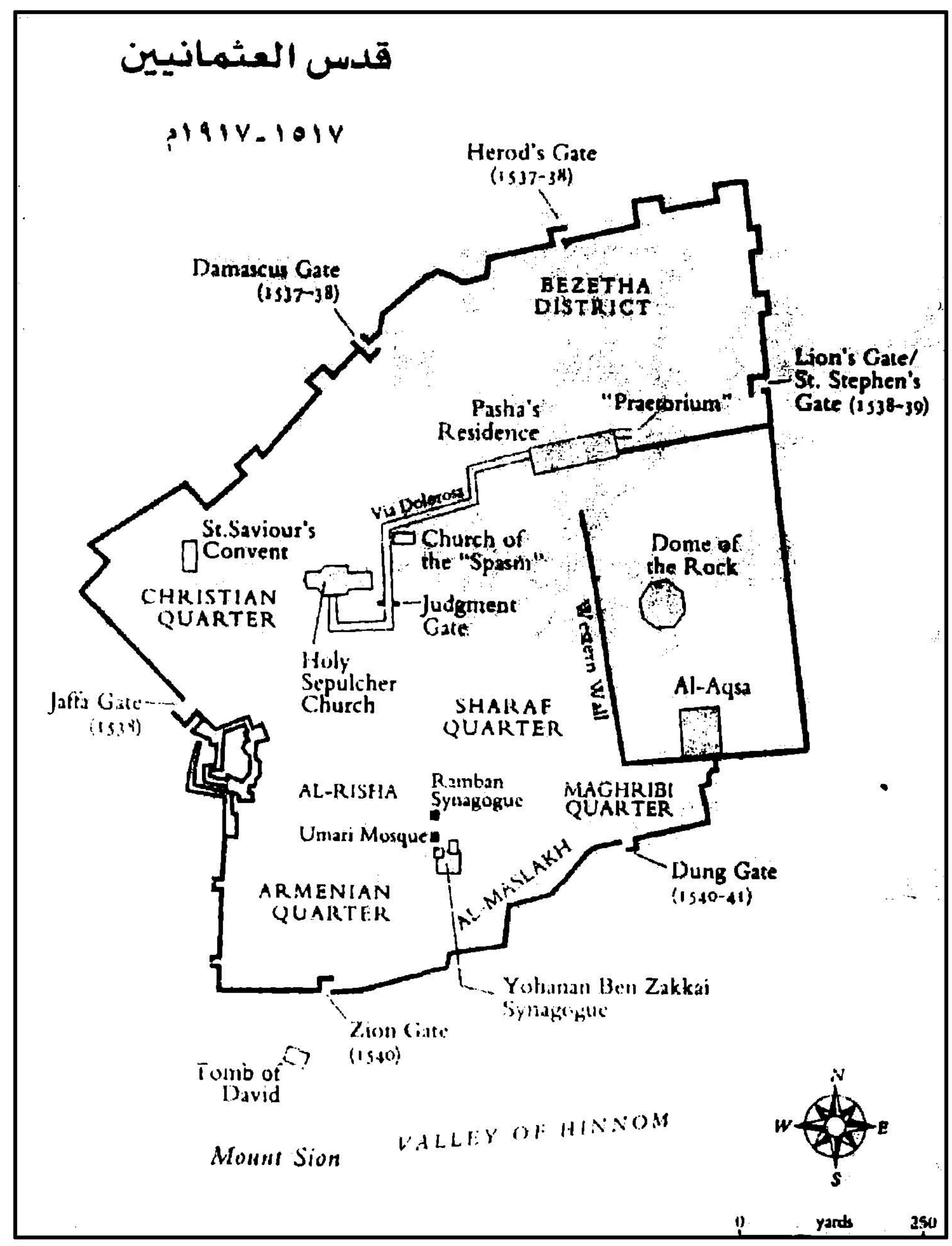
---

١ - محمد عودة، محاضرة عامة بالمؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٦- ٨ / ١٢ /١٩٩٧ .

٢- د.أحمد يوسف القرعى، القدس قضية الساعة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ١٢٥-١٢٦.

٣ - د.نازلى معوض، تعقيب بعد محاضرة عامة بالمؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية...، م.س.

خريطة رقم (٥): خريطة القدس زمن الخلافة العثمانية



المصدر :

كارين ارمسترونج ، م.س ص ٥٤١ .

الفصل الرابع

معطيات البيئة التى تعمل فيها منظمة المؤتمر الإسلامى

مقدمة:

المقصود بهذه المعطيات تلك العناصر أو العوامل الفاعلة أو المؤثرة، المتوفرة فى البيئة التى تعمل فيها المنظمة المذكورة، وتلك التى تحكم سير العمل بها، أو تؤثر فيه. يعنى هذا، أن من جملة هذه العناصر، ما له صفة تنظيمية ومنها ما له صفة قانونية ومنها ما له صفة سياسية، ومنها ما له صفة دينية.

وبانقسام هذه البيئة إلى المستويين التقليديين للتحليل: بيئة داخلية، وبيئة خارجية (إقليمية/ عالمية)، يتضح أن البيئة الداخلية لمنظمة المؤتمر الإسلامى تشمل عناصر تنظيمية وعناصر قانونية وعناصر سياسية، و إن البيئة الخارجية للمنظمة المذكورة تشمل عناصر قانونية وعناصر سياسية وعناصر دينية.

يبين هذا الفصل - بشكل تفسيرى/ تحليلى - إلى أى مدى أسهمت المعطيات المشار إليها فى توفير بيئة مواتية، أو غير مواتية لنشاط منظمة المؤتمر الإسلامى، بشأن قضية القدس. بمعنى آخر: إلى أى مدى شكلت هذه المعطيات مؤثرات (إيجابية/ سلبية) فى فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى تجاه قضية القدس.

المبحث الأول
معطيات البيئة الدولية الإقليمية

تعالج المطالب الثلاثة بهذا المبحث المعطيات التنظيمية والقانونية والسياسية لهذه البيئة على التوالى.

المطلب الأول
المعطيات التنظيمية

تتمثل المعطيات التنظيمية فى البيئة الداخلية لمنظمة المؤتمر الإسلامى، فيما يلى:

- الأجهزة الرئيسية والفرعية بالمنظمة، من حيث عددها، تشكيلها، ونظام العمل بها.
- نظام العضوية بالمنظمة، من حيث أنواعها، شروطها وما يَرِد عليها.
- نظام التمويل.
- نظام الجزاءات.
- نظام التمثيل الدبلوماسى.

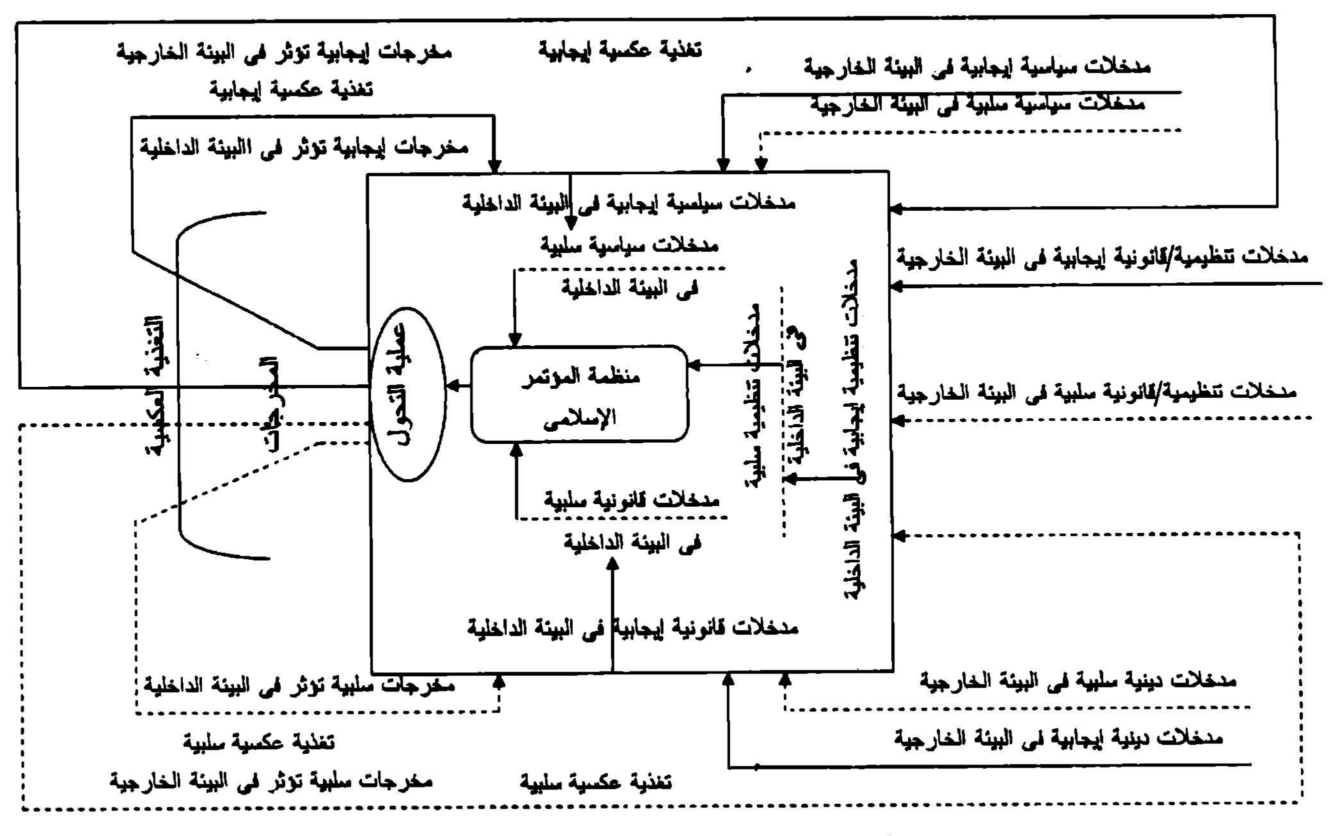
تناولت أدبيات عديدة سابقة (*) الجوانب التنظيمية لمنظمة المؤتمر الإسلامى، بدرجة تكفى هذه الدراسة تكرار الكتابة فى تلك الجوانب، غير أنها - هذه الدراسة - تقف تحليلياً على نقاط بعينها، تراها ذات أثرٍ - إيجابى أو سلبى - فى فعالية المنظمة المذكورة، تجاه قضية القدس، تحديداً.

أولاً - الأجهزة الرئيسية والفرعية:

يتم التركيز هنا على ما له علاقة مباشرة بقضية القدس من هذه الأجهزة.

١- الأجهزة الرئيسية: وهى مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية، مؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

(*)- انظر:
- د.أحمد الرشيدى، م.س، ص ص: ٤٠-٨٣.
- د.عبد الله الأحسن، م.س، ص ص: ٥٩-١١٣..
- د.وائل أحمد علام، م.س، ص ص: ٤٩-١٣٨.
- د.صلاح عبد البديع شلبى، م.س، ص ص:٤٩-١٢٧.



نموذج عمل (مدخلات ـ مخرجات) نظام (منظمة المؤتمر الإسلامي)

أ- ما يتعلق بمؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية: لم تورد المادة الرابعة من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى - التى عرضت لهذا الجهاز - أية إشارة ذات دلالة بشأن سلطاته، أو اختصاصاته، غير عبارة عامة "... للنظر فى القضايا التى تهم العالم الإسلامى..." الأمر الذى يجعل مهمة هذا الجهاز فضفاضة، تمتد أحياناً إلى صغائر الأمور، أو القيام بمهام أجهزة فرعية. وقد حدث بالفعل أن تصدى هذا الجهاز لحالات قبول أعضاء جدد فى المنظمة، وأصدر قراراً بذلك، كما فعل مع منظمة التحرير الفلسطينية، بينما هذا الشأن هو اختصاص المؤتمر الوزارى، كما تقرر المادة الثامنة من الميثاق. كذلك لا يوجد نظام خاص بالتصويت فى مؤتمر القمة، ولذا نجده يتبع نظام التصويت المعمول به فى المؤتمر الوزارى [1] يضاف إلى ذلك طول المدة البينية (ثلاث سنوات) التى قررها الميثاق لانعقاد مؤتمرات القمة. علما بأن هذه الدورية قد تقررت لاحقا، عند تعديل ميثاق المنظمة، فى القمة الإسلامية الثالثة (يناير ١٩٨١).

ب- ما يتعلق بمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية: لم يساير ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى الاتجاهات السائدة فى العمل الدولى، وكذا فى قانون المنظمات الدولية، والتى تستوجب أن يكون الجهاز التنفيذى فى المنظمة، ذا تشكيل محدود، قدر الإمكان، رغبة فى أن يكون أداؤه سريعاً وفعالاً، إذ يلاحظ أن هذا الجهاز التنفيذى للمنظمة المذكورة، هو مؤتمر وزراء الخارجية، أى إنه تشكيل فضفاض غير محدد [2].

جـ- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى: أدى الأمناء العامون لمنظمة المؤتمر الإسلامى الدور التقليدى، الذى سبقت الإشارة إليه، فى مطلب (دور الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى معالجة قضية القدس)، دون أن يتخذ أحدهم مبادرة، أو خطوة بناءة ملموسة، إزاء قضية القدس، يبرهن بها على أنه من الممكن أن يكون للأمانة العامة دور أو إسهام، فى تفعيل أداء الأجهزة الأعلى.

بل إن مراجعة كلمات هؤلاء الأمناء، أمام الاجتماعات المتوالية لمؤتمرى

١- د. أحمد الرشيدى، م س، ص ٦٧.

٢ - المرجع السابق، ص٦٨، و: - ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، م س، مادة ٥/ ٢ .

القمة ووزراء الخارجية الإسلامية، ولجنة القدس، تكشف عن دور هؤلاء الأمناء فى تضليل تلك الأجهزة، بما انطوت عليه تلك الكلمات، من عبارات المجاملة السياسية، والحديث عن إنجازات وهمية، ينسبونها حينا للأجهزة الأعلى، وحينا آخر للجنة القدس (☆) ، بينما قضية القدس تزداد سوءا يوما بعد يوم.

لعل فى تصريح أحد هؤلاء الأمناء لإحدى الدوريات العربية المرموقة[1]، ما يوجز أبعاد دور الأمانة العامة، إذ يقول: " نحن نطالب بحقوقنا الضائعة كلما حانت الفرصة ". فهم - إذن - يكتفون بالمطالبة، وكلما حانت الفرصة.

أيضاً، فى حديثه الشامل أو كلمته الجامعة، يوم تسلم مهامه - أميناً عاماً - بمقر المنظمة فى جدة - ٢٠٠١/١/١٧ - لم يشر د.عبد الواحد بلقزيز، إلى قضية القدس[2].

كذلك فعل يوم ألقى كلمته، كأول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامى يتحدث إلى قمة عربية (☆☆)، واكتفى بالتأكيد على أن مبدأ " الأرض مقابل السلام " هو الحد الأدنى، لحل المشكلة.

فى الجلسة الافتتاحية للقمة العربية، فى دورتها التالية[3] - بيروت/ ابريل ٢٠٠٢ - لم يشر أو يبين بكلمة واحدة، ما إذا كانت المنظمة قد بذلت جهودا، على مدى عام مضى، بشأن قضية القدس، أو ما تنوى بذله من جهود فى العام القادم. غير أنه أعلن ترحيب المنظمة بمبادرة الأمير فهد، المعروضة على القمة المذكورة. وحين أكد على أهمية قيام " دولة فلسطين وأن تكون عاصمتها القدس الشريف " علق أو أحال تحقيق ذلك، إلى وجود " آلية دولية ".

☆) كثيرا ما كانت اللجنة المذكورة تبادل هؤلاء الأمناء عبارات المجاملة. وفى صدارة الكثير من بياناتها الختامية، تتردد عبارة " استعرض الأمين العام المنجزات التى تحققت بتوجيه من صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى " وعبارة " وأشاد بالمجهودات الجبارة التى قام بها الملك الحسن منذ توليه رياسة اللجنة، مما كان له الأثر البالغ فى السير بأعمالها نحو الهدف المنشود "، دون الإشارة إلى أى من هذه المجهودات أو تلك الإنجازات.

١ - د.عز الدين العراقى الأمين العام السابق للمنظمة فى حواره مع الأهرام العربى (القاهرة)، ١٩٩٩/٥/٢٩ .

٢ - الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠١/١/١٨.

☆☆) القمة العربية الدورية الأولى(عمان - مارس ٢٠٠١).

٣ - بث مباشر، قناة الجزيرة الفضائية.

٢- الأجهزة الفرعية: هذه الأجهزة من الكثرة بحيث يصعب حصرها، ثم إنها متباينة المهام والأوضاع القانونية، فهى (منظمات- لجان - وكالات - مؤسسات - مراكز - مكاتب - إدارات - صناديق - اتحادات - غرف - روابط - أكاديميات) منها (المنبثق) و(المنتسب) و(التابع) للأمانة العامة أو لمؤتمر القمة [★]، وتكاد تغطى كل مجالات الحركة أو الأنشطة، بحيث تبددت مع كثرتها، وترهل منظومتها هذه، جهود المنظمة الأم. وقليل من كل هذه الأجهزة الفرعية له علاقة بالشأن الأول أو الاهتمام الأساسى للمنظمة: أى قضية القدس. وبرغم قلة عدد الأجهزة الفرعية - من بين هذه المنظومة المؤسساتية المترهلة - ذات الصلة المباشرة بقضية فلسطين، فإن الأقل منها، هو ما تربطه صلة مباشرة بقضية القدس، والبقية ليس له من اسمه أقل نصيب، بل هو شبه معطل، لا دور له.

ثانياً- نظام العضوية:

لم يضع ميثاق المنظمة المذكورة أية معايير لتحديد " إسلامية " الدولة، لكن بالنظر إلى ممارسات منظمة المؤتمر الإسلامى منذ إنشائها، ثم إلى الاجتهاد الفقهى فى هذه النقطة، يمكن التماس أربعة معايير أساسية، غير أنها غير دقيقة فى جانبها التطبيقى، مما أضفى سمة الغموض على صفة "إسلامية " الدولة العضو فى هذه المنظمة، وفتح الباب أمام دول غير إسلامية لتكون عضواً بهذه المنظمة، وحرم دولاً أخرى إسلامية من هذه العضوية، وأصاب بنية المنظمة بالترهل والضعف، وأطمع دولها الأعضاء فى عدم الالتزام بمقرراتها.

والمعايير الثلاثة الأساسية المُلْتَمَسة- حتى الآن - هى:[1]

- المعيار الشخصى، المتعلق بديانة رئيس الدولة.
- المعيار العددى، المتعلق بعدد المسلمين فى الدولة.
- المعيار الدستورى، ويعنى أن ينص دستور الدولة على أن الدين الرسمى بها هو الإسلام.

★) قرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الرابع عشر ١٩٨٣، وقف إنشاء منظمات جديدة وتشكيل لجنة تضم خمس عشرة دولة عضوا بالمنظمة، للتسيق بين المنظمات القائمة (د.الأشعل، أصول التنظيم....، م س، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ٢٨٥ - ٢٨٦).

١ - معلومات أساسية ووثائق....، م س، ص١١-١٢.

أما المعيار الإجرائى، الوحيد فيعنى قبول "أى دولة " بمجرد تقدمها بطلب انضمام إلى الأمانة العامة وموافقة وزراء خارجية المنظمة بأغلبية الثلثين.

مع عدم تحرى الدقة فى تطبيق أى من المعايير الأربعة، افتقد كل من هذه المعايير معنى الشرطية. بل إن بعض الدراسات تقرر أنه قد جرى العرف فى المنظمة على الترحيب بطالب العضوية، دون بحث هذه المعايير والاكتفاء برغبته فى العضوية، وتعتبر الدولة إسلامية بمجرد تقدمها بطلب العضوية، كما حدث مع الكاميرون[١] وتتبع المنظمة نظام " عضو واحد، صوت واحد " لكل عضو بها، وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين[٢] غير أن تغليب الميثاق لاعتبارات السيادة الوطنية والمصالح القطرية على الشأن الإسلامى العام، تجعل نظام التصويت محكوما بإملاءات السيادة والمصالح القطرية، فتركيا مثلا لا تصوت مع أى قرار للمنظمة يمس النظام العلمانى التركى، أو علاقة تركيا بإسرائيل [☆].

يمكن أيضا إثبات بعض الملاحظات على نظامى العضوية والتصويت بمنظمة المؤتمر الإسلامى، تؤثر سلبا على أداء المنظمة وفعاليتها[٣].

١- جواز اعتبار المعيار الشخصى المتعلق بديانة رئيس الدولة معياراً لإسلامية الدولة، دون الاحتكام إلى المعايير الموضوعية. لقد تم قبول أوغندا عضوا تحت حكم عيدى أمين، وقبلت الجابون بعد إعلان عمر بونجو إسلامه. ولم تتأثر عضوية كل من أوغندا والكاميرون بعد أن تولى الرياسة فى كل منهما رئيس مسيحى. كما أن قبول الدولة عضوا لمجرد إبدائها الرغبة فى ذلك، أضاف سببا آخر للطعن فى معنى إسلامية الدولة. وها هى روسيا تسعى للانضمام إلى المنظمة المذكورة.

١- د.الأشعل، أصول التنظيم، م س، ١١-١٢
و: د.أحمد الرشيدى، م س، ص٢٠٦.
٢ - د.الأحسن م س، ص ١٠٨.
☆) ولذا، فإن البعض يرى أن منظمة المؤتمر الإسلامى لا تبدو على الصعيد الخارجى ذات أهداف دينية، تتأسس على الترابط الدينى بين أعضائها، وإنما تبدو كمنظمة دولية تسعى لتحقيق مصالح أعضائها، مستندين إلى أن هناك حالات قليلة ظهرت فيها هذه المنظمة كمنظمة ذات توجه دينى، مثل إعلان الجهاد لتحرير القدس، ورفض قرارات الأمم المتحدة بحظر تزويد البوسنة والهرسك بالسلاح. بل إنها فى هذه الحالات حرصت على توضيح موقفها مبررا من ناحية القانون الدولى، أى متفقا معه. (د.وائل علام، م س، ص ٢٨٠).
٣ - د.صلاح شلبى، م س، ص ٦٩.

٢- حتى المعيار العددى، لم يطبق بدقة ؛ فهناك دول يزيد عدد سكانها المسلمين على ٥٠٪ (مثل أثيوبيا ٥٥٪ وألبانيا ٧٠٪) لم تكن أعضاء فى هذه المنظمة الإسلامية. ومثل هذا الأمر الذى لو اتسعت دائرته، لأفقد المنظمة الدعم الشعبى لقراراتها، وليس يخفى على أحد ما للشعب التركى من أثر فى توجهات سياسة حكومته، برغم علمانيتها.

٣- إن اتباع المنظمة نظام " عضو واحد صوت واحد " لم يمنع أثر الضغوط الخارجية على توجهات التصويت بها ؛ فإن دولاً عديدة بها، مرتبطة بالسياسة السوفيتية لم تؤيد قرار المنظمة بالانسحاب الفورى للقوات السوفيتية من أفغانستان. وكذا فإن دولا أخرى تربطها علاقات قوية مع الولايات المتحدة لم تؤيد قرار المنظمة بتعليق عضوية مصر بعد توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل(١).

٤- كذلك، فإن ميثاق المنظمة الذى ينظر إليها باعتبارها وسيلة للتشاور – للنظر فى القضايا العليا التى تهم العالم الإسلامى، ولتنسيق سياسة المنظمة تبعا لذلك – لا يمنحها صلاحيات وسلطات تمكنها من إدارة العلاقات الدولية بين أعضائها(٢).

٥- لم يشأ واضعو الميثاق أن يأخذوا بما هو حاصل فى بعض المنظمات الدولية من إعطاء مزايا تفضيلية معينة لبعض الدول الاعضاء كحق الفيتو وإنما سايروا الاتجاه السائد فى قانون المنظمات الدولية، وهو الأخذ بمبدأ المساواة التامة فى السيادة بين الدول الأعضاء، ذلك المبدأ الذى إن أمكن تبريره من الناحية القانونية، فإن تطبيقه من الناحية السياسية يعد ضربا من المثالية، فى ضوء طبيعة توازنات القوى الحقيقية فى المجتمع الدولى(٣) ولا شك أن وجود حق الاعتراض هذا (الفيتو – veto) لبعض الأعضاء ذوى القوة، أو حتى لكل الأعضاء، يوفر قدرا أعلى من الفاعلية، والجدية فى تناول القضايا المعروضة على المنظمة، وكم كان الموقف الالمانى الفرنسى البلجيكى ملموساً وفعّالاً، بممارسة هذه الدول حق الاعتراض عند تصويت دول حلف

١ – د.عبد الله الأحسن، م.س، ص ١٠٨.
٢ – د.وائل علام، م.س، ص ٢٨٢.
٣- د.أحمد الرشيدى، م.س، ص ٤٣.

الناتو، على طلب الولايات المتحدة بتوفير حماية، من جانب الحلف لتركيا، فى حال نشوب الحرب على العراق، (فبراير مارس أبريل ٢٠٠٣).

ثالثاً - نظام التمويل:

تحدد المادة ١/٧ من ميثاق المنظمة المذكورة، حصص الدول الأعضاء فى ميزانية المنظمة "حسب الدخل القومى لكل من هذه الدول" وهو ما يرتب تفاوتاً كبيراً بين حصص هذه الدول، أى التزاماتها المالية تجاه المنظمة.

هذا، فضلاً عما تقدمه الدول الأعضاء من إسهامات طوعية، لبعض الصناديق التابعة للمنظمة[١].

نظراً لكون هذه الالتزامات طوعية - إذ لم ينص ميثاق المنظمة على أية جزاءات لمواجهة عدم الوفاء بالالتزامات المالية - فقد أغرى ذلك دولاً عديدة بعدم الوفاء حتى أصبحت مناشدة المنظمة لأعضائها لأداء هذه الالتزامات، فقرة ثابتة فى مقررات المنظمة، بل إن المنظمة لجأت إلى أسلوب الترغيب من خلال وضع برامج للسداد على أقساط، أو إسقاط ٥٠٪ من المتأخرات، فى حالة السداد بالكامل[٢].

وبينما تسهم دولة كالسعودية بأكبر نصيب فى ميزانية المنظمة (١٠٪) وتأتى دولة أخرى كالكويت فى المرتبة التالية (٩٪). نجد دولا أخرى لا يتعدى إسهامها النصف فى المائة، مثل كثير من الدول الإسلامية فى أفريقيا. وإذا كان هذا التفاوت يبرره ضعف الدخول القومية للدول الأفريقية، فليس هناك مبرر لتخلف دول أخرى عن الوفاء بالتزاماتها مطلقا، مثل سوريا والسودان، الأمر الذى يؤثر سلبا على فعالية المنظمة، إلى جانب ضعف ميزانية المنظمة - عامة - إذا قورنت بميزانيات منظمات إقليمية أخرى كمنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية[٣].

١- د. وائل علام، م.س، ص١٣٣-١٣٤.

٢- المرجع السابق، ص ص ١١١- ١١٤.

و: د. صلاح شلبى، المرجع السابق.

٣- د. عبد الله الأحسن، ص ص ١١١ - ١١٤.

هناك مجموعة أخرى من المثالب، تؤخذ على نظم العضوية والتصويت والتمويل، تسهم فى إضعاف فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى، يمكن مراجعتها فى: د. محمد السيد سليم، فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى، م.س.

يصل الأمر أحيانا بانخفاض ما تحصله المنظمة إلى ٤٠٪ من جملة المقررات المالية لميزانيتها[١] وظلت المنظمة تتخبط على مدى السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ فى أزمة مالية كادت تهدد بانهيارها، ووصلت إلى درجة التوقف عن صرف رواتب الموظفين[٢].

رابعاً- ضوابط الالتزام بأحكام الميثاق:

لم يقرر ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى أية جزاءات، صريحة أو ضمنية سواء (دبلوماسية - اقتصادية - عسكرية) يمكن للمنظمة إن تلجأ إليها، فى مواجهة أى عضو ينتهك أحكام الميثاق، أو يخرج على مقررات المنظمة. أو لا يؤدى التزاماته - خاصة المالية - إزاءها.

ولا شك أن هذا القصور يأتى فى صدارة أسباب ضعف فعالية المنظمة المذكورة، على وجه العموم.

خامساً- نظام التمثيل الدبلوماسى:

لا توجد لمنظمة المؤتمر الإسلامى بعثات دائمة لدى أى من المنظمات الدولية، فى نطاق العالم الإسلامى، وليس لهذه المنظمات بعثات لدى المنظمة المذكورة. وكذلك الحال بين هذه المنظمة والدول الأعضاء بها، وإنما يعتبر رؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الإسلامية، المعتمدين لدى المملكة العربية السعودية، مندوبين دائمين لدى منظمة المؤتمر الإسلامى[٣].

١- كما ورد فى تصريح للأمين العام السابق للمنظمة - عز الدين العراقى - للأهرام العربى (القاهرة) . ١٩٩٩/٥/٢٩ .

٢- كلمة د.عز الدين العراقى أمام الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، كوالالمبور، يونيه ٢٠٠٠. (الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠/٧/١٠).

٣ - د. عبد الله الأشعل، أصول التنظيم، م.س، ص ص ١١٨-١٢١.

المطلب الثانى

المعطيات القانونية فى البيئة الداخلية

تتمثل هذه المجموعة من المعطيات فيما صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامى أو أحد أعضائها من التزامات قانونية تمس قضية القدس، سواء ما كان من هذه الالتزامات إيجابيا، وأسهم فى تفعيل دور المنظمة إزاء القضية المذكورة، أم كان سلبياً، وشكل محددات حاكمة، أو مقيدة لحركة أو دور المنظمة، إزاء القضية ذاتها.

يمكن حصر ما صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامى، من التزامات قانونية تمس قضية القدس، فيما يلى:

- ما ورد فى ميثاقها من أهداف ومبادئ تتعلق بقضية المقدسات الإسلامية.
- ما صدر عن المنظمة من قرارات وتوصيات رادعة لسلوكيات سلبية متوقعة من جانب أطراف خارجية، إزاء قضية القدس.
- ما صدر عن اجتماعات مؤتمرى القمة ووزراء الخارجية ولجنة القدس من قرارات وتوصيات، تتبنى فيها مقررات الشرعية الدولية، ومبادرات السلام العربية، وما تم توقيعه من اتفاقات سلام بين بعض أعضائها ودولة إسرائيل، أقرتها المنظمة لاحقا.

أولاً- الالتزام المعلن تجاه قضية القدس كما ورد فى الميثاق:

ويتلخص هذا الالتزام فى " تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطينى، ومساعدته على استرجاع أرضه ". ثم أكد الميثاق هذا الالتزام بتعديلات أخرى لاحقة، تتمثل فى نصه على أن تكون القدس مقراً للمنظمة. ونصه على استحداث منصب جديد، هو أمين عام مساعد رابع، لقضية القدس الشريف وفلسطين.

ثانياً- ما صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامى من مقررات رادعة لسلوكيات سلبية متوقعة من جانب أطراف خارجية تمس قضية القدس:

أبرزها تلك القرارات والتوصيات المتلاحقة المهددة بقطع علاقات الدول الإسلامية، مع أى دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إلى القدس.

ثالثاً- الالتزامات القانونية التى تضمنتها مقررات منظمة المؤتمر الإسلامى تجاه قضية القدس:

فيما يعد أول قرار يجمع كلمة العرب والمسلمين فى تاريخهم المعاصر جاء إعلان القمة الإسلامية الأولى (الرباط - سبتمبر ١٩٦٩) بتمسك المسلمين القوى بمدينة القدس وعزم حكومات الدول الإسلامية الأكيد على العمل من أجل تحريرها، ورفض أى حل للقضية الفلسطينية، لا يعيد مدينة القدس إلى الوضع الذى كانت عليه قبل ٥ يونيه ١٩٦٧[١].

وبرغم أن هذا القرار لا يعد من مقررات منظمة المؤتمر الإسلامى - حيث لم تكن قد أنشئت بعد - فإنه شكل مرجعية أساسية لالتزامها تجاه قضية القدس، منذ ظهرت المنظمة وحتى عقدين قادمين من الزمان، تقريباً، أى حتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، وإبان تلك الفترة التى شهدت انعقاد القمة الإسلامية خمس مرات، تبلور - تباعاً - الموقف القانونى لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى النقاط التالية[٢]:

١- المطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل، والعمل على مطاردتها فى المنظمات الدولية.

٢- رفض اتفاقيتى كامب ديفيد الموقعتين بين مصر وإسرائيل، واعتبار تطبيع العلاقات مع إسرائيل تنكراً لمبدأ الجهاد المقدس.

٣- قبول خطة السلام العربية التى أقرها مؤتمر القمة العربى الثانى عشر (فاس ١٩٨٢). وإن كان قبول هذه الخطة بمبدأ (الأرض مقابل السلام) يعنى إمكانية الاعتراف بإسرائيل، والتعايش معها.

٤- رفض القرار ١٩٦٧/٢٤٢ واعتباره لا يشكل أساساً لحل القضية الفلسطينية.

---

١ - د.محمد فتح الله الخطيب، م.س، ص ٢٦-٢٨، ١١١.

٢ - للمزيد، انظر:

- د.صلاح عبد البديع شلبى، م.س، ص١٣٥-١٣٧.
- د.عبد الله الأشعل، أصول التنظيم....، م.س، ص ٢٨٦-٢٨٧.
- د.وائل أحمد علام، م.س، ص ١٦٩-١٧٦.
- عبد التواب مصطفى، منظمة المؤتمر الإسلامى والقضية الفلسطينية - القسم الأول، صامد الاقتصادى (عمان - الأردن)، يوليو ٢٠٠٣، ص ص٣١٤-٣١٨.

غلب على المرحلة ما بين مؤتمرى مدريد للسلام (١٩٩١) وكامب ديفيد ٢ (٢٠٠٠) تعبير (عملية التسوية السلمية) أو (عملية السلام فى الشرق الأوسط)، فى هذه المرحلة تبلور الموقف القانونى لمنظمة المؤتمر الإسلامى تجاه القضية الفلسطينية وقضية القدس فى النقاط التالية [1]:

١- إعلان القبول بالقرار ٢٤٢. وذلك كما ورد فى مقررات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى العشرين (١٩٩١) وهو ما يؤكد قطع المنظمة نظرها عن الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨ من القدس.

٢- الترحيب بالاتفاقيات التى تم توقيعها فى (إطار العملية السلمية). وذلك حسبما ورد فى البيان الختامى للمؤتمر الثالث والعشرين لوزراء الخارجية الإسلامية (١٩٩٥). وهو ما يعنى قبول المنظمة إرجاء بحث قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائى.

٣- دعوة المجتمع الدولى، وخاصة الدولتين راعيتى السلام، والاتحاد الأوروبى، إلى حمل إسرائيل على الالتزام بتنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقيات، والدخول بجدية فى مفاوضات الوضع النهائى. والتوصية بإعادة النظر فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إذا ما توقفت عملية السلام. وذلك كما قرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الرابع والعشرون (١٩٩٦).

ظلت القضية الفلسطينية تشغل حيزها التقليدى، فى إطار الالتزامات المعلنة لمنظمة المؤتمر الإسلامى، فى دورات الانعقاد اللاحقة لمؤتمرى القمة ووزراء الخارجية ولجنة القدس.

رابعاً - الالتزامات القانونية التى تضمنتها اتفاقات السلام بين بعض أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى وإسرائيل بشأن القدس:

١- الاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية: يعتبر إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو الموقع بين الطرفين فى (واشنطن ١٩٩٣) الوثيقة الوحيدة الموقعة بينهما - منذ نشوء القضية الفلسطينية - والمتضمنة نصًا محددًا يخص مدينة القدس [2].

---

١ - د.وائل أحمد علام، م.س، ص ص١٧٦-١٧٩.

و: عبد التواب مصطفى، منظمة المؤتمر الإسلامى....، م.س.

٢ - د.هيثم الكيلانى، حديث القدس، شئون عربية (القاهرة)، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ١٦٨-١٧٠.

و: على الصالح، اتفاقات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، (١٩٩٩-٢٠٠٠) قراءة فى اتفاقات أوسلو والقاهرة والخليل وواى ريفر (أكتوبر ١٩٩٨) وشرم الشيخ الأول والثانى، الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٢.

لم يعالج إعلان المبادئ هذا قضية القدس، بل نص على إرجائها - فحسب - إلى مفاوضات المرحلة النهائية أو الوضع الدائم (Permanent status). ثم نصت اتفاقية المرحلة الانتقالية (طابا أو أوسلو ٢) الموقعة فى واشنطن فى ١٩٩٥/٥/٢٨، على أن تبدأ تلك المفاوضات فى ١٩٩٦/٥/٤. ولأن الإعلان والاتفاقية سألفى الذكر لم يشتملا على مادة تنص على حفظ الوضع القائم أى (status Quo) بالنسبة لمدينة القدس إلى أن تبدأ المفاوضات بشأنها، فقد استمرت إسرائيل فى تبنى سياسة تثبيت السيادة الإسرائيلية فى القدس[١].

يذكر أنه عقب صدور قرار الكونجرس الأمريكى فى ٢٠٠٢/٩/٢٨ الملزم للإدارة الأمريكية باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ثم تصديق الرئيس الأمريكى على ذلك القرار، جاء رد الرئيس الفلسطينى عرفات فى ٢٠٠٢/١٠/٦ بالتصديق على قانون للمجلس التشريعى الفلسطينى، يعتبر القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة[٢].

وإذا كان الخطأ الجوهرى بشأن قضية القدس من جانب منظمة التحرير الفلسطينية يتمثل فى قبول هذه المنظمة بإرجاء بحث القضية المذكورة، وقبولها بعدم وجود نص يحفظ للمدينة وضعيتها القائمة، حتى تبدأ المفاوضات بشأنها، فقد تكرر الخطأ ذاته، وبعد عشر سنوات تقريباً، حين قبلت المنظمة ما عرف بخارطة الطريق المطروحة من اللجنة الرباعية الدولية، بشأن إحلال السلام بين طرفى النزاع (الفلسطينى - الإسرائيلى)؛ إذ إن ما ورد فى الخطة المذكورة بشأن القدس لا يزيد على مجرد خطوط عريضة ورؤى مستقبلية، ووعود ببحث القضية من خلال مؤتمرات ومفاوضات، ودون النص أيضاً على حفظ الوضع القائم للمدينة حالياً - برغم ما تم فيها من عمليات استيطان وتهويد - وهو ما يعيدنا إلى المربع الأول فى بحث القضية، أى لا جديد[٣].

١- أسامة الحلبى، مسألة القدس فى ضوء الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، صيف ١٩٩٧، ص ص ١١٢-١١٤.

٢ - التقارير الإعلامية فى ٢٠٠٢/١٠/٧.

٣ - انظر " نص خريطة الطريق "، منشور بملحق الوثائق بمجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، صيف ٢٠٠٣، ص ص١٥٨-١٦٣.

هذه الخطة التى رفضتها إسرائيل، بل وأدخلت عليها أربعة عشر تعديلا، وظلت غير ملزمة لطرفى الصراع منذ أعلنت فى أبريل ٢٠٠٣، وحتى أصدر مجلس الأمن قراراً فى منتصف نوفمبر من العام المذكور، يضفى عليها (صفة الإلزام) [★]، كانت (كالقشة) التى تعلق بها (الغريق) أى سلطة الحكم الذاتى، ولم تكن طوق نجاة، بل كانت طوقا حول عنق هذه السلطة، ألزمت نفسها بموجبه، بمزيد من التنازلات، بحق قضية القدس.

٢- الاتفاقيات المصرية - الإسرائيلية: كان قرار مجلس الأمن ١٩٦٧/٢٤٢ أساساً للمفاوضات المصرية الإسرائيلية منذ مبادرة السلام المصرية (١٩٧٧)، واعتبرت مصر شرق القدس جزءاً من الضفة الغربية، لكن بعد استبعاد القدس من المفاوضات بين الجانبين فى قمة كامب ديفيد ١٩٧٨ نتيجة تباين موقفيهما بشأنها، اقتصر البحث فى هذا الموضوع على رسالتين، وجههما كل من الرئيس السادات، ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن، إلى الرئيس الأمريكى كارتر، يثبت كل منهما فى رسالته، موقفه من القدس، وألحقت الرسالتان بالاتفاقيات[1].

٣- الاتفاقيات الأردنية - الإسرائيلية: نص البند الثالث من إعلان واشنطن - الموقع فى ١٩٩٤/٧/٢٥ والذى أنهى حالة العداء بين الأردن وإسرائيل - على أن تحترم إسرائيل الدور الخاص للمملكة الأردنية فى الأماكن المقدسة الإسلامية بالقدس. وكذا، فإن المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية (أكتوبر ١٩٩٤) قد نصت فى مادتها التاسعة، على أنه «... بما يتماشى مع إعلان واشنطن تحترم إسرائيل الدور الحالى للمملكة الأردنية الهاشمية فى الأماكن الإسلامية المقدسة فى القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائى، ستعطى إسرائيل الأولوية الكبرى للدور الأردنى التاريخى، فى هذه الأماكن»[2].

★) نشرت الأهرام (القاهرة) فى ٢٠٠٣/١١/٢١ تعليقاً لوزير الخارجية المصرى - أحمد ماهر - يصف فيه القرار المذكور بأنه " قرار مهم يؤكد ضرورة احترام المبادرة، و يفتح الباب أمام مفاوضات جادة من أجل السلام ". بما يفيد أن الخريطة لم تكن وحدها غير الملزمة، بل يفيد - أيضاً - أن ما تم من مفاوضات لم يكن جاداً.

١ - د غازى الربابعة، القدس فى معاهدات السلام العربية الإسرائيلية.
-http://www.almanar.net/issues5/06 htm On:(24/08/1422).
و: عبد الله راشد العرقان، قضية القدس فى التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى (١٩٦٧ - ١٩٩٥)، ط١، عمان - الأردن، المطابع العسكرية، ١٩٧٧، ص ص١٦٣-١٦٤.
و: د مهدى شحادة (إشراف)، م س، انظر: بيير لافرانس، القدس فى الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، ص ص ١٦٧-١٦٩.

٢ - د غازى الربابعة، م س.
و: العرقان، م س، ص ٢٠٣.

المطلب الثالث

المعطيات السياسية فى البيئة الداخلية لمنظمة المؤتمر الإسلامى

يرسم النطاق الجغرافى للنظام الإقليمى الإسلامى حدود البيئة السياسية الداخلية، التى تعمل فيها منظمة المؤتمر الإسلامى (*). وتتمثل أبرز المعطيات السياسية فى هذا الإطار، فى مواقف الأطراف ذات الصلة المباشرة بقضية القدس - من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى - ومواقف القوى الإقليمية الإسلامية تجاه القضية ذاتها، ومستوى العلاقات البينية القائمة، داخل هذا النظام، وأثرها على درجة تماسك الموقف العام لدول هذا النظام إزاء قضية القدس. ثم أبرز المؤشرات العامة التى تعبر عن الوضعية السياسية العامة للنظام الإقليمى الإسلامى، وكيف أسهم كل ذلك من بلورة موقف إسلامى عام تجاه قضية القدس، وإلى أى مدى أثر هذا الموقف، فى فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن القضية المذكورة. يتناول هذا المطلب تلك الجملة من المعطيات، على مستويات ثلاثة فى هذه البيئة، هى: المستوى القطرى (الفلسطينى) والمستوى القومى (العربى) والمستوى الإقليمى (الإسلامى).

أولاً- معطيات الموقف القطرى (الفلسطينى) من قضية القدس:

يمثل الشعب الفلسطينى - شعب الإقليم - طليعة العالم الإسلامى فى الصراع بشأن مدينة القدس. غير أنه فى ظل النظام القانونى الدولى الحديث، يعد هذا الشعب صاحب الحق المباشر فى السيادة على هذه المدينة، وفى إدارة الصراع بشأنها مع إسرائيل. وقد بات واضحاً إن ما تقبل به القيادة الفلسطينية - خاصة منذ توقيع اتفاق أوسلو - يصبح محدداً لسقف مطالب منظمة المؤتمر الإسلامى، من حقوق فى المدينة. وهكذا، بات هذا المحدد أحد المعطيات السياسية السلبية، التى تؤثر فى فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى، إزاء قضية القدس.

(*) فى: تفاعلات النظم الإقليمية، وطبيعة التهديدات التى تواجه النظام الإقليمى، ودور القوى الخارجية، والتحولات الجديدة فى النظام العالمى، وأثرها فى النظم الإقليمية، وأسباب تباين درجات اختراق النظام العالمى للنظم الإقليمية، راجع:

د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١.

تؤشر الحالة الفلسطينية فى العقدين الأخيرين عن تحول مهم فى الإدراك الفلسطينى؛ لطبيعة الصلة مع الفضائيين العربى والإسلامى، خاصة الفضاء العربى بما يفيد أن (المهدى العربى المنتظر) سوف يتأخر، فى ظل تشكيلة النخبة العربية الحالية، وتضعضع المشروع النهضوى العربى، وربما تعذر وصوله، أو تحول إلى مسيخ دجال (كاذب)، وبما يفيد أن الأيام الفائتة أثبتت أن البعد الذاتى الفلسطينى قد يتحول من متغير تابع إلى متغير مستقل[1].

ومع التراخى المتواصل للموقفين الإسلامى والعربى، إزاء الصراع حول المدينة الفلسطينية المقدسة، أخذ التنامى على المستوى القطرى يتزايد، (لصالح) المسئولية الفلسطينية تجاه المدينة المذكورة، إدراكاً لفحوى قول الشاعر الحكيم والفقيه الكبير، الإمام الشافعى:

ما حك جلدك مثل ظفرك فَتَوَلَّ أنت جميـــع أمرك

ويبدو أن العرب والمسلمين سرعان ما اطمأنوا إلى إدراك الفلسطينيين هذه الحقيقة فراحوا يكرسونها، ويَنسَلّون تباعاً من ممارستهم مسئوليتهم تجاه القدس، وبات مفهوم (الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى) اليوم هو البديل الشائع لمفهومى (الصراع الإسلامى - الصهيونى) و(الصراع العربى - الإسرائيلى)[☆].

يؤكد الفلسطينيون أن القدس عاصمة كيانهم، بغض النظر عن احتجاب هذا الكيان بقوة طغيان الاحتلال الإسرائيلى. فكل الأطر السياسية الفلسطينية التى توالت منذ عام ١٩٤٨ أكدت هذا المطلب (الحقيقة)، منذ حكومة عموم فلسطين، إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى[٢].

---

١ - علاء النادى، تحولات المشهد الفلسطينى من زمن النكبة إلى الانتفاضة، تقرير القدس (القاهرة)، يونية ٢٠٠٢، ص ص٧٢-٧٦.

☆) انظر مثلاً :-

- د.أحمد رسلان، الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى...، م.س.
- د.هدرى حفنى، وجهة نظر فى الأوضاع الراهنة لأطراف الصراع الفلسطينى- الإسرائيلى، ج١ وج٢، الأهرام (القاهرة)، ٢٨/١٠و ١٩٩٨/١١/٤.
- د.حازم الببلاوى، مأزق القوة والضعف فى الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/٤.
- أحمد نافع، معوقات المصالحة الفلسطينية - الإسرائيلية، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/١٢/٢٢.

٢ - محمد خالد الأزعر، المشروع الصهيونى والقدس فى عهد الانتداب - محاولة لصناعة عاصمة، شئون عربية (القاهرة)، ديسمبر ١٩٩٨، ص ص ١٥٠-١٦٧.

و: د.محمد عبد الرءوف سليم، القدس فى مشاريع التقسيم، صامد الاقتصادى (عمان - الأردن)، إبريل ١٩٩٧، ص١٤٢.

كان موقف جميع القوى الفلسطينية فى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ يصر على تحرير القدس كاملة (بشطريها)، بل كان ذلك الهدف مندمجا فى البرنامج الفلسطينى العام الرامى إلى استعادة كل فلسطين[١].

بدأ سلم التراجع فى الموقف الفلسطينى إزاء قضية القدس منذ عام ١٩٧٤ مع توجه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لتصبح طرفاً فى تسوية سلمية محتملة، قد تضطرها الى التنازل عن بعض حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف؛ الأمر الذى عمق الشق بين الرؤيتين الشعبية والرسمية الفلسطينية تجاه قضية القدس. ذلك الشق الذى بدأ مع ارتفاع شعار إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ فى أجواء الوطن العربى، وقبول الدول العربية بالقرار ١٩٦٧/٢٤٢[٢].

فى تلك المرحلة أيضاً، كان انشغال منظمة التحرير الفلسطينية ببلورة موقفها من مشروعات التسوية كطرف فى المعادلة السياسية، قد حال دون تركيز المنظمة المذكورة على قضية القدس، بل كان هناك استعداد - غير معلن - للمنظمة للتعامل مع تلك المشروعات، يحمل فى طياته بذور تغيير موقفها تجاه القدس، والتعامل على أساس (قسمين للمدينة) شرقى وغربى، إن لم يكن انطلاقاً من التسليم (بحق) إسرائيل فى الشطر الغربى، فمن قاعدة المرحلية وضرورات الواقع، إذ يُذكر أن دبلوماسية وزير الخارجية الأمريكية آنذاك هـ. كيسنجر القائمة على حل الصراع على مراحل وفق نظرية الخطوة خطوة قد شغلت الأطراف العربية كلها فى تلك المرحلة[٣].

تعتبر الدورة (١١) للمجلس الوطنى الفلسطينى (القاهرة - يناير١٩٧٣) آخر دورات التمسك بالانسحاب الإسرائيلى من كامل فلسطين. ثم قررت الدورة رقم (١٢) للمجلس المذكور (القاهرة- يناير ١٩٧٤): "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأراضى الفلسطينية التى يتم تحريرها ". ثم أكدت الدورة (١٣) لهذا المجلس (القاهرة - مارس ١٩٧٧):

١- د.أحمد صدقى الدجانى، الموقف الفلسطينى الرسمى وغير الرسمى من قضية القدس، شئون عربية (القاهرة)، ديسمبر ١٩٩٨، ص٥٤-٥٥.

و: العرقان، م.س، ص ص ٦٣-٦٩.

٢- الدجانى، المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.

٣ - العرقان، م.س، ص ١١٠-١١٢.

"الحقوق التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ١٩٤٧ " الأمر الذى يعنى القبول الضمنى بقرار التقسيم ١٩٤٧/١٨١ [١].

فى ١٩٧٨/٩/١٩ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لاتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل، معتبرة إياها خطوة استسلامية تنطوى على التفريط فى القدس، غير أنه فيما بعد، وعلى قاعدة التسوية السلمية، وبحلول عقد الثمانينيات، انتهت المنظمة إلى قبول مشروع السلام العربى الذى أقرته القمة العربية الثانية عشرة فى (فاس - ١٩٨٢) وكانت تعارضه من قبل، وكذلك قبلت القرار ١٩٦٧/٢٤٢[٢].

يُذكر أنه بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إلى تونس، انعقدت الدورة (١٦) للمجلس الوطنى الفلسطينى (الجزائر- فبراير ١٩٨٣) واعتمدت مقررات قمة فاس العربية ١٩٨٢، باعتبارها الحد الأدنى فى التحرك السياسى، وكان ضمن مبادئها: " انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية " [٣] ثم أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى ١٩٨٨/١١/١٥ - فى دورة غير عادية عُرفت بدورة الانتفاضة - " قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف " [★].وحدد السلوك اللاحق للفلسطينيين أن "القدس الشريف " تنصرف إلى الجزء الشرقى (العربى) من المدينة المقدسة. برغم ما صدر عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، إبان حرب الخليج الثانية، من تصريحات حماسية بشأن القدس - مثل إعلان الجهاد لتحريرها كاملة - إذ إن هذه التصريحات لا تمثل موقفاً حقيقياً ؛ لتعارضها مع الخطاب الرسمى المعلن - مراراً - من قبل عن المنظمة[٤].

تمثل سلوك الجانب الفلسطينى ـ أيضاً ـ فيما صدر عن هذا الجانب ـ

---

١ - النفاتى زراص، اتفاقات أوسلو وأحكام القانون الدولى، ط١، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٦٧- ٢٧١.

٢- العرقان، م.س، ص ص ١٥٧- ١٦٢.

٣ - زراص، م.س، ص ص٢٦٧-٢٧١.

★) يذكر أن عبارة (القدس العربية) استُبدلت فى هذا الإعلان إلى (القدس الشريف).
(د.عبد الحسين شعبان، م.س).

٤- العرقان، م.س، ص ١٥٧-١٦٢.

لاحقاً ـ وفيما قَبل به من جانب الآخرين فى هذا السياق، كقبوله بما ورد فى رسالة التطمينات الأمريكية، فى ١٨/١٠/١٩٩١م، بشأن (القدس الشرقية)[١] وبما ورد فى رسالة الجانب الإسرائيلى إلى الجانب الفلسطينى - إبان مفاوضات أوسلو - المتضمنة تعهدات بشأن (القدس الشرقية)[٢].

لقد تم التأسيس لإعمال نظرية الانسحاب الناقص على الأراضى الفلسطينية المحتلة، فى رسائل الدعوة لمؤتمر مدريد للسلام، ورسالة التطمينات الأمريكية للفلسطينيين وإعلان أوسلو وما تلاه من اتفاقيات بين الفلسطينيين وإسرائيل[٣].

كذلك كان المجلس الوطنى الفلسطينى قد اعترف فى بيان له (١٩٨٨) بالقرار ١٨١/١٩٤٧ والقرار ٢٤٢/١٩٦٧ على أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية [٤] ثم اعتمدت الدورة (٢٠) للمجلس المذكور المنعقدة بعد حرب الخليج الثانية فى (الجزائر- سبتمبر ١٩٩١)، عدة أسس كان أولها " استناد مؤتمر مدريد إلى الشرعية الدولية بما فيها القراران ٢٤٢، ٣٣٨ "، ثم أقرت مجموعة من الأهداف، كان ثانيها : الانسحاب الإسرائيلى التام من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف[٥].

يذكر أن فلسطينيين وإسرائيليين كانوا قد وقعوا - بحضور أمريكى رمزى قبيل بدء مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١- ما عُرف بوثيقة (ستانفورد) التى نصت على أن تبقى القدس موحدة وأن يتحول القسم العربى منها إلى عاصمة الدولة الفلسطينية، بعد فترة انتقالية[٦].

وإذا كانت قضية القدس قد غُيبت عن مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١)، فإن الموقف الفلسطينى من هذه القضية، فى اتفاق أوسلو - الذى نص على

١- وثائق مؤتمر مدريد، م.س.

٢ - محمود عباس أبو مازن، م.س، ص ص ٣٤٢-٣٤٧.

و: عبد الرحمن سعد، وبدأت معركة القدس....، أوراق الضغط فى أيدينا دوليا وعربياً وإسرائيليا، الأهرام (القاهرة)، ١٨/٦/١٩٩٦.

٣ - زراص، م.س، ص ٢٦٧-٢٧١.

٤- جورج رجى، القدس الضائعة.. فى الأمم المتحدة، الملف العربى - الأوروبى، م.س، ص١٩.

٥ - زراص، م.س، ص ٢٦٧-٢٧١.

٦- العرقان، م.س، ص٢٠٨.

إرجائها ضمن قضايا مفاوضات الوضع النهائى - قد شكل اختراقاً خطيراً للموقف العربى والإسلامى أيضا ؛ إذ انفرد الفلسطينيون ببحث القضية مع الإسرائيليين، برغم التأكيدات المستمرة، على أن المدينة هى شأن عربى وإسلامى، الأمر الذى أدى إلى تعليق الاهتمام العربى والإسلامى بها، إلى أن يحين وقت التفاوض بشأنها[1].

يذكر أن الموقف الفلسطينى الرسمى من قضية القدس لم يعمد إلى المواجهة مع الموقف غير الرسمى ووجد فيه سنداً له فى الحركة، بل إنه قدم نفسه للرأى العام الفلسطينى بأنه يستهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه من القدس، التى تتعرض كل يوم للتهويد[2].

يرى بعض الباحثين خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، ومن بعدها خطاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، بشأن قضية القدس، خطاباً غامضاً، يتخبط بين حدين متباعدين أولهما : اتفاق أوسلو الذى أرجأ بحث هذه القضية إلى مفاوضات الوضع النهائى، وثانيهما يتمثل فى تصريحات رموز السلطة التى تصل إلى حد الدعوة إلى الجهاد من أجل تحرير المدينة المقدسة[3]، وفى تأكيد المجلس التشريعى للسلطة على ضرورة أن تكون القدس بشطريها محلاً لمفاوضات الحل النهائى[4] وفى مطالبة السلطة إسرائيل بإعادة ٤٠٪ من أراضى القدس الغربية، التى كانت بمثابة قرى وبلدات فلسطينية صادرتها إسرائيل عام ١٩٤٨.

واقعياً، يرى آخرون أن هناك بعض الحقائق الميدانية والوثائقية، تشير إلى غلبة تمسك سلطة الحكم الذاتى بالقدس فلسطينية، وعاصمة للدولة المرتقبة، مؤسسين رؤيتهم هذه على أن (القدس الشرقية) كانت ولا تزال، فى جميع البروتوكولات والاتفاقيات، جزءاً من الضفة الغربية وعلى أن انتخابات

١ - المصدر السابق، ص ص٢٠٨-٢١١.
٢- الدجانى، الموقف الفلسطينى...، م س، ص٥٦.
٣ - أسامة حلبى، مسألة القدس... م س.
وعمتصم حمادة، القدس فى خطاب السلطة الفلسطينية وأدائها السياسى، صامد الاقتصادى (عمان- الأردن)، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص١٤٩-١٦٥.
٤ - فى بيانه بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢.

أول مجلس تشريعى للسلطة (١٩٩٦/١/٢٠) أتت بأحد أبناء القدس ليكون رئيسًا لذلك المجلس[1].

تتشكك جماعة أخرى فى جدوى ما أنجزته منظمة التحرير الفلسطينية بشأن القدس. فإذا كانت أهمية إعلان - اتفاق - أوسلو تكمن فى أنه الوثيقة الوحيدة التى وقعتها إسرائيل - منذ نشوء القضية الفلسطينية - فيها نص محدد يخص القدس، تعلن فيه إسرائيل التزامها الرسمى بأن قضية القدس تشكل موضوعاً للتفاوض، وهو ما عُدَّ - مبدئياً - تراجعاً عن الموقف الإسرائيلى المكرر، باعتبار قضية القدس غير قابلة للتفاوض،... إذا كان الأمر هكذا، فإننا نجد أن التفسير الأمريكى لهذا الاتفاق، قد اعتبره يجُب ما قبله، ورتب على ذلك أن قرارات الأمم المتحدة، وكذا الموقف التقليدى للولايات المتحدة تجاه قضية القدس، أصبحت جميعاً صفحات من التاريخ. وهذا التفسير الأمريكى يلقى الضوء على موقف واشنطن فى مجلس الأمن منذ مايو ١٩٩٥، حيث أصبحت تستخدم حق النقض (الفيتو) لإسقاط أى مشروع يعرض على المجلس بشأن قضية القدس والحق العربى فيها. كذلك وفى ضوء الموقف الأمريكى هذا يصعب اعتبار التراجع الإسرائيلى هذا، تراجعاً حقيقياً، أو أنه يمثل تعديلاً فى سياسة إسرائيل تجاه القدس، والمحتمل أن يكون قبولها مبدأ التفاوض ليس سوى مناسبة لكى تؤكد فيها موقفها التقليدى المكرر، باتخاذها القدس عاصمة أبدية لها، أو أن تكون مناورة تتمكن فى إطارها - كفسحة من الوقت - من تنفيذ سياسة الأمر الواقع، وتثبيت وجودها فى القدس[2].

برغم كل ذلك، تظل هناك مجموعة من الأفكار الرئيسية أو المحاور العامة التى يتبلور حولها الموقف الفلسطينى إزاء قضية القدس استعداداً للتفاوض، مع الطرف الإسرائيلى بشأنها، وهى فى جملتها لا تتجاوز سقف المطالبة بالشطر الشرقى من القدس.

عشية الموعد المقرر لبدء مفاوضات الوضع النهائى، أى الأسبوع الخير من

١- أبو القاسم بسام، رداً على مقالة معتصم حمادة، صامد الاقتصادى (عمان- الأردن)، أكتوبر ١٩٩٧، ص ص١٦٩- ١٧٠.

٢ - د هيثم الكيلانى، حديث القدس، م ص.

نوفمبر ١٩٩٨، أعلن فيصل الحسينى، مسئول ملف القدس فى السلطة الفلسطينية أن الموقف الفلسطينى يتمثل فى العناصر التالية: [١].

- التمسك بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

- التمسك بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها من المدينة عام ١٩٦٧.

- إن المفاوضات لن تجرى حول القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ فحسب، بل حول مستقبل القدس بأسرها وبكاملها " الغربية والشرقية ". وتحديداً حول مستقبل العلاقة بين " القدسين " وهل سنصل إلى صيغة مدينتين منفصلتين، أم صيغة عاصمة لدولتين تضمهما مدينة واحدة، تسمح بحرية الحركة بها للجانبين، وما هى الإجراءات التى تضمن وتدعم هذه الحركة.

ثم عرض الحسينى، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، توجهات هذه المنظمة بشأن قضية القدس، فى ورقة قدمها إلى المؤتمر الدولى السابع لمركز الدراسات العربى - الأوروبى [*]، يمكن إيجازها فيما يلى:

- أن تكون القدس مدينة موحدة (واحدة غير منقسمة)؛ رفضاً لكل ممارسات التقسيم النفسية والقانونية القائمة.

- أن تكون القدس مدينة مفتوحة لكل مواطنيها على حد سواء، ولكل الزائرين للصلاة فى الحرم الشريف أو كنيسة القيامة أو عند حائط المبكى.

- اعتماد مبدأ العاصمتين (واحدة فلسطينية وأخرى إسرائيلية) فى مدينة واحدة، وعندئذ يمكن الاتفاق على إشكال "السيادة"، وتحديد مفاهيم "الحدود" و"الأراضى السيدة" والاتفاق على قضايا البنى التحتية والبيئة وحقوق الإنسان.

- إعلان أن تنازل الفلسطينيين - منذ بدء عملية السلام وتوقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣ - عن قسط كبير من طموحاتهم الوطنية، كان بغية التوصل إلى مستقبل يعمه السلام، ويبشر بالتعايش السلمى مع الشعب الإسرائيلى، وأنه

١- الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/١١/٢٣.

☆) المنعقد بالدار البيضاء فى (٢٣ -١٩٩٥/٢/٢٥) تحت عنوان " مستقبل القدس العربية ".

فى إطار البحث عن اتفاق مشترك، لن تجدى جزمية الأفكار غير القابلة للإنفاذ.

ورداً على المقترحات الإسرائيلية بجعل بعض القرى الفلسطينية (أبو ديس والعيزرية والصواحرة) عاصمة للفلسطينيين بديلاً عن القدس، أكد الحسينى أنه - لا تفريط فى القدس عاصمة للدولة الفلسطينية -، ونفى بشدة أن تكون أى من تلك القرى عاصمة لدولة فلسطين، أو أن يتمكن الإسرائيليون من خداع الفلسطينيين بهذه " اللعبة "[١].

أكد الحسينى لاحقاً التصور الفلسطينى بأن القدس مدينة مفتوحة، مؤكداً أن الحرم القدسى سيظل على ما هو عليه الآن، تحت السيادة الفلسطينية، وأن القوات الإسرائيلية يجب أن تغادر منطقة الحرم، وكذلك الشأن بالنسبة للمقدسات المسيحية. وقال إن عدد الفلسطينيين فى القدس بشطريها قد زاد إلى (٢٢٣ ألف نسمة) بحيث أصبحت نسبتهم (٣٣٪ من سكان القدس الشرقية والغربية مجتمعين)، وإنه حسب الإحصائيات الفلسطينية فإن سكان البلدة القديمة يبلغ نحو (٣٤ ألف نسمة) مقابل (١٩٢٠) إسرائيليا فقط، وإن المستوطنين مخيرون بين البقاء تحت السيادة الفلسطينية أو أن يغادروا. وأكد الحسينى: القدس الشرقية لنا، والمفاوضات ستكون حول طبيعة العلاقة بين شطرى المدينة[٢].

وتحسباً لعدم إمكانية الوصول إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلى، قال أحمد قريع رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى - فى إعلان هو الأول من نوعه - إنه فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، فإن الفلسطينيين سيسعون إلى أن تكون القدس عاصمة للعالم أجمع، وأضاف - فى كلمته أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج - : " إننا موافقون على توحيد الجزءين الشرقى والغربى، وألا تكون القدس عاصمة فلسطين أو إسرائيل، بل عاصمة العالم أجمع "[٣]..

١- الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٥/١٠.

٢- الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٨/٨

و: د.القرعى، القدس قضية الساعة، م.س، ص ص ٥٨-٥٩.

٣- الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٩/٦.

بنهاية عام ٢٠٠٠، إثر فشل قمة كامب ديفيد الثانية (يوليو ٢٠٠٠)، ورفض الفلسطينيين للمقترحات الغامضة التى قدمها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بشأن القدس فى تلك القمة، ثم مقترحاته التالية فى ديسمبر من العام المذكور، تبلور - تأكد - الموقف الفلسطينى، إزاء قضية المدينة المقدسة فيما يلى: [١].

- تخضع كل القدس الشرقية للسيادة الفلسطينية.

- الحى اليهودى وحائط البراق (المبكى) تحت سيطرة اسرائيلية، وسيادة فلسطينية.

- تكون القدس مدينة مفتوحة، ويتم التعاون مع إسرائيل فى الخدمات البلدية.

- تدخل الأحياء اليهودية التى بنيت بعد ١٩٦٧ فى عملية تبادل الأراضى بين إسرائيل ودولة فلسطين.

ختاماً، يمكن رصد بعض التوجهات السلبية، لدى الفلسطينيين - رسميين وغير رسميين - تعد قرائن على استعدادهم - بقطع النظر هنا عن ذكر الأسباب - للتراجع تباعاً عن بعض الحقوق أو الطموحات المتعلقة بمدينة القدس:

● كان لدى الفلسطينيين استعداد مبكر لتأجيل بحث وضع القدس، وإن كان ذلك الاستعداد مشروطاً بأن يتخلى الإسرائيليون عن إجراءات تغيير وضع الشطر العربى من المدينة. وهذا ما أعلنوه فى ١٩٩٣/٨/١١[٢].

● قبول أو مجاراة الفلسطينيين - رسمياً - للرؤى الإسرائيلية بشأن القدس فيما عرف بوثيقة " إطار العمل " الذى وضعته حكومة العمل - شمعون بيريز - فى نوفمبر ١٩٩٥، بشأن الحل النهائى، ثم وثيقة " بيلين/ إيتان " التى تم التوصل إليها فى يناير ١٩٩٧، بين حزبى العمل والليكود بشأن مبادئ الحل الدائم، وكذلك " وثيقة التفاهم " التى تم التوصل إليها سراً بين

١- صلاح بسيونى، المسار الفلسطينى إلى أين، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠١/٤/١٣.

٢- موسوعة القدس، م س، ملف أحداث : ١٩٩٣/٨/١١ .

أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية (*) وممثل الحكومة الإسرائيلية "يوس بيلين " فى فبراير ١٩٩٦ حيث بقراءة هذه الوثائق، نخرج بانطباع هو أن دور الطرف الفلسطينى فى صياغتها كان مجرد التوقيع على المشروع الإسرائيلى المعد مسبقاً، كما حدث من قبل فى اتفاقيات أوسلو ١، ٢، وما بينهما من اتفاقيات جزئية، ثم يؤدى ذلك إلى الاعتقاد بأن ما سيتم التوصل إليه فى (الحل النهائى) سيكون بمثابة اتفاق إملاء، شأن كل الاتفاقيات التى أسفرت عنها عملية سلام الشرق الأوسط حتى الآن[1].

● لقد جاء الاتفاق السرى المشهور بوثيقة " بيلين/ أبو مازن " بموافقة أو بعلم كل من رابين وبيريز وعرفات، ليلقى الضوء على إمكانية قبول الجانب الفلسطينى بحل وسط، يعتمد على أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية فى قرية أبو ديس بضاحية (القدس الشرقية) وأن يطلق على تلك القرية (القدس) - وهى الواقعة خارج حدود بلدية القدس، كما حددتها إسرائيل - والاكتفاء برفع علم فلسطين على المسجد الأقصى فى (القدس الشرقية)، التى تبقى تحت سيطرة إسرائيل، دون خضوعها رسمياً لسيادتها (**). يذكر

---

*) محمود عباس أبو مازن.

١ - د.الدجانى، الموقف الفلسطينى... م‌س، ص ص ٤٨-٥٣، وهو يرى أيضاً أنه نتيجة لتواصل الضغط الإسرائيلى الأمريكى على المفاوض الفلسطينى، فربما لا يبقى من بيت المقدس شىء للتفاوض عليه غير طريق المرور إلى المسجد الأقصى.

**) على هذا القول عدة ردود:

بداية - يرى البعض أن هناك فرقاً بين قبول، بل سعى الفلسطينيين إلى تسلم قرى مثل أبو ديس وغيرها، كجزء من الأراضى الفلسطينية المحررة، وبين القبول بها عاصمة للدولة، ويميلون إلى تفسير قبول الفلسطينيين بتسلم هذه القرى فى إطار التفسير الأول.

ثانياً- ذكر أبو مازن أن الوثيقة (بيلين/ أبو مازن) قد عُرضت عليه، ولكنها لم تَحْظ بموافقة فلسطينية.

(طاهر شاش، أبو ديس والقدس، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٥/١٩).

ثالثاً- عندما أراد رئيس الوزراء الأسبق إيهودا باراك التسويق لمناورته، وأعلن أن أورشليم و"القدس" ستكونان عاصمتين لدولتى إسرائيل وفلسطين، قاصداً بـ (القدس) قرى أبو ديس والعيزرية، رفض مناورته تلك رموز السلطة (أحمد قريع، احمد عبد الرحمن) واعتبروها خدعة، مؤكدين أن " القدس الشرقية " هى عاصمة الدولة الفلسطينية. (الأهرام - القاهرة: ٢٩، ٢٠٠٠/٩/٣٠)

رابعاً- استطاع عرفات بإرادة صلبة مواجهة كل الضغط والمساومات التى تعرض لها من جانب الأمريكيين والإسرائيليين فى مفاوضات كامب ديفيد ٢ (يوليو٢٠٠٠) دفاعاً عن القدس والحقوق العربية والإسلامية فيها.

(الأهرام - القاهرة: ٦، ٢٠٠٠/٨/٩)

(الأهرام - القاهرة: ٢٠٠٠/٩/٨

أن تلك الوثيقة ظلت طى الكتمان حتى عشية الانتخابات الإسرائيلية فى مايو ١٩٩٦ التى سقط فيها حزب العمل[١].

● رحب رموز السلطة الوطنية وفى مقدمتهم (ياسر عرفات وصائب عريقات) بإعلان ما عرف بـ (وثيقة جنيف) الموقعة فى ٢٠٠٣/١٢/١ بين الوزيرين السابقين: الفلسطينى ياسر عبد ربه والإسرائيلى يوس بيلين، بشأن السلام فى الشرق الأوسط [٢]، والتى تسمح لإسرائيل بالسيادة على بعض أجزاء من الحرم القدسى - الحائط الغربى - ذاته[٣].

إذا كانت جملة هذه التوجهات السلبية لدى الفلسطينيين أو بعضهم تنم عن استعداد للتنازل عن شىء من القدس الشرقية، بعد ما وقع من جانبهم فى حق القدس الغربية، فإنها - هذه التوجهات السلبية - تمثل محدداً آخر يقيد الطموحات أو المطالب العربية (من جانب جامعة الدول العربية) والإسلامية (من جانب منظمة المؤتمر الإسلامى) فى مدينة القدس، خاصة فى ضوء السوابق المعلنة عن هاتين المنظمتين، أو بعض الأطراف (الدول) العربية والإسلامية، التى يفهم منها الاتجاه إلى الاستلال أو التحلل من المسئولية تجاه المدينة المقدسة، وإسناد هذه المسئولية إلى الفلسطينيين، ومباركة (أى) اتفاق يراه الفلسطينيون مناسباً، أو يوقعونه مع الطرف الإسرائيلى.

بعد أن فقد الفلسطينيون دعم الفضاءين العربى والإسلامى، كان شأنهم كذلك مع الفضاء العالمى، أى مظلة الشرعية الدولية.

ظلت القضية الفلسطينية، وفى بؤرتها قضية القدس، تتمتع بمظلة الشرعية الدولية (*)، حتى تمكن الطرف الإسرائيلى من تنحية هذه الرعاية

١- العرقان، م.س، ص٢١١.

و: العربى (القاهرة)، ١٩٩٧/٢/١٠.

٢ - التقارير الإخبارية فى: ١١/١٤ - ٢٠٠٣/١٢/٢ بكل من:

- الأهرام (القاهرة).

- قناة النيل للأخبار (القاهرة).

٣ - راجع نص الوثيقة، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٣/١٢/١٠.

☆) إلى جانب ما سيرد لاحقا بشأن المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، ضمن الحديث عن المعطيات القانونية فى البيئة الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامى، راجع:

- منى أسعد، القدس فى الأمم المتحدة، صامد الاقتصادى (عمان - الأردن)، يناير ١٩٩٧، ص ص ٢٩-٤٣.

الدولية للقضية جانباً، مستدرجاً الأطراف المباشرة فى الصراع - من الجانب العربى - إلى مفاوضات ثنائية وحلول انفرادية، انطوت على تنازلات عن بعض حقوق هذه الأطراف - خاصة الطرف الفلسطينى - نتيجة استلال هذا الطرف نفسه من مظلة الرعاية الدولية، حتى بات مضغة سائغة للضغوط التى مورست عليه، ولم يَقْوَ على مواجهتها - من قبل - بغير الدعم أو المؤازرة الدولية، وبينما كان هذا الطرف الفلسطينى يزين لنفسه بين الحين والحين، أنه يتخذ هذه المظلة الدولية مرجعية، فى التفاوض مع الإسرائيليين، كانت التنازلات المتلاحقة تكشف زيف هذا التزيين، أو خداع النفس.

تؤكد هذه الرؤيةَ قراءةُ اتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، على مدى العقد الأخير من القرن الماضى، خاصة اتفاق أوسلو (١٣/٩/١٩٩٣) [1]، وبروتوكول الخليل (١٥/١/١٩٩٧) ومذكرة تفاهم واى ريفر المشهورة بالاتفاق الأمنى (٢٣/١٠/١٩٩٨) [2].

جاء قبول الفلسطينيين بتأجيل مناقشة قضية القدس، فى مقابل تعامل

=
- هالة صالح، الإطار القانونى لقضية القدس، صامد الاقتصادى (عمان- الأردن)، = يناير ١٩٩٧، ص ص ١٢-٢٨.
- د محمد إبراهيم منصور (تحرير)، م س، انظر:
د صموئيل لبيب مسيحة، القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس(١٩٦٧-١٩٩٦)، ص ٥٧٦.
- د صالح بكر الطيار، المدينة فى التشريعات الدولية، الأهرام (القاهرة)، ١٨/٨/٢٠٠٠.
- حسن أحمد عمر، المركز القانونى للقدس.. عاصمة لفلسطين- جـ١، ٢، ٣ الأهرام (القاهرة)، ١١، ١٢، ١٣/٨/١٩٩٨.
- د محمد عبد السلام سلامة، بطلان ادعاءات شارون بشأن احتلال القدس، الأهرام (القاهرة)، ٩/٢/٢٠٠١.
- د. قبعة، م س.
- د. هندى، م س.
- د. الفرا، م س.
- أحمد يوسف القرعى، دعوة لصياغة وثيقة الدفاع عن القدس ١، ٢، ٣ الأهرام (القاهرة)، ٣٠/٧، ٦/٨، ١٣/٨/١٩٩٨.
- ______________، حتى يعلو صوت القدس فى مجلس الأمن، الأهرام (القاهرة)، ١٠/١٢/١٩٩٨.
- جون كويجلى، حق العودة لأهالى القدس المبعدين، ترجمة سمير القطب، صامد الاقتصادى (عمان- الأردن)، يناير ١٩٩٧، ص ص ٤٤-٥١.

١ - إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى (١٣/٩/١٩٩٣)، ترجمة وإصدار منظمة التحرير الفلسطينية - السلطة الوطنية الفلسطينية، القاهرة، دار الطيف للمطبوعات، د ت.

٢ - على الصالح، اتفاقات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية (١٩٩١-٢٠٠٠)، الشرق الأوسط (لندن)، ١٢/٧/٢٠٠٠.

إسرائيل مباشرة مع السيد ياسر عرفات، وليحول ذلك - أيضاً - دون انهيار محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية فى أغسطس ١٩٩٣[1].

وبقطع النظر عن تباين تفسيرات/ مبررات القبول بهذا التأجيل، تظل اللائمة - فى النهاية - فى جانب المفاوض الفلسطينى، الذى قبل بتأجيل بحث قضية القدس، إلى مفاوضات الوضع النهائى، وهو الخطأ الذى تم الاعتراف به مراراً، وهو - أيضاً - ما دفع إلى البحث - مؤخراً - عن صيغ بديلة لصيغة أوسلو.

يمكن محاصرة النتائج السيئة لتأجيل بحث قضية القدس، بإعداد مذكرة دفاع قانونية، تستند إلى حيثيات المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، و تضم الدفوع، التى تؤكد عدم شرعية الممارسات الإسرائيلية فى القدس، منذ إعلان أوسلو [★]، خاصة وأن رسالة التطمينات الأمريكية إلى الجانب الفلسطينى، فى ١٩٩١/١٠/١٨ تنص على حق الفلسطينيين فى طرح (أى مسألة) على مائدة المفاوضات.

ثانياً- معطيات الموقف القومى (العربى) من قضية القدس:

تعالج هذه النقطة وضعية النظام العربى، وكيف أسهمت هذه الوضعية فى بلورة موقف سياسى عربى مؤثر فى فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى، بشأن قضية القدس.

لقد كان الموقف العربى من قضية القدس محدَّدًا - أسبق - لسقف مطالب منظمة المؤتمر الإسلامى فى مدينة القدس؛ حيث وقف العرب عند حد المطالبة بعودة ما تم احتلاله من المدينة المذكورة فى حرب يونيه ١٩٦٧، وظل ذلك الموقف يمثل أحد المعطيات السلبية فى البيئة التى تعمل فيها منظمة المؤتمر الإسلامى، بشأن قضية القدس.

١- وضعية النظام العربى:

تأتى البداية من حالة " الفوضى " العربية العامة، التى أنتجتها ظاهرة الدول القطرية أو الإقليمية، عبر العقود الثلاثة الماضية؛ إذ بدلاً من أن تشرع

---

١ - د محمد إبراهيم منصور، م.س، انظر: د. صموئيل لبيب مسيحة، ص ٥٧٦.

★) راجع ما يرد - لاحقاً - تحت عنوان " المعطيات القانونية فى البيئة الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامى ".

هذه الدول فى بناء منظومة عامة للأمن القومى العربى، إذا بها تنخرط فى منظومات فرعية للأمن، وإذا بها تنغمس فى مستنقعات إقليمية، عطلت قدراتها، وشلت حركتها، فى المحيط القومى العربى الحقيقى[1].

ناهيك من الهموم القطرية الداخلية، خاصة الاقتصادية والأمنية، مضافاً إليها الهموم الشخصية لقيادات العالم العربى، وفى مقدمتها حرص هؤلاء - جميعاً - على كراسيهم، وانعكاس ذلك - سلباً - على مواقفهم إزاء قضايا الأمة، وفى مقدمتها قضية القدس[2].

كذلك مثلت بعض الأحداث الكبرى التى مرت بها الأمة العربية عوامل حاسمة تفت فى عضد الأمة وبنيانها، وقد شهد التضامن العربى إثرها أزمات قاتلة.

ثم بات التضامن العربى مفقوداً، بل ضائعاً، فى أعقاب مبادرة السلام المصرية، واتفاقات السلام مع إسرائيل، وفشل الجانب العربى الرافض للتوجه المصرى، فى تقديم بدائل لما تم فى كامب ديفيد.

و كان لغزو العراق الكويت - أغسطس ١٩٩٠ - تداعياته المباشرة والمؤجلة، وآثاره الوخيمة على النظام العربى، فزلزل أركانه. وترتب على عجز النظام العربى عن منع وقوع هذه الكارثة أن انفتح الطريق أمام التدخل الأجنبى[3].

تواصل العجز العربى عن التعامل مع التأزم المتزايد فى عملية التسوية السلمية، وبنهاية التسعينيات وحتى الآن، بات واضحاً أن النظام العربى يمر بمرحلة من أخطر مراحله؛ فهو نظام " مأزوم " وسط المتغيرات الإقليمية والدولية، وأصبح الحديث عن مستقبل هذا النظام، محفوفاً بالمخاطر،

١- د محمد عبد الشفيع عيسى، إحياء النظام العربى، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١٢/٢٩.

٢ - للتفاصيل، راجع:

- ساندرا مكى، الملفات السرية للحكام العرب، القاهرة، الدار العالمية للكتب والنشر،١٩٩٩.

و: عبد القادر ياسين، الحكم الذاتى عارياً، ط١، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث ١٩٩٩.

٣ - للتفاصيل، راجع:

- د محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، فبراير ١٩٩٢.

- ندوة بحثية: الغزو العراقى للكويت (المقدمات - الوقائع وردود الفعل - التداعيات)، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، مارس ١٩٩٥.

- د عبد العاطى محمد، سياسة خارجية - الحل يبدأ عربياً، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/١٢/٢٢.

لانسياب الإرادة الذاتية من أيدى فاعليه، وأضحى النظام الدولى فاعلاً، بالقدر الذى أصبح النظام العربى - دون النظم الإقليمية الأخرى - مفعولاً به[1].

ثم كان تراجع الدور العربى - المترتب على تراجع النظام الإقليمى العربى - وكذا، طبيعة المشكلات المثارة بالمنطقة، وارتباطها بقوى إقليمية غير عربية، سببا فى تنامى دور هذه الأخيرة - القوى أو الدول الإقليمية غير العربية - فى تطورات المنطقة، على حساب الدور العربى[2].

كانت هذه المعطيات السياسية السلبية، على الصعيد العربى، محددات ضاغطة على جملة الموقف العربى بشأن القدس، جعلته يأخذ منحنى تراجعياً، يستل نفسه تباعاً من المسئولية إزاء قضية القدس، ويميل إلى إسنادها إلى الطرف المباشر، أى الفلسطينيين. واكتفى بعض العرب (بالصمت)، وقام البعض الآخر بدور الوسيط بين الفلسطينيين وإسرائيل، بل لعب عدد منهم دور (الضاغط) على الفلسطينيين لصالح إسرائيل.

٢- أثرت وضعية النظام العربى على موقفه تجاه قضية القدس:

حتى عام ١٩٧٢ - ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى - كان الموقف العربى تجاه قضية القدس يتردد بين القبول بتدويلها، والمطالبة باستردادها كاملة (بشطريها) إلى السيادة العربية، والتوقف عند المطالبة بعودة شطرها الشرقى وهو ما اشتهر لاحقاً (بالقدس العربية). وعلى هذا الخيار الثالث ثبت الموقف العربى، حتى توقيع منظمة التحرير الفلسطينية لإعلان أوسلو مع الطرف الإسرائيلى عام ١٩٩٣.

وبتتبع الموقف العربى من قضية القدس يتضح منحنى التراجع - لا التردد فحسب - والذى أصبح محدداً لموقف منظمة المؤتمر الإسلامى فيما بعد، فلم تجد المنظمة المذكورة أمامها خياراً، غير الذى كان يطالب به العرب، يوم

---

١ - راجع:

- د.وحيد عبد المجيد، العرب فى وضع انتظار وركود - دراسة، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٩/١/١.
- د.جمال على زهران، ضرورات المواجهة بين النظام العربى والنظام الدولى - دراسة، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٨/٢٨.
- رجب الباسل، النظام العربى إلى أين؟، البيان (لندن)، يونية ٢٠٠٣، ص ص ٤٨-٥٣.

٢ - سامح راشد، صعود " الإقليمى " على حساب " العربى "، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٣/١٠/١٦.

ظهرت تلك المنظمة، ولاحقاً، أصبحت هى وجامعة الدول العربية، يكتفيان بمباركة ما يقبل به الفلسطينيون، كما سبقت الإشارة.

كانت جامعة الدول العربية قد وافقت على اقتراح وسيط الأمم المتحدة - برنادوت - فى ١٩٤٨/٧/٣ بتجريد القدس من السلاح، وذلك فى خطاب أمينها العام إلى السكرتير العام للأمم المتحدة (١٩٤٨/٧/١٦)، ثم وافقت على فكرة تدويل مدينة القدس الموحدة، خلال اجتماعاتها بلجنة التوفيق عام ١٩٤٩، وذلك بعد أن استشعرت هذه الدول - عقب مقتل برنادوت فى ١٩٤٨/٩/١٧ - خطورة تجميد الموقف على أساس مواقع كل من الطرفين[١].

تضمن البيان الختامى للقمة العربية (الدار البيضاء - سبتمبر ١٩٦٥) إعلان القدس مدينة عربية، لا يمكن أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية. ثم اجتمع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية (القاهرة - ١٩٦٦/٩/١٠) عقب افتتاح إسرائيل مبنى الكنيست، وتجديدها الإعلان أن القدس عاصمة إسرائيل الخالدة، وأعلن ذلك المجلس قراره بأن " الأمة العربية إذ ترفض التسليم بالأمر الواقع المتمثل فى قيام إسرائيل بفلسطينها المحتلة، تؤكد أن مدينة القدس الجديدة، هى جزء لا يتجزأ من بيت المقدس، وأن الوجود الإسرائيلى فى القدس المحتلة يمثل تحدياً جديداً، للحق العربى فى فلسطين[٢].

شهد أيضاً عام ١٩٦٦ اقتراح مجلس جامعة الدول العربية بأن تبادر الحكومة الأردنية إلى إعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها، ومن جملتها فلسطين المحتلة، وأن تنقل مؤسسات الدولة إلى مدينة القدس، غير أن هذا الاقتراح لم ير النور[٣].

بوقوع عدوان ١٩٦٧، تراجع شعار (تحرير فلسطين) ليحل محله شعار (إزالة آثار العدوان)، ولم تحظ القدس بأية إشارة، بل لم تكن على جدول

١- د. شحادة، م س، انظر: سعيد كمال، القدس فى وثائق الجامعة العربية، ص ١٤٥ - ١٤٦.

٢ - أسمهان شريح، قضية القدس فى قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، صامد الاقتصادى (عمان - الأردن)، يناير ١٩٩٧، ص ص ٥٥- ٥٧.

٣ - د. شحادة، م س، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.

أعمال أى من القمم العربية، المنعقدة حتى ١٩٧٣، بالرغم من ابتداء إسرائيل حملتها المحمومة لتهويد المدينة[١].

وضمن عدة قرارات مرحلية للنضال العربى المشترك، أقرت القمة العربية السادسة فى الجزائر (نوفمبر ١٩٧٣)، "التحرير الكامل لجميع الأراضى العربية المحتلة فى يونيه ١٩٦٧". أى تحرير جزء من الأرض وليس كل أرض فلسطين[٢] وينسحب هذا - بالطبع - على القدس ليكون إقراراً بالمطالبة بشرقها - فحسب - دون غربها.

كذلك، كشفت مقررات القمة العربية السادسة عن بداية تحول ملموس فى الموقف العربى، إزاء القضية الفلسطينية، والقدس بمركزها، إذ تم تفويض منظمة التحرير الفلسطينية فى الشأن الفلسطينى، باعتماد " استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية ". وتأكد ذلك تماماً فى قمة الرباط (أكتوبر ١٩٧٤) التى قررت أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد لهذا الشعب. وفُهم فيما بعد أن هذا القرار لم يكن دعماً لدور المنظمة المذكورة، والنضال الفلسطينى، بقدر ما كان فرصة لتحرر الأنظمة العربية، من عبء القرار الفلسطينى، ومن ثم عبء المسئولية الفلسطينية[٣].

إن تصور صعوبة تخلى إسرائيل عن غرب القدس، فى إطار حل سلمى، جعل بعض القوى العربية، تتجاهل الحديث عن تحرير هذا الشطر الغربى، وتكتفى باعتبار شرق القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، المفروض قيامها على الضفة والقطاع[٤].

---

١ - شريح، م س، ص ص ٥٧-٥٨.

٢- المرجع السابق، ص ص ٦٠ - ٦٤.

و: د شحادة، المرجع السابق، الصفحات ذاتها.

٣- د محمد السعيد إدريس، الدور العربى بين التغير والاستمرار من النكبة وحتى ٢٠٠٢، تقرير القدس (القاهرة)، يونيه ٢٠٠٢، ص ص ٦٣-٧١.

- كان لذلك القرار صدى وتأييد دولى، إذ بعد صدوره بعدة أسابيع، صعد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منبر الأمم المتحدة لعرض قضية شعبه، باعتباره طرفاً فى الصراع فى الشرق الأوسط. وبقرارات القمة العربية المشار إليها فى الفقرة السابقة. باتت مسئولية تحرير فلسطين منوطة قانوناً بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتراف الفلسطينيين والعرب والمنظمة الدولية، وعليه فلا يقبل - قانوناً - اى تمثيل عربى أو إسلامى، فى الشأن الفلسطينى.

٤ - د جعفر عبد السلام، المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، هدية...، م س، ص٨٠-٨١.

لقد بدأت عملية التسوية السياسية باقتناع الدول العربية، خاصة بعد ١٩٦٧، بأن تحقيق مصالحة تاريخية بينهم وبين إسرائيل بات أمراً ضرورياً، وممكناً فى الوقت نفسه. وقد بنى التصور العربى لهذه المصالحة، على افتراض إمكانية التوصل إلى حل وسط واقعى ومتوازن، مفاده تنازل العرب عن مطالبهم وشروطهم السابقة للتسوية " الدولة العلمانية الواحدة " أو حتى العودة إلى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، فى مقابل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ بما فيها (القدس الشرقية). والبحث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبينما كان هذا التصور العربى للحل الوسط متسقاً كلية مع نص وروح القرار ٢٤٢/ ١٩٦٧ الذى اعتبر أساس التسوية، كان الحل الوسط الذى تراه إسرائيل هو اقتسام الأراضى المحتلة ١٩٦٧؛ فهى ترى هذه الأراضى - خاصة الفلسطينية - أراضى يهودية تحررت فى (حرب وقائية)، أو على الأقل هى أرض متنازع عليها [1].

فى الفترة من ١٩٧٣- ١٩٩٣ شاع تعبير (الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧) وكذا تعبير (القدس العربية) مقصوداً به شرق القدس. وكان القرار المتعلق بالقدس يتكرر حرفياً فى القمم العربية آنذاك، غير أن ذلك التناول السطحى لقضية القدس، لم يتجاوز حدود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إلا لينشر فى وسائل الإعلام، ولم يوقف أى من هذه القرارات الهجمة الشرسة لإسرائيل على المدينة. ولم يتمكن شجب العرب وإداناتهم من وقف الإجراءات الإسرائيلية لتهويد المدينة المقدسة، وتغيير طابعها العربى الإسلامى [2].

١- د.حسن نافعة، الوقت بدل الضائع لعملية التسوية، الدبلوماسى (القاهرة)، أغسطس ٢٠٠٠، ص ص ١٤- ١٧.
ويمكن الرجوع إلى تفسير اللورد كارادون (الذى صاغ القرار ٢٤٢) عندما طرح عام ١٩٧٩ مجموعة أسئلة وإجابات، خلص منها إلى أنه (يجب أن يكون هناك قدس عربية وقدس إسرائيلية، لكل منهما سيادة على منطقتها ضمن حدودها، أى إسرائيل وفلسطين، ولكن بلا حواجز فيما بينهما وبلا معوقات لحرية الحركة بينهما).
(د.أحمد يوسف القرعى، القدس قضية الساعة، م.س، ص ١٠٣-١٠٤).

٢- شريح، م.س، ص ص ٦٣-٦٤.
و: د.شحادة، م.س، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.
و: القدس.. وثائق أساسية وقرارات دولية، م.س، انظر قرارات مؤتمرات القمة العربية.

كانت القمة العربية العاشرة (تونس - نوفمبر ١٩٧٩) قد أكدت على أن تحرير (القدس العربية) واجب والتزام قومى، وقررت قطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها. وبينما تشير بعض المصادر إلى أن القمة العربية لم تذكر القدس (كعاصمة لدولة فلسطين) إلا فى دورتها غير العادية (بغداد - مايو ١٩٩٠)؛ إذ كانت أول قمة عربية تعقد عقب إعلان دولة فلسطين فى الجزائر ١٩٨٨/١١/١٥[١]، فإن الثابت أنه فى القمة العربية الثانية عشرة (فاس/ نوفمبر ١٩٨١ - سبتمبر ١٩٨٢)، تم اعتماد " مشروع السلام العربى "[٢] ، وكان ضمن مبادئه الثمانية " قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ". تلك المبادئ التى تبنتها لجنة القدس، فى دورتها السابعة بالمغرب (يناير ١٩٨٣)، واعتمدها المجلس الوطنى الفلسطينى، فى دورته رقم ١٦ فى الجزائر (فبراير ١٩٨٣).

جاءت مقررات القمتين العربيتين المنعقدتين بالقاهرة (يونيه ١٩٩٦) و(أكتوبر ٢٠٠٠) لتكرسا من تضاؤل طموحات العرب بشأن القدس، أو مطالبهم، التى وقفت عند (القدس الشرقية) فحسب، ضمن مطالبتهم بالأراضى المحتلة فى يونيه ١٩٦٧[٣].

تأكد هذا الموقف - أيضاً - فى كلمات كل من: الملك الحسن الثانى والرئيس عرفات وأمين الجامعة العربية د.عصمت عبد المجيد - ووزير الخارجية المصرى د.عمرو موسى - إلى المؤتمر السابع لمركز الدراسات العربى الأوروبى (باريس) المنعقد فى الدار البيضاء (٢٣ - ١٩٩٩/٢/٢٥)[٤] ثم فى بيان لجنة المتابعة المنبثقة عن القمة العربية بالقاهرة (أكتوبر ٢٠٠٠)[٥] ثم فى الإعلانات العربية المتكررة، الرافضة لقرار الكونجرس الأمريكى، باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ومنها الإعلانان الصادران عن

١ - د.شحادة، م.س، ص ١٤٥ - ١٤٦.
٢ - زراص، م.س، ص ص ٢٦٧ - ٢٧١.
٣- شريح، م.س، ص ٦٣-٦٥.
و: أحمد على هلال، القدس وقرارات القمة العربية - مقاربة أولية، معلومات دولية (دمشق)، صيف ٢٠٠٠، ص ص ٧٣-٧٧.
و: د.جعفر عبد السلام، قضية القدس فى مؤتمر القمة، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/٣.
٤ - النصوص فى كتاب المؤتمر.
٥- السيد ياسين، الأسطورة الصهيونية...، م.س، ص ص ٢٢٣-٢٢٥.

اجتماعين منفصلين لسفراء دول لجنة المتابعة والتحرك، والمندوبين الدائمين فى الجامعة العربية فى ٨//١٠ ٢٠٠٢[١]. وفى القمة العربية الرابعة عشرة (بيروت - مارس ٢٠٠٢) تم اعتماد مبادرة السلام العربية (مشروع الأمير عبد الله)، التى تقبل بقيام دولة فلسطينية، فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، وتكون عاصمتها (القدس الشرقية). [٢]

أخيراً، إذا كان الكلام سهلاً يسيراً على ألسنة المؤتمرين العرب - فى القمم المتتالية داخل أروقة الاجتماعات وفى بيانات الإنشاء - عن التأييد والمساندة للقضية الفلسطينية عامة والقدس خاصة، فإن المواقف الفعلية والسياسات الميدانية تبرهن على عكس ذلك.

فإذا كانت هذه القضية قد ظلت هى القضية الأساسية والوحيدة، التى جمعت شمل المجتمعين من العرب فى كل مؤتمرات القمة العربية، وظلت القضية التى لا يجوز لأى طرف عربى التنازل عن التزامه نحوها [٣]، فإن هناك من يرى أن العرب لم يتخلوا - حاليًا - عن هذا الالتزام فحسب، بل إنهم قبلوا بمعالجة القضية خارج مقررات الشرعية الدولية - التى يفترض وصايتها ونزاهتها فى هذه القضايا - حين نزلوا على إرادة رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، برفض مشاركة الأمم المتحدة وأوروبا فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١[٤] ثم كانت الطريقة الأيسر المتبعة فى مواجهة هذه الإشكالية - قضية القدس - تتمثل فى تنحيتها أو تأجيلها[٥] يضاف إلى ذلك غياب التنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى، فى موضوع القدس[٦] وعليه فلم يكن متوقعاً من القوى الإسلامية الإقليمية الأخرى - غير العربية - أن تكون أحرص على قضية القدس، من القوة العربية أو النظام العربى، الذى لا تمثل قضية القدس بالنسبة إليه قضية عقائدية فحسب، بل هى قضية سياسية تمس جوهر أمن هذا النظام.

١- الوفد (القاهرة)، ٢٠٠٢/١٠/٩.

٢- الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٢/٣/٢٩.

٣- أحمد على هلال، م.س.

٤- د.محمد السعيد إدريس، الدور العربى....، م.س.

٥- شريح، م.س.

٦- د.عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية السابق فى حديث إلى هيئة الإذاعة البريطانية، الأهرام (القاهرة). ٢٠٠٠/٨/٢٣.

ثالثاً – معطيات الموقف الإقليمى (الإسلامى) من قضية القدس:

يمكن الإلمام بأبرز هذه المعطيات على مستويين، أولهما مستوى العلاقات البينية الإسلامية – الإسلامية، داخل النظام الإقليمى الإسلامى، والثانى هو مستوى الوضعية السياسية العامة الراهنة، للنظام الإقليمى الإسلامى، باعتبار كل ذلك من جملة المدخلات المؤثرة فى فعالية (نظام) منظمة المؤتمر الإسلامى، بشان قضية القدس.

١- إثر وضعية العلاقات البينية داخل النظام الإقليمى الإسلامى على موقفه تجاه قضية القدس:

من غير المستطاع الوقوف على جملة تلك العلاقات البينية، لذا يمكن اختيار نماذج منها تمثل أبرز محاور العلاقات البينية داخل العالم الإسلامى، ونظراً لأن الدول العربية ذات مسئولية مباشرة إزاء قضية القدس – لأسباب ليست دينية فحسب – فستكون طرفاً ثابتاً فى النماذج المختارة، وهى: العلاقات العربية – الأفريقية، العلاقات العربية – الإيرانية، العلاقات العربية – التركية.

جاء اختيار هذه النماذج استناداً إلى معايير، تدفع بكل منها إلى صدارة المعالجة أو التناول، دون غيرها. أبرز هذه المعايير أن العرب (القوة العربية أو النظام الإقليمى العربى) هم عصب الأمة الإسلامية أو النظام الإقليمى الإسلامى، وبعز العرب يعز الإسلام، والعكس صحيح، كما هو ثابت: ديانة وسياسة. وإفريقيا هى المشهور عنها أنها (القارة الإسلامية)، وإيران هى الممثلة (لشطر) العالم الإسلامى مذهبياً، وتركيا هى بلد آخر معاقل الخلافة الإسلامية.

فماذا عن وضعية العلاقات القائمة بين هذه القوى الإقليمية الإسلامية البارزة – وإلى أى مدى أثرت هذه الوضعية فى الموقف الإسلامى العام تجاه قضية القدس.

أ- أثر وضعية العلاقات العربية – الإفريقية على الموقف الإسلامى تجاه قضية القدس:

لعب الاستعمار (الإنجليزى – الفرنسى – الإيطالى – البلجيكى – الألمانى –

البرتغالى) دوراً بارزاً فى محاصرة الوجود العربى فى إفريقيا، وفى تفكيك القوة الإسلامية بهذه القارة، وإضعاف الروابط العربية الإفريقية، والآن تلعب إسرائيل الدور نفسه، وبدرجة فائقة. وإذ لا يمكن إنكار دور الدول الإفريقية - خاصة الإسلامية منها - فى مؤازرة الحق العربى فى مواجهة إسرائيل، فيجب - أيضاً - إثبات أن هذه الدول بدأت تبدى تبرماً تجاه بعض مقررات المؤتمرات الإسلامية إزاء إسرائيل - خاصة المتعلقة بالمقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية - بعد توقيع بعض العرب اتفاقات سلام مع إسرائيل [*].

ومن قبل، كانت دول أفريقية كثيرة، أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، قد امتنعت عن التصويت على قرار المنظمة بتعليق عضوية مصر، ذلك القرار الذى اتخذه مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية فى دورته الخامسة (فاس - ١٩٧٩) المشهورة بدورة فلسطين والقدس الشريف، وعقد بعد أسابيع من توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وعللت تلك الدول موقفها بأن القمة الإفريقية لم تبحث ملف المعاهدة المذكورة بعد [1]، الأمر الذى برهن على اهتزاز الموقف الإسلامى إزاء قضية القدس، وعدم تماسكه. فلم تسهم الدول الإفريقية الإسلامية فى ردع أو معاقبة دولة - مصر - يوم كان العالم الإسلامى مجمعاً على أنها فرطت فى قضية القدس.

ب- أثر وضعية العلاقات العربية/ الإيرانية على الموقف الإسلامى تجاه قضية القدس:

تدور العلاقات العربية - الإيرانية فى بحر من المد والجزر، إما نتيجة

(*) للتفاصيل، راجع:

- العلاقات العربية الإفريقية - دراسة تاريخية للآثار السلبية للاستعمار، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.
- د محمود خيرى عيسى (إشراف)، العلاقات العربية الإفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.
- د عبد الملك عودة، م س، ص ص ١٤١-١٦١.
- د جهاد عودة، إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
- د إبراهيم نصر الدين، المشروع الصهيونى فى إفريقيا، آفاق أفريقية (القاهرة)، خريف ٢٠٠٢، ص ص ١٣- ٢٤.

١ - د عبد الله الأشعل، أصول التنظيم.... م س، ص ١٦٩- ١٧٠.

لموقف أيديولوجى مبدئى يحكم السياسة الإيرانية تجاه العرب[1]، وإما نتيجة لعدم استقرار العلاقات الإيرانية مع عدد من الدول العربية بعينها[2]، وإما نتيجة للأحداث المتلاحقة التى تسود العالم العربى، ومنطقة الشرق الأوسط عامة.

أدى انتصار الثورة الإسلامية فى إيران إلى التحول - فى الموقف من إسرائيل - من النقيض إلى النقيض، أى من التحالف إلى المواجهة. وأغلقت إيران سفارة إسرائيل فى طهران، بل حولت مقرها إلى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية.. غير أن التحالف بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية، كان أحد ضحايا الحرب الإيرانية - العراقية...، وبينما ارتبطت منظمة التحرير الفلسطينية بالجناح (المعتدل) فى المنطقة العربية - إزاء الصراع مع إسرائيل - ممثلاً فى مصر ودول الخليج، لجأ الجناح المتشدد من فصائل المقاومة الفلسطينية إلى الجانب الآخر، ممثلاً فى سوريا وإيران[3].

وجدت إيران فى القوى الإسلامية البازغة فى فلسطين حليفاً مناسباً تلتقى معه فى الرؤية الاستراتيجية للقضية الفلسطينية فى بعدها الإسلامى، وفى

١- للتفاصيل، راجع:

- د محمد السعيد عبد المؤمن، وجهة نظر فى العلاقات العربية - الإيرانية وقضاياها الخلافية، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٨/١٩.

د جمال زكريا قاسم، و: د يونان لبيب رزق (محرران)، العلاقات العربية - الإيرانية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، انظر: باكينام رشاد الشرقاوى، تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على العلاقات العربية، ص ٢٠٢.

٢ - للتفاصيل، راجع:

- د محمد الرميحى، البحرين وإيران.. مرض مستعصى أم قابل للشفاء، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٦/٦/١٠.
- د وليد عبد الناصر، مصر وإيران، رقعة التفاهم وحدود الخلاف - دراسة، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/٥/١٦.
- د وحيد عبد المجيد، ماذا بين إيران والعراق من اختلاف - دراسة، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٤/١٠.

- د صالح بكر الطيار، السعودية وإيران: من الاحتدام إلى الوئام، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/١٢/٩.

حول التقارب السعودى الإيرانى بعد سنوات القطيعة، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٩/٥/١٢.

- د محمد السعيد عبد المؤمن، العلاقات المصرية الإيرانية - ميراث الماضى وآفاق المستقبل دراسة، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٧/٢٨.
- د حسن أبو طالب، الحوار المصرى الإيرانى... من القطيعة إلى التعاون - دراسة، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٧/٢٨.

٣- د جمال زكريا قاسم، م س، ص ٢٠١- ٢٠٢.

إطار تفاعلها مع هذه القوى عقدت إيران المؤتمرات لنصرة هذه القضية، وأكدت إيران فكرة تشكيل جيش إسلامى لتحرير فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطينى، و ضرورة أن تحتفظ الجيوش الإسلامية بوحدات عسكرية دائمة فيها لهذا الغرض. ولم تكن إيران راضية عن التوجه العلمانى لمنظمة التحرير الفلسطينية. وأكدت " أنها تدعم الذين يقاتلون الصهاينة فى فلسطين، وليس أولئك الذين يبيعون فى واشنطن أو فى مدريد " (١).

ثم شهد موقف إيران من القضية الفلسطينية وعملية السلام مؤخراً - فى عهد الرئيس محمد خاتمى - تحولاً كبيراً، ما كان ليحدث دون حرص إيران على التقارب مع الغرب. فقد غيرت إيران أسلوبها المناهض لأية مباحثات سلام فى الشرق الأوسط - حيث بدت بعض وسائل ذلك الأسلوب غير واقعية، مثل الإعلان عن تكوين جيش القدس - إلى أسلوب واقعى، يؤكد على حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم، واتخاذ الأسلوب الذى يرونه فى تحقيق هدفهم واسترداد حقوقهم. وبرغم ذلك فلا تزال قضية القدس - تحديداً - تمثل لدى إيران قضية جهادية، تطبق عليها قواعد الجهاد طويل المدى. وكان الخمينى قد جعل قضية القدس أحد رموز النضال خلال الحرب مع العراق، إلى الحد الذى رفع فيه شعار " تحرير القدس عبر بغداد ". وبعد انتهاء الحرب مع العراق ظلت القدس موضع اهتمام إيران، ولا يزال جيش القدس الذى تكون عام ١٩٩١، يعسكر خارج طهران. ولا يزال يوم القدس يُحتفل به فى الجمعة الأخيرة من رمضان سنوياً، ولا يزال موقف إيران إزاء المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية، يتركز حول مدى إضاعتها أو تفريطها فى قضية القدس(٢).

عقب إخفاق محادثات كامب ديفيد (٢) أكدت إيران - رئيس دورة منظمة المؤتمر الإسلامى آنذاك - أن القدس ليست مجرد قضية بين فلسطين وإسرائيل، بل إنها جزء لا يتجزأ من الأرض الإسلامية، وأكدت ضرورة

١ - المرجع السابق، انظر: د نيفين عبد المنعم مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية (١٩٨٩ - ١٩٩٣)، ص ص ٣٦٣ - ٤١٤.

٢- د محمد السعيد عبد المؤمن، مثلث العلاقات الإيرانية العربية الإسرائيلية، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٧/٥.

الحفاظ على الحقوق العربية والإسلامية فيها. وعبرت عن هذا الموقف فى اتصال وزير خارجيتها بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى، ومن خلال رسائل الرئيس الإيرانى محمد خاتمى إلى دول عديدة معنية، ومن خلال زيارات قام بها وزير الخارجية الإيرانى، ومسئولون إيرانيون آخرون، إلى الدول ذاتها [1].

جـ- أثر وضعية العلاقات العربية- التركية على الموقف الإسلامى تجاه قضية القدس:

ليست العلاقات على هذا المسار بأفضل من نظيرتها على المسار العربى - الإيرانى؛ لعدة أسباب: بداية، كان التباعد التركى المتعمد عن العالم العربى فى إطار إعمال الشعار الأتاتوركى " سلام فى الداخل... سلام فى العالم "، ذلك التباعد الذى استمر حتى أوائل الستينيات فيما عرف "بالحقبة الفارقة ". فكانت توجهات السياسة التركية نحو العرب، تأتى كرد فعل لمواقف الغرب - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى - منها، فَفى كل مرة كان الغرب يوصد أبوابه فى وجه تركيا كانت هى تميل إلى الاتجاه العربى/ الشرقى/ الإسلامى، الأمر الذى يسم علاقاتها - تركيا - بالعالم العربى بعدم الاستقرار. إضافة إلى أسباب أخرى كالنزاعات الحدودية ومشكلة المياه، وموقف العرب من التوجه الكمالى العلمانى فى تركيا - قضية الهوية - وأخيراً التوجه التركى صوب إسرائيل [2].

بين " منطق الشك " فى التصور العربى لتركيا، و" منطق الاحتقار " فى التصور التركى للعرب، اللذين كانا - برغم زيفهما - قد حكما العلاقة بين الجانبين بعض الأحيان، هناك منطق آخر أشد فصلاً فى الخطاب، هو " منطق التاريخ " و" المنطق الاستراتيجى " ثم " قدرة العرب على التأثير داخل تركيا "،

---

١ - الأهرام (القاهرة)، ١، ٢، ١٢ /٨/ ٢٠٠٠.

٢- للمزيد، راجع:

- سعيد عبد المجيد، تركيا والعرب (١) نقاط الاتفاق وعوامل الاختلاف، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٣/٢٤.
تركيا والعرب (٢) تجاوز رواسب الماضى والتطلع إلى المستقبل، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٣/٢٥.

- طه المجدوب، رؤية استراتيجية - أضواء على الأزمة التركية السورية، الأهرام (القاهرة)، حلقات منشورة فى أعداد: ١١/١، ١١/٨، ١١/١٥، ١٩٩٨/١١/٢٢.

- د محمد محمود ربيع، العلاقات العربية التركية وآفاق المستقبل وتوقعاته، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٣/١١/٢٥.

إذ المنتظر أن يعزز كل ذلك إمكانية التغيير فى المستقبل لصالح تيار التوجه نحو الشرق، وليس صوب الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة أو إسرائيل[١].

على مدى عقدى السبعينيات والثمانينيات، كانت المحصلة النهائية للموقف التركى من الصراع العربى - الإسرائيلى، متميزة بتطور إيجابى ملموس، لصالح الحقوق والحجج والأهداف العربية. وتحديداً، فقد حدثت طفرة فى هذا الموقف التركى إزاء الصراع المذكور خلال حرب أكتوبر وأعقابها[٢].

كانت المعارضة التركية قد ادعت عدم جواز اشتراك تركيا فى القمة الإسلامية الأولى (الرباط- سبتمبر ١٩٦٩) نظراً للطبيعة الدينية لهذه القمة، وخارجياً قوبل اشتراك تركيا بعدم الرضا من قبل بعض الدول العربية - مثل مصر - لوجود علاقات لتركيا مع إسرائيل. وعلى كل فلم يشارك فى تلك القمة الرئيس التركى ولا رئيس وزرائه، بحجة الانتخابات العامة لديهم آنذاك، ومثل تركيا وزير خارجيتها. واستمر الوضع على هذا المستوى حتى عام ١٩٨٠، مما يعنى أن الانتقادات التى أبدتها المعارضة هناك كان لها تأثيرها، بل إن مشاركة تركيا فى أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية (مارس ١٩٧٠) كانت على مستوى الأمين العام لوزارة الخارجية. واكتفت تركيا بمساندة ما كان ذا صفة سياسية - فحسب - من قرارات القمة الإسلامية الأولى، وكان هذا تعبيراً عن تضامن "محدود" مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت - مع دول أخرى - قطع علاقاتها بإسرائيل. وتمثل موقف تركيا من حريق المسجد الأقصى (١٩٦٩/٨/٢١) فى محاولتها طرح الموضوع على الأمم المتحدة، فى ضوء القرارات التى سبق أن اتخذتها هذه الهيئة بشأن القدس[٣].

١- صلاح سالم، مناظرات الثقافة الاستراتيجية حول العلاقات العربية التركية - دراسة، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/١١/١٠.

٢- د.محمد صفى الدين أبو العز (إشراف)، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩١. انظر: د.نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ص ص ٣٠٩-٣٣٢.

٣ - د. أكمل الدين إحسان أوغلى (إشراف)، العلاقات العربية التركية من منظور تركى، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣ ، انظر: فاخر آرما أوغلى، تركيا والصراع العربى الإسرائيلى، ترجمة كمال شعبان، ص ص ٢٨٢-٢٨٤.

و: د.محمد صفى الدين أبو العز، م.س. انظر: د.عبد الوهاب بكر، تركيا والصراع العربى الإسرائيلى، ص٣٠١.

يذكر أن الانقلاب العسكرى الذى شهدته تركيا فى ١٩٨٠/٩/١٢، قد أثر إيجابياً على العلاقات التركية - العربية، وأعطى اتجاهاً إيجابياً نحو منظمة المؤتمر الإسلامى، فقد اشتركت تركيا على مستوى رئيس الوزراء لأول مرة، فى القمة الإسلامية الثالثة بالطائف (١٩٨١)، ثم شارك رئيس الجمهورية (كنعان إيفرين)، فى القمة الإسلامية الرابعة بالدار البيضاء ١٩٨٤ ولعب دوراً ملموساً فى عودة مصر إلى منظمة المؤتمر الإسلامى[١].

عامة، لا تلتزم تركيا بقرارات منظمة المؤتمر الإسلامى، إلا إذا كانت غير متعارضة مع مبادئ الدستور التركى العلمانى، وغير متعارضة مع سياستها الخارجية، خاصة ما يتعلق منها بأحلافها مع الغرب، واعترافها بإسرائيل، غير أنها لم تسمح لنفسها بأن تكون فى خدمة مصالح القوى العظمى على حساب البلدان الإسلامية[٢].

يمكن رصد مجموعة من الحقائق تبرهن على تبنى تركيا الموقف العربى فى الصراع مع إسرائيل، أهمها:

● على الرغم من أن تركيا لا تَلْقى المساندة الكافية من الجانب العربى فى المشكلة القبرصية، وبرغم أن ردود الفعل كانت محدودة، ومن جانب قلة من البلاد العربية، تجاه المعاملة غير الإنسانية للأتراك فى بلغاريا، وباستثناء الحال فى الخلافات الوقتية مع جارتها سوريا، فإن تركيا حاولت الإبقاء على روابط الود مع جميع الأقطار العربية، وأيدت المطالب العربية المشروعة فى القضية الفلسطينية[٣].

● كان تفسير تركيا للقرار ٢٤٢ متفقاً مع التفسير العربى، القائل بضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب يونيه ١٩٦٧، وكذلك صوتت تركيا مع البلاد العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح قرار إدانة الصهيونية كلون من ألوان العنصرية، وذلك فى ١٩٧٥/١١/١٠. كذلك احتجت الحكومة التركية بشدة فى ١٩٨٠/٧/١٠ على ضم إسرائيل لمدينة القدس،

---

١ - د. أكمل الدين إحسان أوغلى، م.س، ص٢٨٥.

٢ - المرجع السابق، انظر: إسماعيل صويْصال، العلاقات التركية - العربية فى ضوء التطورات السياسية المعاصرة (١٩٧٠- ١٩٩٠)، ترجمة د.إسحاق عبيد. ص ص ٢٩٣ - ٣٢٢.

٣- المرجع السابق، ص ٣١٩ - ٣٢٠.

معلنة أنها لا تقبل بسياسة الأمر الواقع، ثم قامت بسحب القائم بالأعمال التركى من تل أبيب، مبقية على موظف بدرجة سكرتير ثان لتمثيلها هناك، كما قامت بإغلاق القنصلية التركية العامة فى القدس، ونقّلت الملفات إلى القسم القنصلى بالمفوضية التركية فى تل أبيب. وعندما أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى قيام دولة فلسطين المستقلة - مع الاعتراف ضمناً بوجود إسرائيل - فى نوفمبر ١٩٨٨ بالجزائر، كانت تركيا فى مقدمة الدول التى اعترفت بذلك[١].

● استمر التمثيل الدبلوماسى التركى فى إسرائيل على مستوى القائم بالأعمال منذ عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٨٠، ورفضت حكومة حزب العدالة برياسة سليمان ديميريل، ضم إسرائيل (القدس الشرقية)، وطلب إسرائيل بنقل البعثات الدبلوماسية من تل أبيب إلى القدس، وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة بالأمم المتحدة (١٢٢) فى ١٩٨٠/١٢/١١، الذى اعتبر جميع قرارات إسرائيل لتغيير الوضع فى الأراضى المحتلة لاغية[٢].

● شاركت تركيا منذ عام ١٩٩٢ فى محادثات متعددة الأطراف، بشأن العملية السلمية فى الشرق الأوسط، خصوصاً المتعلقة بالنمو الاقتصادى والمياه والحد من التسلح، كما أنها أيدت الحكومة الفلسطينية الجديدة، وكانت العضو الوحيد فى حلف الناتو الذى اعترف دبلوماسياً بالفلسطينيين فى نوفمبر ١٩٨٨، وبعد أن رفعت تمثيلها الدبلوماسى لدى كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إلى مستوى السفراء فى ديسمبر ١٩٩١، سعت أنقرة لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الفلسطينيين، عارضة عليهم العون فى مجال الإسكان والبنية التحتية، كما تبادلت أنقرة والسلطة الفلسطينية زيارات وفود رسمية عالية المستوى، وعارض رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات الانتقادات العربية شديدة اللهجة لتركيا، عند توقيعها الاتفاق الاستراتيجى مع إسرائيل[٣].

---

١ - المرجع السابق، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٢.

٢- المرجع السابق، انظر: فاخر أرما أوغلى، م س، ص ٢٧٩.

٣- د صبرى سيارى، تركيا والشرق الأوسط فى التسعينيات، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، صيف ١٩٩٧، ص ٣٩.

● إذا كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩، فلم تتم أول زيارة لوزير خارجية تركى إلى إسرائيل إلا فى نوفمبر ١٩٩٣[١]. الأمر الذى يفهم منه أن تلك الزيارة لم تتم إلا ضمن أو فى إطار تغير مواقف دول عربية وإسلامية عديدة من إسرائيل، بعد ما تم من اتفاقيات سلام بين إسرائيل وبعض الأطراف العربية.

● وبينما يصل القلق العربى إزاء الاتفاق الاستراتيجى الإسرائيلى التركى، لدرجة اعتباره متمماً لحلقات الطوق الإسرائيلى حول العالم العربى، فإن الأتراك لا يرونه كذلك، بل يعدونه طبيعياً فى إطار علاقاتهم المتوازنة بين الجانبين العربى والإسرائيلى؛ ويذكرون دائماً أن لمعظم البلاد العربية علاقات خفية وعلنية مع إسرائيل[٢] ويؤكد أكثر من مسئول تركى، أن العرب يبالغون فى تقدير الاتفاق العسكرى التركى مع إسرائيل. ويؤكدون على أنه ليس حلفاً مع إسرائيل، و يجب ألا يقف هذا الاتفاق عقبة أمام تطوير العلاقات العربية التركية[٣].

غير أن ما أثار الدَّهَش والقلق - مؤخراً - تلك الخطة التركية، التى تسربت عنها معلومات من مصادر صحفية تركية، والمتعلقة باقتراح حل لمشكلة القدس والسيادة على المسجد الأقصى وقبة الصخرة. تسمى تلك الخطة بـ " تقاسم السيادة " وتتضمن أن تكون ملكية الأرض المقام عليها المسجد الأقصى وقبة الصخرة لإسرائيل، على أن يتولى الجانب الفلسطينى المسئوليات الإدارية والمعيشية[٤].

هذه الخطة (الكبوة) التى تشبه المقترحات الأمريكية، بسيادة فوق الأرض وأخرىٍ تحت الأرض، هى أقرب إلى الهزل والخيال، ولا يمكن أن تكون جادة أو حلاً مقبولاً، بعد كل ما قدمته انتفاضة الأقصى، وبعد كل بيانات ومقررات القمم الإسلامية، الأمر الذى يجعل من هذا الموقف التركى عبئاً على الموقف الفلسطينى العربى الإسلامى، لا عوناً له؛ إذ لا يتصور من تركيا - دولة

١- د.أسامة الغزالى حرب، تركيا والقدس: موقف مثير للدهشة والقلق، الأهرام (القاهرة)،٢٠/١٠/٢٠٠٠.
٢- سعد الدين وهبة، دور تركيا فى تطويق العرب، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/٦/٢١.
٣- وزيرا الدفاع والدولة فى تركيا فى حديثين خاصين للأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/٦/٢٦.
و: إسماعيل جيم وزير خارجية تركيا فى حوار شامل للأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٣/٢١.
٤- د.أسامة الغزالى حرب، م.س.

الخلافة السابقة - أن تخرج على مقررات المؤتمرات الإسلامية فى قضية كهذه، أو أن تسعى فى تكريس أو إقرار دعاوى إسرائيل فى القدس، وإجراءاتها أحادية الجانب. والتى رفضها المجتمع الدولى، وليس العالم الإسلامى فحسب. ولا يقبل من تركيا أن تتخذ من هذا التملق مطية تقربها إلى قلب الولايات المتحدة ثم الجماعة الأوروبية، أو وسيلة لجذب الاستثمارات اليهودية، أو وسيلة ضغط على الأطراف العربية الأخرى التى لها معها مشاكل مثل سوريا.

٢- أثر الوضعية السياسية للنظام الإقليمى الإسلامى على موقفه إزاء قضية القدس:

يمكن الإلمام بأثر هذه الوضعية من خلال المؤشرات التالية:

أ- هناك عدد من الحقائق التى تعد مؤشرات على ضعف قدرات الدول الإسلامية على إدارة صراعاتها الدولية، أهمها:[1].

(١) إن كلاً من دول العالم الإسلامى، لها ظروفها وتجربتها التاريخية الخاصة، الأمر الذى كان له أثره الواضح على نظمها السياسية، وتقاليد وأساليب الممارسة السياسية بها. وصولاً إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

(٢) إن كلاً من دول العالم الإسلامى، لها رؤيتها الخاصة للإسلام على المستوى السياسى، الأمر الذى نتج عنه العديد من الرؤى السياسية للإسلام، ومن ثم يصعب القول بوجود رؤية إسلامية واحدة على المستوى السياسى.

وإذا جاز القول إن هناك رؤية إسلامية سياسية، لتحرير القدس، فلن تكون إلا رؤية الأنظمة السياسية فى دول العالم الإسلامى، التى تتباين توجهاتها، والتى غالباً ما تخضع لاعتبارات المواءمة السياسية، والظروف والواقع. ومن ثم فإن تحليل الموقف السياسى العام فى العالم الإسلامى، ينطلق من تحليل السياسات الرسمية لدول هذا العالم، تلك السياسات التى هى أقرب إلى الحل السلمى لتحرير القدس، وجعلت من ذلك التوجه مرادفاً لـ (الجهاد المقدس). وإن أقرت بعض المؤتمرات الإسلامية العمل المسلح، فقد كان ذلك

١- د.محمد سعد أبو عامود، الظواهر السياسية فى الدول الإسلامية وأثرها على علاقاتها الدولية، السياسة الدولية (القاهرة)، يناير ٢٠٠٣، ص ص ٨٤-٨٧.

موقفاً حماسياً، لا يعكس قدرة حقيقية على تغيير موقف الطرف الآخر[١] إضافة إلى توافر عوامل خارجية تفوق قدرات هذه الدول[٢].

لا يزال التباين القائم بين مواقف الدول الإسلامية بشأن قضية القدس، يمثل سبباً جوهرياً فى إضعاف فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى إزاء القضية المذكورة، وسببا لبناء موقف عام ضعيف للمنظمة، يمثل الحد الأدنى - فحسب - الذى سبقت الإشارة إليه فى الحديث عن الموقف السياسى للمنظمة، بشأن قضية القدس.

يذكر أنه بينما لا تزال إيران تدعو إلى زوال إسرائيل واستعادة القدس بالقوة، فإن دولة كالمغرب تتساهل بشأن قضية هذه المدينة، إلى حد تصريح الملك حسن الثانى - أبريل ١٩٨٥ - وبصفته رئيسا للجنة القدس، قائلا: " لن نطالب بالقدس كلها، وإنما فقط بالجزء المقدس لدى المسلمين " [٣].

(٣) إن دول العالم الإسلامى تفتقر إلى وجود (الإقليم القاعدة) الذى يجمعها، وتلتقى حوله على المستوى السياسى.

ب-هناك جملة من الهموم والمشكلات القطرية التى تئن تحت وطأتها النظم السياسية فى الدول الإسلامية [٤]. هذه الهموم - اقتصادية اجتماعية عرقية طائفية - تضعف من قدرات هذه النظم على اتخاذ قرارات خارجية قوية؛ لأنها لا تكون مدعومة بجبهات داخلية قوية، تجعل من هذه القرارات، سلوكاً سياسياً واقعياً.

جـ- إلى ما سبق، هناك جملة من القضايا السياسية، والنزاعات الناشبة بين العديد من دول العالم الإسلامى، تضعف بنية النظام الإقليمى الإسلامى، وتبدد كثيراً من طاقاته فى التعامل مع هذه النزاعات والقضايا.

ولنتأمل كيف ومتى وبأى جهد تكون تسوية: النزاع الجزائرى/المغربى- النزاع الليبى/التشادى - النزاع السنغالى/الموريتانى - النزاع الإيرانى/الإماراتى، ثم مشكلات الأقليات الإسلامية فى الدول غير

---

١ - د.السيد عليوة، م.س، ص ٢٤١.

٢ - د.صلاح عبد البديع شلبى، م.س، ص ١٣٥.

٣ - العرقان، م.س، ص ٢٣٢.

٤- د.عبد الملك عودة، م.س، ص ص ١٤١-١٦١.

الإسلامية، ثم قضايا شعوب إسلامية عديدة، لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبى(*).

د- هناك - كذلك - الاختراق الصهيونى الإسرائيلى، للنظام الإقليمى الإسلامى، بإقامة علاقات بين إسرائيل وبين العديد من دول العالم الإسلامى، فى محاولة للتأثير على مواقفها، إزاء الصراع حول الأرض العربية[1].

هـ- يعد العجز الدائم فى موازنات منظمة المؤتمر الإسلامى وأجهزتها الفرعية، أحد المعطيات السلبية المؤثرة فى فعالية نشاط المنظمة، خاصة إزاء قضية القدس. لا يتسبب فى هذا العجز تقصير العديد من الدول الإسلامية، فى سداد حصصها أو إسهاماتها فى تمويل المنظمة وأجهزتها، فحسب، بل هناك أسباب أخرى أهمها موسمية التمويل، وخضوعه لطبيعة الأحداث، التى غالباً ما يكون لها بعدها العاطفى الانفعالى المؤقت، كما حدث إبان انتفاضة الأقصى، من الإعلان عن تشكيل صندوق لدعم الانتفاضة، وآخر للحفاظ على هوية القدس، وليت هذه القرارات العارضة قد رأت طريقها إلى النور أيضاً.

كذلك، ومن قبل، فإن ظاهرة الطفرة البترولية، فى النصف الثانى من عقد الثمانينيات بالقرن الماضى، قد مكنت الدول الإسلامية البترولية، من الإسهام بشكل فعال فى تمويل المنظمات الإسلامية، التى أنشىء غالبها فى تلك الفترة، أما فى الثمانينيات - خاصة منتصفها - فقد وقعت الحرب العراقية

---

*) للمزيد عن هذه النزاعات والمشكلات والقضايا، وتعامل منظمة المؤتمر الإسلامى معها، راجع:
- د عبدالله الأشعل، أصول التنظيم....، م س، ص ص ٢٩١-٣٥٧.
- د عبد الملك عودة، م س، ص ص ١٢٥-١٣١.
- د أحمد الرشيدى، م س، صفحات: ٨٣-١١٠، ١٢٦-١٢٨.
- د صلاح عبد البديع شلبى، م س، ص ١٣٨.
- د وائل أحمد علام، م س، ص ص ١٤٧-١٦١.
- د عبد الله الأحسن، م س، ص ص ١٣٣-١٧٠.
- تقارير إدارة المعلومات والمتابعة الصادرة عن المجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة - الأمانة العامة - القاهرة، د ت.
- د. رأفت الشيخ، المسلمون فى العالم، م س، ص ١١٣-١١٦.

١- د جهاد عودة، م س. و: د إبراهيم نصر الدين، م س.

- الإيرانية، وأزمة أوبك، مما انعكس سلباً على تمويل تلك الدول للمنظمات الإسلامية[1].

و- برغم أن منظمة التحرير الفلسطينية تحتفظ بصلات رسمية، على المستوى الدبلوماسى، مع غالبية دول العالم، وكل الدول الإسلامية، فإن هناك بعض البلاد الإسلامية - مثل أندونيسيا - لم تسمح بفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية على أراضيها، حتى مرور عشرين عاماً على ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى[2]، وإن أصبح الآن لفلسطين سفارة ذات نشاط ملموس بأندونيسيا.

كذلك، فإن دولاً أخرى، أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، لم تطبق قرارات هذه المنظمة بشكل كامل تجاه القضية الفلسطينية، فتركيا ظلت تعترف بإسرائيل، ولم تقطع علاقاتها الدبلوماسية بها، وكذلك كان موقف إيران حتى قيام الثورة الإسلامية. بل على العكس، هناك من تحدى قرارات المنظمة، واعترف بإسرائيل، كمصر، ثم الأردن، ثم منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، فما كان من منظمة المؤتمر الإسلامى - لاحقاً - إلا (مباركة) ما انتهجته هذه الدول باسم (عملية السلام)، وما تم فى كامب ديفيد وواشنطن ومدريد وأوسلو.

وهكذا أصبح موقف منظمة المؤتمر الإسلامى تابعاً لمواقف بعض أعضائها، و لم يعد يمثل مرجعية (عقائدية/ سياسية) رادعة أو مانعة، لإرادات التفريط التى حكمت القرار السياسى، لتلك الأعضاء.

ز- وإذا كان نظام دبلوماسية القمة الإسلامية قد تميز بالنص على دورية الانعقاد، فإنه قد تم الالتزام بها إلى حد كبير، غير أنه يؤخذ عليها ضعف الصفة التمثيلية، وإذا كان الأصل فى هذا الأمر هو حضور رؤساء الدول والحكومات، فالثابت أو العمل يكشف عن حقيقة أن ثمة عزوفا كبيراً من جانب هؤلاء الرؤساء، عن المشاركة فى اجتماعات القمة، ثم تفويض سلطاتهم فى هذا الاختصاص إلى مَنْ هم دونهم فى المسئولية، كالوزراء أو حتى

---

١ - د.الأشعل، م.س، ص ٢٤٨.

و: د.عليوة، م.س، ص ٢٣٠.

٢ - د.عبد الله الأحسن، م.س، ص ١٢٩.

المندوبين المعتمدين لدى المنظمة[1] ولا شك أن ذلك ينعكس معنوياً وعملياً على فاعلية أو جدية الأداء ومستواه.

ح- إلى ذلك، فإن إسهام المنظمات الإسلامية الأخرى - حكومية وأهلية - فى تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامى هو إسهام ضئيل، لا يتجاوز تأكيد المرجعية العقدية والتاريخية للحق الفلسطينى/ العربى/ الإسلامى فى القدس، من خلال ما تنظمه تلك المنظمات من ندوات، أو ما تصدره من بيانات، ولم تتجاوز هذا الحد، إلى مجال الإسهامات الميدانية الفاعلة، فى مواجهة الممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس(٭).

أسلمت هذه الوضعية السياسية المتردية للنظام الإقليمى الإسلامى، إلى كثير من الممارسات (المخرجات) السلبية - سبق تناولها تفصيلاً - من جانب منظمة المؤتمر الإسلامى، فى حق القضية الفلسطينية عامة، وقضية القدس خاصة.

١- د.أحمد الرشيدى، م.س، ص ٦٦.

٭) للمزيد، راجع:

- د.مهدى شحادة (إشراف)، م.س، انظر:

د.عبدالله بن صالح العبيد، القدس فى أدبيات المنظمات الإسلامية، ص ص ٢٢٣ - ٢٣٠.

- د.صلاح شلبى، م.س، ص ٤٥. (به إشارة إلى مؤتمر إسلامى - لرابطة العالم الإسلامى - عقد فى جدة ١٩٧١/٦/٢٣، وطالب فى بيانه الختامى بتحرير الشطر الغربى من القدس. وتم فيه تشكيل لجنة لوضع ميثاق التضامن الإسلامى).

- د.عبدالله الأشعل، أصول التنظيم....، م.س، ص ص ١٢١ - ١٢٨.

- بيان رابطة العالم الإسلامى، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/١٢/١٦.

- بيان رابطة العالم الإسلامى، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٨/٢٠.

- تقرير الأهرام (القاهرة) فى ٢٠٠٠/٧/٤ عن أعمال الدورة الثانية لاتحاد برلمانات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى بدأت بالقاهرة فى ٢٠٠٠/٧/٣.

- تقرير الأهرام (القاهرة) فى ٢٠٠٠/١٠/١١ عن أعمال الاجتماع الطارئ للمجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة المنعقد فى القاهرة فى ٢٠٠٠/١٠/١٠.

- تقرير الأهرام (القاهرة) فى ٢٠٠٠/١٢/٨ عن أعمال المؤتمر السابع للإيسيسكو المنعقد فى الرباط فى ٢٠٠٠/١٢/٧.

المبحث الثانى

معطيات البيئة الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامى

يعالج هذا المبحث معطيات هذه البيئة بأبعادها: القانونى والسياسى والدينى، ويبين إلى أى مدى شكلت هذه المعطيات مؤثرات إيجابية/ سلبية فى فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى، إزاء قضية القدس.

إلى جانب المسئولية المباشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامى عن ضياع القدس، هناك عوامل أخرى أسهمت بفعالية كبيرة، فى ضياع هذه المدينة المقدسة، وقد تناولنا هذه العوامل ـ تفصيلاً ـ فى كتابنا السابق (المخطط الصهيونى) تحت عناوين:

- جهود الحركة الصهيونية القديمة (يهودية/ بروتستانتية) للسيطرة على القدس (٥٨٦ ق.م ـ ١٨٩٧ م).
- جهود الحركة الصهيونية الحديثة (يهودية/ بروتستانتية) للسيطرة على القدس (١٨٩٧م ـ).
- معطيات البيئة الدولية (الإقليمية/ العالمية) الداعمة للمخطط الصهيونى، والمتمثلة فى: - مقررات الشرعية الدولية المتحيزة لإسرائيل.
- الدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى الغربى لإسرائيل.
- مواقف المرجعيات المسيحية العالمية (الكاثوليكية/ الأرثوذكسية/ البروتستانتية) الداعمة لإسرائيل.

الخلاصـــة

تتوقف معطيات البيئة الخارجية (الإقليمية والعالمية) التى تعمل فيها منظمة المؤتمر الإسلامى - بشأن قضية القدس - عند حد (الكلام) وإن كان هذا الحد لا يخلو من فائدة، تتمثل فى: الإدانة والاستنكار، وحفظ المركز القانونى لـ (بعض) الأراضى الفلسطينية، وبعض القدس. هذا، إلى جانب القليل من الدعم الاقتصادى والدبلوماسى والإعلامى.

بعض هؤلاء الذين تصدر عنهم الإدانة والاستنكار للممارسات الإسرائيلية فى فلسطين/ القدس، أو يشاركون بـ (إعلان) مواقفهم السياسية، فى حفظ

ذلك المركز القانونى، ينطبق عليهم المثل السائر (يقتلون القتيل ويمشون فى جنازته)؛ ذلك، لأنهم كانوا ولا يزالون الفاعلين الأساسيين، فى إيقاع النكبة بالشعب الفلسطينى، وإضاعة أرضه: فلسطين عامة، والقدس خاصة.

يكمن وراء هذا الاستخفاف، وهذه اللامبالاة بالحقوق العربية الإسلامية فى مدينة القدس، تبنى قوى دولية عديدة للحكمة السائرة (لن نكون ملكيين أكثر من الملك)، أى أنها تكتفى بالإدانة والاستنكار، كما يفعل (الملك) نفسه، أى الحكومات العربية والإسلامية، صاحبة الشأن!

يمكن رصد أهم معطيات البيئة التى تعمل فيها منظمة المؤتمر الإسلامى، بمستوياتها وأبعادها المختلفة، فى النقاط الموجزة التالية، ثم التعبير عنها بيانياً وهيكلياً، باعتبارها المدخلات إلى النظام موضع التحليل/ الدراسة:

أولاً- معطيات تنظيمية إيجابية فى البيئة الداخلية:

١- اتخاذ القدس مقراً دائماً للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

ثانياً- معطيات تنظيمية سلبية فى البيئة الداخلية:

١- ليس للجهاز الأعلى للمنظمة اختصاصات محددة.

٢- طول المدة البينية لدورية انعقاد مؤتمرات القمة.

٣- الجهاز التنفيذى للمنظمة فضفاض (غير محدد).

٤- لم ينص الميثاق على وظيفة سياسية للأمين العام للمنظمة.

٥- وجود خلل فى تشكيل الجهاز الفرعى المختص بقضية القدس (لجنة القدس).

٦- لا تنعقد دورات اجتماعات لجنة القدس بصفة دورية.

٧- نظام العضوية غير محكوم بضوابط محددة، وليس لـ " إسلامية " الدولة العضو معايير واضحة.

٨- نظام تمويل المنظمة طوعى/ غير ملزم.

٩- لا يوجد نظام للجزاءات لمواجهة انتهاكات ميثاق المنظمة، أو الخروج على المقررات الصادرة عنها.

١٠- لا توجد مزايا تفضيلية للدول الإقليمية الكبرى الأعضاء تسهم فى تفعيل المنظمة.

١١- غياب نظام للتمثيل المتبادل - مكاتب أو بعثات دائمة - بين المنظمة والدول الأعضاء بها، وكذلك مع المنظمات الأخرى.

١٢- تغليب الميثاق لاعتبارات السيادة الوطنية والمصالح القطرية، على مقتضيات الصالح الإسلامى العام.

١٣- الميثاق يعتبر المنظمة وسيلة للتشاور، ولا يمنحها سلطات فعلية.

١٤- غياب نظام لمتابعة تنفيذ ما يصدر من قرارات.

ثالثاً- معطيات قانونية إيجابية فى البيئة الداخلية:

١- التزامات المنظمة تجاه قضية القدس، كما وردت فى الميثاق.

رابعاً- معطيات قانونية سلبية فى البيئة الداخلية:

١- غياب نظام تصويت خاص بعملية اتخاذ القرارات على مستوى الجهاز الأعلى.

٢- وجود اتفاقيات صلح منفرد بين بعض الأعضاء فى المنظمة ودولة إسرائيل.

٣- القبول (اللاحق) من جانب منظمة المؤتمر الإسلامى بالاتفاقيات المذكورة.

خامساً- معطيات سياسية إيجابية فى البيئة الداخلية:

١- مقاومة ميدانية فلسطينية لسلطات الاحتلال فى القدس.

٢- تحرك سياسى فلسطينى بشأن قضية القدس.

٣- تحرك سياسى عربى.

٤- تحرك سياسى إسلامى.

٥- لا تزال قضية القدس تمثل نقطة التقاء لموقف عربى موحد.

٦- لا تزال قضية القدس تمثل نقطة التقاء لموقف إسلامى موحد.

٧- وجود نظام إقليمى فرعى - النظام العربى - يشارك الطرف المباشر (الشعب الفلسطينى) فى إدارة الصراع حول القدس.

٨- وجود تنسيق بين المنظمة والطرف المباشر، فى إدارة الصراع حول القدس.

٩- تعزيز المنظمات الإسلامية الأخرى (حكومية/ أهلية) لموقف منظمة المؤتمر الإسلامى تجاه قضية القدس.

١٠- وجود قدر من المكاشفة والمصارحة فى المناقشات بشأن تسيير المنظمة وتفعيلها.

سادسا- معطيات سياسية سلبية فى البيئة الداخلية:

١- ضعف البنية الذاتية على المستوى القطرى المباشر للقضية/ الفلسطينى.

٢- ضعف البنية الذاتية على المستوى القومى/ العربى.

٣- ضعف البنية الذاتية على المستوى الإقليمى/ الإسلامى.

٤- تعدد فصائل المقاومة الفلسطينية.

٥- تواصل تدنى سقف الطموحات/ المطالب/ الاستحقاقات فلسطينياً.

٦- تواصل تدنى سقف الطموحات/ المطالب/ الاستحقاقات عربياً.

٧- تواصل تدنى سقف الطموحات/ المطالب/ الاستحقاقات إسلامياً.

٨- التراجع عما يتم إنجازه/ فلسطينياً.

٩- غياب تحالف استراتيجى مكافئ/ فلسطينياً.

١٠- غياب تحالف استراتيجى مكافئ/ عربياً.

١١- غياب تحالف استراتيجى مكافئ/ إسلامياً.

١٢- تواصل (استمرار) توجه الانسلاخ/ الاستلال من المسئولية عربياً.

١٣- تواصل (استمرار) توجه الانسلاخ/ الاستلال من المسئولية إسلامياً.

١٤- غياب التنسيق بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

١٥- ضعف مستوى العلاقات البينية العربية العربية.

١٦- ضعف مستوى العلاقات البينية الإسلامية الإسلامية.

١٧- ضعف مستوى تمثيل الدول المشاركة فى مؤتمرات القمة الإسلامية.

١٨- ضعف استجابة الدول الأعضاء لنداءات المنظمة، بشأن تمويل الأجهزة الخاصة بقضية القدس.

١٩- المردود السياسى لتوقيع بعض الدول الأعضاء اتفاقات صلح منفرد مع إسرائيل.

٢٠- تدنى مستوى علاقات التعاون مع القوى الدولية الفاعلة، وضعف التأثير فى مصالحها. (ضعف مستوى التعاون مع/ التأثير فى مصالح القوى الدولية الفاعلة).

٢١- الاختراق الإسرائيلى للنظام الإقليمى الإسلامى.

٢٢- تداعيات الانتكاسات الكبرى التى نزلت بالعالم العربى الإسلامى، وأضاعت الشطر الغربى من القدس فى ١٩٤٨، وشطرها الشرقى فى ١٩٦٧، واستنزفت طاقات الأمة فى حروب الخليج (١٩٧٩ - ١٩٩١ - ٢٠٠٣).

سابعاً- معطيات تنظيمية وقانونية إيجابية فى البيئة الخارجية:

١- وجود شبكة علاقات مع المنظمات الدولية/ على مستوى المراقب أو الضيف.

٢- بلورة مركز قانونى دولى لمدينة القدس، لا يقبل بالسيادة الإسرائيلية على أى من شطريها.

٣- تقرير بطلان الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس.

٤- تحقيق ردع قانونى لسلوكيات سلبية، متوقعة من جانب دول تريد نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس.

ثامناً- معطيات تنظيمية وقانونية سلبية فى البيئة الخارجية:

١- غياب نظام للتمثيل الدائم المتبادل مع المنظمات الدولية.

٢- بلورة المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، على حساب الحق الفلسطينى فى السيادة على المدينة.

٣- القرار ٢٤٢/١٩٦٧ يعطى ضوءاً أخضر لدعم سياسة التوسع العدوانى الإسرائيلية.

٤- المضمون القانونى لخطة (خارطة الطريق) يأتى امتداداً لما ذكر سابقا.

٥- عدم تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على إسرائيل.

٦- تعطيل منظمة المؤتمر الإسلامى حقها فى استصدار فتاوى من محكمة العدل الدولية بشأن القدس.

٧- تنكر إسرائيل المستمر لمقررات الشرعية الدولية الخاصة بقضية القدس.

تاسعاً- معطيات سياسية إيجابية فى البيئة الخارجية:

١- وجود دعم أممى: إنسانى/ دبلوماسى/ إعلامى، للحق الفلسطينى فى القدس.

٢- وجود دعم أوروبى: مالى/ دبلوماسى.

٣- وجود دعم عالمى: سياسى عام.

عاشراً- معطيات سياسية سلبية فى البيئة الخارجية:

١- تسييس المقررات القانونية الدولية بشأن القدس، بما ينال من الحق الفلسطينى فيها.

٢- تنامى خطر التحدى/ المخطط الصهيونى، بمؤسساته الراعية، وتحالفاته الداعمة.

٣- وجود تحيز، بل تبنى للموقف الإسرائيلى، من جانب القوة الأولى فى العالم اليوم: الولايات المتحدة.

٤- عدم تفعيل ما تم اتخاذه من قرارات دولية بشأن القدس.

٥- تعطيل تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على إسرائيل.

٦- وجود متغيرات دولية غير مواتية (حرب الخليج/ تنامى ظاهرة الإرهاب/ العولمة/ صراع الحضارات... إلخ).

٧- الموقف الأوروبى متردد/ تابع للموقف الأمريكى، ولا يعول عليه وحده.

٨- الموقف السوفيتى/ الروسى شارك، ولا يزال يشارك، فى تكريس تهويد فلسطين.

٩- بعض القوى الدولية الفاعلة، تتجاهل أو تتخذ سياسة اللاموقف تجاه قضية القدس.

حادى عاشر- معطيات دينية إيجابية فى البيئة الدولية:

١- وجود دعم كاثوليكى عالمى (الفاتيكان) لمقررات الشرعية الدولية بشأن القدس.

٢- وجود دعم أرثوذكسى جزئى (الكنيسة القبطية) لمقررات الشرعية الدولية.

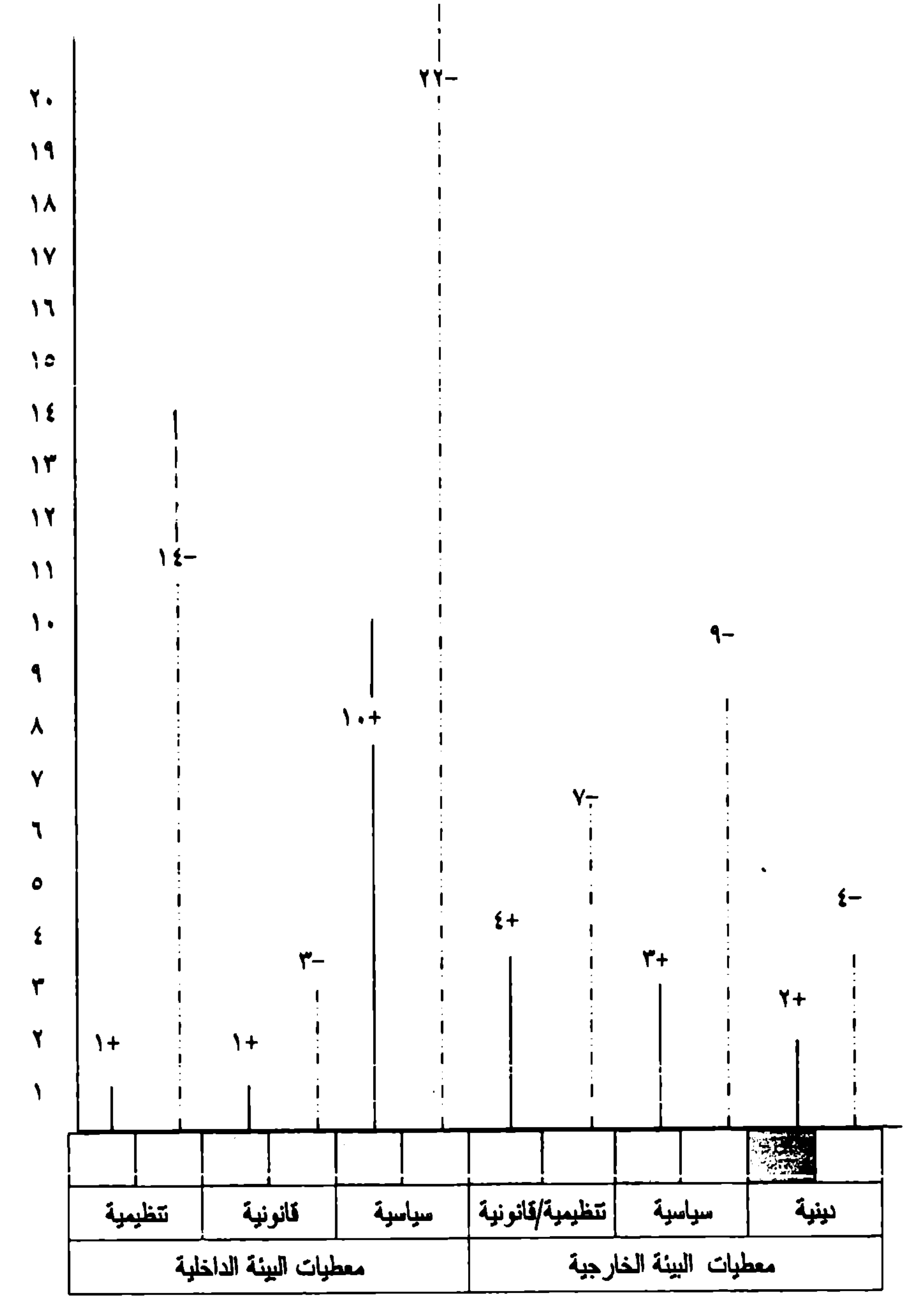
ثانى عشر- معطيات دينية سلبية فى البيئة الدولية:

١- وجود دعم بروتستانتى عالمى للسياسات الإسرائيلية فى القدس.

٢- وجود دعم أرثوذكسى عالمى للسياسات الإسرائيلية فى القدس.

٣- عدم ثبات الدعم الكاثوليكى العالمى لمقررات الشرعية الدولية بشأن القدس.

٤- صدور الدعم الأرثوذكسى الجزئى، لمقررات الشرعية الدولية، عن موقف سياسى/ قطرى، وتلويحه بإمكانية قبول فكرة التدويل.



بيانى بسيط لمعطيات (مدخلات) البيئة التى تعمل فيها منظمة المؤتمر الإسلامى

الفصل الخامس

جهود منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس

مقدمة:

على وجه العموم، تمارس منظمة المؤتمر الإسلامى، أنشطتها المتعددة، فى المجالات المختلفة - السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية - من خلال عدة وسائل، هى[1]:

١- عقد الاتفاقات العامة بين الدول الأعضاء بها، لتحقيق التعاون فيما بينها، والاتفاقيات الخاصة بإنشاء المنظمات الفرعية المتخصصة والمنتمية.

٢- إصدار اللوائح لتنظيم سير العمل الداخلى بالمنظمة.

ونظراً لأن هاتين الوسيلتين ملزمتان، فإنهما من أفضل الوسائل لقيام المنظمة بنشاطها.

٣- إصدار الإعلانات والبيانات والقرارات، وهى أكثر الوسائل شيوعاً، فالإعلانات تصدر عن مؤتمرات القمة فقط[*]، والقرارات يصدرها مؤتمرا (القمة ووزراء الخارجية)، كما يصدر فى نهاية كل مؤتمر بيان ختامى عن أعماله.

١- للمزيد، راجع: د. وائل علام، م س، ص ١٣٩ - ١٤٠.

☆) من هذه الإعلانات:

- بلاغ مكة الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامى الثالث.
- ميثاق الدار البيضاء عن مؤتمر القمة الإسلامى الرابع.
- إعلان داكار عن مؤتمر القمة الإسلامى السادس.
- إعلان الدار البيضاء عن مؤتمر القمة السابع.

برغم ما يؤخذ على هذه الوسيلة من اعتمادها على العبارات الحماسية والفضفاضة، وأنها تقف عند حد مناشدة الدول الأعضاء، لتنفيذ القرارات والنداءات، إذ ليس للمنظمة أية سلطة جزائية، فإن دور هذه الوسيلة يتمثل فى، أو يستهدف:

أ- تقديم الدعم المعنوى والسياسى لموضوع ما، من خلال صدوره عن منظمة دولية.

ب- توضيح وجهة نظر المنظمة تجاه الموضوع أو الموضوعات محل الإعلان أو القرار أو البيان.

جـ - توجيه الدول الأعضاء إلى انتهاج سلوك معين تجاه موضوع ما.

٤- إنشاء المؤسسات الإسلامية للعمل على وضع قرارات المنظمة محل التنفيذ.

وتملك منظمة المؤتمر الإسلامى النوعين من السلطات التى تملكها المنظمات الدولية بصفة عامة، وهما (*) :

- سلطة البحث والدراسة.

- سلطة إصدار القرارات.

وبشأن قضية القدس تحديداً كان لمنظمة المؤتمر الإسلامى موقف سياسى اتخذت فى ضوئه عدة إجراءات لمعالجة هذه القضية.. المباحث الثلاثة التالية تتناول هذا الموقف وتلك الإجراءات.

(*) - للمزيد، راجع د. صلاح شلبى، ص ١١٥.

المبحث الأول

الموقف السياسى لمنظمة المؤتمر الإسلامى إزاء قضية القدس

إن متابعة وتحليل ظروف انعقاد مؤتمرات القمة الإسلامية، على مدى العقود الثلاثة الماضية، تظهر أن هذه المؤتمرات، لم تكن - بداية - تجيء بمبادرة تجسد إرادة الأمة، بشأن قضاياها، أو إحدى قضاياها المهمة، وإنما كانت تأتى - فى الغالب - إما رد فعل لأحداث جسام، تنزل بالأمة، أو بمقدساتها، كحادث حريق المسجد الأقصى (١٩٦٩/٨/٢١)، وإما مجاراة لأحداث أخرى، لم تكن شريكة فى صنعها، كحرب أكتوبر ١٩٧٣، وإما تأتى استثنائية، بلا معنى، مكررة ما سبقها إليه آخرون. وحتى إذا وافق انعقادها الدورى أحداثاً كبرى ذات بعد إسلامى، كانتفاضة الأقصى، فإنها لا تقدم جديداً، ولا تتخذ موقفاً يبرز خصوصيتها - كمنظمة ذات مرجعية عقائدية - وإنما تجيء مقرراتها مجرد ترديد لما سبق أن قررته محافل دولية أخرى، ذات صلة، كهيئة الأمم المتحدة.

بل كما يقرر المستشار القانونى لمنظمة المؤتمر الإسلامى، فإن قرارات هيئة الأمم المتحدة، تشكل مرجعاً أساسياً لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامى، فى سبيل تحرير القدس [1].

● ظلت قرارات القمة الإسلامية الأولى ١٩٦٩ أساساً مرجعياً لموقف منظمة المؤتمر الإسلامى، على مدى عقد لاحق، تبلور خلاله موقف المنظمة المذكورة من قضية القدس، فى النقاط التالية [2]:

١- ضرورة جلاء إسرائيل عن الأراضى العربية الفلسطينية، المحتلة عام ١٩٦٧.

٢- مساندة كفاح الشعب الفلسطينى، ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

---

١ - د سيد أنور أبو على، القدس فى قرارات منظمة المؤتمر الإسلامى، ورقة مقدمة إلى ندوة " القدس مدينة السلام "، م س.

٢ - د. صلاح شلبى، م. س، ص ص ١٣٥ - ١٣٧.
و د. الأشعل، أصول التنظيم، ... م س، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
و: د. الخطيب، م س، ص ص ٢٦ - ٢٨ ، ١١١.
و: د علام، م س، ص ص ١٦٩ - ١٧١.

٣- ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس.

٤- الدعوة إلى تسوية القضية عن طريق عقد مؤتمر دولى.

٥- مناهضة أية تسوية جزئية لا تنسجم مع حقوق الشعب الفلسطينى.

٦- العمل على إضعاف قدرات إسرائيل، والضغط عليها حتى تستجيب لإرادة المجتمع الدولى، بشأن الصراع العربى الإسرائيلى، ولذلك تطالب المنظمة بعدم التعاون من أى نوع مع إسرائيل، وقطع العلاقات معها، ورفض الاعتراف بتصرفاتها، ومناهضة التحالف معها، ومناهضة الهجرة إليها، وإحكام المقاطعة الإسلامية الشاملة ضدها.

٧- العمل على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، وعزلها فى المحافل الدولية.

كما أكدت القمة الإسلامية الثانية (لاهور - ١٩٧٤) رفض تدويل القدس أو وضعها تحت أى سيادة غير عربية أو إسلامية [١].

● إبان الفترة من انعقاد مؤتمر كامب ديفيد وحتى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام (١٩٧٨ - ١٩٩١) تبلور موقف منظمة المؤتمر الإسلامى فى: [٢]

١- رفض اتفاقيتى كامب ديفيد، واعتبارهما حلاً ثنائيا، يتجاهل جوهر القضية، واعتبار تطبيع الحكومة المصرية للعلاقات مع الكيان الصهيونى تنكراً لمبدأ الجهاد المقدس، يقود إلى مخاطر تهدد الأمة الإسلامية، وحتى بعد رفع تعليق عضوية مصر فى المنظمة، فى القمة الإسلامية الرابعة (١٩٨٤)، ظلت المنظمة على موقفها الذى يدين الحلول الثنائية، ويطالب الدول الأعضاء التى لها علاقات بإسرائيل بقطع هذه العلاقات.

٢- إدانة التحيز الأمريكى للجانب الإسرائيلى، والسياسة الأمريكية بالمنطقة عموما.

٣- تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وقبول خطة السلام العربية التى أقرها مؤتمر القمة العربى الثانى عشر بفاس ١٩٨٢.

برغم إعلان القمة الرابعة الإسلامية (١٩٨٤) فإن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ / ١٩٦٧ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية والعربية، ولا يشكل أساسا كافياً لحل

١- د. السيد عليوة، م س، ص ٢٤٢.

٢ - د. وائل علام، م س، ص ص ١٧٢ - ١٧٦.

القضية الفلسطينية، فقد كان قبول خطة السلام العربية لمبدأ (الأرض مقابل السلام) يعنى إمكانية الاعتراف بإسرائيل والتعايش معها.

إلى جانب تأكيد القمة الإسلامية الخامسة (١٩٨٧) على ما سبق، فقد طالبت - أيضاً - بعقد مؤتمر دولى للسلام ترعاه الأمم المتحدة، ودعت الدول الأوروبية إلى اتخاذ مواقف أكثر تقدماً.

● غلب على المرحلة ما بين مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ومؤتمر كامب ديفيد (٢) عام ٢٠٠٠ تعبير (عملية التسوية السلمية) أو (عملية السلام فى الشرق الأوسط) وإن انصبت فى جوهرها على القضية الفلسطينية.

فى هذه المرحلة، تبلور موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من القضية الفلسطينية فى النقاط التالية [1]:

١- تأييد الانتفاضة الفلسطينية التى كانت قد انطلقت فى ١٩٨٧، وقبول القرار ٢٤٢. كما ورد فى مقررات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى العشرين (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).

٢- تأييد الجهود التى أدت إلى عقد مؤتمر السلام فى مدريد، لإيجاد حل عادل شامل للقضية الفلسطينية، والنزاع العربى الإسرائيلى. وذلك كما ورد فى مقررات القمة الإسلامية السادسة (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).

٣- تأكيد تضامن الدول الإسلامية مع منظمة التحرير الفلسطينية، فى نضالها من أجل إزالة آثار الاحتلال الإسرائيلى للأرض الفلسطينية، وتأكيد الدعم والتأييد للمسيرة السلمية فى الشرق الأوسط، والترحيب بالاتفاقات التى تم عقدها فى إطار هذه العملية. وذلك حسبما ورد فى البيان الختامى للمؤتمر الثالث والعشرين لوزراء الخارجية الإسلامى (١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م).

٤- دعوة المجتمع الدولى، وخاصة الدولتين راعيتى السلام والاتحاد الأوروبى إلى حمل إسرائيل على الالتزام بتنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقيات، والدخول بجدية فى مفاوضات الوضع النهائى، والتوصية بإعادة النظر فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل إذا ما توقفت عملية السلام. وذلك كما قرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الرابع والعشرون (١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م).

---

١ - المرجع السابق، ص ص ١٧٦ - ١٧٩.

استمرت المنظمة منذ نشأتها ترفض خيارات تدويل القدس، أو وضعها تحت أى سيادة غير عربية أو إسلامية [1].

ظلت القضية الفلسطينية وقضية القدس، خاصة تشغل مكانها المحورى، ضمن مقررات المؤتمرات المنعقدة فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، على مستوى وزراء الخارجية والقمة الإسلامية [*].

يراجع فى ذلك مقررات وبيانات القمتين العاديتين: القمة الثامنة المنعقدة فى طهران ديسمبر ١٩٩٧، والقمة التاسعة المنعقدة فى الدوحة نوفمبر ٢٠٠٠، والقمة الطارئة الثانية المنعقدة فى الدوحة (٢٠٠٣/٣/٥). والعادية العاشرة فى بوتراجايا فى أكتوبر ٢٠٠٣.

ختاماً، يمكن الوقوف على بعض المؤشرات الدالة على تراجع ملموس فى موقف منظمة المؤتمر الإسلامى إزاء قضية القدس كما يلى:

١- فى صدارة هذه المؤشرات يأتى موقف مؤتمر القمة الإسلامى الأول (الرباط - سبتمبر ١٩٦٩) الذى أعترف ضمنياً بـ (شرعية) الاحتلال الإسرائيلى للشطر الغربى من القدس، إذ قرر ذلك المؤتمر رفض أى حل للقضية الفلسطينية لا يعيد مدينة القدس إلى الوضع الذى كانت عليه قبل ٥ يونيه ١٩٦٧، الأمر الذى يفهم أيضاً مما قرره المؤتمر من مطالبة الدول الإسلامية أن تبذل الجهود الفردية والمشتركة لتحقيق انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى يونيه ١٩٦٧. ثم أكد المؤتمر الخامس لوزراء الخارجية الإسلامى (كوالالمبور - يونيه ١٩٧٤) على أن أى تسوية سياسية للمشكلة لابد أن تتضمن انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيه ١٩٦٧. وكذلك فعل مؤتمر القمة الإسلامى الرابع (الدار البيضاء - يناير ١٩٨٤)[2].

---

١ - عبد الله راشد العرقان، قضية القدس فى التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، ط ١، الأردن - عمان ، المطابع العسكرية، ١٩٩٧ ، صفحات: ٩٢ و١٣٦ - ١٣٧ و١٨٨ - ١٨٩ و٢٣٢.

☆ وإذ لم تستطع المنظمة أن تحقق إجماعاً على سياستها تجاه قضايا إسلامية عديدة مثل (أفغانستان - مسلمى كشمير، إلخ) فإنها قد استطاعت أن تصوغ سياسة إسلامية موحدة، فى حالة القضية الفلسطينية، وقضية القدس، وإن لم تستطع تفعيل الجوانب الإيجابية فى هذه السياسة.

٢ - د. محمد فتح الله الخطيب، م.س، ص ٢٦ - ٢٨ (فى تحليله لقرارات القمة الأولى فى سبتمبر ١٩٦٩).

و: د. السيد عليوة، م.س، ص ٢٤٢. (فى تحليله لقرارات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الخامس - أبريل ١٩٧٤)

و: د. وائل أحمد علام، م.س، ص ١٧٤. (فى تحليله لقرارات مؤتمر القمة الإسلامية الرابع - الدار البيضاء، ١٩٨٤).

وبات ذلك الموقف مرجعية ثابتة لكل قرارات المؤتمرات الإسلامية اللاحقة (قمة - وزراء خارجية) بشأن القدس.

٢- فى القمة الإسلامية الرابعة (الدار البيضاء - يناير ١٩٨٤)، غيرت منظمة المؤتمر الإسلامى موقفها السابق فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل، إذ تبنت تلك القمة خطة السلام العربية المشهورة بمشروع فاس، والتى قررت الفقرة السابعة منها حق كل دول المنطقة فى العيش فى سلام.

وفى بيانه أمام المؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين (جنيف ٨/٢٩ - ١٩٨٣/٩/٧) والمنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، أوضح السيد الحبيب الشطى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى ما وراء موقف المنظمة هذا: «ولقد سبق أن أعلنا فى مؤتمراتنا المتكررة التزامنا بكل المقترحات التى تضمن للشعب الفلسطينى حقوقه... وعلى هذه الأرضية جاء تبنى منظمة المؤتمر الإسلامى لمشروع السلام العربى الذى يعرف بمشروع فاس، والذى يشكل الحد الأدنى للشعب الفلسطينى»[١].

٣- فى حرص منظمة المؤتمر الإسلامى على استخدام تعبير (النزاع العربى/ الإسرائيلى)، فى خطابها السياسى (الإعلانات والبيانات والقرارات والتوصيات)، يلاحظ أن هذه المنظمة تتعامل على استحياء، مع قضية يفترض أنها فى صدارة اهتماماتها، الأمر الذى ينعكس سلبياً على الإرادات السياسية للدول الأعضاء، ويضعف من إحساسها بالالتزام الفاعل أو الإيجابى، إزاء القضية المذكورة. كل ذلك على الرغم من أن موقف أو التزام المنظمة إزاء القضية الفلسطينية وقضية القدس يتأسس على مرجعية شرعية عقائدية قوية، ومرجعية قانونية لا تقل قوة، إذ إن هذا الالتزام مدرج فى ميثاق المنظمة، المودع فى هيئة الأمم المتحدة.

٤- ظل موقف منظمة المؤتمر الإسلامى، الرافض لمبدأ الحلول الانفرادية

١- د. صلاح عبد البديع شلبى، م س، ص ١٣٧.

يذكر أن ذلك المشروع، الذى أقرته القمة العربية الثانية عشرة فى فاس (سبتمبر ١٩٨٢) لم يكن يختلف عن مشروع الملك فهد المطروح قبيل تلك القمة. وكان ضمن مبادئه (قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس). وهو ما تكرر مؤخراً بصدد ما اشتهر أيضاً بخطة الأمير عبد الله ولى عهد السعودية، واعتمدته القمة العربية الرابعة عشرة (بيروت - مارس ٢٠٠٢) والقمة الإسلامية الطارئة (٢) فى الدوحة (٢٠٠٣/٣/٥) والعادية (١٠) فى بوتراجايا بماليزيا (أكتوبر ٢٠٠٣).

مع إسرائيل، حتى أوائل التسعينيات، حيث طرأ عليه تبدل ملحوظ - نتيجة للتطورات التى حدثت بالنسبة إلى المسار السلمى لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى - منذ ذلك التاريخ فصاعداً، وبالتحديد منذ انعقاد الاجتماع السنوى التنسيقى لوزراء الخارجية الإسلامية (نيويورك - سبتمبر ١٩٩٢) إذ برز الخط الواضح لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى تأييدها لمسيرة السلام، التى تهدف إلى الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

وتأكيداً على هذا التوجه الجديد أعرب مؤتمر القمة الإسلامية السابع (الدار البيضاء - ديسمبر ١٩٩٤) عن دعمه للمسيرة السلمية فى الشرق الأوسط، كما رحب بالاتفاقيات التى تم عقدها فى إطار مسيرة السلام هذه... «استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام».(١)

٥- إذا كان موقف منظمة المؤتمر الإسلامى يأتى - بصفة عامة - مسايراً لمواقف المنظمات الدولية الأخرى، ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مثل هيئة الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، من حيث التأكيد على مشروعية الحقوق الفلسطينية، وإدانة الاحتلال الإسرائيلى لبعض الأراضى العربية (٢)، فإن هذا يشير إلى مأخذ آخر على هذا الموقف، الذى لا يعد تقليدياً فحسب، بل منطوياً على تنازل عن الحق الإسلامى فى أرض فلسطين، والقدس خاصة، فالمسلمون مطالبون بحماية هذه الأرض والذود عنها من منطلق عقائدى، وليس من منطلق المصالح السياسية أو الأمنية فحسب. وإذا جاز أن يقبل المسلمون أو العرب أو الفلسطينيون - فى سياق تاريخى، أو فى إطار مواءمة سياسية ما - بالتخلى عن الأرض أو بعض الأرض، غير فلسطين والقدس، فليس مقبولاً ولا جائزاً من المسلمين والعرب والفلسطينيين أن يتخلوا عن أرض فلسطين أو جزء منها؛ فالتزام هؤلاء جميعاً إزاء فلسطين والقدس هو التزام عَقَدى بالدرجة الأولى، وعلى منظمة المؤتمر الإسلامى أن تظل محافظة على تثبيت هذه المرجعية، كمنطلق لموقف متميز عن

---

١ - د. الرشيدى، م س، ص ١٣٥.

٢- المرجع السابق، ص ١٣٣.

مواقف المنظمات الأخرى، التى لا تتقيد بغير المرجعية السياسية. ذلك، حتى يبعث الله من أبناء هذه الأمة، رجالاً ذوى إرادة سياسية ناهضة، غير متخاذلة، تفعِّل موقف المنظمة، ولا تقف به عند حد «إعلان الالتزام».

وإذْ لم يَزْدَدْ دور منظمة المؤتمر الإسلامى على فعل ما فعلته القوى الدولية، غير ذات الصلة المباشرة، بالقضية الفلسطينية، حيث - كما سبق - وقف هذا الدور عند حد (الكلام)، فلا تزال الميزة الرئيسية أو الثمرة الوحيدة لهذا (الكلام) هى تثبيت الموقف الإسلامى - كمرجعية مستقرة (عقائدية وسياسية) - عند الحد السابق الإشارة إليه، تجاه القضية المذكورة وذلك طيلة العقود الثلاثة التى هى عمر المنظمة حتى الآن.

يعرض على ما سبق، عدة مواقف إيجابية نادرة للقمة الإسلامية.

● يذكر أن القمة الإسلامية فى دورتها الثالثة (الطائف ١٩٨١) لم تستخدم - فى قراراتها بشأن القدس - تعبيرات (القدس العربية) أو (القدس التى احتلت فى ١٩٦٧)، مما يفهم منه أن المؤتمر الإسلامى لا يفصل - أحياناً - بين (القدس الشرقية والقدس الغربية)، ويعتبرهما مدينة عربية إسلامية واحدة. كذلك فإن تلك القمة لم تشر إلى ضمانات دولية للوصول إلى الأماكن المقدسة، لأتباع كل الأديان فى المدينة. ذلك، على عكس ما فعلت القمة العربية الثانية عشرة فى فاس ١٩٨٢، إذ توقفت هذه عند حد المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، ثم وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة، فترة قصيرة، يقام بعدها دولة فلسطينية، عاصمتها القدس. كما أن القمة العربية أشارت إلى وجود ضمانات دولية للوصول إلى الأماكن المقدسة [1].

● كذلك فإن موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من القضية الفلسطينية / قضية القدس، عكس (عداءً نسبياً) تجاه القوى الكبرى - خاصة الولايات المتحدة - الداعمة للسياسات الإسرائيلية، فى مدينة القدس [☆].

---

١ - د. جعفر عبد السلام، المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، هدية..، م س، ص٦٩-٧٠.

☆ للمزيد، راجع:

- د. عبد الله الأحسن، م س، ص ص ١٤٩ - ١٥٣.
- راجع مقررات مؤتمرى وزراء خارجية الدول الإسلامية (الرابع - ١٩٧٣) و(التاسع ١٩٧٨)

كان الموقف (العدائي) الأشد للمنظمة تجاه الولايات المتحدة، بسبب ما اعتبرته المنظمة (دعماً غير مشروط لإسرائيل، من جانب الولايات المتحدة). ومع انتهاء مؤتمر القمة الإسلامى الأول ١٩٦٩، ناشدت المنظمة كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، التدخل ضد الممارسات الإسرائيلية الوحشية فى القدس، وفى فلسطين عامة.

وفى مقدمة القرار الأول لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثالث (١٩٧٢)، حددت واعتبرت الولايات المتحدة (المساعدَ الأول) لإسرائيل، وطلب منها المؤتمر إجبار إسرائيل على التزام قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين والقدس.

استمرت مقررات الأجهزة الرئيسية للمنظمة تعبر عن ذلك الموقف، الذى ازداد حدة فى أعقاب اتفاق كامب ديفيد (١٩٧٨)، والتى تمت برعاية أمريكية.

● اعترفت منظمة المؤتمر الإسلامى بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطينى (مارس ١٩٧٣) وكما سيأتى، فقد جاء هذا الاعتراف سابقاً على الاعتراف المماثل بالمنظمة المذكورة من جانب جامعة الدول العربية (أكتوبر ١٩٧٤).

● يذكر أنه توالى - بعد ذلك - الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية من جانب الدول الإسلامية، وغيرها، وخلال بضعة أشهر دعى رئيس المنظمة المذكورة - ياسر عرفات - إلى مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة [1].

● يُعد منح القمة الإسلامية الثانية (لاهور - فبراير ١٩٧٤) العضوية الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية استثناء وحيداً فى هذا الجانب - عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى - حيث إن ميثاق المنظمة قرر أن تقبل طلبات الانضمام من الدول فحسب، وليس من حركات التحرر أو الأقاليم الخاضعة للاحتلال.

١- د. الأحسن، م س، ص ١٢٧ - ١٢٨.

المبحث الثانى

دور الأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامى فى معالجة قضية القدس

يتمثل هذا الدور - غالباً - فيما صدر عن هذه الأجهزة من قرارات وتوصيات، بشأن القضية المذكورة. ولذا فإن هذا المبحث يرصد ويقيم جملة القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية. ثم يتناول إسهامات كل من مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى، فى معالجة قضية القدس.

أولاً - مقررات مؤتمر القمة الإسلامية بشأن قضية القدس

١- رصد المقررات: عقدت القمة الإسلامية- حتى الآن - عشر دورات عادية كانت أولاها فى الرباط (٢٢ - ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩) قبل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى، وكانت العاشرة فى بوتراجايا - العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا - فى أكتوبر ٢٠٠٣. حملت إحداهما اسم (دورة فلسطين والقدس الشريف)، وهى الدورة الثالثة المنعقدة فى مكة المكرمة / الطائف، يناير ١٩٨١. والمقرر أن تعقد الدورة القادمة فى السنغال ٢٠٠٦. وعقدت القمة المذكورة دورتين استثنائيتين كانت الأولى فى إسلام أباد - باكستان فى مارس ١٩٩٧. وكانت الثانية فى الدوحة - قطر فى ٥ / ٣ / ٢٠٠٣.

لم تَخْلُ أى من هذه الدورات من قرار أو توصية تتعلق بالقضية الفلسطينية عامة، وقضية القدس خاصة.

- مؤتمر القمة الإسلامية الأول (الرباط / ٢٢ - ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩)(*) :

جاء فى الإعلان الصادر عن هذه القمة: ".. وبناء على ذلك فإنهم -ملوك ورؤساء الدول الإسلامية- يعلنون أن حكوماتهم وشعوبهم عقدت العزم، على رفض أى حل للقضية الفلسطينية، لا يكفل لمدينة القدس. وضعها السابق لأحداث يونيه ١٩٦٧ .

(*) تتناول هذه الدراسة مقررات القمة الإسلامية الأولى، برغم انعقادها قبل ظهور منظمة المؤتمر الإسلامى، وذلك لأن ما يتعلق من هذه المقررات بشأن قضية القدس، ظل يمثل - فى الغالب - مرجعية أساسية لمقررات المؤتمرات الإسلامية على مدى عقد لاحق، بشأن القضية ذاتها.

و: " يهيب - الإعلان - بإلحاح بجميع أعضاء الأسرة الدولية، لكى تبذل الجهود المشتركة والمنفردة، لتحقيق الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية، من جميع الأراضى التى احتلتها فى حرب يونيه ١٩٦٧ "[١].

- مؤتمر القمة الإسلامية الثانى (لاهور- باكستان/ ٢٢ - ٢٤ فبراير ١٩٧٤):

اجتر القرار (١ / ٢ - ق إ) الصادر عن هذه القمة بشأن الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، ما سبق أن أثبته الإعلان الختامى الصادر عن القمة الأولى.

وفى القرار (٢ / ٢ - ق إ) بشأن القدس، فعل المؤتمر الشئ نفسه، إذ أدان.. وطالب.. وحيا.. وأعلن.. ثم قرر: " مواصلة الكفاح المسلح فى سبيل تحرير مدينة القدس الشريف، والحفاظ على مقدساتها، ويصر على ألا تكون موضعاً لأية مساومة أو تنازلات ".

- مؤتمر القمة الإسلامية الثالث (الطائف / ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨١):

صدر عن هذه الدورة ثلاثة قرارات تمس قضية القدس، أولها بشأن (برنامج العمل الإسلامى لمواجهة العدو الصهيونى). والثانى بشأن (قضية فلسطين والشرق الأوسط) والثالث بشأن (إعلان الجهاد المقدس)، إضافة إلى (بلاغ مكة المكرمة).

فى القرار الأول (١ / ٣ - س (ق إ)) صادقت القمة على البرنامج المذكور الذى أعدته لجنة القدس فى اجتماعها بالرباط فى ديسمبر ١٩٨٠. متضمنا التوصيات التالية:

- قيام الدول الإسلامية عبر وسائل إعلامها المختلفة بالتعبئة النفسية باتجاه الجهاد لتحرير القدس.

- اتخاذ الإجراءات لإنشاء مكتب إسلامى لمقاطعة إسرائيل.

١- راجع مقررات مؤتمرات القمة الإسلامية بشأن القدس، فى:

- القرارات الخاصة بالقدس الشريف وفلسطين الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامى - الأمانة العامة، د.ت.

- القدس.. وثائق أساسية وقرارات دولية، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، ١٩٩٦، ملف: القدس فى مقررات القمة الإسلامية.

- التنسيق العسكرى بين دول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والدول الإسلامية من جهة أخرى، بما يحقق الاستفادة من إمكانات الدول الإسلامية فى المجهود العسكرى، وإنشاء مكتب عسكرى فى الأمانة العامة، والقيام بهذا التنسيق مع رئاسة لجنة القدس.

القرار الثانى (٢ / ٣ - س (ق إ)) أكد الموقف السابق للدول الإسلامية إزاء قضية فلسطين، وواصل إدانة الممارسات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، وواصل مطالبة الآخرين (المجتمع الدولى) بفعل شئ (مواصلة جهودهم لحل القضية).

أما القرار الثالث (٥ / ٣ - س (ق إ)) فقد أعلن الجهاد المقدس لإعادة المدينة المقدسة.

- مؤتمر القمة الإسلامية الرابع (الدار البيضاء / ١٦ - ١٩ يناير ١٩٨٤):

فى قرارها (١ / ٤ - س (ق. م)) بشأن قضية فلسطين والوضع فى الشرق الأوسط، أعلنت هذه القمة:

- تبنى خطة السلام العربية التى أقرها مؤتمر القمة العربية الثانى عشر فى مدينة فاس المغربية (١٩٨٢).

- تبنى الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين والذى عقد بإشراف الأمم المتحدة فى جنيف (٢٩ / ٨ - ٧ / ٩ / ١٩٨٣).

- اعتماد تدريس مادة تاريخ وجغرافية فلسطين فى جميع مدارس الدول الإسلامية.

وفى قرارها (٢ / ٤ - س (ق إ)) بشأن مدينة (القدس الشريف). واصلت القمة تنويهاتها بأنها تأخذ بعين الاعتبار، ما وصل إليه الوضع فى المدينة المقدسة من إجراءات الضم والتهويد، من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلى. وواصلت استنكارها لكل ذلك، وإعلانها مواقفها السابقة، واستمرارها مناشدة دول العالم، عدم الاعتراف بالأمر الواقع، الذى تخلقه إسرائيل بالمدينة المقدسة.

- مؤتمر القمة الإسلامية الخامس (الكويت / ٢٦ - ٢٩ يناير ١٩٨٧):

لم يضف قرار هذه القمة (١ / ٥ - س (ق إ)) الخاص بقضية فلسطين والشرق الأوسط، إلا الدعوة إلى إصدار طابع فلسطين.

ما قرارها (٢ / ٥ - س (ق إ)) بشأن مدينة القدس الشريف، فقد جاء تكراراً شبه حرفى للقرارات السابقة فى الشأن نفسه. مع إضافة يسيرة، تتمثل فى الدعوة إلى الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى (٢١ أغسطس).

- مؤتمر القمة الإسلامية السادس (داكار - السنغال /٩ - ١١ ديسمبر ١٩٩١):

برغم أن هذه الدورة حملت اسم (دورة القدس والوئام والوحدة) فإنها لم تقرر ولم تتخذ إجراءاً عمليا واحداً، يخص هذه القضية فى قرارها (١ / ٦ - س (ق إ)) الخاص بالقضية الفلسطينية ولا فى قرارها (٢ / ٦ - س (ق إ)) بشأن مدينة القدس الشريف، ولا فى بيانها الختامى، وكذا " إعلان داكار "، فقد حفل القراران والبيان والإعلان بعبارات (المقررات) السابقة، فى الإدانة والاستنكار والمناشدة والإهابة بالآخرين.

- مؤتمر القمة الإسلامية السابع (الدار البيضاء / ١٣ - ١٤ ديسمبر ١٩٩٤):

جاء قرارها (١ / ٧ - سٍ (ق إ)) بشأن قضية فلسطين والنزاع العربى الإسرائيلى تكراراً - أو نقلاً عن - قرارى القمتين السابقتين، فى الشأن نفسه.

وكذلك كان القرار (٢ / ٧ - س (ق إ)) فى شأن القدس، غير أن هذا الأخير أوصى بتنظيم أسواق خيرية لصالح صندوق القدس، وكرر توصيته السابقة بإصدار طابع فلسطين.

ثم جاء البيان الختامى لهذه القمة، فأكد وأعرب وطالب وأدان وكغيره من البيانات والإعلانات الصادرة عن الدورات السابقة للقمة الإسلامية.

- مؤتمر القمة الإسلامية الثامن (طهران / ٩ - ١١ ديسمبر ١٩٩٧):

جاءت قراراتها فى الشأنين: فلسطين عامة والقدس خاصة، تكرارا لما ورد فى القرارات المناظرة الصادرة عن الدورات السابقة للقمة الإسلامية.

وكذلك فعلت القمة الإسلامية فى دوراتها التالية، حتى الآن:

- الدورة التاسعة (الدوحة / ١٢ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠). وإن أوصت بتوفير مليار دولار لدعم انتفاضة الأقصى.

- الدورة العاشرة (بوتراجايا - ماليزيا / أكتوبر ٢٠٠٣).

- الحادية عشرة (داكار - السنغال / مارس ٢٠٠٨). (*)

وكذلك فعلت فى الدورات الطارئة:

- الأولى (إسلام أباد / مارس ١٩٩٧).

- الثانية (الدوحة / ٥ مارس ٢٠٠٣).

- الثالثة (مكة المكرمة / ديسمبر ٢٠٠٥).

٢ - تقييم مقررات مؤتمر القمة الإسلامية بشأن قضية القدس:

- القمة الإسلامية الأولى (الرباط / سبتمبر ١٩٦٩):

برغم أن انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية الأول جاء تعبيرا عن انتفاضة العالم الإسلامى - رسميا وشعبياً - بعد حريق المسجد الأقصى فى ٢١ / ٨ / ١٩٦٩، فإن أيا من الحيثيات التى ازدحمت بها أولى صفحتى الإعلان الصادر عن تلك القمة فى ٢٥ / ٩ / ١٩٦٩ لم تشر إلى ذلك الحدث، الذى شكل منعطفاً خطيراً فى تطور قضية القدس، بل جاءت تلك الحيثيات، وما بنى عليها من توصيات، عامة ورخوة، تؤكد أن القمة الإسلامية الأولى تنعقد على صفحة مياه " المحيط البعيد الهادى " وليس على أرضية أو خلفية حريق واحد من أهم مقدسات الأمة.

جاءت تلك الحيثيات لتكرر ما هو معلوم من الدين (بالضرورة) فى شأن وحدة الأمة، وما هو معلوم من القانون الدولى (بالضرورة) فى شأن قضايا التحرر.

جاءت تلك الحيثيات لتؤكد أنها صورة باهتة لما سبق أن قررته مؤتمرات أو منظمات دولية أخرى، تهتم بعامة أمور (الكرة الأرضية)، وليس بخاصة قضايا (العالم أو الأمة الإسلامية).

(*) من المقرر أن تعقد القمة القادمة (الثانية عشرة) فى مصر عام ٢٠١١.

ثم فى صفحته الثانية والأخيرة، وبعد أن نوه الإعلان بأن القمة (بحثت) حادث حريق المسجد الأقصى، وأنه - الحادث - أثار أعمق القلق فى قلوب أكثر من ستمائة مليون مسلم فى سائر أنحاء العالم، بعد ذلك، نجد إعلان أول قمة إسلامية يتورط أو يورط الأمة الإسلامية فى أول وأكبر خطيئة - من جانب القمة الإسلامية- فى حق القدس، فبدل أن يؤكد عزم الأمة على حماية الأقصى واسترداد كل شبر من أرض فلسطين الإسلامية، والقدس فى مقدمتها، نجده يعلن - ضمنا - تنازل الأمة عن حقها فى الشطر الغربى من مدينة القدس... القدس التى كانت ولا تزال - بحكم القانون الدولى - أرضاً محتلة بشطريها، وتقع كلها تحت وصاية المنظمة الدولية.

واكتفى الإعلان بالتنويه بعزم الأمة على استرداد ما احتل من القدس عام ١٩٦٧.

كان فى صدارة الموضوعات التى ناقشتها هذه القمة، الإجراءات التى بدأت سلطات الاحتلال تنفيذها، لتهويد الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، خاصة القدس [١]. الأمر الذى يعنى علم القمة بما يدور على أرض القدس، ويحدد مسئوليتها عن مواجهته، منذ الأسابيع الأولى لاحتلال شرق القدس.

يلاحظ من خلال البيان الختامى للقمة الإسلامية الأولى، أن موقف العالم الإسلامى من قضية القدس، شكل فى محصلته حدا أدنى يمكن الإجماع عليه بين أطراف تطالب بإزالة إسرائيل من الوجود، مثل السعودية والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأطراف أخرى تعترف بإسرائيل مثل تركيا، مرورا بدول تشترط التوصل إلى اتفاقات سلام مع إسرائيل، مقابل الاعتراف بحقها فى الوجود مثل الأردن ومصر. وعليه، فيوم ظهرت منظمة المؤتمر الإسلامى تعاملت مع الشطر الشرقى - فحسب - لمدينة القدس، نظرا للتباين فى المواقف السياسية بين دول المنظمة تجاه إسرائيل، وباعتبار وجود الأماكن المقدسة فى البلدة القديمة من شرق القدس [٢].

- القمة الإسلامية الثانية (لاهور / فبراير ١٩٧٤):

جاءت الدعوة إلى القمة الإسلامية الثانية فى أعقاب نصر أكتوبر ١٩٧٣،

١- القدس: وثائق أساسية...، م س، ملف القدس فى مقررات القمة الإسلامية.

٢- العرقان، م س، ص ٩٢.

من جانب أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامى - تنكو عبد الرحمن - الذى كان يرمى إلى أن تدعو القمة إلى تأييد الرئيس المصرى فيما كان بصدده، وتفويضه فى التفاوض مع إسرائيل، على إقامة سلام عادل فى الشرق الأوسط وإنهاء حالة الحرب، غير أن الفكرة لم تجد قبولا لدى من عرضت عليهم، إذ كانت كلمة (تفاوض) غير ذات موضوع آنذاك، ولأن تلك القمة كانت مظهراً لاستعراض قوة الأمة الإسلامية، ولأن نشوة الانتصار والرغبة فى استمرار الكفاح المسلح والجهاد كانت طاغية على المؤتمر، فقد (قررت) القمة استمرار الجهاد فى سبيل تحرير القدس، وصيانة مقدساتها، وألا تكون المدينة المقدسة، موضعا للمساومات [1].

وهكذا، فقد ركبت تلك القمة موجة انتصار أكتوبر، و(قررت) استمرار الجهاد والكفاح المسلح، بينما لم تكن هى - فى الواقع - ذات صلة أو على علم بقرار الجهاد أو قرار (الكفاح المسلح) الذى تم فى حرب أكتوبر.

إن تعبير المؤتمر - فى قراريه بشأن القضية الفلسطينية وقضية القدس - عن قلقه العميق لتمادى إسرائيل فى تهويد مدينة القدس، وتغيير معالمها السكانية والدينية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، يعد دليل إدانة ضد القمة الإسلامية، إذ إن ذلك التعبير أثبت علم القمة بما يجرى بالقدس على أيدى قوات الاحتلال. وبرغم ذلك فلم يتضمن قرارا القمة المذكورة - بهذا الصدد - غير الإدانة والاستنكار ومطالبة الآخرين - الأسرة الدولية - بالتحرك.

- القمة الإسلامية الثالثة (الطائف ١٩٨١):

جاء القرار (١ / ٣ - س (ق إ)) بشأن (برنامج العمل الإسلامى لمواجهة العدو الصهيونى) على نسق ما سبقه من قرارات، تناشد، وتطالب، وتستنكر، وتؤكد الالتزام... إلخ. ثم إن ما اتسم بالطابع العملى من جملة ما ازدحم به هذا القرار من توصيات، لم يتم تفعيل شئ منه. وكان قد أوصى بإنشاء مكتب مقاطعة، ومكتب تنسيق عسكرى، وتكليف وسائل الإعلام بالتعبئة النفسية باتجاه الجهاد لتحرير القدس.

وكذا القرار (٢ / ٣ - س (ق إ)) بشأن قضية فلسطين والشرق

---

١ - د. الخطيب، م.س، ص ٣٤ - ٣٥ .

الأوسط، الذى واصل الإدانة والمناشدة وتأكيد الالتزام. ذلك، برغم أنه أثبت فى صدره أن " الوقت حان لاتخاذ التدابير الزجرية، التى نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيقها على إسرائيل، بسبب تماديها فى انتهاك مبادئ الميثاق، ورفضها تنفيذ قرارات المنظمة الدولية، ومواصلتها العدوان على الدول العربية والشعب الفلسطينى ".!

أما القرار (٥ / ٣ - س (ق إ)) بشأن إعلان الجهاد المقدس، فلم يكن أكثر من رد فعل غير مدروس من جانب القمة، إزاء إعلان إسرائيل ضم القدس كعاصمة أبدية.

وجاء (بلاغ مكة المكرمة) الصادر عن هذه القمة، كمذكرة تفسيرية تشرح (حيثيات) إعلان الجهاد المقدس، كرد فعل أو موقف حاسم برفض العدوان الإسرائيلى. المتمثل فى ضم القدس. يتعاهد فيه أبناء هذا الجيل من المسلمين، على الجهاد بما لديهم من وسائل، حتى يتم تحرير القدس، وبقية الأراضى الفلسطينية.

غير أن شيئاً من هذه التوصيات والعهود، لم يتم تفعيله.

- القمة الإسلامية الرابعة (الدار البيضاء - يناير ١٩٨٥):

جاءت هذه القمة بعد القمة الإسلامية الأولى (سبتمبر ١٩٦٩) بخمسة عشر عاماً، لتؤكد! - فى قرارها (١ / ٤ - س (ق إ)) بشأن قضية فلسطين والوضع فى الشرق الأوسط - أنها:

- تنطلق من أهداف ومبادئ منظمة المؤتمر الإسلامى.

- تستلهم إعلان الرباط وإعلان لاهور وبلاغ مكة المكرمة وإعلان الجهاد المقدس وبرنامج العمل الإسلامى لمواجهة العدو الصهيونى.

- تسترشد بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

- تعبر عن قلقها البالغ من تردى الأوضاع فى الأراضى المحتلة، على أيدى سلطات الاحتلال الإسرائيلى.

- تعلن قناعتها بأن الوقت قد حان لتطبيق الفصل السابع، من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، على إسرائيل.

وبعد خمس صفحات - هى نص هذا القرار - مثقلة بهذا النسيج البالى

من العبارات المكرورة، تَذَيَّل هذا القرار بتبنى خطة السلام العربية، لحل قضية فلسطين والشرق الأوسط، التى أقرها مؤتمر القمة العربى الثانى عشر فى فاس بالمغرب ١٩٨٢، وتبنى الإعلان وبرنامج العمل، الصادرين عن المؤتمر الدولى المعنى بقضية فلسطين، الذى عقد فى جنيف (٢٩ / ٨ - ٧ / ٩ / ١٩٨٣) وشاركت فيه ١٣٧ دولة ومنظمة التحرير الفلسطينية. واختتم القرار باعتماد تدريس مادة تاريخ وجغرافية فلسطين فى جميع مدارس الدول الإسلامية. ولم يتم تفعيل شىء من هذه المقررات، إلا الأخير منها، وفى نطاق غير معلوم.

أما فى القرار (٢ / ٤ - س (ق إ)) بشأن مدينة القدس الشريف، فقد توقفت القمة عند حد ممارسة هوايتها فى الإدانة والاستنكار والمناشدة وتأكيد الالتزام ومواصلة الاتصال. ذلك برغم تنويهها فى صدر هذا القرار بأنها تأخذ فى الاعتبار، ما وصل إليه الوضع فى المدينة المقدسة (إجراءات الضم والتهويد). الأمر الذى يبرهن على عجز المنظمة، أو قصر يدها - مع شدة بصرها - فلجأت القمة إلى مناشدة أعضائها إلى التبرع لصندوق القدس الذى لم يتمكن من تحقيق أهدافه حتى ذلك التاريخ. وبعد أن استعرضت تقرير الملك الحسن الثانى - ملك المغرب رئيس لجنة القدس - أعلنت القمة " تأييدها لما قامت به لجنة القدس من إجراءات فى المحافل الدولية " دون الإشارة إلى أى من هذه الإجراءات، لكنها المجاملة السياسية بين الملوك والرؤساء.

القمة الإسلامية الخامسة (الكويت - يناير ١٩٨٧):

جاء قرارها (١ / ٥ - س (ق إ)) بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط - تكراراً

شبه حرفى - بزيادة صفحة سادسة - لقرار القمة السابقة، فى الشأن نفسه، غير أن قرار القمة الخامسة (تميز) بـ (الهبوط) إلى مستوى الحديث - فى ثلاث فقرات - عن الدعوة إلى إصدار طابع فلسطين.

وكذلك، حاكى قرار القمة الخامسة (٢ / ٥ - س (ق إ)) بشأن مدينة القدس الشريف، نظيره الصادر عن القمة السابقة، فى الشأن نفسه. غير أن قرار القمة الخامسة، أكد إدانة هذه القمة لنفسها؛ إذ إنه لم يقرر جديداً،

ولم يقرر إجراء عمليا، لمواجهة ما أثبته - فى تصدير القرار - من علم القمة بتردى أوضاع المدينة المقدسة، وما تتعرض له من سياسة (الأرض المحروقة) وإرهاب منظم، ومحاولات لهدم وإزالة المسجد الأقصى، لإقامة ما يسمى الهيكل الثالث محله.

وبعد فقرات الإدانة والتنديد والاستنكار ومطالبة الآخرين (المجتمع الدولى) بحمل إسرائيل على وقف ممارساتها فى المدينة المقدسة، دعا المؤتمر إلى إقامة احتفالات بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى (٢١ أغسطس).

وبعد أن أحيط المؤتمر علماً بمشروع إنشاء مستشفى عربى فى القدس الشريف - بديلاً عن المستشفى الخيرى الذى أغلقته سلطات الاحتلال الإسرائيلى - أيد هذا المشروع، وحث الدول الأعضاء على المشاركة فى تنفيذه.

- القمة الإسلامية السادسة (داكار - السنغال ١٩٩١):

لا جديد فى قرارها (١ / ٦ - س (ق إ) بشأن قضية فلسطين والنزاع العربى الإسرائيلى، غير مباركة الجهود التى أدت إلى عقد مؤتمر السلام فى مدريد.

وكذلك القرار (٢ / ٦ - س (ق إ) بشأن مدينة القدس الشريف، غير أنه أكد إدانة القمة لذاتها، إذ إنها لم تقرر إجراءً عملياً واحداً لمواجهة ما أثبتت علمها به من أوضاع مدينة القدس مثل:

- تصاعد الاعتداءات الصهيونية المنظمة على الأماكن المقدسة.
- الحالة السيئة التى توجد عليها قبة الصخرة المشرفة، مما يهدد بانهيارها.
- هدم سلطات الاحتلال لمحراب واحد من المساجد الكبرى بالمدينة (مسجد عثمان بن عفان).
- نهب سلطات الاحتلال وثائق المحكمة الشرعية فى القدس الشريف، بهدف مصادرة ممتلكات الوقف الإسلامى.

وكذا فعل البيان الختامى لهذه الدورة، إذ أدان واستنكر وعبر عن قلقه ثم دعا وحث وناشد، وأعلن التزامه بما سبق أن أعلن الالتزام به، منذ ١٩٦٩.

وفى فقرته الخاصة بالقدس، سار " إعلان داكار " على المنوال نفسه.

- القمة الإسلامية السابعة (الدار البيضاء - ديسمبر ١٩٩٤):

جاء قرارها (١ / ٧ - ق إ) بشأن قضية فلسطين والنزاع العربى الإسرائيلى، نقلاً حرفياً - فى ست صفحات - عن قرارى القمتين السابقتين فى الشأن نفسه.

لا جديد إذن، غير اعتبار هذا القرار دليلاً آخر على جُرْم القمة الإسلامية، فى حق قضيتها الأولى، بإضاعة عقد قاحل آخر، من عمر مسيرتها فى هذا الصراع، يضاف إلى عقد سابق، لم تحقق فيهما المنظمة شيئاً لقضية القدس.

وكذلك كان القرار (٢ / ٧ - س (ق إ) بشأن القدس؛ برغم أنه سجل علم القمة بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية (فى ٢٣ / ٩ / ١٩٩٣) باعتبار المسجد الأقصى المبارك جزءا من مساحة دولة إسرائيل، واكتفت القمة بالإدانة والاستنكار.

فى هذا القرار، أضافت القمة إلى (سجل البرامج والخطوات العملية والإجراءات الحاسمة فى مواجهة تمادى إسرائيل فى تهويد القدس وتكريس ضمها) توصية بتنظيم أسواق خيرية لصالح صندوق القدس، وكررت توصيتها السابقة بإصدار طابع فلسطين.

ثم أشادت القمة بجهود أمير منطقة الرياض، رئيس اللجنة الشعبية لمساعدة مجاهدى فلسطين؛ الذى قاد حملة تبرعات لإنقاذ القدس الشريف.

× القمة الإسلامية الطارئة الأولى (إسلام أباد - مارس ١٩٩٧):

جاءت هذه القمة ردفاً لمؤتمر القمة العربية الذى عقد فى أعقاب وصول اليمين الإسرائيلى المتطرف إلى الحكم بقيادة بنيامين نيتانياهو (يونيه ١٩٩٦).

لم يشر الإعلان الصادر عن هذه القمة إلى سبب الانعقاد الاستثنائى لها. وإذ لم تسفر هذه الدورة الاستثنائية عن أى مقررات جديدة - حيث كررت ما سبق أن رددته القمم السابقة - يبرز السؤال: فيم كان انعقادها إذن؟ خاصة أنه كان هناك - أيضاً - دورة عادية مقررة للقمة الإسلامية، بعد عدة أشهر من العام نفسه.

- القمة الإسلامية الثامنة (طهران - ديسمبر ١٩٩٧):

كان كل ما (قررته) أو أوصت به هذه القمة فى شأن قضيتى فلسطين عامة، والقدس خاصة، قد جاء مكرراً لا جديد فيه.

وانتهى الأمر بقضية القدس على جدول أعمال القمة الإسلامية، إلى أن تكون (واحدة) من كم هائل من القضايا المتراكمة على هذا الجدول، بل لم تناقشها هذه القمة، واكتفت بالتصديق على ما ورد بشأنها فى توصيات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية المنعقد قبيل هذه القمة، والتى لم تتضمن جديداً [١].

كان لبند القدس، وهو واحد من ١٤٢ بندا تناقشها القمة - فى عدد محدود من الساعات - قراران من مائة قرار صدرت عن هذه القمة، وفقرة واحدة فى البيان الختامى.

العجيب، أنه برغم هذا التضييع الجلى لقضية القدس فى دورة القمة الإسلامية هذه، كان رضا الجانب الفلسطينى عنها وامتنانه (لنجاحها)، بالغا، لدرجة تثير دهشاً لا حد له.

لقد أصدرت القيادة الفلسطينية فى غزة بيانا أشاد بموقف القمة الإسلامية، ومقرراتها فى هذه الدورة بشأن القضية الفلسطينية. وقال: " إن هذه القرارات تشكل (أكبر) دعم للشعب الفلسطينى الصامد المكافح من أجل حقوقه الوطنية وقدسه الشريف " [٢].

يعنى ذلك، أن الفلسطينيين أدمنوا الاعتماد على الدعم (الكلامى) من أشقائهم.

فى استحسان آخر لمقررات هذه القمة، يقول د. أحمد صدقى الدجانى: " إن استحضار ما جرى فى هذه القمة الإسلامية الثامنة، على مدى أيامها الثلاثة. والقرارات التى اتخذتها، وتضمنها إعلان طهران، لدليل واضح على نجاحها، وفق معيارنا فى قياس النجاح " [٣].

١- أحمد يوسف القرعى، حتى لا يعلو صوت على صوت القدس، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/١٢/١٨.
٢- الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/١٢/١٤.
٣ - القمة الإسلامية.. نقطة تحول، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٧/١٢/٢٢.

- القمة الإسلامية التاسعة (الدوحة ١٢ - ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠):

اختصرت أعمال هذه القمة إلى يومين بدلاً من ثلاثة كانت مقررة؛ بدعوى أنها (أنجزت) جدول أعمالها، كما أعلنت الدولة المضيفة - قطر- وأرجع بيان هذه القمة الأهمية التى تكتسبها إلى أنها تنعقد فى مطلع الألفية الثالثة، وقد سبقتها تحولات جذرية [١]... هذا فى الوقت الذى أتت فيه هذه القمة مواكبة - عرضاً - لاندلاع انتفاضة الأقصى، فكان الأولى - ولو ادعاءً - أن ينص ذلك البيان على أن تلك القمة تكتسب أهميتها من مواكبتها انتفاضة الأقصى... القضية الأولى. لكن البيان لم يكلف نفسه حتى هذا الادعاء.

جاءت توصيات هذه القمة تكراراً باهتا لما تعودت القمم السابقة اجتراره من إدانة واستنكار وإعلان والتزام ودعوة وحث ومطالبة... إلخ، على عكس ما كان متوقعاً فى ضوء ما احتوت عليه كلمات رؤساء الوفود فى الجلسة الافتتاحية، وكلمات ممثلى المنظمات المدعوة للمراقبة، كأمين عام الأمم المتحدة، وأمين عام جامعة الدول العربية، وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية ومذكرة رابطة العالم الإسلامى الموجهة إلى القمة، إذ جاءت كلها مشخصة للواقع، مطالبة بالعمل.

كانت كلمة أمين عام جامعة الدول العربية - د. عصمت عبد المجيد - هى: الكلمة الوحيدة التى أشارت إلى بعض (إنجازات) الدول الإسلامية بشأن قضية القدس؛ إذ قال " إن الدول الإسلامية حققت بتضامنها والتحامها إنجازات دبلوماسية كبيرة فى المعركة ضد العدوان الإسرائيلى، سواء أمام لجنة حقوق الإنسان فى جنيف، أو فى مجلس الأمن أو فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستطاعت هذه الدول أن تنتزع من هذه الهيئات الدولية قرارات مهمة " [٢].

لم تعدم هذه القمة - كسابقتها - مستحسنا لما صدر عنها، استحساناً يصل إلى درجة القناعة والرضا. فهذا أمين عام جامعة الدول العربية يكتفى بالحديث عن الإنجازات الدبلوماسية.

وهناك من رأى أن مقررات هذه القمة تمثل (نقلة نوعية فى العمل

---

١ - الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/١٤.

٢- الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/١٣.

الإسلامى) وأنها قد (تجاوزت الطموحات الإسلامية المأمولة) [1]. ولا أدرى... أيسخر هذا - بكلامه - من القمة، أم أنه يعلن انضمامه إلى مدمنى الرضا بمجرد الإدانة والاستنكار، أى (الدعم الكلامى)؟!

غير أنه - فيما أعتقد - يمكن اعتبار أن الرابح الوحيد من تلك القمة هو مدينة الدوحة - وليس القدس - التى جرت لها عملية إعادة صياغة كاملة، كانت فى حاجة إليها منذ سنوات [2].

انعكست حالة الإحباط والجزع، مما درجت عليه القمم الإسلامية فى كتابات العديد من المراقبين والمحللين، إذ لم يتحقق أى هدف كان مأمولاً، من تلك القمم، الدورى منها والطارئ.

لقد طوفت القمة التاسعة بقراراتها وتوصياتها، بنحو مائتى قضية إسلامية، مسجلة موقفها المبدئى، لا الميدانى إزاء كل منها. وكان نجاح هذه القمة فى هذا الرصد الدقيق لقضايا الأمة، قد جاء على حساب القضية الأم.. قضية القدس.. ومن بين هذه القرارات غير الملزمة لست وخمسين دولة إسلامية، لا نجد سيناريو متكاملا، ينال إجماع الأمة لمواجهة أخطر قضاياها [3].

لا تتمثل أهمية قرارات القمة التاسعة هذه فى أكثر من تعميمها للرسالة التى صدرت عن القمة العربية، المنعقدة بالقاهرة قبيل هذه القمة الإسلامية (مارس ٢٠٠٠). تلك الرسالة التى لا تعبر إلا عن العجز والجمود والقصور [4].

إن المتابع لمقررات القمم الإسلامية، على مدى أربعين عاماً مضت، منذ قمة الرباط ١٩٦٩، لا يسعه إلا أن يصاب بالاكتئاب والجزع؛ إذ من البداية ونحن ندور فى حلقة مفرغة، ولا تزال القضية المحورية هى القضية الفلسطينية وحماية القدس، والمسجد الأقصى. بل ونحن نتحدث عن القمة الإسلامية

---

١ - اشرف العشرى، بعد القمتين العربية والإسلامية، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/١٨.

٢ - الدوحة تتجمل استعداداً للقمة الإسلامية (تقرير)، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/١٠.

٣- د. أحمد يوسف القرعى، وجهة نظر - القدس أم القضايا، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/١٨.

٤ - د. عبد العليم محمد، القمة الإسلامية بين واقع العالم الإسلامى وطموحه، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١٢/١.

التاسعة، نتساءل: ماذا تحقق من مقررات القمة السابقة - الثامنة المنعقدة فى طهران ١٩٩٧ - التى تضمن إعلانها ١٤١ توصية؟ [١].

إن حالة الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامية، تشير - مثل سابقاتها - إلى فصاحة الضعف، حيث الميل إلى إطلاق البيانات والقرارات، حول موضوعات كثيرة، لا تجد وقتا لمناقشتها. وفى البيان الختامى الخاص بالانتفاضة جاءت (البلاغة العاجزة) بديلاً عن الفعل السياسى لدعم الانتفاضة [٢].

أصدرت هذه القمة إعلان تضامن العالم الإسلامى مع انتفاضة الأقصى - التى كانت تمر بشهرها الثانى - الذى أعقبه قطع بعض الدول الإسلامية علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل، غير أن المليار دولار التى قررت تلك القمة توفيره لدعم صندوقى الانتفاضة والمسجد الأقصى، لم يتم ضخه إلى الصندوقين المذكورين، باستثناء مبالغ هزيلة، عبر البنك الإسلامى للتنمية [٣] .

× القمة الإسلامية الطارئة الثانية (قطر - ٥ مارس ٢٠٠٣):

انعقدت تلك القمة لمناقشة القضية العراقية، على وجه التحديد، وبرغم ذلك جاءت الكلمات الرئيسية الرسمية فى جلستها الافتتاحية منصبة على القضية الفلسطينية، وكأنها الموضوع الأساسى بهذه القمة، الأمر الذى يبين - كما سبق فى الحديث عن الموقف السياسى للمنظمة من قضية القدس - بعض الأهمية (للكلام)، إذ إنه يحفظ للقضية بعض وهجها وبعض مرجعيتها. لقد أبرزت كلمة رئيس المؤتمر - الشيخ حمد بن خليفة آل ثان أمير قطر - معاناة الشعب الفلسطينى، ثم أكدت الموقف الإسلامى تجاه قضية المقدسات. وكذلك كانت كلمة الأمين العام للمنظمة - عبد الواحد بلقزيز - إذ أكدت على محورية القضية الفلسطينية، وأن حلها هو أساس التسوية والاستقرار

١- زكريا نيل، بعد ثمانى قمم إسلامية عجفاء، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١١/١١.

٢- نبيل عبد الفتاح، فصاحة الضعف، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/١٢/١.

٣- للمزيد، راجع:

- أحمد الحاج أحمد (إعداد)، انتفاضة الأقصى.. يوميات ووثائق، الكتاب الثانى (١٠/٣٠ - ٢٩ / ١١ / ٢٠٠٠) والكتاب الرابع (٢٠٠٠/١٢/٣٠ - ٢٩ / ١ / ٢٠٠١) والكتاب الخامس (١/٣٠ - ٢٨ / ٢ / ٢٠٠١)، غزة، الهيئة العامة للاستعلامات، د. ت.

بالمنطقة، بل كانت أولى الكلمات الرسمية بتلك الجلسة كلمة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات (كانت مسجلة كنظيرتها إلى القمة العربية في شرم الشيخ قبل أيام معدودة)، وبالطبع جاءت منصبة على الشأن الفلسطيني، ومناشدة الأمتين العربية والإسلامية، تكثيف الدعم والإسراع به للشعب والقضية الفلسطينية.

كذلك فعل د. مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، ورئيس وفدها إلى هذه القمة، إذ جاءت كلمته في غالبها منصبة على القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن القمة الثالثة عشرة لحركة عدم الانحياز، التي استضافتها بلاده في كوالالمبور قبل أيام قليلة أيضاً، كانت قد ناقشت القضية الفلسطينية أولاً ثم القضية العراقية[١].

- القمة الإسلامية العاشرة (بوتراجايا/ ماليزيا - أكتوبر ٢٠٠٣):

دعت القمة المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل على إزالة الجدار العازل، وإلى التزام جميع الأطراف بتطبيق " خريطة الطريق "، متغافلة عن أن تلك الخريطة لم تقدم - بشأن قضية القدس - غير وعود واقتراحات تعود بها إلى المربع صفر، أي بدء بحث القضية بين الأطراف، تحت إشراف دولي[٢].

وفي متاهة القضايا الإسلامية العديدة، لم يفت هذه القمة أن تجتر ما مللنا قراءته في مقررات القمم السابقة، بشأن قضية القدس، إذ تعهدت القمة بتنشيط قواعد المقاطعة الإسلامية ضد إسرائيل، وتنسيق العمل مع مكتب المقاطعة العربية، متجاهلة أن المكتب الذي تريد محاكاته، وتنسيق العمل معه، هو مكتب مشلول، جمد نشاطه منذ مدى بعيد!

يُذكر أنه بعد انقطاع طويل لأنشطة مكاتب المقاطعة العربية، عقد في يوليو ٢٠٠١ بدمشق اجتماع للمكتب الرئيس، لكن تسعاً من الدول الأعضاء، (قاطعت) الاجتماع، وتكررت (المقاطعة) في اجتماع لاحق، وتم تبرير هذا التجميد بمواصلة الالتزام العربي بإستراتيجية السلام من جهة، وبالالتزامات المترتبة على الدول العربية، وفقا لاتفاقيات الجات، فيما يخص

١- قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٣/٣/٥.

٢- البيان الختامي للقمة العاشرة.

والأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٣/١٠/١٨.

حرية التجارة من جهة أخرى [1]. بل، على العكس، هناك تقارير تؤكد أن حجم التبادل التجارى بين ثمانى دول عربية وإسرائيل، قد زاد فى العام التالى لانتفاضة الأقصى [2].

وبينما لم تحقق منظمة المؤتمر الإسلامى نجاحا يذكر، فى المجال الاقتصادى بشأن دعم القضية الفلسطينية، أو قضية القدس تحديدا، يدعى المسئولون فى أمانتها العامة، أن أية شركة يهودية لم تتلق أى عقد تجارى فى بلد إسلامى، وفى كل شهر يفحص ويعد المسئولون قوائم جديدة للشركات اليهودية الملكية، ولكن بما أن المنظمة لا تنشر هذه القوائم، فإن من الصعب القبول بمثل هذه الادعاءات [3].

ثانيا- بعض إسهامات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية فى معالجة قضية القدس:

أسند ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى إلى هذا الجهاز مهمة النظر فى وسائل تنفيذ السياسات العامة للمؤتمر، بما يفيد أنه الجهاز التنفيذى لهذه المنظمة، وكذلك أسند إليه مراجعة ما أنجز من قرارات الدورات السابقة، واتخاذ قرارات فى الأمور ذات المصالح المشتركة [4].

عقد هذا المؤتمر - حتى الآن - اثنتين وثلاثين دورة عادية، كانت الأولى فى جدة (مارس ١٩٧٠)، والأخيرة كانت فى اسطنبول - تركيا (يونية ٢٠٠٤). واشتهرت الدورة العاشرة بـ (دورة القدس الشريف وفلسطين) وكانت فى (فاس - مايو ١٩٧٩). وعقد تسع دورات طارئة، خصص بعضها لقضية القدس مثل دورة فاس (سبتمبر ١٩٨٠).

بتتبع فعاليات ومقررات دورات انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، لوحظ أنه قد غلب على دور هذا الجهاز، كونه مجرد معبر أو ممر، تجتازه توصيات القمة الإسلامية، الموجهة إلى لجنة القدس، والعكس، وظل هذا

١- مدحت الزاهد، م.س، ص ١٥٦.

٢- د. رفعت سيد أحمد، و: د. جمال زهران، ندوة بقناة النيل للأخبار حول القمة العربية المقررة فى نهاية مارس ٢٠٠٠، إذاعة ٢٠٠٢/٣/١٥.

٣- د. الأحسن، م.س، ص ١٣١، ٢٤٧.

٤- ميثاق المنظمة، مادة ٢/٥.

الجهاز يعمل فى حدود سقف الموقف الذى اتخذه مؤتمر القمة الإسلامية الأول، (سبتمبر ١٩٦٩) إيجابيا وسلبيا كما توضح النقاط التالية:

١- يمكن تسجيل بعض المعطيات الإيجابية، التى استهدف بها هذا الجهاز تفعيل أداء جهاز مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية فيما يلى:

أ- إذا كان مؤتمر القمة الإسلامى الأول قد عقد (١٩٦٩) دون أن يُدعى لحضوره أى ممثل فلسطينى، فقد منح مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الأول (١٩٧٠) صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية [1]. ثم سبقت منظمة المؤتمر الإسلامى، الإطارَ العربى، فى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى، فقد بدأت ذلك للمرة الأولى، خلال المؤتمر الرابع لوزراء خارجية الدول الإسلامية(بنى غازى - مارس ١٩٧٣)، بينما لم يتقرر ذلك فى النطاق العربى، إلا فى القمة العربية المنعقدة فى الرباط - أكتوبر ١٩٧٤ [2]. وفى فبراير (١٩٧٤) دعت القمة الإسلامية الثانية (لاهور - باكستان) منظمة التحرير الفلسطينية لتكون عضوا كاملا فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

-ب- دعا مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الرابع (بنى غازى - مارس ١٩٧٣) الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى، إلى فتح باب التطوع للراغبين فى المشاركة فى الجهاد، لتحرير الأرض المقدسة، وإلى فتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية بتلك الدول، ودعا مؤتمر وزراء الخارجية التاسع (داكار - السنغال / أبريل ١٩٧٨) الدول الإسلامية إلى تحقيق التوازن العسكرى الاستراتيجى مع إسرائيل. ثم قرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الثانى عشر (بغداد - يونيه ١٩٨١) إقامة المكتب الإسلامى، للتنسيق مع فلسطين.

لكن برغم كل ذلك، لم يتم تفعيل أى من هذه المقررات، وتُركت منظمة التحرير وحدها تحارب إسرائيل، حتى لحظة الهجوم الأكثر حسما، خلال الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، إذ اكتفت الدول الإسلامية بالدعم

---

١ - د.الأحسن، م‌س، ص ١٢٧.

٢ - د.الأشعل، أصول التنظيم....، م‌س، ص ٢٨٩.

السياسى والمعنوى، ولم تكن مستعدة للمخاطرة - بخوض المجال العسكرى - بمصالحها الوطنية من أجل القضية الفلسطينية[1].

ج- إذا كانت قرارات منظمة المؤتمر الإسلامى، لم تتعرض لموقف مصر تحديدا، منذ القمة الإسلامية الرابعة (الدار البيضاء - ١٩٨٤)، فإنها ظلت تؤكد على إدانة التسوية المنفردة، وعلى مقاومة نهج كامب ديفيد، وعلى عدم أحقية أى طرف فى التصرف باسم الفلسطينيين غير منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك ما أكده مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع عشر (عمان - الأردن / مارس ١٩٨٨) [2].

د- كذلك صدر العديد من التوصيات عن اجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى.. تؤكد ما تضمنته مقررات سابقة للمنظمة، بأجهزتها المختلفة[*]، مثل:

---

١ - د. الأحسن، م س، ص ص ١٢٦-١٢٧، ص ١٣٣.
٢ - د. الأشعل، أصول التنظيم... م س، ص ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

☆ غير أنه بمراجعة البيانات، الصادرة عن عشرين دورة عادية لهذا المؤتمر، والصادرة عن ثلاث دورات استثنائية، ومراجعة بعض الدراسات، التى تناولت مقررات تلك الدورات الثلاثة والعشرين، وما دار من مداولات فى بعضها، تبين أنها لم تقدم جديداً، يزيد على الشجب والإدانة والتنديد والاستنكار، والإعراب عن، والتأكيد، والدعوة والحث والمطالبة، والاقتراح، والتحية والإشادة. وهذه الدورات - تحديداً - هى:

- الأولى (جدة - مارس ١٩٧٠).
- الثانية (كراتشى- ديسمبر ١٩٧٠).
- الثالثة (جدة- مارس ١٩٧٢).
- الرابعة (بنى غازى- مارس ١٩٧٣).
- الخامسة (كوالالمبور- يونيه ١٩٧٤).
- السادسة (جدة- يوليو ١٩٧٥).
- التاسعة (داكار/السنغال- أبريل ١٩٧٨).
- العاشرة (فاس- مايو ١٩٧٩).
- الحادية عشرة (إسلام أباد- مايو ١٩٨٠).
- الثانية عشرة (بغداد- يونيه ١٩٨١).
- السادسة عشرة (فاس- يناير ١٩٨٦).
- السابعة عشرة (عمان- مارس ١٩٨٨).
- الثالثة والعشرون (كوناكرى/غينيا- ديسمبر ١٩٩٥).
- الرابعة والعشرون (جاكرتا- ديسمبر ١٩٩٦).
- الخامسة والعشرون (الدوحة- مارس ١٩٩٨).
- السابعة والعشرون (كوالالبور- يونيه ٢٠٠٠).
- التاسعة والعشرون (الخرطوم- يونيه ٢٠٠٢).
- الثلاثون (طهران- مايو ٢٠٠٣).
- الحادية والثلاثون (بوتراجايا- أكتوبر ٢٠٠٣).
- الثانية والثلاثون (اسطنبول - يونيه ٢٠٠٤)

ومن الدورات الطارئة:

- الثالثة (فاس- سبتمبر- ١٩٨٠).
- الثامنة (الدوحة- مايو ٢٠٠١).
- التاسعة (كوالالمبور- أبريل ٢٠٠٢).

وانى إذ لم أتمكن من الاطلاع على المقررات الصادرة عن الدورات القليلة المتبقية، فإنى لا أعد ذلك نقصاً أو قصوراً؛ ذلك، فى ضوء ما وقفت عليه من جملة مقررات العدد الأكبر، من دورات انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية، ذلك الذى ألِفَ اجترار ما سبق إقراره أو التوصية به، فى العديد من الدورات السابقة.

- تأكيد الحقوق العربية والإسلامية فى القدس، وأنها جزء من الوطن الفلسطينى، وعاصمة للإقليم.

- إعلان رفض الممارسات الإسرائيلية بالقدس: التهويد والمصادرة والضم وقرارات المحاكم الإسرائيلية.

- دعوة الدول الإسلامية إلى توعية شعوبها، وتبصيرهم بقضية فلسطين والقدس، وبالمخططات الصهيونية إزاءهما.

- دعوة دول العالم لعدم مجاراة إسرائيل، فيما تتخذه من إجراءات تكرس اعتبار القدس عاصمة لها.

- الدعوة إلى تطبيق مقررات الشرعية الدولية.

- اقتراح إنشاء أجهزة فرعية تكرس جهودها لقضية القدس..... إلخ.

هـ - تكشف المداولات والمناقشات التى تجرى قبل صدور البيانات والقرارات، فى بعض دورات انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، عن رغبة صادقة فى تفعيل دور هذا الجهاز، وغيره من أجهزة المنظمة.

شهدت جلسات الدورة العادية السادسة عشرة (فاس- يناير ١٩٨٦) لهذا المؤتمر مناقشات عاصفة، حول علاقات بعض دول العالم الإسلامى بإسرائيل[١].

فى كلمته أمام الدورة العادية الخامسة والعشرين (الدوحة- مارس ١٩٩٨)، أعاد رئيس الوفد المصرى، طرحَ الأفكار التى قدمها السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى، من قبل، أمام القمة الإسلامية الثامنة بطهران ١٩٩٧، من ضرورة إيجاد نهج جديد، لتناول الموضوعات بطريقة تتيح أو تضمن عدم تكرار المواقف، أو إصدار نسخ مكررة من قرارات سابقة[٢].

١- الأهرام (القاهرة)، ٦ ، ١٠ ، ١٩٨٦/١/١١.

٢- الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٣/١٥.

وفى كلمته أمام الدورة العادية السابعة والعشرين (كوالالمبور - يونية ٢٠٠٠) كاشف الدكتور عز الدين العراقى، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى، الوفود المجتمعة، بالأوضاع المالية المتردية، التى كادت تؤدى إلى انهيار المنظمة، وتوقف أجهزتها عن أداء دورها [١].

٢- على الجانب الآخر، يمكن رصد بعض المخرجات الصادرة عن جهاز مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، التى تعد معطيات / مؤثرات سلبية فى فعّالية المنظمة.

-أ- اجترار التنديد فى البيانات وتكرار القرارات.

-ب- قصر مطالباته السياسية على عودة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧.

ج- تضخم جدول أعمال المؤتمر على حساب قضية القدس، فبينما يفاخر أحد المسئولين القطريين، منسقى أعمال الدورة الخامسة والعشرين (مارس-١٩٩٨) بأن " جدولٍ أعمال المؤتمر يتسم بالفخامة ! حيث سيتم خلاله بحث أكثر من ١٥٠ بنداً، فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والمالية والإدارية " [٢]، لا نجد فيٍ البيان الصادر عن تلك الدورة إلا اليسير من تلك البنود والمقررات، خاصاً بقضية القدس، وهو كالعادة لا يزيد على (الإدانة والحث والمطالبة والإعراب).

ومن بين ١٩٢ بنداً و٤٢ قراراً، شملها البيان الختامى للدورة السابعة والعشرين (كوالالمبور- يونيه ٢٠٠٠)، لم تحظ القدس إلا بالتأكيد على أنها قضية المسلمين الأولى، ثم بتوجيه نداء عالمى لدعم قضية القدس [٣].

د - بينما تنعقد الدورة الطارئة الثامنة، لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية(مايو ٢٠٠١) إبان اندلاع الأحداث الدامية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وفى القدس خاصة، لتناقش كيفية الوقف الفورى للاعتداءات الإسرائيلية، بتفعيل المقاطعة ووقف التطبيع مع إسرائيل، إذا بتركيا وبعض

---

١ - الأهرام (القاهرة)، ٦/٣٠ ، ٢٠٠٠/٧/١.

٢ - الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٨/٣/١٥.

٣- الأهرام (القاهرة)، ٦/٣٠ ، ٢٠٠٠/٧/١.

(بيانات وقرارات مؤتمرات القمة الإسلامية، متاحة على المواقع ذات الصلة - من جملة مواقع منظمة المؤتمر الإسلامى - على شبكة المعلومات الدولية، والمثبتة بمراجع الرسالة: مواقع الإنترنت).

الدول الإسلامية الأفريقية، تتحفظ على قرار للمؤتمر بوقف الاتصالات مع إسرائيل [1].

هـ- قبول تأجيل قضية القدس (اتفاق أوسلو - خارطة الطريق) إذ بينما يعلم الجميع أن خطأ الاتفاق - بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ - على إرجاء بحث قضية القدس، إلى مفاوضات الوضع النهائى، قد أدى إلى طمس الهوية العربية الإسلامية للمدينة، بما أتاحه من وقت لسلطات الاحتلال، التى راحت تكرس الوجود اليهودى بالمدينة: مصادرة، استيطانا، تهويدا ...... الخ، إذا بـ (الفلسطينيين والعرب والمسلمين) يلهثون اليوم، مرة ثانية، وراء وعود لا تقل غموضا وتسويفا، وكسبا للوقت للصالح الإسرائيلى، تلك التى تضمنتها خارطة الطريق.

فى البيان الختامى للدورة الثلاثين، لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية (طهران - مايو ٢٠٠٣)، طالبوا بقبول اعتماد خريطة الطريق، كأساس لعملية السلام فى الشرق الأوسط، " باعتبارها الفرصة الوحيدة المتاحة للسلام حاليا "، وطالبوا بضرورة الربط بين هذه الخريطة والمبادرة العربية، التى اعتمدتها القمة العربية فى بيروت ٢٠٠٢، وقبلت بها الدول العربية، كإطار عربى موحد، لتحقيق التسوية السلمية فى الشرق الأوسط [2].

ثالثا- بعض إسهامات الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى معالجة قضية القدس:

برغم الإشارة سابقاً إلى مؤتمر وزراء الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامى كجهاز تنفيذى لهذه المنظمة، وبرغم أن ميثاق المنظمة كلف الأمانة العامة بمجرد "متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر" [3]، فإن بعض المصادر تشير إلى الأمانة العامة باعتبارها الجهاز التنفيذى للمنظمة (The organization's executive organ) الذى ينفذ المهام التى تسندها إليه الأجهزة الأعلى [4].

---

١ - الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠١/٥/٣٠.

٢ - الأهرام (القاهرة)، ٣٠ ، ٢٠٠٣/٥/٣١.

٣ - ميثاق المنظمة، مادة ٦/٦.

٤- The OIC organizational structure ،at: http://www.oic-un.org/about/organiz.htm

تعاقب على رئاسة هذا الجهاز حتى الدورة الحالية عدد تسعة أمناء عامين(*).

بينما لا تختلف سلطات الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى النواحى الإدارية، عن أقرانه فى المنظمات الإقليمية الأخرى، نجد هناك تفاوتا فى أقدار السلطات السياسية المتاحة أو المخولة له؛ فهو يقع فى منطقة وسط بين النظريتين: الأفريقية، التى تنكر على الأمين العام أية سلطات سياسية. والعالمية التى تتوسع فى السلطات السياسية للأمين العام، غير أن خلو ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، من تحديد وظيفة سياسية للأمين العام، لم يمنعه من النهوض بمهام سياسية نشطة حظيت باهتمام المنظمة، وبتكليف من المؤتمر الإسلامى، خاصة فى قضايا مسلمى الفلبين والمشكلة الأفغانية ومشكلة إريتريا والصحراء الغربية (١).

إلى جانب هذا، يصدر الأمين العام بيانات سياسية فى المناسبات المختلفة، تتناول موقف المنظمة من القضايا المثارة أو الأحداث الجارية (٢).

غير أنه لا توجد سجلات تبين ما إذا كانت هذه البيانات قد نشرت، داخل بلدان المنظمة أو خارجها (٣). وإن أمكن رصد بعض هذه البيانات المتناثرة عبر وسائل الإعلام.

ضمن ردود الفعل العربية والإسلامية على قانون الكونجرس الأمريكى١٦٤٦ (٢٠٠٢/٩/٢٨) بشأن القدس(**) ، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامى، بيانا فى

(*) هم: - تنكو عبد الرحمن (ماليزيا) فى الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٣).
- حسن التهامى (مصر) فى الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٥).
- د. أمادو كريم جاى (السنغال) فى الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٩).
- الحبيب الشطى (تونس) فى الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٤).
- شريف الدين بيرزاده (باكستان) فى الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٨).
- د. حامد الغابد (النيجر) فى الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٦).
- د. عز الدين العراقى (المغرب) فى الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠).
- عبد الواحد بلقزير (المغرب) فى الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤).
- د. أكمل الدين إحسان أوغلى (تركيا) فى الفترة (٢٠٠٤ -).
-Secretaries general of the OIC ،at:
http: //www.un.int.oic/secretaries%20general.htm

١ - د.عبد الله الأشعل، أصول التنظيم...، م.س، ص١٧٨-١٧٩. لكن اللافت للنظر عدم الإشارة إلى دور مماثل للأمين العام تجاه القضية الفلسطينية أو قضية القدس.
٢- د.صلاح شلبى، م.س، ص٨٧-٨٨.
٣- د. الأحسن، م.س، ص ١٣٢.

(**) المتضمن اعترافا ضمنيا للولايات المتحدة، بأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وأنه من الواجب أن يشار إلى ذلك فى جميع المراسلات والوثائق الأمريكية، وأن يسجل فى شهادة الميلاد وجواز السفر لكل مواطن أمريكى ولد فى القدس، أن مكان الميلاد هو إسرائيل.

أكتوبر ٢٠٠٢، يؤكد تناقض هذا القرار مع قرارى مجلس الأمن الدولى ٤٦٥، ٤٧٨ (١٩٨٠/٨/٢٠) ، اللذين ينصان على بطلان القوانين الإسرائيلية، التى تعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، كما أنه سيعوق مهمة الولايات المتحدة كراعية للسلام فى الشرق الأوسط [١]. ويوم صدق الرئيس الأمريكى على القانون المذكور فى (٢٠٠٢/٩/٢٩) اكتفت أمانة المنظمة - فى تعليقها - بقولها إن هذا القانون جاء مخالفا للشرعية الدولية، وقال عبد العزيز أبو غوش، الأمين العام المساعد لشئون القدس: إن القرار يتحدى المسلمين فى كل مكان[٢].

الخلاصة:

ليس لجهاز الأمانة العامة بمنظمة المؤتمر الإسلامى، غير مُخْرَج إيجابى واحد، بخصوص قضية القدس، يتمثل فيما يصدره من بيانات فى المناسبات، والذكريات التى تتعلق بقضية القدس، بينما يمكن رصد العديد من المخرجات السلبية، الصادرة عن هذا الجهاز، بشأن القضية ذاتها، أهمها: [★★]

١- الوقوف عند حد اجترار ما سبق إعلانه من مواقف بشأن قضية القدس.

٢- تضليل الأجهزة الأخرى فى المنظمة، بالحديث عن (منجزات وجهود) وهمية.

٣- تجهيل قضية القدس فى كلمات الأمناء العامين، وبضآلة المنشور من أدبيات المنظمة [٣].

٤- تعطيل " آلية المبادرة "، والتحرك وفق سياسة رد الفعل فحسب.

١- د.محمود داود (إعداد)، ملف القضية الفلسطينية - التقرير الثانى، القاهرة، رابطة الجامعات الإسلامية، دت.

٢ - تقارير إعلامية.

★★) أنظر - أيضاً - ما تناولناه تحت عنوان: المعطيات التنظيمية فى البيئة الداخلية لمنظمة المؤتمر الإسلامى - الأمانة العامة.

٣ - من بين خمسين صفحة إخبارية، على موقع المنظمة بشبكة الانترنت - ترصد الغث والسمين من أخبار العالم الإسلامى - لا يخص القدس إلا سطور أو فقرات قليلة، راجع:

-http://www.oic-un.org/home/news.htm

المبحث الثالث

دور الأجهزة الفرعية بمنظمة المؤتمر الإسلامى فى معالجة قضية القدس

أولا- تعريف بالأجهزة الفرعية ذات الصلة بقضية القدس:

جاء إنشاء هذه الأجهزة - تباعاً - كمؤشر على إيلاء منظمة المؤتمر الإسلامى اهتماماً خاصاً لقضية القدس، غير أنه قبل الوقوف - رصداً وتقييماً - على دور هذه الأجهزة فى معالجة القضية المذكورة فهذا تعريف موجز بكل منها.

١- لجنة القدس[١]**:**

هى إحدى اللجان الدائمة التى تتبع مؤتمر القمة الإسلامية مباشرة، وترفع قراراتها إليه، ويرأسها ملك أو رئيس دولة [٢]. أنشئت بقرار من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى السادس بجدة (يوليو ١٩٧٥)، ثم أسندت رئاستها إلى الملك الحسن الثانى بقرار من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى العاشر ١٩٧٩. وتضم ممثلين عن خمس عشرة دولة إسلامية عضوا بالمنظمة، يتم انتخابهم بواسطة المؤتمر الوزارى لمدة ثلاث سنوات [٣]. تجتمع بناء على طلب رئيسها، أو طلب الأمين العام للمنظمة، وينبغى عليها تقديم تقرير سنوى إلى مؤتمر وزراء الخارجية [٤].

ينضم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى إلى هذه اللجنة بحكم منصبه، وهى تجتمع إذا دعيت - أيضاً - من جانب غالبية أعضائها، ويكون اجتماعها صحيحاً إذا حضرته الأغلبية [٥]. وتقدم الأمانة العامة جميع التسهيلات لقيام هذه اللجنة بمهامها [٦].

١- راجع قرارات إنشاء هذه اللجنة، وتحديد اختصاصاتها، وإسناد رئاستها إلى ملك المغرب، فى:
- البيانات الختامية والتوصيات الصادرة عن دورات لجنة القدس، الجماهيرية العظمى، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٧.

٢- د.عبد الله الأشعل. أصول التنظيم...، م.س، ص٨٣.

٣- د.أحمد الرشيدى، منظمة المؤتمر الإسلامى...، م.س، ص ١٣٠-١٣١.

٤- Abdullah al ahsan, op.cit, pp 28-29

٥ - د.وائل علام، م.س، ص ص ١٨٧-١٩١.

٦ - http://www.oic-oci.org/arabic/main/standing-commitee.htm

تعد حلقة الوصل بين القمة الإسلامية والمستويات والهيئات الأخرى، بشأن القدس والقضية الفلسطينية، ويمكن إدراجها ضمن اللجان المتخصصة، باعتبارها تختص بموضوع واحد تقريباً، هو قضية القدس، وكذا يمكن إدراجها ضمن الأجهزة الرئيسية باعتبارها لجنة دائمة [1].

فى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية العاشر (فاس- مايو ١٩٧٩) تطور وضع هذه اللجنة من أربع زوايا: من حيث تشكيلها، رئاستها، مهامها، وجهة الإشراف عليها [2] فتقرر أن تشكل من وزراء الخارجية بعد أن كان مستوى التمثيل غير محدد أو أدنى. وكذا، تقرر أن يرأسها الملك الحسن، ملك المغرب، وعليه، فقد أصبح من الطبيعى أن ترفع اللجنة تقاريرها إلى مؤتمر القمة الإسلامى. وأخيراً، فإلى جانب أن قرار إنشائها عام ١٩٧٥، قد أطلق يدها فى وسائل إنجاز مهمتها، فقد قرر المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية الإسلامية أن تقوم اللجنة بوضع وتنفيذ برنامج سياسى وإعلامى فى العالم غير الإسلامى، يسهم فى إنجاز مهمتها، كما قرر أن يكون ضمن مهام اللجنة، العمل على عودة المدينة إلى السيادة العربية، وليس مجرد المحافظة على هويتها العربية والإسلامية.

وهكذا فقد صارت لجنة القدس - بهذه التطورات الأربعة - تماثل اللجان الدائمة مع فارق واحد، هو أن اللجان الدائمة أنشأتها القمة الإسلامية، بينما هذه اللجنة أنشئت بقرار وزارى. وتجدد القمة الإسلامية رئاسة اللجنة كل ثلاث سنوات، ولا تزال رئاستها لملك المغرب.

وطبقاً لما قرره مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى السادس. " فإن مهمة اللجنة متابعة تنفيذ القرارات التى اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامى، ومتابعة قرارات الهيئات الدولية الأخرى، التى تؤيد قرارات المؤتمر أو تتمشى معه، والاتصال مع أية هيئات أخرى، واقتراح ما تراه مناسباً على الأعضاء

---

١ - د.الأشعل، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

٢ - المرجع السابق، ص ٢٢٩-٢٣٠.

لتنفيذ المقررات وتحقيق أهدافها، واتخاذ ما تراه من إجراءات تجاه المواقف التى تستجد ضمن حدود هذه الصلاحيات... ونظراً للترابط الجذرى بين قضية فلسطين والصراع مع الصهيونية - إذ إن اغتصاب فلسطين، بما فى ذلك القدس، هو أساس ذلك الصراع وسببه - تكلف هذه اللجنة أيضاً بمتابعة تنفيذ جميع قرارات منظمة المؤتمر الإسلامى المتعلقة بمواضيع هذا الصراع "(*).

٢- صندوق القدس [1]:

أنشى هذا الصندوق بموجب قرار صادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السابع (١٣٩٦/١٩٧٦). بهدف تنفيذ أو تمويل الخطط والبرامج، التى توصى بها لجنة القدس من خلال:

أ- مكافحة سياسة التهويد التى تنتهجها سلطات الاحتلال العنصرى.

ب- دعم صمود سكان القدس العرب، وكفاح الشعب العربى فى المناطق الأخرى فى فلسطين المحتلة بجميع الوسائل المتاحة، وذلك باتخاذ الخطوات التالية:

- دعم صمود أهل القدس العرب والحفاظ على عروبتها وصبغتها الإسلامية.

- ترميم المسجد الأقصى المبارك، والمسجد الإبراهيمى الشريف وحرميهما، والمساجد والمبانى الأثرية والتاريخية، التى تأثرت بالحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى، وكذلك ترميم المساجد والمبانى التاريخية فى الأراضى المحتلة، على أن تعطى الأولوية لمنطقة القدس.

(*) للوقوف على الأوضاع بالقدس كما رصدتها هذه اللجنة وما اتخذته بشأن قضية القدس من مقررات، راجع: منظمة المؤتمر الإسلامى - لجنة القدس (إعداد) وثيقة القدس، طبعة خاصة، الجماهيرية العظمى، جمعية الدعوة الاسلامية ١٩٩٧ .

- البيانات الختامية والتوصيات، م س.

١- - د.الأشعل، المرجع السابق، ص٢٢١-٢٢٢.

- د.الرشيدى، المرجع السابق، ص١٣١-١٣٢.

- د.صلاح شلبى، المرجع السابق، ص١٠٤.

- د. علام، المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩١.

-Abdullah al ahsan ،op.cit ،pp 30-31 .

- شراء الأراضى والمنازل فى القدس، وبقية الأراضى المحتلة المعروضة للبيع، بهدف حماية ملكية المسلمين لها، ومنع نقل ملكيتها وجعلها وقفا للمسلمين.

- إعادة تعمير المناطق العربية، وإنشاء المشروعات الإنمائية والإسكانية لأبناء القدس العرب، على أراضى الأوقاف الإسلامية، ووقف هذه المشروعات على المسلمين.

- دعم التعليم الدينى الإسلامى، ودعم جهاز الوعظ والإرشاد فى القدس، وغيرها من المناطق فى فلسطين المحتلة، على أن تعطى الأولوية لمنطقة القدس.

- التعاون مع جميع المؤسسات والهيئات والأفراد، بالطريقة التى يراها الصندوق، من أجل إقامة المشاريع والمراكز الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

يقع مقر الصندوق بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى جدة. وهو يعمل تحت إشراف مشترك من جانب لجنة القدس والأمانة العامة للمنظمة. ويديره مجلس إدارة مستقل، يتكون من ستة أعضاء تنتخبهم لجنة القدس، من الدول الأعضاء فى المنظمة، لمدة عامين قابلة للتجديد، على أن تكون لمنظمة التحرير الفلسطينية عضوية دائمة. ويجتمع الصندوق ثلاث مرات فى السنة، ويجتمع عادة قبيل اجتماع لجنة القدس، وفى مكان اجتماعها. وقد أقرت الدورة الخامسة للجنة القدس (جدة ١٩٧٨) نظامه الأساسى، ولائحته الداخلية، ومصادر تمويله.

يتم تمويل صندوق القدس عن طريق:

أ- إسهامات صندوق التضامن الإسلامى.

ب- الإسهامات التطوعية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

ج- التبرعات والهبات التى تقدمها المؤسسات العامة والخاصة والأفراد.

د- عائد وقفية صندوق القدس؛ حيث وافق المؤتمر الإسلامى الحادى عشر لوزراء الخارجية (١٩٨٠) على إنشاء " وقفية صندوق القدس " بهدف دعم المركز المالى للصندوق، وتوفير عائد سنوى يوفر للصندوق الأموال اللازمة

لمتابعة نشاطه، وتتكون ميزانية الوقفية من مائة مليون دولار، مصادرها هى:

(١) الأموال السائلة التى توقفها الدول الأعضاء فى المنظمة أو الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون.

(٢) العقارات والأصول الثابتة التى قد توقفها الدول الأعضاء فى المنظمة، أو الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون.

٣- وكالة بيت مال القدس الشريف:

بينما لا يزال صندوق القدس متعثراً، غير قادر على تنفيذ اقتراحات لجنة القدس، نجد هذه اللجنة فى دورتها الخامسة عشرة - يناير ١٩٩٥ - ترحب باقتراح الملك الحسن الثانى - ملك المغرب - بإنشاء بيت مال القدس.

بمبادرة من الملك الحسن ثم إنشاء " وكالة بيت مال القدس الشريف " كهيئة متخصصة تضطلع بمهمة توفير الدعم اللازم لصمود القدس، ومقاومة مخططات التهويد، من خلال حصر الاحتياجات الضرورية لمدينة القدس، وإشعار العالم الإسلامى بواجباته، للنهوض بهذه الاحتياجات، ووضع الخطط العملية اللازمة لتلبيتها، على أرض الواقع. وقد صدقت لجنة القدس على إنشاء هذا البيت، فى دورتها السادسة عشرة (١٩٩٧). وفى دورتها السابعة عشرة دعت اللجنة دول العالم الإسلامى لدعم وتفعيل هذه الهيئة، فوفرت المغرب مقراً لها، وأسهم الملك فهد بمليون دولار فى ميزانيتها، التى كان مقرراً أن تصل إلى خمسمائة مليون دولار.. لكن لا تزال لجنة القدس توجه النداءات لهذه الدول، لدعم وتمويل هذه الهيئة [١].

بحلول ١٩٩٩ كان قد تم إقرار النظام الإدارى والمالى والمحاسبى، والنظام الداخلى لهيئة بيت مال القدس الشريف، وتكون لها مجلس إدارى يضم وزراء مالية الدول الأعضاء فى لجنة القدس، كما تكونت له لجنة وصاية تضم السعودية وإيران والسنغال وفلسطين وترأسها المغرب.

تعرض على هذه الهيئة المشروعات المقترحة، لترفعها إلى مجلس وزراء

---

١ - للمزيد، راجع:

- د.مهدى شحادة، مستقبل القدس العربية، م.س، انظر:
- د.إبراهيم بن إبراهيم، لجنة القدس.. دورها وتطلعاتها، ص ٢٠٧-٢١٢.
- وجيه حسن على قاسم، دور بيت مال القدس فى الحفاظ على هوية القدس، ص ص ٢٣١-٢٣٦.

لجنة القدس. وقد قامت هيئة بيت المال هذه بزيارة ميدانية لمدينة القدس لمسح احتياجاتها، ووضع الخطط واقتراح المشروعات. وبرغم أن الحملة الرسمية لجمع التبرعات لم تكن قد بدأت حتى ١٩٩٩، فقد تلقى البيت بعض التبرعات من داخل المغرب وخارجها، على أرقام الحساب الخاصة به فى كل بنوك المغرب [١].

وقد ذكر مدير بيت مال القدس (سفير فلسطين فى المغرب) أن مصر تبرعت بمليون دولار لهذا البيت، فى إطار جهودها للحفاظ على هوية القدس الشريف [٢].

يذكر أن لهذا البيت موقعاً على الإنترنت، ينقل أخبار صمود وكفاح أبناء القدس، وأن جميع المؤسسات الفلسطينية أصبحت على علم بطبيعة هذا البيت ومهمته.

٤- إدارة شئون القدس الشريف وفلسطين: [٣] .

توجد بالأمانة العامة، ويتمثل دورها فى إعداد المخططات والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والإعلامية، التى تهدف إلى:

أ- دعم كفاح الشعب الفلسطينى من أجل استرجاع حقوقه المشروعة.

ب- حماية الأماكن المقدسة من عملية التدنيس الصهيونى.

جـ- مواجهة حملات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكل أشكال النشاط الصهيونى.

د- القيام بحملات إعلامية، والتنسيق مع أجهزة الإعلام فى البلدان الإسلامية بهذا الصدد.

هـ- تمكين منظمة المؤتمر الإسلامى من المشاركة الفعالة، فى الندوات والملتقيات، التى تناقش فيها القضية الفلسطينية، ومصير قضية القدس الشريف، ومتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بذلك.

---

١ - تهانى عبد الرحيم، الخطوة الأولى لبيت مال القدس، الأهرام (القاهرة)، ١٩٩٩/١/٩. متضمناً رسالتها من المغرب وحوارها مع السفير وجيه حسن قاسم مدير بيت مال القدس.

٢ - الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٨/٢٣.

٣ - د.علام، م.س، ص١٨٧.

٥- اللجنة السداسية حول فلسطين: [١]

أُنشئت بقرار من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثانى عشر (بغداد - يونيه ١٩٨١)، ومهمتها تنفيذ العقوبات التى تقررها منظمة المؤتمر الإسلامى ضد الكيان الصهيونى.

٦- المكتب الإسلامى للتنسيق العسكرى مع فلسطين: [٢]

أنشئ بقرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الثانى عشر أيضا، وتتمثل مهمته فى تنسيق المساعدات العسكرية التى توجهها الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى فلسطين. ومقره بالأمانة العامة للمنظمة.

٧- صندوق التضامن الإسلامى:

أُنشئ بقرار القمة الإسلامية الثانية (١٩٧٤)، ويقع مقره بالأمانة العامة[٣]. وليست له علاقة مباشرة بقضيتى القدس وفلسطين، على عكس ما يوحى به اسمه؛ خاصة كلمة (التضامن)، التى تتجه دلالتها فى الغالب إلى المجال السياسى والعسكرى، لكن شيئاً من هذا لا يفعله الصندوق المذكور، إذ ينصب اهتمامه أو أهدافه على ما يعد تكافلاً اجتماعياً واقتصادياً، فهو يعمل على تخفيف آثار الأزمات والكوارث الطبيعية، التى تنزل ببعض الشعوب الإسلامية، ويقدم المعونات المادية لهؤلاء، وللأقليات والجاليات الإسلامية كذلك، إلى جانب اهتمامه بقضايا الدعوة الإسلامية، وتشجيع البحث العلمى. صحيح أنه قد ينال الشعب الفلسطينى بعض من هذه التقدمات، كغيره من الشعوب الإسلامية، لكن يظل صندوق التضامن هذا غير مختص بالشأن الفلسطينى، تحديداً.

٨- المكتب الإسلامى لمقاطعة إسرائيل: [٤]

تتمثل مهمته فى تنسيق جهود الدول الأعضاء فى مجال مقاطعة إسرائيل.

١- المرجع السابق، ص١٨٨.

٢ - المرجع السابق، م س، ص ١٨٨.

٣ - للمزيد عن تشكيله وأهدافه وتمويله، راجع:

- المرجع السابق، ص ص٢٦١-٢٦٣.
- د صلاح شلبى، م س، ص١٠٤-١٠٥.
- د الأشعل، المرجع السابق، ص ص ٢١٨-٢٢٠.
- د الرشيدى، م س، ص٧٧.

٤ - د وائل علام، م س، ص١١٨.

٩- المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم: [١]

هى منظمة متخصصة فى نطاق منظمة المؤتمر الإسلامى، أنشئت بقرار من المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية الإسلامى (فاس - ١٩٧٩) وأقر نظامها الأساسى المؤتمر الحادى عشر فى العام التالى. يمتد نشاط هذه المنظمة ليشمل كل دول العالم الإسلامى وشعوبه أو مجتمعاته، بما فيها فلسطين شعباً ومجتمعاً ومقدسات.

١٠- منظمة المدن الإسلامية:

وهى تسعى لتحقيق التآخى بين المدن الكبرى ذات الشأن الخاص، فى الدول الإسلامية.

إلى جانب هذا، ظهر عدد من المراكز واللجان التى تستهدف العمل فى الاتجاه ذاته، وإن لم تنتم إلى منظمة المؤتمر الإسلامى، ويفترض الإفادة من جهودها، والتنسيق مع القائمين عليها. على سبيل المثال، هناك " مركز القدس الشريف " الذى أنشئ بقرار مجلس جامعة الدولٍ العربية فى سبتمبر ١٩٩٦؛ للمحافظة على تراث المدينة وهويتها، فضلاً على أمانة القدس بالجامعة ذاتها. كذلك هناك لجنة القدس فى رابطة العالم الإسلامى، فى جدة بالمملكة العربية السعودية، التى أنشئت ١٩٧٨، و"اللجنة الملكية لشئون القدس"، التى تأسست بالعاصمة الأردنية عام ١٩٧١، ولجنة يوم القدس بالمملكة الأردنية أيضاً، وكذلك لجنة القدس بمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة.

وهناك " وكالة الإنقاذ " التى وضع نظامها الأساسى بالمغرب، بهدف جمع الأموال للمعاونة فى بناء وترميم المعالم الإسلامية بالمدينة المقدسة [٢].

١- للمزيد عن تشكيلها وأهدافها وتمويلها، راجع:
- المرجع السابق، ص ١١٦، ٢٦١-٢٦٣ ، ٢٦٧-٢٦٩.
- د.الأشعل، المرجع السابق، ص ٢٤٦-٢٤٧، ٢٨٥-٢٨٦.
- د.صلاح شلبى، م.س، ص ١٠٤.
- د.أحمد الرشيدى، م.س، ص٧٧.
- الأحسن، م.س، ص ص ٩٣-٩٥.

٢- فتحى صالح، القدس فى التطلعات العربية والإسلامية، الملف العربى - الأوربى (باريس)، مارس ١٩٩٩، ص ص ٩-١١.

وهكذا، يتضح أنه على كثرة هذه الأجهزة الفرعية فإن القليل منها يعد ذا مسئولية مباشرة، تجاه قضية القدس، وهى الأجهزة الثلاثة الأولى: لجنة القدس، صندوق القدس، وكالة بيت مال القدس الشريف، وهى ما يتم الوقوف على دور كل منها فى الصفحات التالية.

ثانياً - دور لجنة القدس

يكاد يكون عمر لجنة القدس، موازيا عمر المنظمة الأم - منظمة المؤتمر الإسلامى، أى أربعين عاماً [1].

خلال هذه الفترة، منذ إنشاء اللجنة فى يوليو ١٩٧٥، حتى إعداد هذه الدراسة (٢٠٠٤)، عقدت لجنة القدس تسع عشرة دورة، وُصف بعضها بأنه طارئ أو استثنائى، برغم عدم انتظام دورية انعقاد اللجنة، أساَساً.

وكما فعل مؤتمر القمة الإسلامية الأول - سبتمبر ١٩٦٩ - حين قصر المطالبة الإسلامية على شرق القدس، غاضا بصره عن غربها، فعل مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السادس (جدة - يوليو ١٩٧٥) فى قرار إنشائه لجنة القدس، إذ يفهم من نص هذا القرار، وقرارات لاحقة أخرى، أن دائرة نشاط واهتمام هذه اللجنة ستقتصر على شرق القدس، أو (القدس العربية) وهو التعبير الذى استخدمه قرار إنشاء اللجنة، وتردد فيما بعد فى التوصيات الخاصة بقضية القدس، الصادرة عن القمة الإسلامية، ومؤتمرات وزراء الخارجية الإسلامية، ودورات انعقاد لجنة القدس، وامتد إلى قرارات محافل دولية أخرى، كمنظمة اليونسكو.

فى ضوء هذه الحقائق، تتناول هذه النقطة مقررات الدورات التسع عشرة، رصداً وتقييماً؛ باعتبارها عماد الدور الذى أدته اللجنة حتى الآن.

١- رصد مقررات دورات انعقاد لجنة القدس:

لم تعقد لجنة القدس أولى دوراتها إلا بعد مضى أربعة أعوام على إنشائها ! إذ انعقدت تلك الدورة فى فاس بالمغرب فى ٢-٣/ يوليو ١٩٧٩.

ويبدو أنه لو لم تُوَقَّع اتفاقات السلام المصرية - الإسرائيلية، فى كامب ديفيد قبيل ذلك التاريخ، لما انعقدت دورة لجنة القدس تلك، إذ جاء ذلك

١- راجع: البيانات الختامية والتوصيات...، م س.

الانعقاد كرد فعل على ذلك الحدث الكبير، ولم تكن اللجنة صاحبة مبادرة فى تقرير انعقادها، لتنفيذ أو تقرير أمر ما فى إطار ما كلفت به منذ سنوات أربع مضت. وجاء البيان الصادر عن تلك الدورة مركزا على مناهضة الاتفاقات المذكورة، مناشداً دول العالم إلى مناهضتها.

- توصيات الدورة الأولى للجنة القدس:

جاءت وكأنها ليست توصيات وقرارات لجنة القدس، بل (لجنة القدس الشريف والقضية الفلسطينية وباقِى الأراضى العربية المحتلة!). فأثقلت كاهلها بهموم واختصاصات لم يُنِطها أو يكلفها أحد بها، وراحت تحاكى المنظمة الأم (منظمة المؤتمر الإسلامى) فى التوصية فى كل ما يجول بخاطرها من قضايا وهموم إسلامية، إلى جانب قضية القدس. وهذا ما سيتضح فى التحليل والتعليق عقب استعراض جملة هذه التوصيات.

وباعتبار هذه الدورة قد أوصت - فيما أرى - بكل ما يمكن التوصية به؛ إذ جاءت توصيات وقرارات الدورات اللاحقة ترديداً وتكراراً لتوصيات الدورة الأولى، ففى هذه السطور إلمامة بجملة هذه التوصيات، حيث ستكون الإشارة فيما بعد، إلى القليل من التوصيات الجديدة، الصادرة عن الدورات اللاحقة:

أ- فى المجال السياسى، أوصت لجنة القدس فى دورتها الأولى، بما يلى:

(١) مناشدة ملوك ورؤساء الدول الإسلامية الاتصال بالدول الأعضاء فى مجلس الأمن، لإطلاعها على خطورة الوضع فى القدس الشريف، وفى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة، وأثر استمرار الممارسات الصهيونية على السلام فى المنطقة وفى العالم.

(٢) دعوة مجلس الأمن إلى إجراءات عملية تكفل إعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى، وتوقف العدوان المستمر، على مدينة القدس الشريف، والأراضى الفلسطينية، و الأراضى العربية المحتلة الأخرى.

(٣) إرسال وفد على مستوى عالٍ لزيارة حاضرة الفاتيكان، والمراجع الدينية المسيحية الدولية الأخرى، ليعرضً عليها قضية القدس الشريف، والأوضاع الخطيرة فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، والعمل على كسب تأييد تلك المراجع لهذه القضايا.

(٤) دعوة الدول الإسلامية إلى الاتصال على مستوى عال بدول السوق الأوربية المشتركة، وقيام وفد من لجنة القدس، يضم فى عضويته منظمة التحرير الفلسطينية، بزيارة عواصم هذه الدول، بهدف تطوير مواقفها من قضية القدس الشريف وقضية فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى.

(٥) بمناسبة انعقاد الاجتماع (القادم) لمنظمة الوحدة الأفريقية، سوف تقوم الدول الأفريقية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، بالطلب إلى الدول الأفريقية الشقيقة، لمناصرة الحق الفلسطينى والعربى، والتضامن مع العالمين الغربى والإسلامى، لحملها على اعتبار اتفاقيتى كامب ديفيد وواشنطن، انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها والقواعد الآمرة فى القانون الدولى، وفى مقدمتها حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز اكتساب أراضى الغير بالقوة، واتخاذ موقف حازم تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف، والأراضى العربية المحتلة الأخرى.

(٦) مناشدة ملوك ورؤساء الدول الإسلامية الاتصال بدول أمريكا اللاتينية، وغيرها من الدول غير المنحازة، بهدف توفير أكبر دعم لقضية القدس والحق الفلسطينى والعربى، وإظهار المخاطر الناجمة عن اتفاقيات كامب ديفيد وواشنطن، وأثرها الخطير على مستقبل العلاقات الدولية.

(٧) تبنى الدول الإسلامية لسياسة مشتركة، فى علاقاتها فى مختلف المجالات مع الدول الأخرى، على أساس مواقف هذه الدول من الحق الفلسطينى والعربى والإسلامى، فى القدس وفلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى.

(٨) مناشدة ملوك ورؤساء الدول الإسلامية اتخاذ مواقف حازمة، بما فيها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، مع الدول التى تقرر نقل سفاراتها إلى القدس.

(٩) عقد اجتماعات دورية لمجموعة سفراء الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، المعتمدين فى العواصم العالمية، وتكوين مجلس لهم، تكون مهمته التعريف، بقضية القدس الشريف وفلسطين، ومتابعة العمل السياسى والإعلامى، الذى تقرره لجنة القدس ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

(١٠) تذكر لجنة القدس بالقرارات التى اتخذتها منظمة اليونسكو فى

مؤتمراتها العامة، وفى المكتب التنفيذى، وتطالب بوقف الحفريات الأثرية، وإجراءات تغيير معالم مدينة القدس، التى تستهدف تهويدها، وتغيير طابعها العربى الإسلامى، وتطبيق العقوبات المنصوص عليها، فى ميثاق منظمة اليونسكو.

(١١) دعوة الدول الإسلامية لتقديم الدعم والمساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والأردن، بهدف تحقيق التوازن الاستراتيجى مع العدو الصهيونى.

(١٢) دعوة الدول الإسلامية لدعم الجبهتين الشمالية والشرقية، أمام العدو الصهيونى، ودعم التنسيق بين الجبهتين لتأمين القوة العربية الإسلامية، الكفيلة باسترداد الحق الفلسطينى والعربى والإسلامى.

(١٣) دعوة الدول الإسلامية لتقديم الدعم والمساندة للشعبين اللبنانى والفلسطينى لمواجهة حرب الإبادة التى تشنها السلطات الصهيونية عليهما، خاصة فى جنوب لبنان.

ب- وفى المجال الإعلامى، أوصت الدورة بوضع خطة إعلامية لتطبيق عدد من القرارات الإسلامية بشأن قضية القدس الشريف وفلسطين، تتضمن:

× إعداد وثيقة أساسية علمية تؤكد عروبة القدس، وتبرز أهميتها بالنسبة للمسلمين عقائديا وسياسيا وحضاريا.

× إعداد مواد إعلامية سمعية وبصرية للتعريف بقضية القدس وفلسطين، تنويرا للرأى العام العالمى.

× تنظيم ندوات عالمية بشأن قضية فلسطين والقدس، والصهيونية والتمييز العنصرى، تشارك فيها شخصيات سياسية بارزة وعلماء ومفكرون، من جميع أنحاء العالم.

× توجيه وتوحيد البرامج الإعلامية الخاصة بالمناسبات الإسلامية كيوم التضامن الإسلامى مع الشعب الفلسطينى (٨/٢١ من كل عام ميلادى)، وعام القدس الشريف (١٤٠٠هـ - ١٩٨١م).

× حث الدول الإسلامية على ضرورة إصدار (طابع فلسطين) بصورة دائمة ما دامت قضية فلسطين قائمة؛ لما لهذا الإصدار من نفع متواصل فى

المجالات الإعلامية والسياسية والإنسانية لجهاد شعب فلسطين، والتعريف بقضيته العادلة.

جـ- فى المجال المالى، أوصت الدورة بما يلى:

(١) حث الدول الإسلامية على المساهمة الجدية فى صندوق القدس، كى يتمكن من النهوض بمسئولياته فى المحافظة على عروبة القدس والأراضى الفلسطينية المحتلة.

(٢) دعوة البنك الإسلامى للتنمية لمنح التسهيلات والقروض المالية للمؤسسات الفلسطينية، وبضمان من منظمة التحرير الفلسطينية، لدعم المشاريع الائتمانية والتطويرية للشعب الفلسطينى فى القدس وفلسطين المحتلة، فى مجالات الإسكان والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم.

(٣) التأكيد على الدول الإسلامية بضرورة تنفيذ جميع قرارات المقاطعة، التى قررتها المؤتمرات الإسلامية ضد الكيان الصهيونى.

- توصيات الدورة الثانية للجنة القدس (مراكش / ١١-١٢/٣/١٩٨٠):

غير اقتراحين بإنشاء جمعيات وطنية للتعريف بقضية القدس - فى الدول الإسلامية- وأخرى لجمع تبرعات لصندوق القدس، فلم تأتِ تلك الدورة بتوصيات جديدة، وواصلت: التعبير عن القلق... والحث على... والمطالبة بـ... والدعوة إلى... والمناشدة... والتوصية بـ... و(اقتراح بحث إمكانية) دمج وتوحيد صندوق التضامن الإسلامى وصندوق القدس.

- توصيات الدورة الثالثة - توصف بـ (طارئة) - للجنة القدس (الدار البيضاء ١٦- ١٨/ ٨/١٩٨٠):

برغم انعقادها فيما وصف بأنه (ظرف خاص) تجتازه قضية القدس - إذ صعدت إسرائيل من ممارسة سياسة التهويد فى القدس، بإصدار الكنيست قانونا أساسيا يقضى بضم (القدس العربية) إلى الكيان الصهيونى، وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل - فلم تخرج هذه الدورة بجديد، حيث واصلت الدعوة والمطالبة والمناشدة والتوصية بعقد مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية الإسلامية.... الخ.

غير أنها دعت إلى تشكيل لجنة قمة ثلاثية - تمارس تلك المناشدة والمطالبة

- فما كان من تلك اللجنة إلا أن أصدرت بيانا ختامياً بعد اجتماعها فى (لرباط - ١٩٨٠/١١/٧) جاء فيه أنها " أقرت خطة للتحرك السياسى (تؤكد) المواقف الإسلامية الأساسية بخصوص القدس وقضية فلسطين ". وأنه " سيتم خلال الاجتماع المقبل للجنة القدس - فى ديسمبر ١٩٨٠ - بحث الاستراتيجية الشاملة لمجابهة التحدى الإسرائيلى، وإعداد برنامج عمل شامل، يعرض على مؤتمر القمة الإسلامى القادم، المزمع عقده فى المملكة العربية السعودية للمصادقة عليه ". ثم أوصت بمضاعفة رأس مال صندوق القدس، وطالبت بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على إسرائيل، وطالبت القمة الإسلامية بالضغط على الدول الداعمة لإسرائيل من أجل إيقاف هذا الدعم.

- توصيات الدورة الرابعة للجنة القدس (الرباط / ٢٢-١٩٩٨٠/١٢/٢٤):

انعقدت هذه الدورة، تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية الطارئ (فاس / ١٨-١٩٨٠/٩/٢٠)، المتضمن تكليف هذه اللجنة، بإعداد (مخطط شامل) يتناول تهيئة جميع إمكانات الدول الإسلامية لمجابهة العدوان الإسرائيلى ، وتقديم هذا المخطط، إلى مؤتمر القمة الإسلامية، المقرر عقده - لاحقا - بالمملكة العربية السعودية.

ذكر رئيس اللجنة فى خطابه الافتتاحى لاجتماعها، أن هذا الاجتماع سيضع خطة شاملة لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- تحرير القدس الشريف.
- الإعانة على تحرير الأراضى (العربية) المحتلة.
- قيام (الدولة) الفلسطينية.

فى نهاية بيانها الختامى، جاء: " أقرت لجنة القدس برنامج عمل إسلامى شامل لمواجهة التحدى الإسرائيلى، ولتحرير القدس الشريف، واستعادة الأراضى (العربية والفلسطينية) المحتلة، وإعادة (جميع) الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى، سيرفع الى مؤتمر القمة الإسلامى القادم للمصادقة عليه".

- توصيات الدورة الخامسة للجنة القدس (فاس/ ٢٣-١٩٨١/٤/٢٤):

جاء فى بيانها الختامى، أنه انطلاقا من قرارات مؤتمر القمة الإسلامى

الأخير، فى مكة المكرمة، ومن برنامج العمل الإسلامى لمواجهة العدو الصهيونى، الذى أعدته لجنة القدس، وصادق عليه ملوك ورؤساء الدول الإسلامية، فى تلك القمة، أوصت اللجنة بما يلى:

أ- (عشرات التوصيات تجتر فيها اللجنة ما سبق تقريره أو تكريره فى توصيات سابقة) إدانة واستنكاراً، وحثا ودعوة ومطالبة... إلخ. إلى جانب ذلك مارست اللجنة هوايتها فى تكليف نفسها بمهام عامة كبرى، غير ما كلفت به يوم إنشائها، متعلقا بقضية القدس تحديدا، فراحت تتحدث عن تحرير فلسطين والأراضى العربية المحتلة، ومواجهة العدو الصهيونى، والتغلغل الصهيونى فى دول أمريكا اللاتينية !. وربما أغراها بممارسة هذه الهواية، عزمها- مسبقا - على ألا تفعل شيئا، غير متعلق بالمهام المباشرة فى اختصاصها، ولا بالمهام المفتعلة، على السواء. ثم أوصت - مجدداً - بما يلى:

× إجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الصديقة، من أجل تنفيذ قرار لجنة القدس، القاضى بالعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتجميد عضوية إسرائيل، تمهيداً لطردها من هذه الهيئة الدولية، ما لم تبادر- إسرائيل - الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين و(مشكلة الشرق الأوسط).

× إجراء الاتصالات، مع الأحزاب الصديقة المشاركة فى الاشتراكية الدولية، من أجل العمل على طرد حزب العمل الإسرائيلى من عضويتها، على اعتبار أن سياسته عدوانية توسعية، ولكونه مسئولا عن ستة حروب إسرائيلية على الأمة العربية، ولموافقته على عمليات الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة، وعن القرار المتعلق بضم القدس، والعمل على إقناع هذه الأحزاب بعدم عقد اجتماع الاشتراكية الدولية، فى القدس والأراضى الفلسطينية المحتلة.

× إجراء الاتصالات اللازمة مع الدول التى تسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، أو تسمح بتسهيلات هذه الهجرة عبر أراضيها، من أجل وقف ذلك. ثم جددت الدعوة إلى إنشاء مكتب للمقاطعة ومكتب للتنسيق العسكرى، ودعوة صندوق التضامن الإسلامى لدعم صمود الشعب الفلسطينى. لكن البيانات الصادرة عن الدورات اللاحقة للجنة القدس، لم تشر إلى تحقيق أى من هذه التوصيات.

- توصيات الدورة السادسة للجنة القدس (إيفران ٦-١٩٨٢/٥/٨):

انعقدت هذه الدورة إثر مذبحة صهيونية للمسلمين فى المسجد الأقصى، والانتفاضة الشعبية ضد قوات الاحتلال، وإضافة إلى اجترار ما سبق تقريره أو تكريره فى دورات سابقة...، فقد أدان البيان الختامى لهذه الدورة قرار إسرائيل بضم (هضبة الجولان) السورية، ومخططاتها الوحشية على (جنوب لبنان)، وحيا البيان صمود المواطنين العرب فى هاتين المنطقتين العربيتين المحتلتين. وأوصى بـ:

أ- دعم طلب الأردن بإدراج مدينة القدس على قائمة التراث العالمى الحضارى المعرض للخطر، والاتصال بجميع الدول لتأييد هذا الطلب لدى اليونسكو.

ب- حث الدول الإسلامية على إعلان تآخى مدينة القدس الشريف، عاصمة فلسطين، مع العواصم والمدن الإسلامية الكبرى؛ رمزاً للتضامن مع الشعب الفلسطينى.

- توصيات الدورة السابعة للجنة القدس (مراكش/ ٢١-١٩٨٣/١/٢٢):

جاءت هذه الدورة بعد الهجمة الإسرائيلية على جنوب لبنان وعلى الشعب الفلسطينى، وبعد الصمود البطولى للمقاومة الفلسطينية فى بيروت، وانعقاد مؤتمر القمة العربى الثانى عشر، فى فاس (١٩٨٢) واعتماده خطة السلام العربية، فقررت اللجنة تبنى المبادئ الثمانية التى أقرتها قمة فاس العربية، وكان فى صدارتها: " انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس العربية " و" قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس ".

ثم واصلت اللجنة - فى بيانها - ممارسة هواية الإدانة والمناشدة والحث، ومباركة جهود (الآخرين) وتوجيه التحية، والمطالبة بمواصلة الاتصال ووضع الخطط الناجعة لتحرير القدس، ووضع خطة عاجلة لمواجهة أخطار استمرار عمليات الاستيطان بالقدس وفلسطين عامة.

- توصيات الدورة الثامنة للجنة القدس (نيويورك - ١٩٨٣/٩/٣٠):

عقدت هذه الدورة على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة،

للتعريف بقضية القدس وفلسطين، وإبراز الحقوق الفلسطينية والعربية الثابتة، أمام الرأى العام العالمى.

لم يرد فى البيان الختامى لهذه الدورة توصيات جديدة، غير:

- التوصية بأن تتبنى الدول الإسلامية منهجاً تربوياً، فى مراحل التعليم جميعا، يعرف بقضيتى فلسطين والقدس.

- التوصية بالعمل من أجل مواجهة محاولات إسرائيل استعادة (علاقاتها بالدول الأفريقية)، انطلاقاً من أن مساندة هذه الدول للقضية الفلسطينية، تنبع من موقف مبدئى يرتكز على محاربة الظلم والتمييز العنصرى، ومساندة قضايا التحرر فى العالم.

- توصيات الدورة التاسعة للجنة القدس (فاس/ ١٩-١٩٨٤/٤/٢٠):

وصفت هذه الدورة بأنها طارئة !

وفى مقدمة وثيقة التوصيات الصادرة عنها، سجلت اللجنة الحيثيات التالية:

- استمعت اللجنة إلى تقرير للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى، عرض خلاله ما تم (إنجازه) بتوجيه من جلالة الملك الحسن الثانى، من المقررات السابقة للجنة القدس.

- بحثت اللجنة التحرك الإسرائيلى، فى مواقع مختلفة من العالم، وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة، الذى يستهدف الضغط على الدول لنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس.

- درست اللجنة قيام كل من كوستاريكا والسلفادور بنقل سفارتيهما، إلى القدس، تعديا على الحقوق العربية، وخرقا للقانون الدولى.

- درست اللجنة التحركات الأمريكية، على مستوى السلطة التشريعية فى الولايات المتحدة لاستصدار قرار بنقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل، إلى القدس.

- بحثت اللجنة تصاعد العدوان الإسرائيلى على القدس، وخاصة محاولة نسف المسجد الأقصى فى ١٩٨٤/١/٢٧، بعد أيام من انعقاد القمة الإسلامية الرابعة فى الدار البيضاء، ولاحظت اللجنة تفشى ظاهرة الإرهاب الصهيونى،

والمنظمات الراعية له، التى باتت تجاهر بأنها " تسعى لما لم يجرؤ أحدٌ على التصريح به سابقا، وهو إقامة ما تسميه الهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى المبارك ".

وبعد تسجيل اللجنة علمها أو إدراكها، لكل هذه الأمور الخطيرة، أوصت بـ:

- قطع العلاقات فورا مع كل من كوستاريكا والسلفادور، تنفيذا للمقررات الإسلامية بشأن الدول التى تنقل سفاراتها إلى القدس، من تل أبيب.

- أن يتولى رئيس اللجنة دعوتها، إن اقتضت الظروف، للسفر فى وفد إلى الولايات المتحدة للقيام بالاتصالات اللازمة مع السلطات الأمريكية، لإثنائها عما تنتويه.

- أن تخصص (الجمعة - ١٩٨٤/٥/١٨) يوما للقدس، فى جميع الدول الإسلامية، تخصص فيه خطب الجمعة للتنديد بالأعمال العدوانية لإسرائيل ضد القدس الشريف، بالتواطؤ مع مراكز القوى الصهيونية الأمريكية.

- توصيات الدورة العاشرة للجنة القدس (مراكش/ ٢١-١٩٨٦/١/٢٢):

عقدت هذه الدورة بعد اقتحام مجموعة من أعضاء الكنيست الإسرائيلى المسجد الأقصى، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية، بهدف اقتطاع مساحة من المسجد يتعبد فيها اليهود.

ناشد فيها الملك الحسن الثانى - رئيس لجنة القدس - كلا من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أن يوحدوا صفوفهم؛ لأن مصير القدس الشريف، فوق كل الاعتبارات السياسية والذاتية، وأعلن عن قراره بأن يتكفل المغرب بحراسة المسجد الأقصى المبارك.

وبعد الفقرات التقليدية التى تكرر الإدانة والاستنكار والحث والدعوة والمناشدة.. إلخ، أوصت اللجنة، فى بيانها الختامى لهذه الدورة بـ:

- تشكيل (لجنة فرعية عن لجنة القدس)، تقوم بزيارة الدول الإسلامية، من أجل وضع (البرامج العملية الكفيلة) بتنفيذ جميع القرارات الإسلامية، المتعلقة بقضية القدس وفلسطين، وتقدم هذه اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها إلى لجنة القدس.

- (التوقف عن العمل) فترة محددة فى جميع أرجاء العالم الإسلامى يوم

الاثنين ١٩٨٦/٢/٣ احتجاجا على الانتهاكات الصهيونية، لحرمة المسجد الأقصى، والحرم الإبراهيمى، تعبيرا عن تضامن الأمة الإسلامية، مع المقاومة البطولية التى تخوضها الجماهير الفلسطينية.

- توصيات الدورة الحادية عشرة للجنة القدس (إيفران - ١٩٨٨/١/٥):

بعد مرور عامين على انعقاد الدورة السابقة، جاءت هذه الدورة، إثر الانتفاضة التى شهدتها القدس، وباقى الأراضى الفلسطينية.

وبرغم دقة الظرف الذى انعقدت فيه هذه الدورة، ما كان منها إلا أن سجلت فى بيانها الختامى ست عشرة توصية، تنتظم أبلغ عباراتها التقليدية فى الإدانة والاستنكار، والدعوة إلى والحث على والمطالبة بـ....الخ.

- توصيات الدورة الثانية عشرة للجنة القدس (الرباط / ٦-١٩٩٠/٤/٧):

جاءت هذه الدورة فى اجتماع وصف بأنه طارئ، لمناقشة قضية التهجير الجماعى لليهود السوفيت إلى أرض فلسطين.

وبعد أن تدارست اللجنة عملية التهجير الجماعى المنظم لليهود السوفيت إلى فلسطين والجولان وسائر الأراضى العربية المحتلة ! وبعد مطالبة رئيس اللجنة، بأن تكون توصياتها فى هذه الدورة، (أكثر صرامة) من ذى قبل...، جاءت توصيات هذه الدورة، اجتراراً لما مللنا قراءته من قبل: إدانة، واستنكاراً، وحثا، ودعوة، ومطالبة... إلخ.

- توصيات الدورة الثالثة عشرة للجنة القدس (الرباط - ١٩٩٠/١٠/١٥) :

انعقدت هذه الدورة بعد ستة أشهر من سابقتها، إثر مذبحة المسجد الأقصى فى ١٩٩٠/١٠/٨. غير أن البيان الختامى الصادر عنها، لم يتضمن جديداً يتميز به على سابقيه.

- توصيات الدورة الرابعة عشرة للجنة القدس (١٩٩٢/١/٢٣):

بينما انعقدت هذه الدورة لمناقشة استمرار عمليات تهويد القدس، وأعمال المصادرة والحفر حول المسجد الأقصى، فإنها لم تتخذ إجراء عملياً بهذا الشأن، واكتفت بصرخات الإدانة والتنديد، لإصرار إسرائيل على تغييب قضية القدس عن محادثات السلام.

وفى بيانها الختامى، دعت - كذلك - إلى دعم جهود عقد مؤتمر مدريد،

ومفاوضات السلام فى واشنطن، الرامية إلى إيجاد حل يستند إلى الشرعية الدولية، خاصة القرارات أرقام: ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

- توصيات الدورة الخامسة عشرة للجنة القدس (١٦- ١٧/ ١/ ١٩٩٥):

أضافت هذه الدورة إلى إدانتها السابقة، إدانة قرار الكنيست فى ١٩٩٤/١٢/٢٦ بمنع نشاط المؤسسات الفلسطينية فى القدس. وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضى اللبنانية. ثم رحبت باقتراح الملك الحسن بإنشاء بيت مال القدس. وكانت هذه الدورة قد انعقدت لمناقشة استمرار إسرائيل فى مخططها لتهويد القدس.

- توصيات الدورة السادسة عشرة للجنة القدس (١٩٩٧/٣/٢٧):

جاءت هذه الدورة لمناقشة استمرار مخطط إسرائيل لتهويد القدس، استباقا لمفاوضات الوضع النهائى.

وبرغم إعلان اللجنة (استمرار إسرائيل فى مخططها لتهويد القدس) سببا لانعقاد هذه الدورة، ودورات عديدة سابقة، فلم يكن من جانبها - بعد الإدانة والاستنكار وما على غرارهما من توصيات مكررة - إلا التوصية بدعم طلب المجموعة العربية فى الأمم المتحدة، عقد اجتماع للجمعية العامة، على صيغة " الاتحاد من أجل السلام - " Uniting for peace.

- توصيات الدورة السابعة عشرة للجنة القدس (٢٩ - ١٩٩٨/٧/٣٠):

انعقدت هذه الدورة على خلفية قرار إسرائيل بتوسيع بلدية القدس، واستمرارها فى تنفيذ مخطط التهويد، وتغيير المعالم الجغرافية للمدينة، ومحاولات عزلها عن محيطها العربى.

برغم ذلك، فلم يتضمن البيان الختامى الصادر عن هذه الدورة إلا مزيداً من الإدانة والحث والدعوة والمطالبة.

- توصيات الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس (٢٠٠٠/٨/٢٨):

جاءت هذه الدورة بناء على طلب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، إثر فشل محادثات كامب ديفيد٢، لحشد موقف عربى إسلامى خلف الموقف الفلسطينى، غير أنها لم تخرج بجديد.

- توصيات الدورة التاسعة عشرة للجنة القدس (مراكش - ٢٥/١/٢٠٠٢):

تغيب عن هذه الدورة التى وصفت بـ (طارئة)، كل وزراء الخارجية المعنيين، باستثناء فاروق قدومى وزير خارجية فلسطين، ولم يتمكن الرئيس عرفات من الحضور بسبب حصاره فى رام الله. ورأس الاجتماع الملك المغربى محمد السادس، وكالعادة أدان البيان الختامى للدورة الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى والمقدسات الإسلامية، ثم قررت اللجنة القيام بعدة زيارات إلى الولايات المتحدة وأوربا، لشرح أبعاد القضية والموقف الإسلامى منها.

٢- تقييم مقررات لجنة القدس:

يتم هذا بالوقوف على الحقائق التالية:

أ-- جاءت مقررات هذه اللجنة - على مدى ثلاثين عاما - محاكاة لمقررات الأجهزة الأعلى بالمنظمة:

- إدانة واستنكارا وشجبا للممارسات الإسرائيلية فى القدس.

- دعوة وحثا ومطالبة للمجتمع الدولى أن يدعم الحق العربى الإسلامى فى القدس.

- إشادة وتحية لجهود الدول والمنظمات، المتعاطفة مع قضية الشعب الفلسطينى.

- اتصالات وزيارات لبلاد العالم الإسلامى، والدول الأوربية والأمريكية، لشرح أبعاد قضية القدس.

- توجيه نداءات للدول الإسلامية لتقديم الدعم المالى للجنة القدس وأجهزتها الفرعية.

- التشاغل عن مهمتها الأساسية بجملة القضية الفلسطينية، بل بقضيتى الجولان وجنوب لبنان!

ب - ما كان متعلقا - من (كلام) هذه اللجنة - بقضية القدس، انصب على شرق القدس فحسب، مع قطع النظر عن غرب المدينة المحتل منذ عام ١٩٤٨.

ج - نظرا لعدم دورية انعقاد اللجنة، ثم إسناد رياستها إلى رئيس دولة، فقد

انعكس كل ذلك على أسلوب عمل اللجنة، التى لا تتعقد إلا عندما تملى ذلك الظروف والأحداث، ثم لا ترفع التقارير عن عملها - إلى القمة الإسلامية- إلا كل ثلاث سنوات، الأمر الذى أصابها بالفتور، وعدم الجدية واللامبالاة، حيث لا رقابة مباشرة ولا متابعة آنية لأعمالها، ثم يأتى تقرير رئيس اللجنة - المرفوع إلى القمة - مجرد تجميع لما ورد فى بيانات دورات اللجنة أثناء تلك السنوات الثلاث(*).

د - بينما أوصت الدورة الأولى لانعقاد هذه اللجنة (يوليو١٩٧٩) بكل ما يمكن التوصية بعمله لصالح قضية القدس، كان المتوقع هو ترجمة تلك التوصيات - فى الدورات اللاحقة أو فى الفترات البينية - إلى إجراءات عملية أو أنشطة ميدانية، لكن شيئا من هذا لم يحدث. وجاء كل ما صدر عن اللجنة - بعد الدورة الأولى - اجترارا لما أتخم به بيان تلك الدورة، أى لم يتجاوز حد (الكلام).

هـ - كان ابرز ما يمكن الوقوف عنده، من مقررات هذه اللجنة، أمور ثلاثة:

- ما انطوت عليه بيانات وتقارير اللجنة، من إيهام وتضليل، بالحديث عن (منجزات كبرى) و(جهود مكثفة) و(برامج عملية كفيلة بـ) و(توجيهات جلالة الملك رئيس اللجنة) و(العمل الدءوب). بينما لم تتم الإشارة فى أى من تلك البيانات والتقارير إلى بعض من هذه (المنجزات أو الجهود أو البرامج العملية)(**).

- تشكيل اللجان الفرعية، التى لا تأتى بجديد فى توصياتها وتقاريرها، لتكتمل منظومة (التواكل المتبادل) بين لجنة القدس والأجهزة الأعلى بالمنظمة

(*) راجع - على سبيل المثال -:

- تقرير جلالة الملك محمد السادس (رئيس لجنة القدس) إلى القمة الإسلامية التاسعة بالدوحة، نوفمبر ٢٠٠٠.

-On: http://www.bma-alqods.org/arabic/page016.htm on 11/4/2004

عن أعمال وتحركات لجنة القدس منذ القمة الإسلامية الثامنة بطهران (نوفمبر ١٩٩٧)، حيث كانت اللجنة قد عقدت - فى تلك الفترة - دورتها السابعة عشرة (يوليو ١٩٩٨) والثامنة عشرة (أغسطس ٢٠٠٠).

(**) بل لقد تسرب هذا التضليل إلى التقارير التى ترفعها رئاسة اللجنة إلى مؤتمر الملوك والرؤساء؛ ففى التقرير المشار إليه قبل قليل، ورد: " واصلت اللجنة (عملها الدءوب) للمحافظة على مدينة القدس، وطابعها التاريخى والحضارى والدينى، فقامت باتخاذ التوصيات التى تؤكد التمسك بالحق الإسلامى فى المدينة! ". وهكذا، بعد أربعين عاما، هى عمر اللجنة، نجدها تقرر - للقمة الإسلامية- أن عملها الدءوب، لا يزال ممثلاً فى "توصيات تؤكد التمسك بالحق".

-من جانب – وبين اللجنة المذكورة والأجهزة الأدنى. ولا أحد (يفعل) شيئا. فبعد تعثر صندوق القدس – على مدى ما يقرب من عشرين عاماً [1] – أنشأت اللجنة عام ١٩٩٥ وكالة بيت مال القدس، ثم لجنة وصاية لهذه الوكالة.... إلخ.

– تشاغل اللجنة – فى مقرراتها – بقضايا عامة وهموم كبرى، لم يسند إليها دور بصددها، بينما هى لم تفعل شيئا إيجابيا فى نطاق اختصاصها: قضية القدس.

د- القيام بزيارات (عديدة) إلى الدول الإسلامية والدول الأوربية والولايات المتحدة لشرح أبعاد قضية القدس، بينما لم ينظم القليل من هذه الزيارات إلى القدس، حيث ميدان المواجهة الحقيقية.

إن لجنة القدس وصندوق القدس يعانيان دائما من نقص الموارد المالية، الأمر الذى يدعو منظمة المؤتمر الإسلامى إلى أن تناشد أعضاءها دائما بالتبرع لصالح صندوق القدس [2]. وهو ما يفهم منه أيضاً أن كل ما يصدر عن اللجنة، من قرارات وتوصيات، لا قيمة له؛ ما دام يفتقد تمويلاً مناسباً، يحيله إلى إنجازات عملية.

حتى انتفاضة الأقصى لم تقدم لها لجنة القدس أى دعم مالى أو سياسى [3].

و – بعض (إنجازات) لجنة القدس:

– فى المجال الإعلامى: تكاد توصيات الدورة الأولى للجنة القدس، تصل إلى (الميدان)، أى حيز التنفيذ. ومع صعوبة متابعة ما تم عقده من ندوات، أو ما تم إنتاجه من مواد إعلامية، أو ما تم إصداره من بيانات فى المناسبات ذات الصلة بقضية القدس – كما جاء فى الخطة الإعلامية المعتمدة، فى تلك

١- كما ورد فى مقررات القمة الإسلامية الرابعة.

٢ – د صلاح شلبى، م س، ص ١٣٨.

و: العرقان، م س، ص ١٨٩.

٣- د صبحى غوشة (رئيس لجنة يوم القدس- المملكة الأردنية)، حديث لـ (أخبار العرب – أبوظبى)، ٢٠٠٢/١/٢٦.

الدورة - تبقى (وثيقة القدس)[*] عملاً أو إنجازاً ملموساً، وإن كانت جدواه الميدانية ضعيفة؛ إذ إنه لم يقدم جديداً.

مع ذلك، فقد وصف رئيس لجنة القدس (الملك الحسن الثانى) تلك الوثيقة - التى انتهت اللجنة من إعدادها فى ديسمبر ١٩٨٠، وأقرتها القمة الإسلامية الثالثة فى مكة يناير ١٩٨١ - بأنها "سرية وخطيرة" [١]، بينما كان كل ما تضمنته هو حصر المطالب الإسلامية - المعلنة - فى القدس العربية، والموقف الإسلامى- حتى ذلك التاريخ - والذى كان يرفض القرار الأممى ١٩٦٧/٢٤٢، ويعتبره لا يشكل أساساً لحل الصراع فى الشرق الأوسط، ولا يتفق مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

- فى المجال القانونى: ضمن المساعى المبذولة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أسهمت لجنة القدس بجهد ملموس فى استصدار بعض قرارات الجمعية العامة، خاصة قرارات الدورة الطارئة حول القضية الفلسطينية، وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ فى مارس ١٩٨٥ بشأن المستوطنات الإسرائيلية، والذى يعتبر كل الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع الجغرافى والديموجرافى والوضع القانونى للأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ - بما فيها القدس - هى إجراءات باطلة [٢].

- فى مجال الدعم المعنوى والعقائدى للمقاومة المسلحة: فيما أشاد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات - فى كلمته أمام الدورة الثالثة للجنة القدس فى أغسطس ١٩٨٠ - بتصريح الأمير فهد، ولى عهد المملكة العربية السعودية، بإعلان الجهاد المقدس، أكد البيان الختامى لهذه الدورة عزم الدول العربية والإسلامية على استمرار الجهاد من أجل تحرير القدس الشريف، " فى معرض ردها على الحرب الدينية العنصرية التى تشنها الصهيونية ".

---

*) أصدرتها لجنة القدس، عام ١٩٩٧، متضمنة توثيقا تاريخيا لعروبة القدس، والمحاولات الإسرائيلية لتهويدها، وعددا من الخرائط المهمة للقدس، ونموذجا للهيكل المزمع بناؤه على (انقاض الأقصى)، والقرارات الدولية الخاصة بالقدس.

١ - عبد الله راشد العرقان، م‌س، ص ١٨٨.

٢- د.مهدى شحادة، م‌س، انظر: د.إبراهيم بن إبراهيم، م‌س، ص ص٢٠٧-٢١٢.

غير أن أيا من مقررات (مؤتمرى القمة ووزراء الخارجية الإسلامية) بشأن إعلان الجهاد المقدس [*]، لم يتم تفعيله.

لقد وقفت قرارات المؤتمرات الإسلامية، الخاصة بإعلان الجهاد المقدس، عند حد (الإعلان) فحسب، برغم أن (تفعيله) لا يتعارض مع نص المادة (٤/٢) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، التى تحظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية، بل إنه يأتى فى إطار نص المادة (٥١) من الميثاق المذكور، التى تقرر حق الدفاع عن النفس، وعن المقدسات، أى إن إعلان الجهاد وتفعيله، هو أمر مشروع طبقا لقواعد القانون الدولى [١].

ثالثا - إسهامات الأجهزة المساعدة للجنة القدس فى تفعيل دورها

أهم هذه الأجهزة، وألصقها بلجنة القدس ودورها، صندوق القدس، ووكالة بيت مال القدس. يعمل هذان الجهازان باتجاه الأهداف ذاتها، غير أن الوكالة ظهرت لاحقاً، إثر تعثر الصندوق. وفيما يلى إلمامة ببعض إسهامات كل منهما.

١- صندوق القدس:

تؤكد النداءات المتلاحقة من جانب مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية ولجنة القدس [٢] - الموجهة إلى الدول الإسلامية؛ للوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة الأم وتجاه الصندوق خاصة - تعثر هذا الصندوق فى أداء دوره، وبالتالى تجميد ما تراه أو توصى به لجنة القدس، من مشروعات أو برامج وخطط تحقق أهدافها، الأمر الذى يعنى أن هذا الجهاز - صندوق القدس- لم يسهم فى تفعيل دور لجنة القدس.

برغم تمتع صندوق القدس ببعض الاستقلالية، فإنه يبقى تحت وصاية المنظمة الأم - منظمة المؤتمر الإسلامى- علاوة على أن مبلغ المائة مليون دولار الذى تم رصده لهذا الصندوق، لم يتم توفيرها عملياً [٣]. وبعد مرور

(×) راجع مقررات القمتين الإسلاميتين: الثانية (لاهور/ باكستان - ١٩٧٤) والثالثة (الطائف - ١٩٨١) ومقررات مؤتمرات وزراء الخارجية الإسلامية: الرابع (بنى غازى - ١٩٧٣) والتاسع (داكار/ السنغال - ١٩٧٨) والثانى عشر (بغداد - ١٩٨١).

١- د وائل علام، م س، ١٨٤.

٢ - انظر: البيانات الختامية والتوصيات....، م س.

٣ - فضل الطحان، منظمة المؤتمر الإسلامى - لجنة القدس، معلومات دولية (دمشق)، صيف ٢٠٠٠، ص ص ٧٨-٨٥.

عشرين عاماً - تقريباً - على إنشاء هذا الصندوق، بلغ رصيده (٢١) مليون دولار فقط، أنفق معظمها على مخيمات اللاجئين فى لبنان[١].

يذكر أن لجنة القدس قد أوصت - بعد مرور عشرين عاماً تقريباً على إنشاء صندوق القدس!- فى دورتها الخامسة عشرة (يناير ١٩٩٥) بالإذن لهذا الصندوق بممارسة الصلاحيات المنصوص عليها فى نظامه ولائحته، المشار إليها فى المواد: ٢، ٣، ٨ والتى تعزز استقلالية الصندوق [٢]. وكانت من قبل - فى دورتها الثالثة فى الدار البيضاء / أغسطس ١٩٨٠ - قد أوصت بمضاعفة رأس مال الصندوق.

٢- إسهامات وكالة بيت مال القدس فى مقاومة تهويد القدس:

لم تكن هذه الهيئة أسعد حظاً من الهيئات السابقة، التى تعمل للهدف نفسه، برغم أن مديرها، لم يترك فرصة إلا ناشد فيها مؤتمر القمة الإسلامية ومؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية ولجنة القدس، لدعم هذا البيت والتعريف بدوره، عله يستطيع أن ينقذ القليل، بعد الكثير الذى ضاع من القدس [٣].

لكن الغريب هو تلك الدعوة التى صدرت عن مدير بيت مال القدس بإنشاء " لجنة لدعم ومساندة بيت مال القدس " وكأنه يحاكى سابقيه ممن أدمنوا توليد هيئات من بطون هيئات أسبق، لا لتفعيلها، كما يدعون، بل لوأدها أو تجميدها، فهذه اللجنة المدعو إلى إنشائها، تعد الجيل السادس بعد: منظمة المؤتمر الإسلامى- لجنة القدس - صندوق القدس - لجنة القمة الثلاثية، ثم بيت مال القدس !

---

١ - د. محمد السيد سليم، فعالية....، م س.

٢- البيانات الختامية والتوصيات.....، م س.

٣ - وجيه حسن على قاسم، دور بيت مال القدس فى الحفاظ على هوية القدس، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولى السابع....، م س.

و:ـــــ، وكالة بيت مال القدس الشريف - لماذا، الملف العربى الأوربى (باريس)، مارس ١٩٩٩، ص ص ٣٢-٣٤.

و: ـــــ " بيت مال القدس " وكالة إسلامية متخصصة تقاوم تهويد المدينة، البيان (دبى)، ٢٠٠٢/٥/٧.

On: http://www.albayan.co.ae/albayan 2002/05/07/mhl92.htm

فى ٢٠٠٤/٤/٧

نفذت هذه الوكالة عدة مشاريع، وحققت بعض الإنجازات فى عدة ميادين، أهمها تقديم قروض لبناء بيوت فى القدس للفلسطينيين، وقروض أخرى لترميم منازل قديمة، فى حدود أربعة ملايين دولار، ونفذت مشروعاً لشراء أراض، والحصول على تراخيص بناء، فى حدود نصف مليون دولار (١).

ومن خلال دائرة إعمار القدس بالمجلس الفلسطينى للإسكان، أسهمت هذه الوكالة فى تمويل برنامج الإقراض الفردى لبناء وتشطيب المساكن المرخصة، ضمن حدود بلدية القدس. غير أن هذا الإسهام يبدو ضئيلا، بمعرفة أن هذا البرنامج ممول بنسبة ٦٠٪ بمنحة من الصندوق السعودى، فيما تقاسم النسبة المتبقية كل من الاتحاد الأوروبى، مركز تليفزيون الشرق الأوسط، إلى جانب الوكالة المذكورة. كذلك، هناك مؤشر آخر على ضآلة إسهام هذه الوكالة، متمثل فى تمويلها (برنامج للترميم) بالقدس، من خلال الدائرة المذكورة أيضاً، بهدف تأهيل وتحسين ظروف المعيشة فى البيوت القديمة، خارج أسوار البلدة القديمة، لا تتجاوز ميزانية هذا التمويل مليون دولار، وأفاد منها ثمانون مقترضاً فقط (٢).

كما سبقت الإشارة، فإن لوكالة بيت مال القدس موقعاً على شبكة المعلومات (الإنترنت)، يعرض تقارير عن الممارسات الإسرائيلية لتهويد القدس خاصة إجراءات تفريغ المدينة من سكانها العرب، وعمليات الحفريات والاعتداءات على الأماكن المقدسة، وعمليات الاستيطان فى القدس، غير أنه لوحظ قدم هذه التقارير، مقارنة بالمنشور - فى الموضوع ذاته - على المواقع الإسرائيلية على الشبكة المذكورة.

تمثل هذه الإسهامات المالية / الثقافية لبيت مال القدس، جانبا مما يمكن التعبير عنه بـ (مقررات دعم المقاومة الفلسطينية)، باعتبارها أحد المخرجات السياسية الإيجابية، الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامى/ لجنة القدس.

1-http://www.islamicfi.com/arabic/news/artical.asp-

فى ٢٠٠٤/٤/٧

2- http://www.phc- pal.org/Jerusalem/Jerusalem.html

فى ٢٠٠٤/٤/٧

- للتفاصيل، راجع المواقع التالية:

-http://www.bma-alqods.org/arabic/action03.htm

- http://www.bma-alqods.org/arabic/action04.htm

- http://www.bma-alqods.org/arabic/action05.htm

فى ٢٠٠٤/٤/١١.

الخلاصة:

هذه محصلة أو موجز مقررات (مخرجات نظام) منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس:

١- مخرجات إيجابية مؤثرة فى البيئة الداخلية:

أ- مخرجات تنظيمية وقانونية هى:

(١) تقرير انتظام دورية انعقاد مؤتمرات الجهاز الأعلى للمنظمة - مؤتمر القمة.

(٢) تعيين أمين عام مساعد رابع لقضية القدس الشريف وفلسطين.

(٣) إنشاء أجهزة فرعية مختصة بقضية القدس.

(٤) إعادة تشكيل لجنة القدس على مستوى وزراء الخارجية، وكان دون ذلك من قبل.

(٥) بلورة موقف قانونى موحد للمنظمة (للدول الإسلامية) بشأن قضية القدس.

(٦) إعلان الجهاد.

(٧) المطالبة (أحياناً) بشطرى المدينة كأرض فلسطينية محتلة.

(٨) قرارات دعم مالى / دبلوماسى / إعلامى للطرف الفلسطينى بشأن القدس.

ب- مخرجات سياسية، هى:

(١) بيانات الإدانة للسياسات الإسرائيلية، والتعريض بالقوة الداعمة لها.

(٢) بيانات حث ومطالبة للدول الإسلامية لدعم المقاومة الفلسطينية.

(٣) مقررات دعم المقاومة الفلسطينية ماليا / دبلوماسياً / إعلامياً / عسكرياً /ثقافياً.

٢- مخرجات سلبية مؤثرة فى البيئة الداخلية:

أ- مخرجات تنظيمية وقانونية، هى:

(١) ظهور ستة أجيال من الأجهزة المنبثقة تباعاً، يتواكل بعضها على البعض الآخر.

(٢) بعد إعادة تشكيل لجنة القدس، أصبحت ترفع تقاريرها إلى القمة - أى كل ثلاث سنوات - لأن رئيس اللجنة وفق هذا التشكيل هو ملك أو رئيس دولة.

(٣) قصر المطالبة - فى المقررات الصادرة - على عودة شرق القدس.

(٤) القبول بما يتفق عليه الطرف الفلسطينى- مع الطرف الإسرائيلى - بشأن القدس.

(٥) الإقرار- اللاحق - لاتفاقات الصلح/السلام المنفردة مع الطرف الإسرائيلى.

ب- مخرجات سياسية، هى:

(١) تدنى سقف الطموحات السياسية المتعلقة بالحق الفلسطينى فى القدس.

(٢) مواصلة اجترار ما سبق إصداره من قرارات وتوصيات ونداءات.

(٣) تجهيل قضية القدس فى كلمات الأمناء العامين، وبضآلة المنشور بشأنها، من أدبيات المنظمة.

(٤) التضليل المتبادل بين بعض الأجهزة، بشأن القيام بمجهودات وتحقيق إنجازات.

(٥) تعطيل آلية " المبادرة " والتحرك وفق سياسة "رد الفعل ".

٣- مخرجات إيجابية مؤثرة فى البيئة الخارجية:

أ- مخرجات قانونية، هى:

(١) الإسهام فى حفظ المركز القانونى الدولى لمدينة القدس.

(٢) المبادرة إلى الاعتراف بالكيان الفلسطينى.

(٣) مقررات ردع قانونى للدول الراغبة فى نقل سفاراتها لدى إسرائيل إلى القدس، مواز للردع القانونى الصادر عن الأمم المتحدة.

(٤) المطالبةً (أحياناً) بعودة شطرى القدس كأرض فلسطينية محتلة.

ب- مخرجات سياسية، هى:

(١) بيانات إدانة للسياسات الإسرائيلية، والتعريض بالقوة الداعمة لها.

(٢) صياغة موقف سياسى موحد للمنظمة (للدول الإسلامية) بشأن قضية القدس.

(٣) تلويح باستخدام القوة (إعلان الجهاد - المطالبة بتطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

(٤) مقررات ردع سياسى (قطع العلاقات / حظر البترول / إعادة توجيه الاستثمارات).

(٥) مطالبة (عارضة / على استحياء) بعودة شطرى القدس إلى السيادة الفلسطينية.

(٦) التعبير الرسمى للمنظمة عن موقفها (العدائى) إزاء القوى الدولية الداعمة للسياسات الإسرائيلية.

٤- مخرجات سلبية مؤثرة فى البيئة الخارجية:

أ- مخرجات قانونية، هى:

(١) توقف مطالباتها عند السقف الذى حددته مقررات الشرعية الدولية.

(٢) مقررات تنال من المركز القانونى الدولى لمدينة القدس.

(٣) إقرار ما ورد فى معاهدات الصلح الثنائية بشأن القدس.

(٤) إقرار التنازلات الفلسطينية بشأن القدس.

ب- مخرجات سياسية، هى:

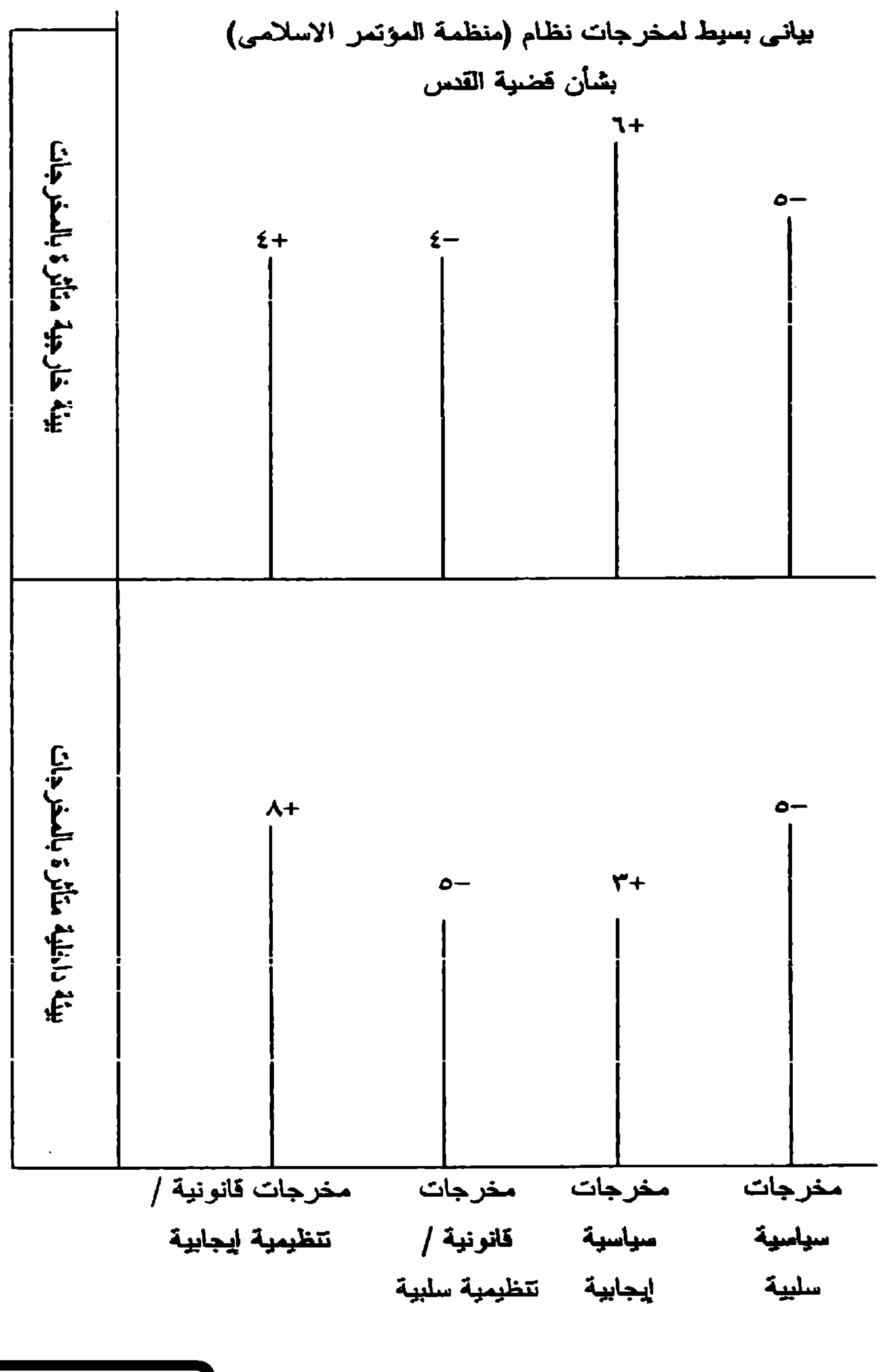
(١) قصر المطالبة على عودة شرق القدس، إذ أن ذلك يضعف المصداقية.

(٢) مباركة ما يوقع عليه الطرف الفلسطينى مع إسرائيل؛ فذلك يمهد لتنازلات جديدة.

(٣) إقرار اتفاقات الصلح المنفرد، يشجع أعضاء آخرين على انتهاك مقررات المنظمة.

(٤) الاعتراف بإسرائيل، وتبنى مبادرات السلام العربية.

(٥) تبنى مفهوم (النزاع العربى / الإسرائيلى).



بيانى بسيط لمخرجات نظام (منظمة المؤتمر الاسلامى)
بشأن قضية القدس
بيئة خارجية متأثرة بالمخرجات
بيئة داخلية متأثرة بالمخرجات
-٥
+٦
-٤
+٤
-٥
+٣
-٥
+٨
مخرجات سياسية سلبية
مخرجات سياسية إيجابية
مخرجات قانونية / تنظيمية سلبية
مخرجات قانونية / تنظيمية إيجابية

المبحث الرابع
حدود فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس

يأتى هذا المبحث فى ثلاثة مطالب: يقف المطلب الأول على درجة فعالية الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامى إزاء قضية القدس. وفى المطلب الثانى يقف على درجة فعالية لجنة القدس، ذات الاختصاص المباشر بهذه القضية. ثم فى المطلب الثالث يقدم نموذجاً لأسلوب العمل السائد بين أجهزة المنظمة المذكورة، والذى يمثل المحدد أو العامل الرئيسى الضابط لدرجة تلك الفعالية.

المطلب الأول:
فعالية الأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامى فى معالجة قضية القدس

يتم قياس فعالية هذه الأجهزة من خلال توظيف أو تطبيق الأداتين التحليليتين التاليتين:

× أداة " دراسة السلوك اللاحق "؛ وفيها يتم الوقوف على مدى التزام منظمة المؤتمر

الإسلامى – فى سلوكها اللاحق – بموقفها الثابت والمعلن بميثاقها، بشأن قضية القدس تحديداً. وذلك من خلال بيان مدى توافق هذه المقررات – إصداراً وتنفيذاً – مع الموقف المعلن – بداية – من جانب المنظمة، بشأن القضية محل الدراسة.

× أداة " قياس الفعالية " وفق معيار " مدى بلوغ أو تحقق الأهداف المنشودة " من جانب منظمة المؤتمر الإسلامى، بشأن قضية القدس: هل تحققت كلها أو بعضها، أم لم يتحقق شىء. وعندئذ تجب الإشارة إلى ما وراء ذلك.

أولاً– دراسة " السلوك اللاحق " للأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس:

حسب هذه الأداة التحليلية – دراسة السلوك اللاحق – فإن سلوك، الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس، يعد سلوكا متوافقا

نظريا مع الالتزام / الموقف المعلن مسبقاً، من جانب منظمة المؤتمر الإسلامى فى هذا الشأن، غير أن هذا السلوك، لم يكن متوافقاً ميدانياً، مع الالتزام / الموقف نفسه.

لعل هذا التوافق النظرى - على كونه نسبياً أو غير تام - يتمثل فيما صدر عن تلك الأجهزة الرئيسية، من قرارات وتوصيات تؤكد مسئولية العالم الإسلامى، إزاء قضية القدس، وتؤكد مركزية هذه القضية بين الاهتمامات المتعددة لمنظمة المؤتمر الإسلامى، وأن العالم الإسلامى لا يقبل بتدويل القدس، ولا يقبل حلا لهذه القضية بغير عودة السيادة العربية الإسلامية عليها، واتخاذها عاصمة لدولة فلسطين، مع حماية المقدسات الإسلامية بها، واستنكار كل ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلى، التى تستهدف طمس هوية المدينة العربية الإسلامية المقدسة، واتخاذها عاصمة لدولة إسرائيل، والتهديد بإجراءات حاسمة، - تتمثل فى قطع العلاقات الدبلوماسية - تجاه أى دولة تقر إسرائيل على هذه الإجراءات أو الممارسات العدوانية، وهو ما تم بالفعل من جانب كل دول المنظمة، مع دولتى كوستاريكا والسلفادور.

لقد أسهم هذا التوافق النظرى بين السلوك اللاحق للأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامى، وبين الموقف المعلن والثابت لمنظمة المؤتمر الإسلامى إزاء قضية القدس، فى تأكيد المرجعية الإسلامية (عقائدياً وسياسياً) التى تكرس التزام العالم الإسلامى المتواصل، تجاه القضية المذكورة، بقطع النظر عن إمكانية تنفيذ هذا الالتزام فى الوقت الراهن؟

بدوره، أسهم تأكيد هذه المرجعية، فى حفظ المركز القانونى الدولى لمدينة القدس، وردع أى انتهاك له من جانب أى دولة صديقة لإسرائيل.

بقيت نقطة (نسبية أو عدم تمام) هذا التوافق النظرى؛ إذ إنه ينصب على شرق القدس فحسب، وهو ما تطالب منظمة المؤتمر الإسلامى بعودته منذ بدء تحركها، غاضة بصرها عن غرب المدينة، برغم كونه حتى الآن، فى المرجعية القانونية الدولية، أرضا عربية محتلة من جانب السلطات الإسرائيلية.

لا شك أن صمت الأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامى، عن المطالبة بهذا الحق، فى الشطر الغربى من القدس، يعد نقطة سلبية فى موقفها تجاه

قضيـة القـدس، يجب تداركهـا، خـاصـة مع تنامى الاهـتمـام الفلسطينى بهذا الجـزء من الأرض، وحــرص الفلسطينيـين الملمـوس على توثيق هـذا الحق، قانونياً وسياسياً وتاريخياً وعقائدياً [1].

أمـا على الصـعيد الميدانـى، فلم يكن السلوك اللاحق، للأجهـزة الرئيسـية بمنظمـة المؤتمر الإسـلامى، متـوافـقـاً مع الموقف الثـابت والمعلن للمنظمـة المذكورة بشـأن قضية القدس؛ إذ لم تلتـزم هذه الأجهـزة بـ (العمل على محـو التفرقـة العنصـرية والقضاء على الاستعـمار فى جميع أشكاله). ولم تلتـزم بـ (تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سـلامة الأماكن المقدسة وتحـريرهـا ودعم كفاح الشعب الفلسطينى ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أرضه) ولم تلتزم بـ (اتخاذ التدابير اللازمـة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل)(*) بل لم تعمل المنظمـة على تطبيق قـراراتهـا وتوصياتهـا، الصـادرة فى إطار الموقف المعلن والثابت لها بشـأن قضية القدس.

ثانياً – فعالية الأجهزة الرئيسية وفق معيار (بلوغ الأهداف):

إن التـداخل الواضـح، بين الالتـزامـات المعلنـة عن منظمـة المؤتمر الإسـلامى تجـاه القـدس، وبين الأهداف التى أخذت هذه المنظمـة على عاتقهـا مسئولية تحـقيـقهـا بشـأن القـدس، هذا التـداخل يؤكـد تكامل أداتى قـيـاس الفـعـاليـة المستخدمتين فى هذه الدراسة.

بقـيـاس الفـعـاليـة وفق مـعـيـار بلوغ / تحـقق الأهـداف، يتـبـين – أيضـاً – أن منظمـة المؤتمر الإسـلامـى، أخـفـقت بدرجـة كبـيـرة فى تحـقيق أهدافهـا بشـأن قضية القدس، حيث:

١– للمزيد، راجع:

-Izzat Tannous ،op.cit.pp: 153 -163-469-493

-A survey of Palestine -prepared in December 1945 and January 1946 for the information of the Anglo -American committee of inquiry ،printed by: the government printer ،Palestine ،February 1946 ،volume 1 ،pp: 225-308-900-906.

-Ahmed Jadallah & khalil tafaki ،op.cit ،loc.cit .

☆ هذه الالتزامات المعلنة، أو المثبتة فى ميثاق منظمـة المؤتمر الإسلامى، بشأن قضية القدس، تتضمن – فى الوقت نفسـه – جملة الأهداف التى تسـعى المنظمـة إلى تحـقـيـقـهـا، بشـأن القـضـيـة ذاتهـا، كمـا وردت فى بند: أولاً (الأهداف)، من المادة الثانية، فى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى.

- لا تزال القدس محتلة، ولا يزال شعبها غير محرر.
- لا تزال المقدسات الإسلامية بها منتهكة غير مصونة.
- لم يتم القضاء على الاستعمار الإسرائيلى فى القدس.
- لا يزال أبناء مدينة القدس يعانون التفرقة العنصرية، فى أسوأ صورها.
- لم يتم اتخاذ أى إجراء (عملى) من جانب الأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الإسلامى، يدعم السلم والأمن فى هذه المنطقة، الأمر الذى يعنى ضعف فعالية المنظمة؛ لإخفاقها فى بلوغ / تحقيق أهدافها.

يمكن التعبير بيانياً عن هذه الحقائق، وفق أداتى التحليل والقياس المذكورتين:

- دراسة السلوك اللاحق.
- معيار تحقق الأهداف.

وفق أداة (دراسة السلوك اللاحق) يمكن القول إن حدود فعالية الأجهزة الرئيسية، بمنظمة المؤتمر الإسلامى، بشأن قضية القدس، لا تتجاوز نسبة ٢٥٪.

ذلك، على فرض أن درجة التوافق المثلى بين السلوك اللاحق والالتزام / الموقف المعلن هى ١٠٠٪، وأن لكل من شقى هذا التوافق (نظريا - ميدانيا) نسبة ٥٠٪.

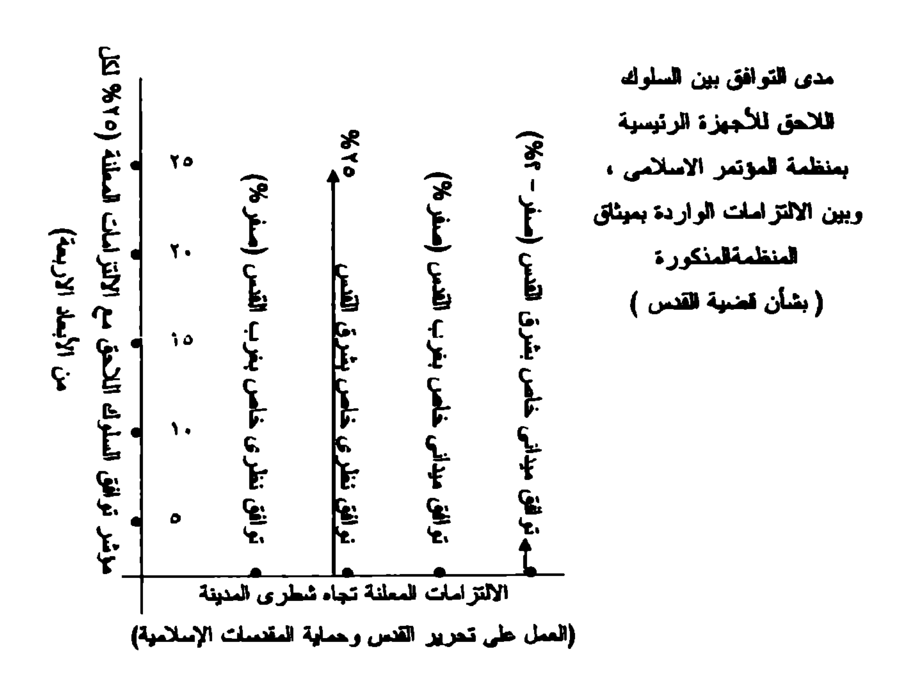
تترادف وتتواتر الأدلة، السابق عرضها تفصيلا فى متن الرسالة، على تخلف (انعدام) الشق الميدانى من التوافق المذكور؛ إذ (لم تعمل) المنظمة وفق ما التزمت به مسبقا، وإنما (تكلمت) فحسب، وفق ذلك الالتزام.

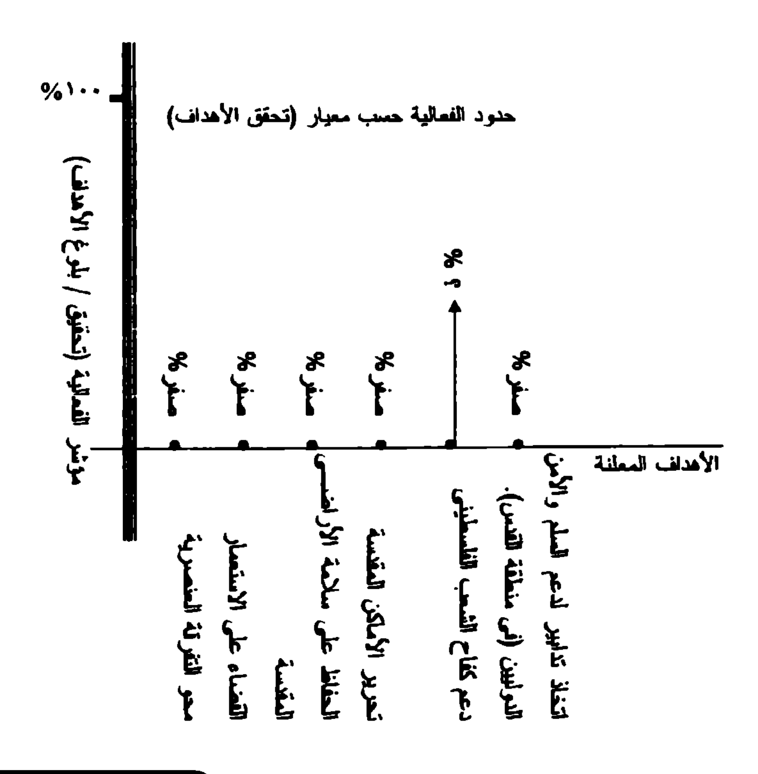
إذن، بتخلف هذا التوافق ميدانيا (عمليا) تسقط نسبة ٥٠٪ وتبقى النسبة الخاصة بالتوافق النظرى (الكلامى). وحيث إن هذا الأخير ينصب على شطر القدس الشرقى فحسب؛ إذ لم تتحدث مقررات الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامى، عن ضرورة عودة الشطر الغربى من المدينة، يسقط شطر هذه النسبة أيضا، أى تبقى نسبة ٢٥٪ فقط، وهى الخاصة بـ (كلام) الأجهزة المذكورة عن الشطر الشرقى من المدينة، أى ما احتل منها عام ١٩٦٧، وهو الذى لا تتحدث المنظمة إلا عنه.

كذلك، وفق معيار (تحقق الأهداف)، يلاحظ - فى ضوء ما سبق بيانه في متن الرسالة - أن الأجهزة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامى لم تحقق شيئاً إيجابياً كان مستهدفاً، ولم تَحُلْ دون وقوع شىء سلبى، من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلى، ينال من هوية المدينة المقدسة: جغرافياً، سكانياً، ثقافياً.

غير أن أحد الأهداف وهو (دعم كفاح الشعب الفلسطينى) يلاحظ أنه يغلب عليه، صفة (الأداة) وكونه وسيلة أكثر منه هدفاً، ولذا تم التعبير البيانى عنه، بنسبة غير محددة فى المائة، لاستحالة رصد ما تم تقديمه - من جانب الأجهزة الرئيسية للمنظمة المذكورة - من دعم لكفاح الشعب الفلسطينى، لغياب أجهزة متابعة متخصصة، وذلك على خلال الدعم الكلامى، المدون فى نصوص المقررات الصادرة، والذى سبق رصده وتحليله.

مدى التوافق بين السلوك اللاحق للأجهزة الرئيسية بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، وبين الالتزامات الواردة بميثاق المنظمةالمذكورة (بشأن قضية القدس)





المطلب الثاني

فعالية لجنة القدس

بينما لم يزدد وضع مدينة القدس - على مدى الأعوام الأربعين الماضية - إلا سوءاً وتدهوراً: مصادرة واستيطاناً وطرداً وتدميراً وطمساً للهوية... إلخ، فإن لجنة القدس لم تكتف بألا تفعل شيئاً إيجابياً ملموساً، (يحفظ) القدس عربية / إسلامية، بل أسهمت فى إضاعة القدس.

الصفحات التالية تحقق فى هذه الفرضية. بالإجابة عن السؤالين البحثيين التاليين:

١- إلى أى مدى جاء " السلوك اللاحق " للجنة القدس متوافقاً مع التزام منظمة المؤتمر الإسلامى، والتزام لجنة القدس إزاء قضية القدس؟

٢- ما مدى فعالية لجنة القدس، وفق معيار " تحقق / بلوغ الأهداف "؟

أولاً- دراسة " السلوك اللاحق " للجنة القدس:

بتتبع دور أو جهود لجنة القدس، فى سبيل تحقيق الأهداف أو المهام المنوطة بها، يتضح أنه ليس هناك أكثر من بيانات الإدانة والشجب والاستنكار والدعوة والحث والمطالبة، والتوصية بإنشاء أجهزة فرعية أخرى [1]، تكون - فى الغالب - أكثر ضعفاً، أو أضعف فعالية، بمعنى أنه لو حاول الباحث أن يلتمس (إنجازاً) يمكن أن يُسند إلى هذه اللجنة، فلن يجد غير (الكلام)، الذى لم يترجم قط إلى إجراءات عملية أو ميدانية، بينما هذه الأخيرة، هى ما يبرر وجود لجنة القدس، فرعاً على منظمة المؤتمر الإسلامى، نيط بِهِ هذا النوعِ من الجهد أو الدور، أو كان هذا الدور الإجرائى الميدانى هو المُنتَج أو المُخرَج، المتوقع صدوره عن هذا الجهاز الفرعى للمنظمة، ذى الصلة المباشرة بقضية القدس.

١- انظر:

- البيانات الختامية والتوصيات الصادرة عن دورات لجنة القدس، إعداد إدارة القدس الشريف وفلسطين بمنظمة المؤتمر الإسلامى، ط خاصة، الجماهيرية العظمى، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٧ .
- القدس: وثائق أساسية وقرارات دولية، بيروت، مجلس كنائس الشرق الأوسط، يونيه ١٩٦٩، ملف (نشاط ومقررات لجنة القدس من ١٩٧٥- ١٩٩٥).
- فضل الطحان، منظمة المؤتمر الإسلامى- لجنة القدس، معلومات دولية (دمشق)، صيف ٢٠٠٠، ص ص: ٧٨- ٨٥.

بتطبيق أداة التحليل " دراسة السلوك اللاحق " لمتابعة أداء لجنة القدس، يتضح أنه أداءٌ (سلوك) غير متوافق مع الالتزام / الموقف المعلن لمنظمة المؤتمر الإسلامى، تجاه قضية القدس، والذى تعمل فى إطاره لجنة القدس، فرعا عن المنظمة الأم، وغير متوافق - أيضا - مع الالتزام المعلن أو (التكليفات المنوطة) بلجنة القدس.

يتمثل التزام / موقف منظمة المؤتمر الإسلامى فى (تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطينى ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أرضه). هذا الالتزام تجاه فلسطين وشعبها ومقدساتها. وهناك التزام آخر للمنظمة يشمل فلسطين وشعبها وكل بلاد وشعوب العالم الإسلامى، وهو (العمل على محو التفرقة العنصرية، والقضاء على الاستعمار فى جميع أشكاله) و(اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل) [1].

ويتمثل التزام لجنة القدس فى [2] (متابعة تنفيذ القرارات التى اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامى، ومتابعة قرارات الهيئات الدولية الأخرى، التى تؤيد قرارات المؤتمر أو تتمشى معه، والاتصال مع أية هيئات أخرى، واقتراح ما تراه مناسباً على الأعضاء لتنفيذ المقررات وتحقيق أهدافها، واتخاذ ما تراه من إجراءات تجاه المواقف التى تستجد ضمن حدود هذه الصلاحيات، ووضع وتنفيذ برنامج سياسى وإعلامى خارج العالم الإسلامى، يسهم فى إنجاز مهام اللجنة وإعادة مدينة القدس إلى السيادة العربية الإسلامية).

كما سبق، جاء سلوك منظمة المؤتمر الإسلامى- من خلال أجهزتها الرئيسية، خاصة مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية- متوافقاً، توافقاً نظريا فحسب، مع التزام هذه المنظمة تجاه قضية القدس. ومع ذلك يمكن اعتبار هذا التوافق النسبى إنجازاً يحسب لتلك الأجهزة الرئيسية فى المنظمة؛ فالمنظمة لها مرجعية عقائدية وسياسية، تعمل فى إطارها، ومطلوب

---

١ - ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى، المادة الثانية، بند: أولاً (الأهداف).

٢- راجع قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية السادس (يوليو ١٩٧٥)، بإنشاء هذه اللجنة، وقرار مؤتمر وزراء الخارجية العاشر (١٩٧٩)، بإسناد مهام أخرى إلى هذه اللجنة، فى: البيانات الختامية والتوصيات...، م.س. والتكليفات اللاحقة.

من أجهزتها الرئيسية أن تؤكد - تباعاً - ما تمليه عليها هذه المرجعية، إزاء القضايا التى تعالجها هذه المنظمة، أى الموقف العقائدى والسياسى الثابت للمنظمة المذكورة، من هذه القضايا.

أما لجنة القدس، كجهاز فرعى، فقد كان منوطاً به جملة من المهام الإجرائية، دون أن يوجه جزءاً من جهده للتأكيد على المرجعية المذكورة؛ باعتبارها من المسلمات المعلومة - بالنسبة لهذا الجهاز ولمن يراقبون أداءه - عن المنظمة الأم، التى يتفرع عنها هذا الجهاز.

وبالتالى، فإن ذلك الجهد، او تلك المساحة الكبيرة من الوقت والجهد، التى بذلتها لجنة القدس، فى تأكيد المرجعية المذكورة، لا يمكن أن يعد أو يعتبر إنجازا يسند إلى هذه اللجنة، بل - على العكس - يصح القول إن هذه اللجنة تشاغلت بذلك عن دورها الميدانى / الإجرائى الأساسى، خاصة أنها لم تقف عند حد الحديث عن هذه المرجعية فيما يخص قضية القدس، بل إنها راحت تتحدث عما لا يعنيها (إقامة الدولة الفلسطينية وتحرير بقية الأراضى العربية المحتلة الأخرى، وفى مقدمتها الجولان وجنوب لبنان!) لقد ظلت لجنة القدس تردد الكلام نفسه. والمواقف الثابتة ذاتها، دون أن تسعى إلى تفعيل أى من هذه المواقف[★].

وكذلك فعلت لجنة القمة الثلاثية، التى انبثقت عن لجنة القدس فى دورتها الطارئة (الرباط - أغسطس ١٩٨٠) بمناسبة إعلان إسرائيل قانونها الأساسى بضم مدينة القدس واتخاذها عاصمة لها (١٩٨٠)، إذ عندما اجتمعت لجنة القمة الثلاثية هذه فى الرباط (١٩٨٠/١١/٧) كان متوقعا أنها ستأتى بجديد يناسب ما أقدمت عليه إسرائيل بضمها مدينة القدس، لكنها لم تفعل، إذ جاء فى بيانها الختامى أنها " أقرت خطة للتحرك السياسى (تؤكد) المواقف الإسلامية السياسية بخصوص القدس وقضية فلسطين"[١].

على المستوى الميدانى - حيث الاختصاص الأساسى للجنة القدس - لم يشر أى من البيانات الختامية الصادرة عن دورات انعقاد هذه اللجنة إلى أنها أدت التكليفات المنوطة بها، فى الوقت الذى أتخمت فيه تلك البيانات

★) يعد البيان الختامى للدورة الخامسة عشرة للجنة القدس (يناير ١٩٩٥) أبرز نماذج هذا الترديد.

١ - البيان الختامى لاجتماع لجنة القمة الثلاثية، فى: البيانات والتوصيات، م س.

بالحديث عن جهود أخرى عديدة، غير ذات صلة مباشرة بقضية القدس، أو غير ذات جدوى ميدانية؛ إذ أنها جهود (كلامية).

فهذه البيانات لم تسجل أن اللجنة تابعت تنفيذ هذا أو ذاك من قرارات المؤتمر الإسلامى، أو أى محفل دولى مهتم بقضية القدس، ولم تسجل أن اللجنة اقترحت إجراءً ميدانياً لتنفيذ أى من تلك المقررات، ولم تسجل أنها اتخذت إجراءات ميدانية تجاه مستجدات الأحداث فى القدس، ولم تسجل أنها نفذت برامج سياسية وإعلامية لصالح قضية القدس خارج العالم الإسلامى، بينما كانت هذه هى التكليفات المنوطة بلجنة القدس، وفق قرار إنشائها.

والتساؤل الآن: ما جدوى أن تظل لجنة القدس، على مدى أربعين عاما تقريباً، تؤدى دورا يتمثل فى:

١- إدانة واستنكار الممارسات الإسرائيلية فى القدس.

٢- الإعراب عن القلق و(الاستغراب) تجاه الدعم الأمريكى لإسرائيل.

٣- دعوة الدول الإسلامية لتقديم الدعم والتمويل.

٤- مطالبة دول العالم باتخاذ موقف داعم للحق العربى الإسلامى فى القدس.

٥- الاتصال بحاضرة الفاتيكان لطلب دعمها والتنسيق بين موقفيهما.

٦- مطالبة مؤتمر القمة الإسلامية، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بوضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الشاملة لإنقاذ القدس.

إن تحليل مضمون الخطاب الافتتاحى لرئيس لجنة القدس - الملك الحسن الثانى ملك المغرب الراحل - أمام الدورة الرابعة لهذه اللجنة، وكذا البيان الختامى الصادر عن تلك الدورة (الرباط - ديسمبر ١٩٨٠) يكشف عن أن هذه اللجنة سلكت - مبكراً - التحركٍ خارج حدود دائرة اختصاصها، والتحدث عما لا يعنيها، وذلك يعد قرينةً على نية اللجنة عدم التحرك الجاد، المثمر، لحل قضية القدس.

فهل كانت مهمة هذه اللجنة هى (وضع برنامج أو خطة شاملة لاستعادة جميع الأراضى العربية المحتلة، وجميع الأراضى الفلسطينية المحتلة، وإعادة جميع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى، وإقامة الدولة الفلسطينية) كما ورد فى الكلمة الافتتاحية، والبيان الختامى المشار إليهما فى الفقرة السابقة؟! ثم

لماذا لم يشر هذا البيان الختامى، إلى ملامح وأهم بنود ذلك (البرنامج أو الخطة الشاملة....) كما نص - تفصيلا - البيان الختامى الصادر عن الدورة الأولى للجنة القدس، على بنود الخطة الإعلامية المعلن عنها آنذاك ! الأمر الذى يفهم منه، أنه ليس هناك برنامج من الأساس، وأنه ليس بإمكان اللجنة التى نسيت هدفها الأساسى، أو قفزت عليه إلى أهداف هلامية فضفاضة أخرى، أن تضع برنامجا يحقق هذا الهدف.

- لجنة القدس ومفاوضات الوضع النهائى لمدينة القدس:

بعد أن خاض الفلسطينيون معركتهم التفاوضية بنزاهة وشرف، فى محادثات كامب ديفيد ٢ (يوليو ٢٠٠٠). وأبَوْا التخلى عن القدس والمسجد الأقصى، وتصدوا للضغوط (الأمريكية الإسرائيلية) التى تستهدف المدينة المقدسة، جاء اجتماع لجنة القدس، فى دورتها الثامنة عشرة (٢٠٠٠/٨/٢٨)، فى تحرك لاحق، لتجتر فى بيانها الختامى، ما قاتل من أجله الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، فى مواجهة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك، فى كامب ديفيد.

هذا، بينما كان من المفترض - بداية - ألا يذهب عرفات إلى كامب ديفيد إلا بخطاب أو وثيقة تأييد عربية إسلامية، ومدعوما بموقف مُبادر للأحداث، لا ليخفف عن عرفات عبء المواجهة، فحسب، بل ليدعمه تفاوضيا. لكن عرفات ذهب وحده إلى تلك المواجهة، (ليقاتل هو وربه) بينما الأشقاء العرب والمسلمون (ها هنا قاعدون).

لقد تكررت نداءات عرفات، ومطالباته بمثل ذلك الموقف الإسلامى المبادر، ليذهب - مدعوما به - إلى كامب ديفيد، ولم يجبه أحد. وبعد انتهاء المعركة، جاءت بيانات التأييد والمباركة وتأكيد الثوابت، من جانب الأشقاء(*).

وبينما يترقب الطرف الآخر - الصهيونى (الأمريكى/ الإسرائيلى) - أعمال وتوصيات لجنة القدس، نجد هذه اللجنة آخذة فى التوارى والانسحاب التدريجى من المواجهة، ثم التخلى عن الدور.

☆- للمزيد، راجع:
- حسن دوح، أين التمثيل الإسلامى فى قضية القدس، الأخبار (القاهرة)، ٢٠٠٠/٧/٢٧.
- أحمد نافع، اجتماع الرباط وترابط الموقفين الفلسطينى والإسلامى، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٨/٢٥.
- الأهرام (القاهرة)، ٢٦ - ٢٠٠٠/٨/٢٨.
- الأمة (غزة)، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٢٠ - ٢١.
- عبد اللطيف ملين، تطابق الموقفين العربى والإسلامى فى قضية القدس، الأهرام (القاهرة)، ٢٠٠٠/٩/١٦.

يذكر أن مساعد وزير الخارجية الأمريكى (إدوارد ووكر) دعا - إبان انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة القدس، فى أغسطس ٢٠٠٠ - إلى التحلى بضبط النفس، وقال " إننا نأمل ألا تقوم لجنة القدس بأى تحرك يعرقل المفاوضات الجارية ". فى الوقت نفسه تخلف وزير الخارجية المصرى (عمرو موسى) عن حضور اجتماعات تلك الدورة، وذهب عنه وزير التعليم العالى (د مفيد شهاب)[١] وتردد أن ذلك جاء بعد أن طالبت واشنطن القاهرة بالقيام بجهود مكثفة لإلغاء ما أسمته (طابع الحدة) فى القرارات المتوقعة من لجنة القدس[٢].

ثم تغيب عن اجتماعات الدورة التاسعة عشرة للجنة القدس (٢٥ يناير ٢٠٠٢) كل وزراء الخارجية الأعضاء باللجنة، باستثناء فاروق قدومى وزير خارجية فلسطين، ولم يتمكن الرئيس الفلسطينى عرفات من الحضور، بسبب حصاره فى رام الله[★].

وبينما كانت خريطة الطريق، فى صدارة القضايا المطروحة على القمة العربية / الأمريكية، التى دعت إليها مصر فى شرم الشيخ (٢٠٠٣/٦/٣) أعلن عشية انعقاد تلك القمة، أن الدولة الداعية إليها وجهت الدعوة إلى الملك محمد السادس، ملك المغرب، للحضور بصفته رئيس لجنة القدس، غير أن وزير خارجية المغرب، لم يحضر الاجتماعات التحضيرية، التى عقدها وزراء خارجية الدول المشاركة فى تلك القمة، وتردد أن الملك محمد السادس، سيرسل مسئولا مغربيا نائبا عنه، قيل إنه شقيقه مولاى رشيد، لكن هذه الفكرة لم تلق قبولاً، وتغيبت المغرب / الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس عن تلك القمة [٣].

---

١ - الأمة، م‌ س، ص٢١.

٢ - الأسبوع (القاهرة)، ٢٠٠٠/٩/٤.

★- كما ذكرت تقارير إخبارية عديدة غطت أعمال هذه الدورة ٢٠٠٢/١/٢٦.

٣ - حسين عبد الغنى، رسالة إخبارية من مقر انعقاد القمة، إلى قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٣/٦/٣.

الخلاصة:

وفق أداة (دراسة السلوك اللاحق) يمكن القول إن حدود فعالية لجنة القدس لم تتجاوز الصفر٪، إلا بقليل.

ذلك، على فرض أن درجة التوافق المثلى بين السلوك اللاحق والالتزام المعلن، هى ١٠٠٪، وأن لكل من شقى هذا التوافق (نظريا - ميدانيا) نسبة ٥٠٪.

تترادف الأدلة - السابق عرضها تفصيلا فى متن الرسالة - على تخلف أو (انعدام) الشق الميدانى من التوافق المذكور؛ إذ لم (تعمل) اللجنة وفق ما التزمت به أو كلفت به، وإنما (تكلمت) فحسب.

بتخلف هذا التوافق ميدانيا (عمليا) تسقط نسبة ٥٠٪. وتبقى النسبة الخاصة بالتوافق نظرياً (كلاميا). وحيث إن الأخير ينصب على شطر القدس فحسب، إذ لم تتحدث مقررات اللجنة - مطلقا - عن الشطر الغربى من مدينة القدس، يسقط - إذن - شطر هذه النسبة أيضاً. أى تبقى نسبة ٢٥٪ فقط، وهى الخاصة بـ (كلام) اللجنة عن الشطر الشرقى من المدينة. وحيث إنه لم يكن من مهام اللجنة أن (تتكلم) وإنما كان عليها أن (تعمل ميدانياً وإجرائياً) - حيث إن (الكلام) أو تأكيد المرجعية للحق الإسلامى فى القدس، تتولاه الأجهزة الأعلى بالمنظمة - فإنى أراها غير جديرة بهذه النسبة أيضا، بل إن ذلك يملى مساءلتها، حيث تشاغلت، بل أسرفت فى التشاغل بـ (الكلام) عن العمل.

ثانياً- فعالية لجنة القدس وفق معيار " تحقق / بلوغ الأهداف ":

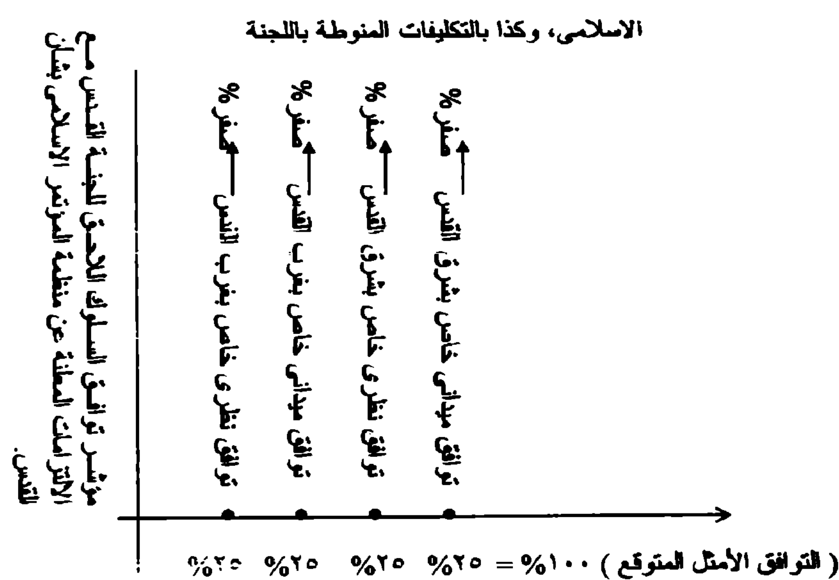
نيط بهذه اللجنة - منذ إنشائها بقرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السادس فى يوليو ١٩٧٥ - عدة مهام تتمحور حول تفعيل المقررات الصادرة عن المحافل العربية والإسلامية المختلفة، والخاصة بقضية القدس، ووضع الخطط والبرامج التفصيلية لترجمة تلك المقررات إلى فعاليات ميدانية تحفظ الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس، وتسهم فى إعادتها إلى السيادة العربية الإسلامية.

وحيث لم تقم اللجنة المذكورة بـ (عمل ميدانى إجرائى) كما كان منوطاً بها، فإن المحصلة أو النتيجة هى عدم تحقق أهداف منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس، تلك الأهداف التى كانت مرجوة من وراء (العمل الميدانى الإجرائى) الذى نيط باللجنة المذكورة.

فبعد مرور أربعين عاماً على إنشاء لجنة القدس، لا تزال القدس محتلة، ولا يزال شعبها غير محرر، ويعانى أسوأ أشكال التفرقة العنصرية، ولا تزال المقدسات الإسلامية بها منتهكة غير مصونة، ولم يتم اتخاذ أى إجراء عملى يدعم السلام والأمن فى هذه المنطقة.. بينما كان كل ذلك مستهدفاً (أهدافاً معلنة) يوم أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامى، ثم كلفت بالعمل من أجله لجنة القدس.. فرعاً عن المنظمة الأم.

إذن، وفق معيار (تحقق الأهداف) يلاحظ - فى ضوء ما سبق بيانه فى متن الرسالة - أن لجنة القدس لم تحقق شيئاً إيجابياً كان مستهدفاً، ولم تَحُل دون وقوع شىء سلبى، من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلى، ينال من هوية المدينة المقدسة: جغرافياً، وسكانياً، وثقافياً.

أما هدف (دعم كفاح الشعب الفلسطينى) فقد غلبت صفة (الأداة) عليه؛ أو كان وسيلة أكثر منه هدفاً، ولذا تم التعبير البيانى عنه بنسبة غير محددة فى المائة؛ لصعوبة قياس ما أسهمت به وكالة بيت مال القدس - فرعاً عن لجنة القدس - فى دعم كفاح الشعب الفلسطينى، إلى جانب مؤسسات دولية وجهات أخرى عديدة، ولعل القدر اليسير من المعلومات المذكورة مسبقاً، عند الحديث عن إسهامات هذه الوكالة، يؤكد ذلك.



حدود فعالية لجنة القدس حسب معيار

(تحقق الأهداف)

مؤشر فعالية لجنة القدس وفق معيار (تحقق الأهداف)

١٠٠ %

الأهداف

اتخاذ تدابير لدعم السلام والأمن الدوليين (فى القدس) صفر%

دعم كفاح الشعب الفلسطينى (من أجل القدس) ٢%

تحرير الأماكن المقدسة (القدس) صفر%

الحفاظ على المقدسات الإسلامية (فى القدس) صفر%

القضاء على الاستعمار (فى القدس) صفر%

محو التفرقة العنصرية (فى القدس) صفر%

المطلب الثالث

أسلوب عمل أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامى بشأن قضية القدس

هذه صورة تفصيلية - كنموذج فحسب - لأسلوب (الدوران فى حلقة مفرغة) أو (التواكل المتبادل) الذى تتبعه أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامى فى التحرك بشأن قضية القدس.

تم تجميع أبعاد هذه الصورة من مقررات الأجهزة المذكورة (*)، إبان واحد من أدق منعطفات قضية القدس، أى إبان إصدار إسرائيل ما سمى لديها بـ (القانون الأساسى) بشأن القدس ١٩٨٠، والذى أعلن عشية انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى الحادى عشر (إسلام أباد - مايو ١٩٨٠).

فماذا تم أو كان، من جانب الأجهزة المختلفة لمنظمة المؤتمر الإسلامى، آنذاك ؟

- قرر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، فى دورته الحادية عشرة، الآتى: "يطلب المؤتمر من الأمانة العامة تسخير جميع إمكانياتها وطاقاتها لمعاونة لجنة القدس، فى أدائها لمهامها ".

- عقدت لجنة القدس دورتها الثالثة - وُصفت بدورة طارئة - فى الدار البيضاء فى أغسطس ١٩٨٠. وقررت:

× التوصية بعقد دورة طارئة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى، فى المغرب - فاس سبتمبر ١٩٨٠.

× تشكيل لجنة قمة ثلاثية، تنبثق عن لجنة القدس، للقيام بما تراه من اتصالات لدعم قضية القدس.

انعقدت الدورة الطارئة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامى.

☆ راجع هذه المقررات، فى:

- القرارات الخاصة بالقدس الشريف وفلسطين الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، منظمة المؤتمر الإسلامى - الأمانة العامة، د ت .

- البيانات الختامية والتوصيات....، م. س.

- عرفان نظام الدين، القدس - إيمان وجهاد، ط ٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٧، ص ص ١٨١ - ٢٣٩.

وتم تشكيل لجنة القمة الثلاثية.
فماذا فعلا؟
– قرر مؤتمر وزراء الخارجية: تكليف لجنة القدس بإعداد مخطط شامل يتناول تهيئة جميع إمكانيات الدول الإسلامية، لمجابهة العدوان الإسرائيلى، وتقديم هذا المخطط إلى مؤتمر القمة الإسلامية القادم.
– عقدت لجنة القمة الثلاثية اجتماعاً فى الرباط نوفمبر ١٩٨٠، جاء فى بيانه الختامى:
" أقرت اللجنة خطة للتحرك السياسى تؤكد المواقف الإسلامية الأساسية بخصوص القدس وقضية فلسطين " و" العمل على زيادة تفهم الدول الكبرى والرأى العام العالمى لعدالة المواقف الإسلامية الأساسية"، وأنه " سيتم خلال الاجتماع المقبل للجنة القدس فى ديسمبر ١٩٨٠، والذى سيشارك فيه أعضاء لجنة القمة، بحث الاستراتيجية الشاملة لمجابهة التحرك الإسرائيلى، وإعداد برنامج عمل شامل يعرض على مؤتمر القمة الإسلامية القادم المزمع عقده بالمملكة السعودية، للمصادقة عليه ".
– انعقدت لجنة القدس فى دورتها الرابعة (الرباط – ديسمبر ١٩٨٠)، وفى خطابه الافتتاحى، أعلن الملك الحسن الثانى أنها ستضع خطة شاملة تحقق الأهداف الثلاثة التالية:
× تحرير القدس الشريف.
× الإعانة على تحرير الأراضى العربية المحتلة.
× قيام الدولة العربية الفلسطينية.
ثم جاء فى البيان الختامى لتلك الدورة أن اللجنة " أقرت برنامج عمل إسلامياً شاملاً، لمواجهة التحدى الإسرائيلى، ولتحرير القدس الشريف، واستعادة الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة، وتحقيق جميع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى، سيتم رفعه إلى مؤتمر القمة الإسلامى القادم، للمصادقة عليه ".
– صادقت القمة الإسلامية الثالثة (الطائف/يناير ١٩٨١ فى قرارها) ١ / ٣ – س (ق إ) على البرنامج المذكور، والذى كان بمثابة (جبل) تمخضت عنه جملة هذه الفئران، أى (مؤتمر ملوك ورؤساء الدول الإسلامية– مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية– لجنة القمة الثلاثية – لجنة القدس)؛ إذ لم يتضمن ذلك البرنامج غير عدة توصيات سبق تقريرها/تكريرها، ولم ير أى منها النور حتى اليوم.

النتائج والتوصيات

النتائج :

بينما تجب مساءلة منظمة المؤتمر الإسلامى عن تقصيرها، أو ضعف دورها وهامشيته بشأن قضية القدس، فالمساءلة يجب أن تتضاعف بالنسبة للجنة القدس، إذ أنها الجهاز الذى نيط به هذه القضية تحديداً ، لكنها - اللجنة - كانت أشد تراخياً وتقصيراً من المنظمة الأم، ولم تنجز شيئاً فى هذا الشأن ، بل أسهمت فى قتل قضية القدس، ببياناتها الهزيلة، التى كانت تصدر عن اجتماعاتها المنعقدة عرضاً، بغير دورية منتظمة، وعلى فترات متباعدة، ولم تكن تلك البيانات - إلى جانب إنشائيتها وخطابيتها - تأتى بجديد غير ما تكرر قوله تباعاً، فى بيانات اجتماعات وزراء الخارجية أو اجتماعات القمة.

بل إن تلك اللجنة كانت تتناسى - أحياناً - أن لها مهمة محددة، وقضية بعينها، يجب أن تكثف جهودها من أجلها، ثم تذهب مذاهب شتى متشاغلة بقضايا أخرى، فتتحدث فى بياناتها عن الجولان وجنوب لبنان وعموم قضية الشرق الأوسط، بالقدر أو (الاهتمام) نفسه الذى تتحدث به عن قضية القدس.

وهذه بإيجاز شديد، أبرز المؤشرات الدالة على غياب دور ملموس لمنظمة المؤتمر الإسلامى ولجنة القدس بشأن قضية القدس:

(١) دليل كمى، إذ أصبحت قضية القدس تعالج (يشار إليها) فى بند (واحد) ضمن (عشرات تصل إلى المائتين) بندا يضمها البيان الختامى للقمة الإسلامية.

(٢) دليل كيفى، إذ لا تزيد مضامين البيانات المتلاحقة الصادرة عن دورات القمة ولجنة القدس على تسجيل موقف سابق للمنظمة (هو الإدانة والمناشدة) سبق إعلانه، فى دورات أسبق، وهكذا، تباعاً.

(٣) دليل استنتاجى، فإذا كان مؤتمر القمة الإسلامى ولجنة القدس، يهبطان إلى مستوى الحديث فى بياناتهما الختامية عن إصدار طابع بريد،

يعود ريعه إلى صندوق القدس، ويعدان ذلك (إنجازًا) كان الأولى بهما أن يتحدثا عن (كبريات) الإنجازات - لو أن هناك إنجازات - بشأن قضية القدس، ويسجلا ذلك فى بياناتهما ، من باب تسجيل الإنجازات أو الاعتزاز بها...

كان الأولى بهما أن يسجلا - على سبيل المثال - فى بياناتهما :

- أنهما تمكنا من منع مصادرة أراضى القدس، أو على الأقل تمكنا من خفض معدلها.

- أنهما تمكنا من إيقاف الهجرة اليهودية، أو على الأقل خفض معدلها.

- أنهما تمكنا من مواجهة عمليات التهويد، أو على الأقل خفض معدلها.

- أنهما تمكنا من مواجهة عمليات الاستيطان أو تعطيل بعض مراحله. وهكذا ... إلخ.

لكنهما - مؤتمر القمة الإسلامية ولجنة القدس - لم يسجلا شيئاً من ذلك فى بياناتهما، لأنهما لم يُنجزا شيئاً من الأساس.

(٤) دليل وثائقى تحليلى : إذ تبين أن المواقف التى تزعم منظمة المؤتمر الإسلامى تبنيها بشأن قضية القدس، ليست أكثر من مسايرة أو مجاراة أو (ركوب موجة) المواقف المعلنة عن محافل دولية أخرى، ليست أوثق صلة بالقضية من منظمة المؤتمر الإسلامى ، مثل الأمم المتحدة. ولا تمثل مواقف المنظمة الإسلامية مبادرات متميزة، ولم تطالب بأكثر مما طالبت الأممُ المتحدة به لصالح هذه القضية، بل إن سقف مطالب منظمة المؤتمر الإسلامى يكون -أحياناً - أقل مما تقرره الشرعية الدولية!

(٥) دليل ميدانى : إذ إن الشواهد الناطقة على أرض الواقع تشهد بأنه تم اغتيال مدينة القدس، وأن حالها لم يزدد إلا سوءاً منذ إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامى، حتى اليوم.

التوصيات:

ينصب غالب هذه التوصيات على الجانبين التنظيمى والقانونى، اللذين يمكن التحكم فى معطياتهما، وتنفيذ التوصيات فيهما، كإصلاحات ممكنة.

والقليل من هذه التوصيات يتعلق بالجانب السياسى، الذى يقلل من جدوى التوصية فيه عاملان رئيسيان هما :

- غياب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الإسلامية .

- غلبة توجهات السيادة الوطنية والمصالح الفطرية على الشأن أو الصالح الإسلامى العام.

أ- أهم التوصيات على الجانب التنظيمى والقانونى :

(١) توصى الدراسة بسحب رئاسة لجنة القدس من دولة المغرب لثبوت عدم أهلية هذه الدولة لرئاسة اللجنة، ولعدم تفعيلها دور اللجنة المذكورة على مدى أربعين عاماً تقريباً. وتوصى الدراسة بأن تسند رئاسة اللجنة إلى الطرف الإسلامى المباشر فى قضية القدس، وهو دولة فلسطين، التى يمثل شعبها طليعة الأمة فى المواجهة مع الطرف الصهيونى، ثم إنها دولة الإقليم الذى تقع به المدينة المقدسة.

(٢) توصى الدراسة بحل لجنة القدس القائمة حالياً. وبأن تحال إلى المساءلة القانونية أمام الجهاز الأعلى بالمنظمة - مؤتمر القمة - لتقصيرها الجلى فى حق قضية القدس .

(٣) توصى الدراسة بإسناد رئاسة لجنة القدس إلى مستوى أقل من القمة، بحيث تكون محلاً للمراجعة والمساءلة الآنية ، من جانب مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية - الذى ينعقد سنوياً - فربما كانت رئاسة اللجنة على المستوى الحالى - ملك أو رئيس دولة - حائلاً دون مساءلتها أو مراجعتها من جانب مؤتمر القمة، بحكم غلبة المجاملة السياسية بين الملوك والرؤساء.

كما أن سحب رياستها من مستوى القمة ، وإسنادها إلى مستوى أقل - وزارى - يزيد من معدل متابعة نشاطها، سنويا على الأقل ، مع الانعقاد الدورى لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية، بدلا من الانتظار ثلاث سنوات؛ إذ إن مستوى رياستها الحالى - القمة - يملى الانتظار تلك السنوات، أى الانتظار إلى أن تنعقد القمة الإسلامية، ويعرض عليها رئيس اللجنة تقريره. والذى غالبا ما يغطى أنشطة اللجنة لعدة دورات سابقة ، الأمر الذى يضعف من جدوى النظر فى تلك الأنشطة ، تقييماً ومساءلة.

(٤) توصى الدراسة بأن تكون اجتماعات اللجنة دورية، ليست عرضاً كما هى الحال الآن، وعلى فترات قريبة، ترفع معدل الملاحقة الميدانية والمتابعة من جانب اللجنة، لما يقع من ممارسات يومية من جانب الطرف الصهيونى - إسرائيل - فى حق المدينة المقدسة، وبما يسرع أو يعجل باقتراح وتنفيذ خطط المواجهة.

(٥) توصى الدراسة بأن ينشأ نظام رقابة ومتابعة لأعمال اللجنة، يغلب عليه الطابع الشعبى والدينى، الممثل لضمير العالم الإسلامى إزاء هذه القضية، ويتم التمثيل فيه على الهيئة التالية:

- دينيا (الأزهر والمجامع الفقهية بدول العالم الإسلامى).

- برلمانيا (اتحاد برلمانات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى).

- أهلياً (مراكز البحوث، واللجان المعنية بقضية القدس، والتى لا تخلو منها منظمة إسلامية شعبية، بحيث يتم التنسيق وتتكامل الأدوار بين كل هذه اللجان)، فى اتجاه خدمة قضية القدس.

(٦) توصى الدراسة بإصلاح بعض المعطيات السلبية - التنظيمية والقانونية - فى البيئة الداخلية لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، بتطبيق المقترحات التالية:

● تفعيل نظام الدعم المالى للجنة القدس، من خلال الصناديق والوكالات المالية واللجان الفرعية العديدة القائمة، وذلك بربط التزامات الدول الأعضاء بالمنظمة - تجاه هذه الوكالات والصناديق واللجان- بالموازنات السنوية لهذه الدول، وفرض التزامات ثابتة منتظمة على دخول الأفراد تجاه هذه الصناديق، يتم تقريرها بقرارات من القمة الإسلامية، وتخضع عملية الإشراف على تحصيلها وصرفها لنظام الرقابة المقترح فى النقطة السابقة.

هذا إلى جانب التبرعات الطوعية التى لا سقف لها، وتتعدد روافدها ، ولكنها بحاجة إلى تكثيف واستمرار المناشدة الإعلامية، كما حدث بنجاح فى بداية انتفاضة الأقصى.

● تشكيل جهاز تنفيذى محدود للمنظمة يكون أكثر فعالية، وأسرع تنفيذا لمقررات المنظمة، ومتابعة لأعمال اللجان الخاصة، وفى مقدمتها لجنة القدس.

● ضبط نظام العضوية السارى حاليا، وإحياء أعمال اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض، والتى وئدت لأسباب غامضة.

● إدخال تعديلات فى الميثاق تقرر نظام جزاءات فعال، يدفع إلى مزيد من الالتزام بقرارات المنظمة، وتقرير بعض المزايا التفضيلية كنظام الفيتو، ويحدد بشكل واضح مهام مؤتمر الملوك والرؤساء، وأن يسند إلى هذا المؤتمر مهام خاصة متعلقة بقضية القدس، باعتبارها المحرك الأساسى لإنشاء المنظمة، والأولى بعناية خاصة، وأن يكون ضمن التعديلات المتعلقة بمؤتمر الملوك والرؤساء، تعديلات من شأنها مواجهة ظاهرة تدنى مستوى التمثيل فى اجتماعات القمة، كأن يتم النص - ولو على غير العادة - على ألا يقل مستوى التمثيل عن مستوى ولى العهد أو نائب الرئيس أو رئيس الحكومة.

كذلك فى الجانب القانونى على مستوى البيئة الخارجية توصى الدراسة بتبنى المنظمة للاتجاه الأممى - مقررات الشرعية الدولية - الذى يحفظ لمدينة القدس مركزها القانونى الدولى القائم على النظام الخاص بها الملحق بقرار ١٨١/١٩٤٧، والذى يفرزها كأرض عربية خالصة، يمكن تدويلها، أو إعادتها إلى شعب الإقليم، فإن ذلك سيمثل أرضية أفضل، يمكن البناء عليها، إذ إن المقررات الدولية لا تزال تقر بأن أرض القدس هذه بشطريها الشرقى والغربى أرض محتلة عسكرياً، من جانب القوات الإسرائيلية، ولا تعترف بأى نوع من السيادة لإسرائيل عليها حتى الآن. إن تبنى منظمة المؤتمر الإسلامى لهذا الاتجاه الأممى بشأن قضية القدس، سيتيح أرضية يمكن البناء عليها، كما أشير سابقاً، وبه يمكن تدارك الخطأ الفادح الذى ارتكبته المنظمة ، بوقوفها - منذ ظهورها - عند حد المطالبة بإعادة الأراضى التى احتلت ١٩٦٧، فحسب.

وبالطبع لا يتصور أن تكون الأمم المتحدة والاتحاد الأوربى أكثر (إسلامية وعروبية وفلسطينية) من المسلمين و العرب والفلسطينيين، أو أن تظل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربى يدافعان عن دولية أو عروبية القدس كاملة، بينما تسارع دول العالم الإسلامى (فتتنازل) أو تتغافل، أو تتوقف عن المطالبة بالشطر الغربي من المدينة، منذ أول بيان قمة يصدر عن دول العالم الإسلامى ١٩٦٩، والذى ظل يمثل مرجعية أساسية لموقف المنظمة من المدينة المذكورة، فيما بعد .

ب- أهم التوصيات على الجانب السياسى :

إن تعدد وتواتر المؤشرات أو المعطيات السياسية السلبية فى البيئتين الداخلية والخارجية - التى تعمل فيهما منظمة المؤتمر الإسلامى - يجعل من العسير على هذه الدراسة تقديم توصيات بعينها، لتفعيل دور المنظمة فى ظل الرؤية القاتمة سياسياً فى هاتين البيئتين، فى ظل تفكك أركان النظام العالمى وغلبة منطق القوة وتفكك أركان النظامين الإقليميين العربى والإسلامى، وفى ظل إحكام الحركة الصهيونية العالمية قبضتها على رقاب أهم القوى الفاعلة فى النظام العالمى، وبعض القوى الفاعلة فى النظامين العربى والإسلامى... إذ لا يمكن مطالبة منظمة المؤتمر الإسلامى بمناطحة هذه التحديات، التى هى كالصخور الصلدة أمام جهود هذه المنظمة، وباتت تمثل عوامل أو مؤثرات سلبية تضعف هذه الجهود.

فماذا يتصور أن تفعله المنظمة لمعالجة وضع عدم تجانس أعضائها وتفكك علاقاتهم البينية أو ضعف مستواها، ولمعالجة الهموم السياسية الكثيفة التى يئن منها كاهل النظم الإقليمية الفرعية بالعالم الإسلامى ، ولمواجهة اختراق إسرائيل للنظام الإقليمى الإسلامى ، وللتصدى لنظم الحكم فى بعض الدول الإسلامية (العربية وغير العربية) التى (تحالفت) مع إسرائيل، ويزداد معدل التبادل التجارى لها مع إسرائيل فى ظل (انتفاضة الأقصى) عما كان قبلها!، وماذا تفعل المنظمة لمعالجة تمزق تردد الموقف الفلسطينى.

إنها تحديات ثقيلة جاثمة على صدر المنظمة، و بحاجة إلى أجيال قادمة، لتستطيع مواجهتها، أو تخفف من وطأتها؛ فهى - أى هذه التحديات - شأن ملازم لتركيبة العالم الإسلامى يشهد به تاريخه الطويل، ولو انتظرنا يوماً تذوب فيه مواقف دول العالم الإسلامى معاً فى بوتقة واحدة، فنحن فى انتظار العنقاء.

(١) التوصية الأولى - إذن - أن تنشط الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى، فى تفعيل دور هذه المنظمة من خلال العمل المكثف للأمين العام شخصياً، فيناشد جميع الدول الأعضاء - التى فتر التزامها نحو الموقف الإسلامى العام - أن تتبنى نظرية (الدولة النموذج) فتسارع كل دولة إسلامية بإبراء ذمتها تجاه قضية القدس، سياسياً، مالياً، إعلامياً، عسكرياً، قانونياً، ويمكن أن يفضى هذا الالتزام إلى موقف عام.

ثم يناشـد الدول الأعضـاء بالمنظمـة أن تدرك / ترعى المسئولية أو الأمـانة التى كلفوا بها عقـائدياً وقـانونياً وسـياسـياً، تجاه قضية القدس ومقدساتها وتجاه أشقائهم فى فلسطين.

يأتى دور الأمين العام منشطا للإرادة السياسية للدول الأعضاء بالمنظمة، وواقفا بهم - مراراً - على أبعاد الخطر الصهيونى على بنية النظام الإقليمى الإسلامى جملة، وعلى كل دولة - من بعد - فرادى، وكاشفا لهم عناصر القوة المتوفرة لدى هذا النظام، وكيفية توظيفها لصالح القضية الأولى للأمة، قضية القدس.

كل ذلك يأتى مـوازياً ومـعـززاً، وليس بديلاً، لجـهـود المنظمـة من خـلال أجهزتها الفرعية، بحيث تتكامل كل هذه الجهود، ويصبح لدور الأمين العام جدوى.

ذلك أن دور الأمين العام بمنظمة المؤتمر الإسلامى لا يزال غير فعال، إذ إن من تعاقبوا على هذا المنصب ظلوا يميلون إلى اجترار أحاديث غيرهم فى تشخيص المشكلة دون تقديم اقتراحات بناءة تسهم فى حلها. بل إنهم أسهموا فى تضليل القادة وتضليل الأمة بأحاديثهم عن إنجازات وهمية للمنظمة وللجنة القدس، لم يتحقق منها شئ فى الواقع .

(٢) **كما توصى الدراسة** بأن يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامى قدم السبق والمبادرة فى اتخاذ المواقف، لا أن يكون دورها لاحقا أو تابعا لأدوار الآخرين. ويقع العبء الأكبر فى تنفيذ هذه التوصية على الأمانة العامة أيضًا، التى يجب أن تكون عينها شاخصة دائما صوب القدس، دافعة ببقية أجهزة المنظمة إلى العمل فى هذا الاتجاه، ومحفزة أو منشطة لإرادات الدول الأعضاء، للعمل فى الاتجاه ذاته.

(٣) **توصى الدراسة** بأن يمارس نظام الرقابة المقترح سابقاً دوراً ملموساً فى إعمال (آلية النصح) لحكام العالم الإسلامى، بفحوى دورهم تجاه قضية القدس، وإيلائها الأهمية المناسبة، وأن يلح نظام الرقابة هذا على إعمال هذه الوسيلة؛ فالدين النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم، لنبذ الفرقة والشقاق ونبذ تعدد ولاءاتهم السياسية، ونبذ رذيلة النفاق السياسى الدولى، الذى أفقد الأمة الكثير، وفى مقدمة ما فقدته بعض من أهم مقاساتها، وهو المسجد

الأقصى ومدينة القدس الشريف، وأن يلح هذا النظام فى مناشدة حكام العالم الإسلامى إصلاح النظم السياسية والإعلامية والتربوية، التى أفسدت قلوب أبناء الأمة، وغيبت وعى غالبيتهم، بواجبهم نحو مقدسات الأمة ونحو الشعوب الشقيقة، وأفسدت فهمهم لعقيدة التضامن الإسلامى، وجعلته مرادفا للتكافل الاجتماعى. وأن يلح هذا النظام المرجعى الشعبى الدينى فى النصح من أجل إحياء فضيلة (الضرب على يد الأخ حين يكون ظالماً)، حتى لا يتكرر ما حدث - على سبيل المثال - من الرئيس العراقى السابق الذى تسبب صمت بعض حكام العالم الإسلامى على حماقته، ونفاق بعضهم الآخر له، فى تبديد جهود الأمة الإسلامية نحو عشرين عاماً. وكان الأولى بهذه الجهود أن تتجه إلى قضية القدس.

وأن يواصل هذا النظام النصح لحكام العالم الإسلامى ، وحثهم على نبذ رذيلة الانكفاء على الذات، والاستغراق فى الهموم القطرية، حتى يتجاوزوا هذه الإنكفاءة وينطلقوا إلى معالجة قضايا الأمة، وفى مقدمتها قضية القدس.

وأن يبادر هذا النظام - أيضاً - إلى إيقاظ وتحذير رموز الفكر الدينى والسياسى والعمل الاجتماعى والثقافى فى العالم الإسلامى، من مغبة الانخراط فى المحافل الماسونية حليفة الصهيونية، أو تلبية دعواتها الصورية، التى تخفى وراء أنشطتها الاجتماعية والإغاثية أغراضاً لا تقل خطورة عن أغراض الجمعيات الصهيونية، التى كانت تنتشر فى العالم الإسلامى، بتصاريح حكومية رسمية، فى بدايات القرن الماضى، حتى استطاعت بأنشطتها السرطانية من تمكين الهجرات اليهودية من أرض فلسطين. لقد باتت مقاطعة المحافل الماسونية وأنديتها (الروتارى - الليونز- وغيرها) واجباً آنياً، دون الانتظار قرناً آخر من الزمن، نفيق بعده على العواقب الوخيمة لأنشطة تلك المحافل والأندية.

(٤) **ترى الدراسة** - أخيراً - أن السياسات العدوانية الإسرائيلية، المدعومة بالانحياز الأمريكى، لا سبيل إلى مواجهتها - ردعا أو دفاعاً أو هجوما - إلا بسلاح من جنسها، فى ضوء القاعدة الشرعية المستقرة فى الفكر السياسى والعسكرى الإسلامى : (قاتلوهم بمثل ما يقاتلونكم به)، وبأقصى ما تستطيعه الأمة : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة).

فى هذا الإطار، توصى الدراسة بأن تعزز منظمة المؤتمر الإسلامى دعمها الدبلوماسى والقانونى والمالى والعسكرى للشعب الفلسطينى؛ طليعة الأمة الإسلامية، لمواصلة جهاده المقدس باسم الأمة، ذلك الجهاد الذى أعلنته مراراً، منظمة المؤتمر الإسلامى.

إن مواصلة الجهاد، من أجل تحرير الأرض وحماية المقدسات، هى أعظم وأشرف ما قدره الله للشعب الفلسطينى؛ إذ هو فى رباط - دفاعاً عن القدس - إلى يوم القيامة . وما دام هذا قدرهم - مرتكز عقدى - وما دامت أرضهم تحت الاحتلال - مرتكز سياسى - فلا محل لقبولهم الدَّنِيَّة (الحلول المجحفة المذلة المضيعة للحقوق) فى دينهم وسياستهم، حتى تتحرر أرضهم وتصان مقدساتهم / مقدساتنا .

إن الجهاد الذى نعنيه، هو الجهاد بجناحيه :

- المقاومة الراشدة، كالتى أفقدت الكيان الصهيونى توازنه، فى ست ساعات، فى حرب رمضان / أكتوبر.
- المفاوضة الحاسمة، كالتى جعلت بيجن يستغيث بكارتر فى كامب ديفيد، قائلاً : "السادات يزأر فى وجهى كالأسد" .

الفهرس

الموضوع	صفحة

المؤلف فى سطور

عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم

- عضو هيئة التدريس بكلية الإعلام ، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات (MTI) بالقاهرة

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس الإعلام، جامعة القاهرة ١٩٨٠.
- دبلوم معهد الدراسات الإسلامية يوليو ١٩٨٥.
- دبلوم معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٨٦.
- ماجستير معهد الدراسات القبطية ١٩٨٨.
- ماجستير البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ١٩٩٣.
- دكتوراه الفلسفة فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ (فى موضوع : منظمة المؤتمر الإسلامى وقضية القدس ـ دراسة فى فعالية التنظيم الدولى الإقليمى) مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأخرى.
- دورات تخصصية عديدة فى مؤسسة فريدريك نومان الألمانية ومعهد الإذاعة والتليفزيون بمصر.

أنشطة أخرى :

- كبير مذيعين بالقناة الأولى بالتليفزيون المصرى وبعض القنوات الفضائية.
- عضو لجنة الإعلام الدينى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- عضو الجمعية المصرية للقانون الدولى.
- له العديد من المؤلفات السياسية والدينية والإعلامية نشرت داخل وخارج مصر وهى:

١ ـ ملحمة الجنوب... قصة الديمقراطية فى دولة سوار الذهب، القاهرة، دار أخبار اليوم ١٩٩٠م.

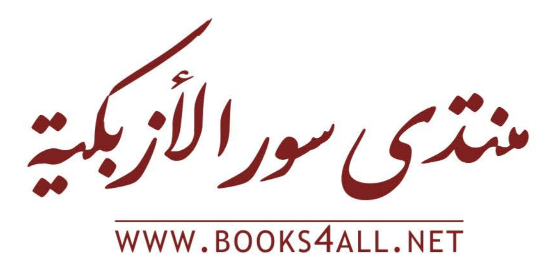
٢ ـ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية فى الإسلام، القاهرة، دار الملتقى، ١٩٩١م.

٣ ـ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية فى الإسلام، ط٢ ،القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٣.

٤ ـ نكبة فلسطين ومسئولية المجتمع الدولى، غزة، المركز القومى للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٠م.
٥ ـ القدر ... المفترى عليه فى الإعلام العربى، المنصورة، دار ابن لقمان، ٢٠٠٢.
٦ ـ ملحمة جنين (تاليف مشترك)، القاهرة، مركز الإعلام العربى، سلسلة كتاب القدس، عدد ١١، يونيه ٢٠٠٢.
٧ ـ استشهاد أم انتحار، (تاليف وتحرير)، المنصورة ، دار ابن لقمان، ٢٠٠٣م.
٨ ـ نقض شريعة الهيكل، القاهرة، مركز الإعلام العربى، سلسلة كتاب القدس، عدد ١٥، ٢٠٠٣.
٩ ـ القدر .. المفترى عليه فى الإعلام العربى، ط٢، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٤م.
١٠ ـ العمليات الاستشهادية ... ترف أم ممر إجبارى، (تاليف وتحرير)، القاهرة ، دار الكلمة ، ٢٠٠٤م.
١١ ـ قضية القدس .. دراسة فى أبعادها التاريخية والدينية والسياسية والقانونية، ط٢ ، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سبتمبر ٢٠٠٦.
١٢ ـ فجر الانتصار .. الحرب العربية – الإسرائيلية السادسة (تاليف مشترك)، ط١، القاهرة / دمشق، دار الكتاب العربى، ٢٠٠٦.
١٣ ـ ثورة ١٩٣٦ الوطنية الفلسطينية (تاليف مشترك)، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧.
١٤ ـ العرب فى فخاخ الوعود الشفوية، ط١، القاهرة، مركز يافا للدراسات والأبحاث، ٢٠٠٧.
١٥ ـ جمال عبد الناصر، رؤية متعددة الزوايا (تاليف مشترك) ، القاهرة ، دمشق، دار الكتاب العربى، ٢٠٠٨.
١٦ ـ المخطط الصهيونى، ط ١، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة، سلسلة كتاب الجمهورية، ٢٠٠٨ .
١٧ ـ تجديد الخطاب الدينى (تاليف مشترك)، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٨.
١٨ – تفنيد أسطورة الهيكل . . قراءة فى الخطاب التوراتى حول القدس ، ط ١ ، القاهرة ، مركز يافا للدراسات والأبحاث ، ٢٠٠٩ .
١٩– القدس . . خط أحمر (تاليف جماعى) ، القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ط ١ (٢٠٠٩) ، ط ٢ (٢٠١٠) .
٢٠ ـ دراسات عديدة فى الدورية المحكمة (صامد الاقتصادى)، الأردن.
٢١ ـ مثل الإعلام المصرى باوراق بحثية فى أنشطة ومؤتمرات خارجية بتركيا والعراق وكينيا.

طبع بمطابع دار الجمهورية للصحافة

رقم الإيداع : ٢٠١٠/٨٥٣١
الترقيم الدولى : I.S.B.N - 977-236-724- 6


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

كتاب الجمهورية

ضياع القدس .. مسئولية من؟

د. عبد التواب مصطفى

هذا الكتاب



ماذا فعلت منظمة المؤتمر الإسلامى التى تضم سبعًا وخمسين دولة لحماية القدس ودعم الشعب الفلسطينى.. وما أسباب فشلها الذريع فى أداء مهمتها تجاه الحفاظ على المقدسات الإسلامية علي أرض فلسطين رغم أن ذلك أحد أهم دوافع إنشائها..؟!. وماذا قدمت (لجنة القدس) المنبثقة عن المنظمة نفسها لتلك القضية .. وماذا فعلت القمم العربية المتعاقبة لدعم صمود الشعب الفلسطينى .. وكيف تسببت الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية فى تأزيم الموقف وإضعافه.. هذه التساؤلات وغيرها يحاول هذا الكتاب الإجابة عنها.

(كتاب الجمهورية)

الثمن ١٥ جنيهاً